الحجة للقراء السبعة

أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد

تصنيف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي

(٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)

الجزء السادس

حققه

بدر الدين قهوجي — بشير جويجاتي

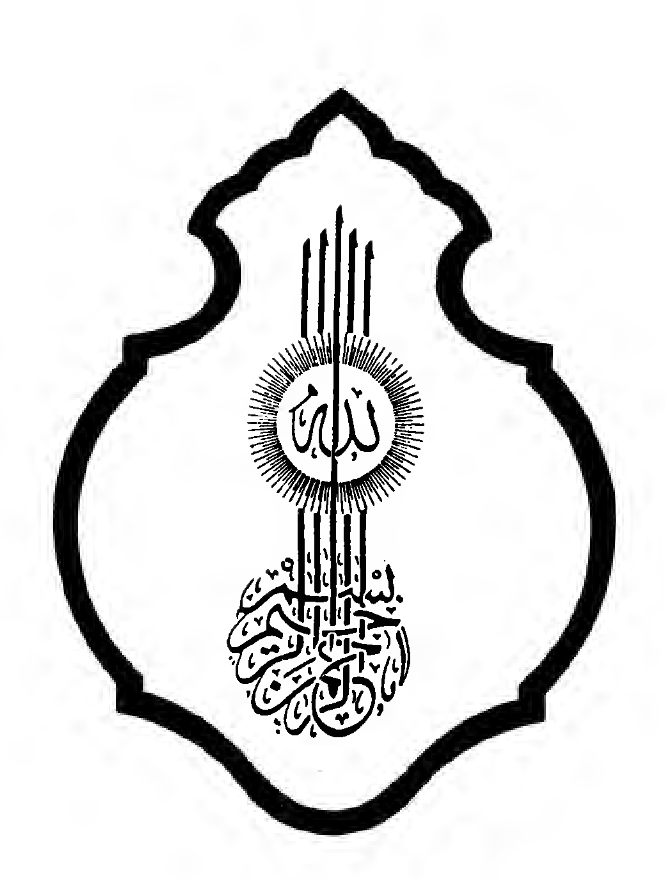
راجعه ودققه

عبد العزيز رباح

دار المأمون للتراث

دمشق - ص.ب : ٤٩٧١

بيروت - ص.ب : ١١٣/٦٤٣٣


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

الحجة للقراء السبعة

الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م



تطلب منشوراتنا من

دار المأمون للتراث

دمشق - ص.ب ٤٩٧١ - هاتف ٢٢٩٨٢٠
بيروت - ص.ب ١١٣/٦٤٣٣ - هاتف ٨١٠٥٧١

[بســـم الله]

ذكر اختلافهم في
سورة سبأ

قـرأ ابن كثيـر وأبـو عمـروٍ وعـاصم: (عـالمِ الغيبِ) [٣] كسراً، وقرأ نافعٌ وابن عامرٍ: (عالمُ الغيبِ) رفعاً. وقال ابن ذكوان: قال بعض أصحابنا عن يحيـى بن الحارث عن ابن عامر (عالمِ الغيب) كسراً. وقرأ حمزة والكسائي: (عَلَّامِ الغَيْبِ) بالكسـر وبلامٍ قبـلَ الألفِ[١].

قال أبو علي: الجرُّ في (عالمِ) على إتباعه المجرور (الحمدُ للهِ) [١] (عَـالِم الغَيْب). وأمَّا الـرفعُ؛ فيجـوز أن يكون (عـالمُ) خبـرَ مبتدأٍ محـذوف تقديـره: هو عـالم الغيبِ ويجوز في من[٢] رفع أن يكون ابتداءً وخبره (لا يعزُبُ عنه)، وعلّام الغيب في إتباعه ما قبله. مثلُ: عالمِ الغيبِ، وعلَّامِ أبلغُ وقد قال[٣]: (يَقْذِفُ بالحقِّ عَلَّامُ الغيُوب) [سبأ/٤٨]، وقال (إنَّكَ أنْتَ عَلَّامُ الغيُوب) [المائدة/ ١٠٩ ـ ١١٦].

(١) السبعة ص ٥٢٦.
(٢) في ط: في عالم فيمن.
(٣) في م: يقال.

وحجّةُ (عالمِ الغيب) قولُه[١]: (عالمُ الغيبِ والشَّهادةِ) [التغابن/١٨] و(عالمُ الغيب فلا يُظهِرُ على غَيْبِهِ أَحَداً) [الجن/٢٦].

قال: قرأ الكسائي وحده (لا يَعْزِبُ عنه) [سبأ/٣] بكسر الزاي. وقرأ الباقون: (يَعْزُبُ) بضم الزاي[٢].

قال أبو علي: يَعْزُبُ ويَعْزِبُ لغتان، ومثلُهُ يَحْشِرُ وَيَحْشُرُ، ويَعْكِفُ ويَعْكُفُ، ويَفْسِقُ ويَفْسُقُ. وهو كثيرٌ.

قال قرأ عاصم في رواية حفصٍ (مِنْ رِجْزٍ أليمٌ) [سبأ/٥] رفعاً، وفي الجاثية [١١] مثلَهُ.

وكذلك قرأ ابن كثير فيهما، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (رجزٍ أليمٍ) كسراً فيهما[٣].

قال أبو علي[٤]: الرجزُ: العذاب، بدلالةِ قوله سبحانه[٥]: (لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ) [الأعراف/١٣٤] وقال: (فَأَنْزَلْنا على الَّذينَ ظَلَمُوا رِجْزاً من السَّمَاءِ) [البقرة/٥٩] وإذا كان الرجز العذاب، جاز أن يوصف بأليم، كما أنَّ نفس العذاب قد جاز أن يوصف به في نحو قوله: (ولَهُمْ عَذَابٌ أليمٌ) [آل عمران/١٧٧]، ومثل هذا في أنَّ الصِّفة تجري على المضاف مرَّةً، وعلى المضاف إليه

(١) سقطت من ط.
(٢) السبعة ص ٥٢٦.
(٣) سقطت من م ومن السبعة انظر ص ٥٢٦.
(٤) سقطت من ط.
(٥) سقطت من ط.
(٦) سقطت من م.

أخرى، قوله تعالى[1]: (بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ) و(محفوظٌ) [البروج/ ٢١ - ٢٢] فالجرُّ على حمله على اللّوح، والرفع على حمله على القرآن، وإذا كان القرآن في لوحٍ، وكان اللّوح محفوظاً، فالقرآن محفوظ أيضاً، وكذلك (ثِيابُ سُنْدُسٍ خُضْرٍ)، و(خضرٌ) [الإنسان/ ٢١]. فالرَّفع على أن يتبعَ الثيابَ، والجرُّ على أن يتبعَ السندسَ، وإذا كان الثياب سندساً والسندسُ خضرٌ فالثيابُ كذلك، ولفظُ سندسٍ وإن كان مفرداً فهو في المعنى جنس وكثرة، فلذلك جاز أن يوصف بخضرٍ. فكذلك قوله سبحانه[2]: (مِنْ رِجْزٍ أليمٍ) [سبأ/ ٥] والجرُّ في أليمٍ أبينُ؛ لأنَّه إذا كان عذابٌ من عذابٍ أليمٍ، كان العذابُ الأوَّل أليماً، وإذا أجريت الأليمَ على العذاب كان المعنى عذابٌ أليم من عذابٍ فالأوَّل أكثر فائدة.

اختلفوا في الياء والنون من قوله سبحانه[3]: (إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ) [سبأ/ ٩].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وابن عامرٍ وعاصمٌ وأبو عمروٍ: (نَخْسِفْ)، (أو نُسْقِطْ) بالنون، وقرأ حمزة والكسائي: (يَخْسِفْ) (أَوْ يُسْقِطْ) بالياء، وأدغم الكسائي وحده الفاء في الياء[4].

[قال أبو علي][5]: حجّة النون قوله (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ) [سبأ/ ١٠] فالنون أشبه (بآتينا)، وحجّةُ الياء قوله: (أَفْتَرَى على الله) [سبأ/ ٨]

(١) سقطت من ط.
(٢) سقطت من ط.
(٣) في ط: تعالى.
(٤) السبعة ص ٥٢٧ وفيه: «يشأ يخسف... أو يسقط» بالياء ثلاثتهنّ...
(٥) سقطت من ط.

فالياء،على الحمل على اسم الله. فأمَّا إدغام الكسائي[١] الفاء في الباء في (نَخْسِفْ بِهِمْ) فإنَّ إدغام الفاء في الباء لا يجوز، وإن جاز إدغام التاء في الفاء، وذلك أنَّ الفاء من باطن الشَّفة السُّفلى وأطرافِ الثَّنايا العليا، وانحدر الصوتُ بها إلى الفم حتَّى اتَّصلت بمخرج التاء، حتَّى جاء مثلُ: الحَدَث، والحَذَف، والمغافير، والمغاثير فتعاقبا على الحرف للمقاربة الَّتي بينهما، فلمَّا اتَّصلت بمخرج الثاء صارت بمنزلة حرف من تلك الحروف؛ فلم يجز إدغامها في الباء؛ لأنَّه لما اتَّصل بما ذكرنا صار بمنزلة حرفٍ من ذلك الموضع، فكما أنَّ ذلك الحرف الذي اتَّصل الفاءُ به لا يدغم في الباء، كذلك الفاء لا تدغم في الباء. ومما يبيِّن ذلك أنّ الضاد لمَّا استطال مخرجها؛ فتجاوز صوتها مخرج اللاَّم، وانحدرت من[٢] مخرج اللاَّم حتّى اتَّصل الصوتُ بها بمخرج الطّاء والدّال والتَّاء أدغم هذه الحروف في الضاد، وجعلت الضاد لمَّا استطالت واتَّصل صوتُها بمواضع ما ذكرنا أُدغم ما ذكرنا من الحروف فيها، فصارت لذلك بمنزلة ما هو من الموضع الّذي اتّصل صوتها به؛ فأدغمت هذه الحروف في الضَّاد، كما يدغم فيما هو من مخرجها، فكذلك الفاء، لمّا[٣] اتَّصل صوتها بمخرج الثّاء، جرت مجرى ما هو من ذلك الموضع، فكما كانت الضّاد كذلك فأدغمت فيها الطّاء والدّالُ والتّاءُ، وذلك نحوُ: اضبط ضَّرْمَةَ [وانْعت ضّرْمَة][٤]، وانْقُدْ ضَّرمَةَ، ولم يجز أن تدغم الضاد في هذه الحروف[٥] لما فيها من زيادة

(١) سقطت في م.
(٢) في ط: عن.
(٣) في ط: إذا.
(٤) سقطت من م سهواً من الناسخ.
(٥) سقطت من ط. كلمة الحروف.

الصوت، فكذلك لا يجوز أن تدغم الفاء في الباء لزيادة صوتها المتَّصل بحرفٍ من حروف الفم ومثلُ إدغامهم الطَّاء والدَّالَ والتَّاء في الضّاد، إدغامهم الظاء والذال والتاء فيها أيضاً، وهي أخرج من الفم، والحروف الأخَرُ أدخَلُ فيه، ومثل الضَّاد في إدغامهم هذه الحروف فيها: الشين: أدغمت هذه الحروف الستةُ فيها، كما أدغمت في الضَّاد، فهذه الحروف أدغمت في الضَّاد والشِّين، ولم تدغم الضَّاد والشِّين فيها، فكذلك الفاء لا تدغم في الباء، وإن كانت الباءُ قد أدغمت فيها في نحو: اذهبْ في ذلك.

وكذلك أدغمت الطّاء والدّال والتّاء والظّاء والذّال والثّاءُ في الصَّاد والسِّين والزَّاي، ولم يدغم شيءٌ منهنّ في الحروف الستة؛ لما فيهنَّ من[1] زيادة الصفير الذي ليس في الحروف الستة، وكذلك لا تدغم الفاء في الباء لزيادة صوتها على صوت الباء. وكذلك الباء أُدغمت في الميم نحو اصْحَبْ مطراً، ولم تدغم هي في الباء نحوُ: اضمم بكراً؛ لما فيها من زيادة الغنَّة التي ليست في الباء.

وكذلك الرَّاء لم تدغم في اللَّام نحوُ: اخترْ ليلةً، وإنْ كانت اللَّام أُدغمت في الراء نحو: اشغلْ رَجَبَةَ؛ فما كان من الحروف يُذْهِبُ الإدغامُ منه زيادة صوتٍ فيه من نحو ما ذكرنا، لم يَجُزْ إدغامُهُ في مقاربه العاري من تلك الزيادة، وكذلك الفاء مع الباء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، والمفضل عن عاصمٍ (ولِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ) [سبأ/١٢] رفعاً، وفي رواية حفص (الرِّيحَ) نصباً؛ وكذلك قرأ الباقون: (الرِّيحَ) نصباً[2].

---

(١) سقطت من ط.
(٢) السبعة ص ٥٢٧.

[قال أبو علي][1]: وجهُ النصب أنّ الرِّيحَ حملتْ على التَّسخير في قوله تعالى[2]: (فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ) [صٓ/٣٦] فكما حملت في هذا على التَّسخير، كذلك ينبغي أن تحمل هنا عليه. وممَّا يقوّي النَّصب قولُه: (ولِسُلَيْمانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً) [سبأ/١٢] والنصب يحمل على سَخَّرْنَا، ووجه الرَّفع: أنَّ الرِّيْح إذا سُخِّرت لسليمان، جاز أن يقال: له الرِّيحُ، على معنى: تسخير الريح، فالرفع على هذا يَؤُوْل إلى معنى النصب؛ لأنَّ المصدر المقدَّر في تقدير الإضافة إلى المفعول به.

وقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (كالجَوَابِي) [سبأ/١٣] بياءٍ في الوصل ووقف ابنُ كثير بياء، أبو عمروٍ: بغير ياء. وقرأ الباقون[3]: بغير ياءٍ في وصل ولا وقف[4].

[قال أبو علي][5]: الجوابي: جمع جابية، وهو الحوضُ. والقياس أن تثبت الياء مع الألف واللّام، وَوَقْفُ ابن كثير بالياء حسنٌ من حيث كان الأصلَ، والقياسُ وقف أبي عمروٍ بغير ياءٍ لأنَّها فاصلةٌ أو مشبَّهةٌ بالفاصلة[6] من حيث تَمَّ الكلامُ، ومَنْ حذف الياء في الوصل

---

(١) سقطت من ط.
(٢) سقطت من ط.
(٣) في ط: وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: (كالجواب). وكذلك هي في السبعة.
(٤) السبعة ص ٥٢٧.
(٥) سقطت من ط.
(٦) في ط: لها.

والوقف؛ فلأنَّ هذا النحو قد يحذف كثيراً[١]، ويقال: جبا الماءُ إذا اجتمع[٢] وقال الشاعر:

نفى الـذَّمَّ عن آلِ المُحَلَّقِ جَفْنَـةٌ
كَجَـابِيَـةِ الشَّيْـخِ العِـرَاقِيِّ تَفْهَقُ[٣]

اختلفوا في همز (مِنْسَأَتَهُ) [سبأ/١٤] وترك الهمز[٤].

فقرأ نافع وأبو عمروٍ: (مِنْسَاتَهُ) غير مهموز، وقرأ الباقون (مِنْسَأَتَهُ) مهموزاً[٥] مفتوحَ الهمزة[٦].

أبو عبيدة: هي العصا التي يُنْسأُ بها الغنمُ، وأصلها من نَسَأْتَ تَنْسأ بها[٧] الغنم أي: تسوقها، وأنشد لطرفة:

وعنسٍ كـألـواحِ الإرانِ نَسَـأْتُهـا
على لَاحِبٍ كـأنَّـه ظَهْـرُ بُـرْجـدِ[٨]

---

(١) في م (كثير) والصواب من ط.
(٢) في ط: إذا جمعه في الحوض.
(٣) البيت للأعشى في ديوانه/٢٥٥، وفي شرح أبيات المغني ٢/٢٧٨ ضمن قصيدة يمدح بها الأعشى المحلّق، واسمه عبد العزّى من بني عامر بن صعصعة، وقد استوفي تخريجه هناك، كما استوفى البغدادي شرح القصيدة رحمه الله. وأصل الفهق: الامتلاء.
(٤) في ط: همزها.
(٥) سقطت من ط.
(٦) السبعة ص ٥٢٧.
(٧) سقطت من ط.
(٨) البيت في ديوانه/١٢. ومعنى برجد: كساء من صوف أحمر، وقيل: كساء غليظ انظر اللسان (برجد). ومعنى الإران: الجنازة، وجمعه أُرُنٌ. وقيل:

أي: سقتها، والقياسُ في همز مِنْسأَةٍ إذا خُفِّفَتْ [الهمزة منها][١] أن تُجْعَلَ بين بين، إلَّا أنَّهم خفَّفوا همزتها على غير القياس، وكثر التخفيف فيها. وقال سيبويه: تقول: مُنَيْسِئَةٌ في تحقير مِنْسأةٍ؛ لأنَّها من نَسَأْتُ، فلم يُجْعَل البدلُ فيها لازماً كياءِ عيدٍ، حيث قالوا في تكسيره أعيادٌ، ويدلُّ على أنَّه ليس ببدلٍ لازم قولهم في تكسيرها: مناسىءُ[٢]، فيما حكاه سيبويه[٣].

اختلفوا في قوله سبحانه[٤]: (مَسَاكِنِهِمْ) [سبأ/ ١٥].

فقرأ الكسائي وحده: (مَسْكِنِهِم) بغير ألف مكسورةَ الكاف. وقرأ عاصم في رواية حفص وحمزة: (مَسْكَنِهِمْ) مفتوحة الكاف. وقرأ الباقون[٥]: (مَسَاكِنِهِمْ) بألفٍ[٦].

قال أبو عليّ: مَن قال (مساكنهم) أتى باللَّفظ وفقاً للمعنى؛ لأنَّ لكلِّ ساكن مسكناً فجمع، والمساكنُ: جمع مسكنٍ؛ الذي هو اسمٌ للموضع من سكن يسكن. ومَن قال: (مسكِنِهم) فيشبهُ أن يكون جعلَ المسكن مصدراً، وحذف المضافَ، والتقديرُ: في مواضع سكناهم،

= تابوت الموتى وانظر اللِّسان (أرن) و(نسأ) وفيه: أمون بدل: وعنس. وانظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/ ١٤٥.

(١) سقطت من م.

(٢) كذا في ط، وفي م: مياسىء. وهو تصحيف.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٤٥٩ (ت. هارون).

(٤) سقطت من ط.

(٥) في ط: ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وكذلك في السبعة، والمؤدّى واحد.

(٦) السبعة ص ٥٢٨.

فلمَّا جعل المسكن كالسُّكنى والسكون أفردَ، كما تُفْرَدُ المصادرُ، وهذا أشبهُ من أن تحمله على نحو:

كُلُوا في بعض بَطْنِكُمُ[1]

و: .... جِلْدُ الجَوَامِيْسِ[2]

وعلى هذا قوله سبحانه[3]: (في مَقْعَدِ صِدْقٍ) [القمر/ ٥٥] أي: مواضع قعودٍ، ألا ترى أنَّ لكلِّ واحدٍ من المتّقين موضعَ قعودٍ، فهذا التأويل أشْبَهُ من أن تحمله على الوجه الآخر الذي لا يكاد يجيء إلَّا في شعر. فأمَّا قول الكسائي: في مَسْكِنِهِمْ فالأشبهُ فيه الفتح، لأنَّ اسم المكان من فَعَلَ يَفْعُلُ على المَفْعَلِ[4]، فإن لم تُرِد المكانَ. ولكن المصدر، فالمصدر أيضاً في هذا الحد[5] على المَفْعَلِ مثل المَحْشَرِ ونحوه، وقد يشذُّ عن القياس المطَّرد نحو هذا، كما جاء المَسْجِدُ وسيبويه يحمله على أنَّه اسم البيت، وليس المكان من فَعَلَ يَفْعُل، فإن

---

(١) هذه قطعة من بيت لم يعرف قائله ونصه:

كلوا في بعضِ بطنكم تعفو ... فإنَّ زمانكم زمن خميص

انظر الكتاب لسيبويه ١٠٨/١، والخزانة ٣٧٩/٣ وفي (م) بطونكم وهو خطأ لانكسار الوزن، فالبيت من الوافر. سبق في ٨١/٤ و٢١٣/٥

(٢) قطعة من بيت لجرير وتمامه:

تدعوك تيم وتيمٍ في قرى سبأٍ ... قد عضَّ أعناقهم جلْدُ الجواميس

سبق في ٨١/٤

(٣) سقط من ط.

(٤) في (م): المفعول.

(٥) في ط: يجيء.

أراد ذاك فتح، وكذلك المَـطْلِع من طَلَعَ يَطْلُعُ، والمَـطْلَعُ على القياس، إلَّا أنَّ أبا الحسن يقول: إنَّ المَسْكِنَ إذا كسرته لغةٌ كَثِيرةٌ، قال:وهي لغةُ النَّاس اليوم. قال: وأمَّا المَسْكَنُ مفتوحةٌ فهي لغة أهل الحجاز.قال[١] وهي اليوم قليلةٌ.

اختلفوا في إضافة (أُكُلٍ خَمْطٍ) [سبأ/١٦] والتنوين.

فقرأ أبو عمروٍ وحده: (ذواتَي أُكُلِ خَمْطٍ) مضافاً. وثَقَّلَ الأُكُل ونَوَّن الباقون. عباس عن أبي عمروٍ (ذواتَي أُكْلِ خَمْطٍ) مضافاً[٢] خفيفاً، وخفّف الكاف ابن كثير ونافع.

وثقَّل الباقون إلا ما روى عباس عن أبي عمروٍ[٣].

أبو عبيدة: الخمطُ: كل شجرةٍ مُرَّةٍ ذات شوكٍ، والأُكُلُ: الجنا، كل ما اجتني[٤]. قال أبو علي: ما ذهب إليه أبو عمروٍ في قراءته بالإضافة على تفسير أبي عبيدة حسنٌ، وذاك أن[٥] الأكل إذا كان الجنا فإنَّ جنا كل شجرةٍ منه، والدليل على أنَّ الأُكُل: الجنا، كما قال أبو عبيدة، قوله سبحانه[٦]: (تؤتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا) [إبراهيم/٢٥] وقد جاء الجنا مضافا إلى الشجرة في قوله:

---

(١) سقطت من م.
(٢) كذا في ط وسقطت من م.
(٣) السبعة ص ٥٢٨.
(٤) إعجاز القرآن ص ١٤٧ والجملة الأخيرة ساقطة منه.
(٥) في ط: لأن.
(٦) سقطت من ط.

مـوشحـةٌ بـالـطرَّتَيْـنِ دنـا لهـا
جَنـا أيكةٍ يَضْفُـو عليها قِصـارُهـا[١]

فكما أضاف الجنا إلى الشجرة التي هي الأيكةُ كذلك أضاف أبو عمروٍ الأُكُل الذي هو الجنا إلى الخمط، وغيرُ الإضافة على هذا ليس في حسن الإضافة، وذلك لأنَّ الخمط إنَّما هو اسم شجرةٍ، وليس بوصفٍ، وإذا لم يكن وصفاً. لم يَجْرِ على ما قبله، كما يجري الوصف على الموصوف. والبدلُ ليس بالسَّهل أيضاً، لأنَّه ليس هو هو، ولا بعضه لأنَّ الجنا من الشجرة، وليس الشجرة من الجنا؛ فيكون إجـراؤه عليه على وجـه عطف البيـان، كأنَّـه بَيَّن أنّ الجنا لهـذا الشجر، ومنه، وكأنَّ الذي حسَّن ذلك أنَّهم قد استعملوا هذه الكلمة استعمال الصِّفة. قال الشاعر:

عُقَـارٌ كمـاءِ النِّيءِ لَيْسَتْ بِخَمْـطَةٍ
ولا خَلَّةٍ يَكْـوي الشُّرُوبَ شِهَـابُها[٢]

قال أبو الحسن: الأحسنُ[٣] في كلام العرب أن يضيفوا ما كان من نحو هذا مثل: دارُ آجُرٍّ، وثوبُ خزٍّ. قال: و(أُكُلٍ خَمْطٍ) قراءة كثيرة وليست بالجيدة في العربية.

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي انظر ديوان الهذليين ١/٧١ وانظر أساس البلاغة (وشح) وسبق البيت في ص٥/٣١٦، والمعنى: الطرتان: طريقتان في جنبيها. الأيكة: الشجر الملتف. يضفو: يكثر ويَسْبُغ عليها، أي يطول عليها قصارها، فقال: إذا سبَغَ عليها القصار من أغصان الشجرة فالطوال أحرى أن تكون أسبغ.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، انظر ديوان الهذليين/٤٥.

(٣) في ط: أحسن.

ابن عامرٍ: (حتى إذا فَزَّعَ عن قُلُوبِهِم) [سبأ/٢٣] مفتوحة الفاء والزاي، الباقون: (فُزِّعَ) مضمومة [الفاء مكسورة الزاي][١].

أبو عبيدة: فُزِّعَ عن قلوبهم: نُفِّسَ عنها[٢]. وقال أبو الحسن: المعنى فيما ذكروا: جليٌّ[٣]. وقال غيره: الذين فُزِّعَ عن قُلوبهم هنا: الملائكة.

قال أبو علي: فَزَّعَ وفُزِّع: معناه أُزيل الفزعُ عنها، وقد جاء مثل هذا في أفعلَ أيضاً قالوا: أشكاه إذا أزال عنه ما يشكوه منه، وأنشد أبو زيد:

تمدّ بالأعْنَاقِ أوْ تَلْوِيْهَا
وتَشْتَكي لو أنَّنَا نُشْكيها
غمرحَوَايا قَلَّ مَا نَجْفِيْها[٤]

فكما أن أشكيت: أزلت الشكوى. كذلك فَزَّع وفُزِّع: أزال الفزع. وما روي من قراءة الحسن: (فُزِّع عن قلوبهم) كالراجع إلى هذا المعنى، لأنَّ التقدير كأنَّه: فُزِّعَتْ من الفزع، قال قتادة: فُزِّع عن قلوبهم: أي جُلِّيَ عن قلوبهم، قال: يوحي الله إلى جبريل فَيُعَرِّفُ الملائكةَ، ويَفْزَعُ من أن يكون شيءٌ من أمر الساعة، فإذا جَلاَ عن قلوبهم وعلموا أنَّ ذلك ليس من أمر الساعة (قالوا: ماذا قال ربكم؟

---

(١) السبعة ص ٥٣٠ وما بين المعقوفتين ساقط من ط.
(٢) مجاز القرآن ١/١٤٧.
(٣) في ط: خليّ عنها.
(٤) هذا الرجز في اللسان (جفا) ولم ينسبه، وفيه الشطرة الأخيرة بهذا النص
مسَّ حوايانا فلم نجفيها

قالوا: الحقَّ) [سبأ/٢٣] [قال أبو علي: التقدير: قالوا: قال الحقّ][١] فمَن قرأ (فزَّعَ) فالمعنى: أن الفعل المبني للفاعل فاعله ضمير عائد إلى اسم الله سبحانه[٢]، ومَن قرأ: (فُزِّعَ) فبنى الفعل للمفعول به كان الجارُّ والمجرور في موضع رفعٍ، والفعل في المعنى لله تعالى[٣].

اختلفوا في قوله تعالىٰ[٤]: (وَهَلْ نُجَازِي إلا الكَفُورَ) [سبأ/١٧] في الياء والنون، فقرأ حمزة والكسائي: (وهَلْ نُجازِي) بالنون (الكفورَ) بالنصب. حفصٌ عن عاصم مثل قراءة حمزة وأدغم الكسائي اللَّام من هل في النون وحده[٥]، وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر: (يُجَازَىٰ) بالياء (الكفورُ) رفعٌ[٦].

قال أبو علي: حجَّة نجازي قوله سبحانه[٧]: (جَزَيْنَاهُمْ) وهي قراءة الأعمش فيما زعموا، ومَن قال: (يُجَازَىٰ)، فالمجازي: الله عزّ وجلّ[٨] وإن بني الفعل للمفعول به وهذا مثل قوله: (حتَّى إذا فُزِّعَ عن قُلُوبِهِم) و(فَزَّعَ عن قُلُوبِهِمْ). وأمَّا قوله[٩]: (وهل يُجَازىٰ إلَّا الكَفُورَ)، والكفورُ وغيره[يَجْري على هذا فِعْلُه][١٠]

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من م.
(٢) سقطت من ط.
(٣) في ط: سبحانه.
(٤) في ط: عزّ وجلّ.
(٥) في ط: وغيره لم يدغم. وفي السبعة: ولم يدغمها غيره.
(٦) السبعة ص ٥٢٩.
(٧) سقطت من ط.
(٨) سقطت من م.
(٩) في ط: (نجازي إلَّا الكفور) أو. . .
(١٠) في ط: يُجزى على فعله.

وإنَّما خُصَّ الكفور بهذا، لأنَّ المؤمن قد يُكَفَّرُ عنه ذنوبُهُ بطاعاته؛ فلا يجازى على ذنوبه التي تُكَفَّرُ، والكافرُ عملُه يحبطُ فلا يكفَّر عن سيآته؛ كما يكفَّر عن سيآتِ المؤمن.

قال تعالىٰ: (إن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّآتِكُمْ) [النساء/٣١] وقال: (وآمَنُوا بِمَا نُزِّل على مُحَمَّدٍ وَهُوَ الحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّآتِهِمْ وأَصْلَحَ بَالَهُمْ) [محمد/٢] وقال: (إنَّ الحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّآتِ) [هود/١١٤] وقال: (ونتجاوز عن سيآتهم في أصحاب الجنة وَعْدَ الصدقِ الذي كانوا يوعدون) [الأحقاف/١٦] وقال في الكفَّار: (أَضَلَّ أَعْمَالهم) [محمد/١] وقال: (أعْمَالُهُم كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ به الرِّيحُ في يومٍ عَاصِفٍ) [إبراهيم/١٨] (والذينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُم كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ) [النور/٣٩] فالكافر يجازى بكلِّ سوءٍ يعمله، وليس كالمؤمن الذي يكفَّر عن بعض سيآته بأعماله الصالحة. وأمَّا إدغام الكسائي اللَّام في النون، فجائز. حكاه سيبويه وذلك[1]: هَنَّرى من هل نرى[2]، فيدغم اللّام في النون، قال سيبويه: والبيان أحسنُ، قال: لأنَّه قد امتنع أن يُدْغِمَ في النّون ما أدغمت فيه سوى اللّام. قال: فكأنَّهم يستوحشون من الإدغام[3].

اختلفوا في قوله سبحانه[4]: (رَبَّنَا بَعِّدْ) [سبأ/١٩] فقرأ ابن

---

(١) كذا في ط وسقطت من م.
(٢) في الأصل: «هترى من هل ترى» والكلام يجري على النون. كما هو النص وسيبويه.
(٣) الكتاب ٢/٤١٦.
(٤) في ط: عزّ وجلّ.

كثير وأبو عمرو: (بَعِّدْ) مشددة العين، وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: (بَاعِدْ)، [واختلف عن ابن عامر][(١)] حدّثني أحمد بن محمد بن بكر قال: حدّثنا هشام بن عمّار قال: حدّثنا أيوبُ بن تميم وسويد بن عبد العزيز بإسناده عن ابن عامرٍ (بَعِّدْ). ابن ذكوان عنه (بَاعِدْ)[(٢)].

[قال أبو علي][(٣)]: ذكر سيبويه: فاعَلَ وفَعَّلَ قد يجيئان لمعنىً كقولهم: ضَاعَفَ وضَعَّفَ، فيجوز أن يكون بَاعَدَ وبَعَّد من ذلك. وكذلك خلافُه قارَبَ وقَرَّبَ، واللفظان جميعاً على معنى الطَّلب والدُّعاء. والمعنى في الوجهين على أنَّهم كرهوا ما كانوا فيه من السعة والخِصب وكفاية الكدح في المعيشة، وهؤلاء ممّن دخل في جملة قوله سبحانه[(٤)]: (وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا) [القصص/٥٨] والبطر فيما قال بعض الناس: كراهةُ الشيء من غير أن يُسْتَحَقَّ أن يُكْرَهَ. وسؤالهم ما سألوا قريب من سؤال قوم موسى: (ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ) [البقرة/٦١].

اختلفوا في التخفيف والتشديد من قوله سبحانه[(٥)]: (ولقد صَدَّقَ عليهم) [سبأ/ ٢٠] فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ:

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ط.
(٢) السبعة ص ٥٢٩ وليس فيه (اختلف عن ابن عامر) بل ذكره مع سند القراءة فقال: وقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (باعِد)....
(٣) سقطت من ط.
(٤) في ط: عزّ وجلّ.
(٥) ي (ط): عز وجل.

(صَدَقَ) خفيفة[١]، وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائي: (صَدَّقَ)، مشددةً[٢].

[قال أبو علي][٣]: معنى التخفيف: أنَّه صَدَقَ ظَنُّهُ الذي ظَنَّهُ بهم من متابعتهم إيَّاه إذا أغواهم؛ وذلك نحو قوله سبحانه[٤]: (قال فبما أغويتني لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ المُسْتَقيم) [الأعراف/١٦] (ولأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعينَ) [الحجر/٣٩] فهذا ظنُّه الّذي صدَّقوه[٥]، لأنَّه لم يقل ذلك عن[٦] تيقّن، فظنّه على هذا ينتصب انتصاب المفعول به، ويجوز أن ينتصب انتصاب الظرف، صَدَق عليهم إبليسُ في ظنه، ولا يكون متعدياً بصَدَق إلى المفعول به، وقد يقال: أصابَ الظنُّ، وأخطأ الظنُّ، ويدلُّ على ذلك:

الألمعيَّ الـذي يَـظُنُّ لـكَ الـظَّنْـ
ـنَ كـأَنْ قَـدْ رأى وَقَـدْ سَمِعَـا[٧]

فهذا يدلُّ على إضافة الظَّنِّ، وقال الشاعر في تعديته إيَّاه إلى المفعول به:

إن كـان ظَـنِّـي صادقي[٨]

(١) في ط: خفيف.
(٢) السبعة ص ٥٢٧.
(٣) سقطت من ط.
(٤) سقطت من ط.
(٥) في ط: صدقه.
(٦) في ط: على.
(٧) البيت لأوس بن حجر، انظر ديوانه/٥٣، وانظر اللسان (لمع).
(٨) ورد الشاهد في م برواية: صادق. وهو صدر بيت من الطويل وقع فيه الخرم. وجاء بتمامه في تفسير مجمع البيان ٣٨٨/٨ برواية:

إن يـك ظني صـادقـاً وهـو صـادقي
بشَمْلة يحبسْهُـم بهـا محبسـاً وَعْـراً

ونسبه محققه إلى مكبرة بنت بردأمّ شملة، تقول: إن يك ظني بشملة صادقاً يحبسهم، أي: القوم الذين قتلوا أباه بتلك المعركة محبساً صعباً يدركه فيه ثأر أبيه.

ووجه مَن قال: (صَدَّق) بالتَّشديد أنَّه نصب على أنَّه مفعول به، وعَدَّى (صَدَّق) إليه قال[١]:

فـإنْ لَـمْ أصَـدِّقْ ظنّكم بِـتَـيَـقُّـنٍ
فَـلا سَقَتِ الأوْصَـالَ مِنِّي الـرَّوَاعِـدُ

اختلفوا في ضمِّ الألف وفتحها من قوله سبحانه[٢]: (إلّا لِمَنْ أُذِنَ لَهُ) [سبأ/٢٣] فقرأ ابن كثير ونافع [وابن عامر][٣]: (أَذِنَ له) [بفتح الألف][٤]، وقرأ عاصم في رواية الكسائي عن أبي بكر عنه، وأبو عمرٍو وحمزة والكسائي: (أُذِنَ له)، بضم[٥] الألف. وروى يحيى وحسين وابن أبي أمية عن أبي بكر عن عاصم بالفتح وكذلك روى حفص عن عاصم بالفتح[٦].

[قال أبو علي][٧]: حجَّة مَن قال (أَذِنَ) فبنى الفعل للفاعل أنَّه أسنده إلى ضمير اسم الله تعالى[٨]، وقال: (إلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمٰنُ وَقَالَ صَوَابَاً) [النبأ/٣٨] وقال: (إلّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ الله لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ) [النجم/٢٦]. ومَن قال (أُذِنَ) يبني[٩] الفعل للمفعول به، فهو يريدُ: ذا المعنى، كما أنَّ قوله: (حتَّى إذا فُزِّعَ عن قلوبهم)،

(١) لم نعثر على قائله. الرواعد: السحب فيها رعد.
(٢) في ط: عزّ وجلّ.
(٣) سقطت من م. وهي في ط والسبعة.
(٤) سقطت من م.
(٥) في ط: برفع.
(٦) السبعة ص ٥٢٩ ـ ٥٣٠.
(٧) سقطت من ط.
(٨) في ط: عزّ وجلّ.
(٩) في ط: فبنى.

و(فزَّعَ)، (وهل يُجَازَىٰ إلا الكَفُورُ) [سبأ/١٧] وَاحدٌ في المعنى، وإن اختلفت الألفاظ.

قال: قرأ حمزة وحده (وهم في الغُرْفَةِ) [سبأ/٣٧] واحدةً، وقرأ الباقون: (الغُرُفَاتِ) جماعةً[1].

[قال أبو علي][2]: حجَّة حمزة في إفراده الغرفةَ قوله سبحانه[3]: (أولئِكَ يُجْزَوْنَ الغُرْفَةَ بما صَبَرُوا) [الفرقان/٧٥] فكما أنَّ الغرفة يُراد بها الجمع والكثرة كذلك قوله: (وهم في الغرفة آمنون) [سبأ/٣٧] يراد بها الكثرةُ واسم الجنس.

وحجَّة الجمع قوله: (لكنِ الذينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا غُرفٌ مَبْنِيَّةٌ) [الزمر/٢٠] وقوله: (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الجَنَّةِ غُرَفاً) [العنكبوت/٥٨] فكما أنَّ غرفاً جمعٌ، كذلك الغرفات ينبغي أن يكون جمعاً[4]. فإن قلت: إن الغرفات قد تكون للقليل واسمُ الجنس للكثير واستغراق الجميع[5] فإن الجمع بالألف والتاء كقوله سبحانه: (إنّ المسلمينَ والمسلماتِ) [الأحزاب/٣٥] وقول حسّان:

لنـــا الجَفَنَـاتُ الغُـــرُّ[6]

---

(١) في ط: جماعاً وكذلك في السبعة ص ٥٣٠.

(٢) سقطت من ط.

(٣) سقطت من ط.

(٤) في ط: تجمع، بدل: يكون جمعاً.

(٥) في ط: الجمع.

(٦) هذه قطعة من بيت تمامه:

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى ... وأسيافُنَا يَقْطُرْنَ من نجدة دَمَا

انظر ديوانه ١/ ٣٥.

فهذا لا يريد إلَّا الكثرة، لأنَّ ما عداها لا يكون موضع افتخار.

اختلفوا في همز (التَّنَاوُشِ) [سبأ/٥٢] وترك همزه.

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية حفص: (التناوشُ) غير مهموز، وكذلك روى حسينُ الجعفيُّ والأعشى والكسائي عن أبي بكر عن عاصم بغير همزٍ. المفضل عن عاصمٍ: مهموز، وقرأ عاصمٌ في رواية يحيىٰ عن أبي بكر وأبو عمروٍ وحمزةُ والكسائي بالهمز[1].

قال أبو علي: قوله تعالى[2]: (وأنَّى لهم التَنَاؤشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ) كأنَّهم آمنوا حين لم ينتفعوا بالإيمان، كما قال: (لا يَنْفَعُ نَفْسَاً إيمانُها) [الأنعام/١٥٨] فكأنَّ المعنى: كيف يتناولونه من بُعْدٍ وهم لم يتناولوه من قربٍ في حينِ الاختيار، والانتفاع بالإيمان؟ والتناوش: التناولُ من نُشْتَ تَنُوشُ، قال:

وهي تنوش الحوض نوشاً من عَلاَ[3]

وقال:

تَنُوشُ البَرِيْرَ حَيْثُ نَالَ اهْتِصَارُهَا[4]

---

(١) السبعة ص ٥٣٠.

(٢) سقطت من ط.

(٣) هذا بيت من الرجز لغيلان بن حريث وبعده:

نَوْشَاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الفَلاَ

كما في اللسان (نوش) والبيت من شواهد سيبويه ١٢٣/٢ ولم ينسبه وانظر المنصف ١٢٤/١ وابن يعيش ٧٣/٤ ـ ٨٩، والخزانة ١٢٥/٤، ٢٦١، ومجاز القرآن ١٥٠/٢.

(٤) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانهم ص ٢٢ وانظر شرح السكّري ٧١/١ وصدره:

فمَن لم يهمز جعله فاعلاً من النوشِ الذي هو التناولُ، ومَن همز احتمل أمرين: أحدهما أن يكون من تنوشُ، إلَّا أنَّه أبدل من الواو الهمزة لانضمامهما مثلُ أُقِّتَتْ، وأدْؤرٍ، ونحو ذلك، والآخر: أن يكون من النَّأْشِ وهو الطلبُ، والهمزة منه عينٌ قال رؤبةُ:

أقْحَمَني جَارُ أَبي الخَامُوشِ[1]

إليكَ نأشُ القَدَرِ النُّؤُوشِ

فسّره أبو عبيدة بطلبِ القدر[2]، وحكى أبو الحسن أيضاً عن يونس قال أبو الحسن: ولم أرَ العرب تعرفه.

وقرأ حفص عن عاصم: (وَيَوْم يَحْشُرُهُمْ جَمِيعَاً ثم يقول) [سبأ/٤٠] بالياء فيهما. وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالنون فيهما[2].

[قال أبو علي][3]: حجَّة الياء أنَّ قبله: (قُلْ إنَّ ربِّي يَبْسُطُ) [سبأ/٣٩] (وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ) [سبأ/٤٠]. ووجه النون أنَّه انتقال من لفظ الإفراد إلى الجمع، كما أنَّ قوله سبحانه[4]: (أنْ لا تَتَّخِذُوا مِنْ

=

فَمَا أُمُّ خِشْفٍ بالعَلايَةِ شَادِنٍ

والبيت من قصيدة طويلة عدتها /٤١/ بيتاً يقع الشاهد السادس منها.

انظر اللسان (نوش) وفيه: طاب بدل: نال.

(١) ديوانه/٧٧، ٧٨. ووقعت في (م) الجاموس بدل الخاموش وهو سهو من الناسخ. والبيتان في مجاز القرآن ٢/١٥١، ورواية البيت الثاني: ناشى بدل نأش. وهو تحريف.

(٢) ونص أبي عبيدة: وهو من بعد المطلب.

(٣) السبعة ص ٥٣٠.

(٤) سقطت من ط.

دُوني وَكيلاً) [الإسراء/٢] انتقال من الجمع إلى الإفراد، والجمع ما تقدَّم من قوله سبحانه[1] (وآتَيْنَا مُوسَى الكتابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدَى) [الإسراء/٢].

عباس عن أبي عمروٍ: (قلِ ادْعُوا) [سبأ/٢٢] بكسر اللام[2].

[قال أبو علي][3]: قد مضى القول في ذلك فيما تقدَّم.

---

(١) سقطت من ط.

(٢) سقطت من ط.

(٣) السبعة ص ٥٢٩.

(٤) سقطت من ط.

[بســـم الله][1]

ذكر اختلافهم في
سورة الملائكة[2]

قال: قرأ حمزة والكسائي: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ الله) خفضاً [٣].

وقرأ الباقون: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ الله) رفعاً[3].

[قال أبو علي][4]: مَن قال (غيرِ) جعله صفة على اللَّفظ، وذلك حسن لإتباعه الجرَّ الجرَّ، فأمَّا الخبرُ على قَولهما فيجوز أن يكون: (يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ) [فاطر/٣] ويرزقكم في موضع رفع[5] على أنَّه الخبر.

ومَن قال: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ الله) [فاطر/٣] احتمل الرفعُ غير وجهٍ؛ يجوز أن يكون خبرَ المبتدأ، وارتفاع غير بأنَّه خبر المبتدأ،

---

(١) سقطت من ط.

(٢) هي سورة فاطر.

(٣) السبعة ص ٥٣٤.

(٤) سقطت من ط.

(٥) سقطت من م.

ويجوز أن يكون صفة على الموضع، والخبر مضمر تقديره: هل من خالق غير الله في الوجود أو العالم؟ ويجوز أن يكون غيرُ استثناءً، والخبر مضمرٌ كأنَّه: هل من خالق إلَّا الله. والخبر مضمرٌ قبلُ، كقولك: ما خالقٌ إلَّا الله، وموضع الجارِّ والمجرور رفع بالابتداء، وزيادة هذا الحرف في غير الإيجاب كثيرٌ نَحْوَ: هل من رجلٍ؟ (وَمَا مِنْ إلٰهٍ إلَّا الله) [آل عمران/٦٢] فقوله: (وما من إله إلَّا الله) يدلُّ على جواز الاستثناء في «غير» من قوله سبحانه: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ الله) [فاطر/٣] والخبر مضمر كما كان مضمراً في قوله: (وما من إلٰه إلَّا الله) [آل عمران/٦٢].

اختلفوا في الياء والنون من قوله جلَّ وعزَّ: (كذلك يُجْزَى كُلُّ كَفُورٍ) [فاطر/٣٦]، فقرأ أبو عمرٍو، وكذلك (يُجْزَى) بالياء (كلُّ كَفُورٍ) رفعٌ.

وقرأ الباقون: (نجزي) بالنون (كلَّ كفورٍ) نصباً[1].

[قال أبو علي][2]: وجه النون قوله سبحانه[3]: (أَوَ لَمْ نُعَمِّرْكُمْ) [فاطر/٣٧] و(يُجزىٰ) في المعنى مثل نَجزي، ومثله: (فُزِّع عن قلوبهم) و(فَزَّع)، (وهل يُجازى) و(نُجازي)، ومن حجَّة يُجزى قولُه: (ولا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا) [فاطر/٣٦].

وقرأ أبو عمروٍ وحده (جناتُ عدنٍ يُدْخَلُونَها) [فاطر/٣٣] برفع الياء، وقرأ الباقون: (يَدْخُلُونَها) بفتح الياء، وروى عباسٌ عن مطرِّفٍ

(١) السبعة ص ٥٣٥.
(٢) سقطت من ط.
(٣) سقطت من ط.

الشَّقَرِيِّ عن معروف بن مشكان[١] عن ابن كثير: (يُدْخَلُونَها) [فاطر/٣٣] مثل أبي عمروٍ. وقرأتُ على قنبل: (يَدْخُلُونها) بفتح الياء[٢].

[قال أبو علي][٣]: (جناتُ عدنٍ) نكرةٌ (يَدْخُلونها) و(يُدْخَلونها) صفةٌ لها؛ لأنَّها جملةٌ، والنكراتُ توصف بالجُمَلِ، فمَن قال: زيداً ضَرَبْتُهُ، لم يفعل ذلك في الصِّفة كما يفعلُهُ في الصّلة. وأجاز أبو عثمان: أزيداً أنتَ رجلٌ تضرِبُهُ؟ ولم يُجِزْ ذلك على أنَّ تضرِبُهُ صفة لرجل ولو كان صفة لم يجز فيه النصب، ولكنْ على أنْ تجعل كلَّ واحدٍ من رجلٍ وتضربُ خبراً، مثلَ: حُلْوٌ حامضٌ، فإذا كان كذلك لم يكن صفةً، وإذا لم يكن صفةً لم يمتنع ذلك فيه كما يمتنع من[٤] الصِّفة، فأمَّا ارتفاع (جناتٍ) فيجوز أن يكون تفسيراً للفضل[٥]، كأنَّه قيل: ما ذلك الفضل[٦]؟ فقيل[٧]: جناتٌ؛ أي: جزاء جنات [أو دخول جنات][٨]، ويجوز أن تجعل الجنَّات بدلاً من الفضل[٩] كأنَّه: ذلك هو جناتُ عدنٍ؛ أي: دخول جناتِ عدنٍ.

---

(١) في م ابن مشكان. بدون معروف، وهي في السبعة أيضاً.
(٢) السبعة ص ٥٣٤.
(٣) سقطت من ط.
(٤) في ط: في.
(٥) في ط: للفوز، والذي في الآية التي قبلها: الفضل... وقعت الجنَّات تفسيراً له.
(٦) في ط: الفوز.
(٧) في ط: فقال هي.
(٨) كذا في ط وسقطت من م.
(٩) في ط: الفوز.

قرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع: (ولُؤْلُؤاً) [فاطر/٣٣] نصباً، وكان عاصم في رواية أبي بكر يهمز الواو الثانية، ولا يهمز الأولى.

المعلى عن أبي بكر عن عاصم: يهمز الأولى ولا يهمز الثانية ضدَّ رواية يحيىٰ عن أبي بكر، حفصٌ عن عاصم يهمزهما.

المفضل عن عاصم: (ولُؤْلُؤٍ) خفضٌ، ويهمزهما.

[وكلهم قرأ: (ولؤلؤٍ) بالجر][١] غيرَ نافعٍ وعاصمٍ في رواية أبي بكر[٢].

قال أبو علي: (مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً) [فاطر/٣٣] [نصب لؤلؤاً][٣] على الموضع؛ لأنَّه إذا قال: (يُحَلَّوْنَ فيها من أَساوِرَ) [فاطر/٣٣] كان بمنزلة يحلَّون فيها أساور، وقيل: إنَّ أكثر التفسير على الجرِّ: أساورَ من ذهبٍ ولؤلؤٍ، وقد قدَّمنا ذكر ذلك، وتخفيف الهمز وتحقيقه.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله سبحانه[٤]: (فَهُمْ على بَيِّنَةٍ مِنْهُ) [فاطر/٤٠] فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وحمزة (على بَيِّنَةٍ) واحدةً، وقرأ نافعٌ وابن عامرٍ وأبو بكر عن عاصم والكسائي: (بَيِّنَاتٍ) جماعة؛ حفص عن عاصم (بينةٍ) واحدةً، المفضل عن عاصمٍ (على بَيِّنَاتٍ) جماعةً[٥].

---

(١) ما بين المعقوفتين ورد في ط هكذا: وكلهم يخفض ويهمزهما.

(٢) السبعة ص ٥٣٤ ـ ٥٣٥.

(٣) كذا في ط وسقطت من م.

(٤) في ط: عزّ وجلّ.

(٥) في ط: جماعاً. وكذلك في السبعة انظر ص ٥٣٥ ففي النص اختلاف يسير والمؤدى واحد.

[قال أبو علي][1] وجهُ الإفراد: أن يجعلَ ما في الكتاب، أو ما يأتي به النَّبي [ﷺ][2] بيّنةٌ على لفظ الإفراد، وإن كانت عدةَ أشياء، كما قال: (أرأيتُمْ إنْ كُنْتُ على بَيِّنَةٍ من ربِّي) [هود/ ٢٨ ـ ٨٨] و(قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) [الأعراف/ ٧٣ ـ ٨٥].

فأمَّا قوله سبحانه[3]: (جَاؤُوا بالبيناتِ والزُّبُرِ) فإنَّما هو على قوله: (فقد كُذِّبَ رُسُلٌ من قَبْلِكَ جَاؤُوا بالبَيِّنَاتِ والزُّبُرِ) [آل عمران/١٨٤] فلأنَّ مع كل [واحد من الأنبياء][4] بيّنة، فإذا جَمَعُوا جُمِعَتِ البيِّنة لجمعهم. وقال سبحانه[5]: (حتَّى تَأْتِيَهُمُ البَيِّنَةُ رَسُولٌ مِنَ الله) [البيّنة/ ١ ـ ٢] وزعموا أنَّ في مصحف عبد الله بالهاء، فهذا دليل على الإفراد، والجمع في البيِّنات على أنَّ في الكتاب ضروباً من البيِّنة؛ فَجُمعَ كذلك[6].

قرأ حمزة وحده: (ومَكْرَ السَّيِّءْ وَلا . . .) [فاطر/٤٣] ساكنة[7] الهمزةِ، (ولا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّءُ إلاّ) [فاطر/٤٣] مرفوعةَ الهمزةِ. وقرأ الباقون بالكسر في الهمزة الأولى وبالضم في الثانية[8].

قال أبو علي: التقدير في قوله عزَّ وجلَّ[9]: (اسْتِكْبَاراً في

---

(١) سقطت من ط.
(٢) سقطت من ط.
(٣) سقطت من ط.
(٤) كذا في ط وفي م: شيء.
(٥) سقطت من ط.
(٦) في ط: لذلك.
(٧) في ط: وإسكانه.
(٨) السبعة ص ٥٣٥ ـ ٥٣٦.
(٩) سقطت من ط.

الأَرْضِ﴾ [فاطر/٤٣] اسْتَكْبَروا استكباراً في الأرض ومكر السَّيِّيء. أي: مكروا المكر السَّيِّيء، فأُضيف المصدر إلى صفـة المصدر، المعنى: ومكروا المكرالسَّيِّيء، ألا ترى أنَّه قد جاء بَعْد ﴿ولا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّيء إلَّا بأهْلِهِ﴾ [فاطر/٤٣] فكما أنَّ السَّيِّيء صفةٌ للمصدر، كذلك الَّذي قبل. تقديره: ومكروا المكر السَّيِّيء. وكذلك قوله: ﴿أَفَأَمِنَ الذينَ مَكَرُوا السَّيِّآتِ﴾ [النحل/٤٥] تقديره: الَّذين مكروا المكرات السيآت. إلَّا أنَّك إذا أضفت إلى السَّيِّيء قدَّرتَ الصفةَ وصفاً لشيء غير المكر، كما أنَّ مَن قال: دار الآخرة، وجانبُ الغربي، قدّره كذلك، فحذفَ المصدرَ من قوله: المكرات السيآت، وأقام صفته مقامه، فوقعتِ الإضافةُ إليه، كما كانت تقع على موصوفه [الذي هو المصدر][1]. فأمَّا قراءة حمزة: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّيء﴾ وإسكانُه الهمزةَ في الإدراجِ، فإنَّ ذلك يكون على إجرائها في الوصل مُجْراها في الوقف، فهو مثلُ:

سَبْسبًّا[2]، وعَيْهَلّ[3]، والقَصَبَّا[4]، وجَدْبَبَا[5].

وهو في الشعر كثير. وممَّا يقوِّي ذلك: أنَّ قوماً قالوا في الوقف: أفْعَيْ وأفْعَوْ، فأبدلوا من الألف الواو والياء ثم أجروها في الوصل مجراها في الوقف، فقالوا: هذا أفْعَوْ يا هذا، فكذلك عَمِلَ حمزةُ بالهمزة في هذا الموضع لأنَّها كالألف في أنَّها حرف علةٍ، كما أنَّ الألف كذلك. ويقوّي مقاربتها الألف أن قوماً يبدلون منها الهمزة في

(١) كذا في ط وسقطت من م.
(٢) سبق في ١/٦٥.
(٣) سبق في ١/١٥١ و٢/٣٦٢.
(٤) سبق في ٢/٣٦٣.
(٥) سبق في ١/٦٥، (حاشية) وروايته ثم: جدَبَّا.

الوقف فيقولون: رأيت رَجُلأْ ورأيت حُبْلأْ. ويحتمل وجهاً آخر: وهو أن تجعل (بِيِءْ وَلَا) من قوله: (ومكرَ السَّيِّيءْ وَلا) بمنزلة إبلٍ، ثم أسكن الحرفَ الثاني كما أُسْكِنَ[1] من إبْلٍ لتوالي الكسرتين إحداهما ياءٌ قبلها ياءٌ فخفِّف بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات كما خفَّفت العربُ نحو ذلك بالحذف من[2] نحو: أسيديٍّ وبالقلب في نحو[3] رحويٍّ، ونُزِّلَ حركةُ الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب؛ كما فعلوا في قولهم:

فـاليـومَ أشـربْ غيـرَ مُسْتَحْقِبٍ[4]

وَقَـدْ بَـدَا هَنْكِ مـن الـمئْـزَرِ[5]

. . . . ولا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ[6]

وكما أن حركة غير الإعراب نزلت منزلة حركة الإعراب في نحو: رُدَّ وفِرَّ، وعضَّ. فأدغم كما أدغم يَعَضُّ، ويفرَّ لمَّا تعاقب حركاتُ غير الإعرابِ على لامها، وهي حركةُ التقاء الساكنين، وحركة الهمزة المخفَّفة، وحركةُ النونين فنزلت هذه الحركات منزلةَ حركة الإعراب حتَّى أدغم فيما يتعاقب عليه فيها، كما أدغم المعربُ، وكذلك نزلت حركة الإعراب منزلة غير حركة الإعراب، في أن استجيز

(١) في ط: يُسكن.
(٢) في ط: في.
(٣) سقطت من م.
(٤) صدر بيت لامرىء القيس، سبق في ١/١١٧، ٤١٠، ٢/٨٠، ٣/٢٣٣.
(٥) عجز بيت للأقيشر الأسدي ـ وهو المغيرة بن عبد الله ـ سبق في ٢/٨٠، وانظر المحتسب ١/١١٠.
(٦) قطعة من بيت لجرير في هجاء بني العم، سبق في ٢/٨٠. وانظر المحتسب ١/١١٠.

فيها من التخفيف ما استجيز في غيرها، وليس يختلُّ بذلك دلالةُ الإعراب؛ لأنَّ الحكم بمواضعها معلومٌ، كما كان معلوماً في المعتل، والإسكان للوقف. فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يَسُغْ لقائل أن يقول: إنَّه لحنٌ، ألا ترى أَنَّ العربَ قد استعملت[1] ما في قياس ذلك؟ فلو جاز لقائل أن يقول: إنَّه لحنٌ للزمه[2] أن يقول: إنَّ قولَ مَن قالَ: إفْعَوْ في الوصل لحنٌ، فإذا كان ما قرأ به على قياس ما استعملوه في كلامهم المنثور، لم يكن لحناً، [وإذا لم يكن لحناً][3] لم يكن لقادحٍ بذلك قدح، وهذه القراءة وإن كان لها مخلصٌ[4] من الطعن، فالوجه قراءة الحرف على ما عليه الجمهور في الدرج ويقال: سَيِّءٌ مثلُ سَيِّدٍ، ويخفَّف كما يخفَّف. قال أبو زيد: سؤته أسوؤه مَسَاءَةً، وقال أبو عبيدة: (يحيق المكر السَّيِّء) لا (ي) ل إلَّا بأهله[5].

(١) في ط: استعملوا.
(٢) في م: لزمه.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ط.
(٤) في ط: المخلص.
(٥) مجاز القرآن ص ١٥٦.

[بســــم الله][١]

ذكر اختلافهم في
سورة يٓس

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وحفصٌ عن عاصم: (يٓس) [١] و(نونُ) [القلم/١] نونهما ظاهرة.

الخلواني عن هشام بن عمّار عن ابن عامر: لا يبيّن النون. الأعشى عن أبي بكر [عن عاصم]: يبيّن النون. الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: لا يبيّن النون فيهما، وروى حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم: يبيّن النون، والكسائي لا يبيّن النون.

وكان حمزة والكسائي: يُميلان الياء في (يٓس) غير مفرطين. وحمزة إلى الفتح أقربُ من الكسائي في (يٓس) وقياس قول أبي بكر عن عاصم (يٓس) بالإمالة.

وكان ابن كثير ونافع وعاصم في رواية حفصٍ وأبو عمروٍ وابن عامر يقرؤون (يٓس) مفتوحةَ الياء، نافع قراءته وسط من ذلك. وقال ورش، وقالون: الياء مفتوحةٌ شيئاً. وقال محمد بن إسحاق وابن

---

(١) سقطت من ط.

جمّاز: الياء مفتوحةٌ والنون مُبَيَّنَةٌ في السُّورتين جميعاً. وقال يعقوب بن جعفر [عن نافع]: النون فيهما غيرُ مُبَيَّنة[١].

قال أبو علي: من بين النون في[٢] (يٓس) فإنَّما جاز ذلك، وإن كانت النون الساكنة تخفى مع حروف الفم ولا تُبَيَّنُ، فإنَّما بيّنه لأنَّ هذه الحروف مبيَّنة على الوقف، وممَّا يدلُّك على ذلك استجازتهم فيها الجمعَ بين ساكنين، كما يجتمعان في الكلم التي يوقف عليها، ولولا ذلك لم يجز فيها التبيين[٣]، فكما جاز فيها الجمعُ بين الساكنين من حيث كان التقدير فيهما[٤] الوقف؛كذلك استجيز معها تبيين النون في الدَّرج، لأنَّ التَّقدير فيها الوقف. فكما جاز التبيين في الوقف؛ كذلك جاز التبيين في هذه[٥] الحروف من حيث كان في تقدير الوقف.

وأمَّا قول مَن لم يبيّن فلأنَّه، وإن كان في تقدير الوقف، لم يقطع فيه همزة الوصل؛ وذلك قولهم: (الٓمٓ اللهُ) [آل عمران/١]. ألا ترى أنَّهم حذفوا همزة الوصل، ولم يثبتوها كما لم يثبتوها مع غيرها من الكلم التي توصل؟ فلا يكون التقدير فيها الوقف عليها. وكذلك قالوا[٦] واحد اثنان، فحذفوا همزة الوصل، فكذلك لم يبيِّن النون مَنْ لم يبيّن؛ لأنَّها قد صارت في تقدير الوصل من حيث حذفت معها همزةُ الوصل، فإذا صار في تقدير الوصل، وجب أن لا تبين معها النون، كما

(١) السبعة ص ٥٣٨، وما بين المعقوفين زيادة منه.
(٢) في ط: من.
(٣) في ط: الجمع بينهما.
(٤) في ط: فيها.
(٥) سقطت من ط.
(٦) كذا في ط وسقطت من م.

لم تبين مع سائر الكَلِم التي ليست بحروف هجاءٍ، وأمَّا القول في انتحاء فتحة الياء من يّس نحو الكسرة فقد مضى القول فيه. وممَّا يحسن إمالة الفتحة فيها نحو الكسرة أنَّهم قالوا: يا زيدُ. في النداء، فأمالوا الفتحة نحو الكسرة، والألف نحوَ الياء، وإن كان قولُهم (يا) حرفُ على حرفين، والحروف التي على حرفين لا يُمال منها شيءٌ نحو لا، وما. فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يمالُ من الحروف من أجل الياء، فأنْ يُميلوا الاسم الذي هو (يا) من يّس أجدرُ. ألا ترى أنَّ هذه الحروف أسماءُ لما يلفظ به[1]؟.

ومَن لم يُمِلْ فلأنَّ كثيراً من الناس لا يميلون.

اختلفوا في الرَّفع والنصب من قوله تعالى[2]: (تَنْزيلُ العزيزِ الرَّحيمِ) [يّس/٥] فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية يحيى [بن آدم] عن أبي بكر: (تنْزيلُ العَزيزِ) رفعاً، حفصٌ عن عاصم والكسائي عن أبي بكر عن عاصم وحمزة وابن عامر والكسائي: (تنزيلَ العزيزِ) نصباً[3].

[قال أبو علي][4]: مَن رفع فعلى: هو تنزيلُ العزيز، أو على: تَنْزيلُ العزيزِ الرحيمِ هذا، والنصب على نَزَّل تنزيلَ العزيزِ.

اختلفوا في ضمِّ السِّين وفتحها من قوله تعالى[5]: (سَدًّا)

---

(١) في ط: بها.
(٢) في ط: عزّ وجلّ.
(٣) السبعة ٥٣٩ وما بين معقوفين منه. وفي النص اختلاف يسير.
(٤) سقطت من ط.
(٥) في ط: عزّ وجلّ.

[يٓس/٩] فقرأ حمزةُ والكسائي وحفصٌ عن عاصم: (سَدّاً وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدّاً) مفتوحة[1] السين.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (سُدّاً) و(سُدّاً) مضمومتي السين[2].

[قال أبو علي][3]: قال أبو الحسن الضَّمُّ[4] أكثر القراءتين واللُّغتين، وحُكي عن بعض المفسّرين ما كان من الخلق، فهو سُدٌّ بالضَّمِّ، وما كان من البناء مفتوحٌ، وقال غيره: السُّدُّ بالضَّمِّ في كلِّ ما صَنَع الله والعبادُ، وهما سواءٌ، وقال العجَّاج:

سيلَ الجرادِ السُدَّ يَرْتَادُ الخُضَر[5]

يريد: زعموا قطعةً من الجراد سَدَّ بطيرانه الأُفُقَ.

قال أبو علي: فقوله: السُّدُّ، يجوز أن يجعله صفةً كالحُلْو والمُرِّ، ويجوز أن يكون يريد: ذي السُّدِّ، أي: يَسُدُّ الأفق كما يَسُدُّ السَّدُّ، فحذف المضاف. وإن كان السُّدُّ مصدراً جاز أن تصفه به. والمصدرُ فيما زعم بعض أهل اللُّغة السَّدُّ سددته سدّاً، وقال بعضهم: السُّدُّ: فعلُ الإنسان وخَلْقُه المسدودُ: السُّدُّ، وقيل في تفسيره قولان: أحدهما: أنَّ جماعةً أرادوا بالنبيِّ ﷺ سوءاً، فحال الله بينهم وبينه،

(١) في السبعة مفتوحتي السين.
(٢) السبعة ٥٣٩.
(٣) سقطت من ط.
(٤) سقطت من ط.
(٥) وبعده:

آوَاهُ لَيْلُ غرِضاً ثُمَّ ابْتَكَرْ

انظر ديوانه ١/٨١.

فَجُعِلُوا بمنزلة مَنْ هذه حالُه، والآخر: أنَّ الله سبحانه[1] وصفَ ضلالتهم؛ فقال: (إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا) [يٓس/٨] فأمسكوا أيديهم عن الإنفاق، كما قيل[2] في اليهود: (غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا) [المائدة/٦٤] ويقوّي هذا الوجهَ [قولُه سبحانه][3]: (وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) [يٓس/١٠].

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله جلّ وعزّ: (فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ) [يٓس/١٤].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر والمفضل [عن عاصم]: (فَعَزَزْنَا) خفيفةً.

وقرأ الباقون، وحفصٌ عن عاصم: (فَعَزَّزْنَا) مشدّدة الزاي[4].

[قال أبو علي][5]: قال بعضهم: عَزَّزْنا: قوّينا وكثَّرْنا. وأمّا عَزَزْنا: فغلبنا من قوله: (وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ) [صٓ/٢٣] وقال جرير:

أَعُـزُّك بـالـحـجـازِ وإنْ تَـسَـهَّـلْ
بِغَـوْرِ الأرْضِ تُنْتَهَبُ انْتِـهَـابَـا[6]

المفضل عن عاصم: (أَيْنَ ذُكِّرْتم) [يٓس/١٩] بهمزة بعدها ياءٌ والكاف مشددةٌ، وقرأ عاصم وحمزةُ والكسائي وابن عامرٍ (أَئِنْ)

---

(١) في ط: عزّ وجلّ.
(٢) في ط: قال.
(٣) سقطت من ط.
(٤) السبعة ص ٥٣٩ وما بين معقوفين زيادة منه.
(٥) سقطت من ط.
(٦) ديوانه ٢/٨٢٥.

بهمزتين وقرأ نافع وأبو عمرٍو وابن كثير بـهمزةٍ بعدها ياءٌ، وكانَ أبو عمروٍ يَمُدُّ، وابن كثير لا يَمُدُّ. واختلف عن نافع وقد بيّن[١].

قال أبو الحسن: معناه حيث ذُكِّرْتُمْ، قال: وفي بعض الحروف: (وَلَا يفْلِحُ السَّاحِرُ أيْنَ أتَىٰ) [طه/٦٩]. ومَن قال: (أإن ذُكِّرْتُمْ) فإنّما هي إن التي[٢] للجزاءِ دخلت عليها ألف الاستفهام، والمعنى[٣]: أإن تَشَاءَمْتُمْ؛ لأَنَّ (تَطَيَّرْنَا بِكُمْ) معناه: تَشَاءَمْنَا بكم، فكأَنَّهم قالوا: أَئِن ذُكِّرْتُمْ تَشَاءمتم! فحذف الجواب لتقدم ما يدلُّ عليه، وأصل تطيَّرنا: تفعلنا، من الطائر عند العرب الذي به يتشاءمون، ويتيمَّنون، وقد تقدَّم ذكر ذلك. وقد قرأ من غير السبعة (أَأَنْ ذُكِّرْتُمْ) بفتح أَنْ، والمعنى: أَلأَنْ ذُكِّرْتُمْ تَشَاءَمْتُمْ، وأمَّا الهمزة وتخفيفها وتحقيقها فقد مرَّ ذكرها في مواضع.

اختلفوا في نصب الرَّاء ورفعها من قوله سبحانه[٤]: (والقمرَ قَدَّرْنَاه) [يٓس/٣٩] فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (والقَمَرُ) رفعاً. وقرأ الباقون: (والقَمَرَ) نصباً[٥].

قال أبو علي: الرَّفع على قوله: وآيةٌ لهم القمرُ قدّرناه منازل، مثلُ قوله: (وآيةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) [يٓس/٣٧] وكأنَّ التقدير: وآية لهم اللّيل نسلخ منه النهار، وآية لهم القمرَ قدّرناه منازل، فهو

(١) السبعة ص ٥٤٠.
(٢) كذا في ط وسقطت من م.
(٣) سقطت من ط.
(٤) في ط: عزّ وجلّ.
(٥) السبعة ص ٥٤٠.

على هذا أشبه بالجمل التي قبلها. والقول في (آيةٍ) أنَّها ترتفع بالابتداء، ولهم صفةٌ للنكرة، والخبر مضمر تقديره: وآيةٌ لهم في المُشَاهَدِ أو في الوجودِ، وقوله: (اللَّيل نسلخ منه النهار، والقمر قدّرناه منازل): تفسير للآية، كما أنَّ قوله: (لهم مغفرةٌ) [المائدة/٩] تفسير للوعد و(لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ) [النساء/١١] تفسير للوصية، ومَن نصب فقد حمله سيبويه على: زيداً ضَرَبْتُه، قال: وهو عربي، ويجوز في نصبه وجه آخر، وهو أن تحمله على (نسلخ) الذي هو خبر المبتدأ على ما أجازه سيبويه من قولهم: زيد ضربته وعمروٌ أكرمتُه [وعمراً أكرمته][١] على أن تحمله مرة على الابتداء، ومرة على الخبر الذي هو جملة من فعل وفاعل، وهي[٢] (تجري) من قوله سبحانه[٣]: (والشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لها) [يس/٣٨] (والقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ)[٤] [يس/٣٩].

اختلفوا في إثبات الهاء وإسقاطها من قوله عزّ وجلّ: (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) [يس/٣٥].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي (وَمَا عمِلتْ) بغير هاء، وقرأ الباقون، وحفص عن عاصم: (عملتْهُ) بالهاء[٥].

---

(١) سقطت من م. (٢) في ط: هو. (٣) في ط: تعالى.

(٤) جاء في نسخة (م) قوله:

«والله سبحانه وتعالى أعلم، نجز الجزء السادس من كتاب الحجة للقرّاء، والله الموفّق».

والكلام في ط متصل ليس فيه هذا الفصل.

وبعد هذا توقفت المقابلة بين النسختين (ط) و(م) لعدم وجود (م) بين أيدينا، وأصبحت نسخة طاهر بن غلبون هي المعتمدة وحدها.

(٥) السبعة ص ٥٤٠.

القول أن أكثر ما جاء في التنزيل من هذا على حذف الهاء، كقوله: (أهَذَا الذي بعَثَ الله رَسُولاً) [الفرقان/٤١] (وَسَلاَمٌ على عِبَادِهِ الذينَ اصْطَفَى) [النحل/٥٩] و(أيْنَ شُرَكَائِيَ الذينَ كُنْتُم تَزْعُمونَ) [الأنعام/٢٢] و(لاَ عَاصِمَ اليومَ مِنْ أَمْرِ الله إلاَّ مَنْ رَحِمَ) [هود/٤٣] فكلٌّ على إرادة الهاء وحذفها.

وقد جاء الإثبات في قوله: (إلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ) [البقرة/٢٧٥] وكذلك قوله: (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) [يٓس/٣٥] وموضع (ما) على هذا جرٌّ تقديره: ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم. ويجوز أن تقدّر (ما) نافيةً فيكون المعنى: ليأكلوا من ثمره، ولم تفعله أيديهم، ويقوّي ذلك: (أَفَرَأَيْتُمْ ما تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ) [الواقعة/ ٦٣ ـ ٦٤] ومَن قدّر هذا التقدير لم يكن صلة، وإذا لم يكن صلة لم يقتضِ الهاء الراجعة إلى الموصول.

اختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ: (يَخَصِّمون) [يٓس/٤٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرٍو: (يَخَصِّمُونَ) بفتح الياء والخاء غير أنَّ أبا عمرٍو كان يختلس حركة الخاء قريباً من قول نافع. وقرأ عاصم والكسائي وابن عامر: (يَخِصِّمُونَ) بفتح الياء وكسر الخاء، وهذه رواية خلفٍ وغيره عن يحيى[1] عن أبي بكر، وقرأ نافع: (يَخْصِّمون) ساكنة الخاء مشددة الصاد، ورشٌ (يَخَصِّمُونَ): بفتح الياء والخاء مشددة الصاد، وقرأ حمزة: (يَخْصِمونَ) ساكنة الخاء خفيفة الصاد. حدّثني أحمد بن محمد بن صدقة، قال: حدّثنا أحمد بن جبير، قال

(١) هو ابن آدم كما في السبعة.

حدّثني أبو بكر عن عاصم أنه قرأ: (يِخِصِّمون) بكسر الياء والخاء و(يِهِدِّي) [يونس/٣٥] بكسر الياء والهاء[1].

مَن قرأ (يَخَصِّمونَ) حذف الحركة من الحرف المدغم، وألقاها على الساكن الذي قبلها، وهذا أحسن الوجوه بدلالة قولهم: رُدَّ، وفِرَّ، وَعَضَّ، فألقوا حركة العين على الساكن.

ومَن قال (يخِصِّمونَ) حذف الحركة، إلاّ أنَّه لم يُلقها على الساكن كما ألقاها الأوَّل، وجعله بمنزلة قولهم: (لَمَسْنَا[2] السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا) [الجن/٨] حذفَ الكسرة من العين، ولم يلقها على الحرف الذي قبلها، فلمَّا لم يلقها على ما قبلها التقى ساكنان، فحرَّكَ الحرف الَّذي قبل المدغم.

ومَن قال: (يَخْصِمُونَ) جمع بين الساكنين الخاءِ والحرفِ المدغم.

ومَن زعم أنَّ ذلك ليس في طاقة اللِّسان ادّعى ما يُعلمُ فساده بغير استدلال، فأمَّا مَن قرأ (يَخْصِمُون) فتقديره: يخصم بعضهم بعضاً، فحذف المضاف، وحذف المفعول به كثير في التنزيل وغيره. ويجوز أن يكون المعنى: يَخْصِمُونَ مُجادلَهُم عند أنفسهم، فحذف المفعول به، ومعنى يَخْصِمُونَ: يغلبون في الخصام خصومهم. فأمَّا (يِخِصِّمونَ) فعلى قول مَن قال: أنت تِخْصِمُ تريد: تختصم، فحذف الحركة وحرَّك الخاء لالتقاء الساكنين، لأنَّه لم يلقِ الحركة المفتوحة

(١) السبعة ص ٥٤١ وفي النص اختلاف يسير، وأضاف: وكلُّهم فتح الياء. إلاَّ ما ذكرت لك عن ابن جبير.

(٢) في الأصل: مسنا.

على الفاء، وكَسَر الياء الّتي للمضارعة ليتبعها كسرة الخاء، كما قالوا: أَجُوْءُك، وأَنْبُؤُكَ[١]، وهو مُنْحَدُرٌ من الجبل.

وقالوا في هذا الباب: (مُرُدِّفين) [الأنفال/٩]، فأتبعوا حركة الراء حركة الميم فضمُّوها، وهذا ينبغي أن يكون على مَن قال: رِدَّ فحذف الحركة ولم يلقها على ما قبلها، وهذه اللّغة رواها سيبويه عن الخليل وهارون، فإن قلت: إنَّ الهاء لا تكسر كما تكسر الحروف الأُخَرُ التي للمضارعة، ألا ترى أن مَن قال نِعْلَم لم يقل يِعْلَم؛ قيل: إن هذه الياء قد كُسِرَتْ في مواضع: فمن ذلك أن سيبويه حكى هو يِئبى فكسر الياء، وقالوا: هو يِيْجَلُ. فصيروها من قولهم يوجل للياء فكذلك قولهم (يِخصِّمونَ) وعلى هذا قوله:

تِكِتِّبانِ في الطَّريق لَامَ آلِف[٢]

فهذا من الحركات التي للإتباع.

قال: قرأ حمزة والكسائي (في ظُلَلٍ) [يس/٥٦] وقرأ الباقون (في ظِلَالٍ) بكسر الظاء[٣].

أمّا الظُّلل فجمع ظُلَّة، كغُرفة وغُرف، وقُرْبه وقُرب، وجُورة وجُور، وفي التنزيل: (هَلْ يَنْظُرُونَ إلاّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ في ظُلَلٍ مِنَ الغَمَامِ) [البقرة/٢١٠].

(١) انظر سيبويه ٢/٢٥٥ وقد سبق نحو هذا في ١/٦٥.
(٢) البيت من الرجز من شواهد سيبويه ٢/٣٤. وهو في الخزانة ١/٤٨ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٦ ونسبه لأبي النجم العجلي. وقد ضبطت عندنا تكتبان بكسر التاء، وفي المراجع بضمها، ورد الشاهد عندهم على نقل فتحة همزة ألف إلى ميم لام.
(٣) السبعة ص ٥٤٢.

وأمَّا (ظِلال) فيحتمل أمرين: يجوز أن يكون جمع ظُلَّةٍ، كعُلْبة وعِلاب، وجُفْرة وجِفار، وبُرمة وبِرام، فيكون على هذا معنى القراءتين واحداً، ويجوز أن يكون (ظلالٌ) جمع ظِلَلَ، وفي التنزيل: (يَتَفَيَّأُ ظِلَالُه عن اليمين والشَّمَائِلِ) [النحل/٤٨] وقال:

تَتَبَّعُ أفْيَاءَ الظِّلَالِ عَشِيَّةً
عَلَى طُرقٍ كأنَّهُنَّ سُبوبُ(١)

عاصم وأبو عمرٍو وحمزة والكسائي(٢): (وأنِ اعْبُدُونِي) [يٓس/٦١] بكسر النون، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي: (وأنُ اعْبُدُونِي) بضم النون. وكلهم قرأ بالياء وكذلك هي في كلّ المصاحف(٣).

قال أبو علي: الضَّم والكسر حسنان، وقد مضى القول في ذلك، وأمَّا إثبات الياء، فإنَّ الإثبات والحذف مذهبان، فإذا ثبت الياء في الخط أخذ به دون الآخر.

اختلفوا في التَّخفيف والتَّثقيل من قوله عزَّ وجَلَّ: (جِبِلًّا كَثيراً) [يٓس/٦٢] فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: (جُبُلًا) مضمومة الجيم، والباء، مخفَّفة اللاَّم، وقرأ أبو عمرٍو وابن عامر: (جُبْلًا) بضم الجيم وتسكين الباء، وقرأ نافع وعاصم (جِبِلًّا) بكسر الجيم، والباء، مشدَّدة اللاَّم(٤).

---

(١) البيت لعلقمة الفحل، سبق في ٤/٦٩ وهو البيت الرابع عشر من المفضلية رقم /١١٩/، والسبوب: جمع السِّب، والسِّب: شُقَّة كتَّان رقيقة. انظر اللسان /سبب/.

(٢) كلمة والكسائي ليست في السبعة.

(٣) السبعة ص ٥٤٢.

(٤) السبعة ص ٥٤٢.

قال أبو عبيدة: (أَضَلَّ منكم جِبِلًّا كثيراً) مثقل وبعضهم لا يثقل، ويضمّ الحرف الأول، ويسكن الثاني، ومنهم مَن يضمّ الأولَ والثاني. ولا يثقل، قال: ومعناهُنَّ: الخلق والجماعة[1]. وقال التَّوَّزِي: يقال جُبُلًّاوجُبُلاً وجُبْلاً وجِبْلاً وجَبْلاً. وحكى غير التوزي: جِبِلاً، وقال هو جمع جِبِلَّةٍ.

اختلفوا في التخفيف والتثقيل من قوله عزَّ وجلَّ: (نَنْكُسْهُ في الخَلْقِ) [يٓس/٦٨] فقرأ حمزة: (نُنَكِّسْهُ) مشدَّداً، واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر عنه مشدَّداً، وكذلك روى عنه حفص أيضاً، وكذلك قال أبو الربيع الزهراني عن حفص، وأبو حفص عمرو[2] بن الصباح عن حفص عن عاصم: مشدَّداً. وروى هبيرة عن حفص عن عاصم مخفَّفة. علي بن نصر عن أبان عن عاصم: (نَنْكُسْهُ) خفيف.

قال قتادة: نَنْكُسْهُ في الخلق لكي لا يعلم بعد علم شيئاً، يعني الهرم.

غيرهُ، معناه: مَن أطلنا عمره نَكَّسْنَا خلقه؛ فصار بدل القوة ضعفاً، وبدل الشباب هرماً، قال أبو الحسن: نَنْكُسْهُ، وهو كلام العرب، قال: وقال الأعمش: نُنَكِّسْهُ في الخلق، قال أبو الحسن: ولا يَكادون يقولون نَكَّسْتُه إلَّا لما يقلب فيجعل رأسُه أسفل. قال غير أبي الحسن أنكر أبو عمروٍ (نُنَكِّسْهُ).

---

(١) مجاز القرآن ٢/١٦٤ وساقط منه قوله: «ومنهم مَن يضمُّ الأوَّل والثاني ولا يثقل».

(٢) في الأصل: عمر، والتصويب من غاية النهاية ١/٦٠١ والسبعة، وعمرو هذا: ابن الصباح بن صبيح أبو حفص البغدادي الضرير مات سنة إحدى وعشرين ومائتين. كما في غاية النهاية.

قرأ نافع وأبو عمرٍو في رواية عباس بن الفضل عنه: (أفلا تَعْقِلُون) [يٓس/٦٨] بالتَاء وقرأ الباقون: بالياء (أفلا يعقلون)[١].

وجه الياء على: قُلْ لَهُم: أفلا يعقلون. والتاء لقوله: (أَلَمْ أَعْهَدْ إلَيْكُمْ) [يٓس/٦٠] (أفلا تعقلون).

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله: (أنّا حملنا ذريتهم في الفلك) [يٓس/٤١] فقرأ نافع وابن عامرٍ: (ذُرِيَّاتِهِمْ) جماعاً، وقرأ الباقون: (ذريَّتَهم) واحدة[٢].

الذُّرِّيَّة: تكون جمعاً وتكون واحداً، فالواحد قوله: (هَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً) [آل عمران/٣٨] فهذا بمنزلة (هَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي) [مريم/ ٥ ـ ٦]. والجماعة يدلّ عليها قوله: (ذُرِّيَّةً ضِعَافاً) [النساء/٩] فمَن جمع فكما جمع أسماء الجمع، ومَن لم يجمع ما كان جمعاً في المعنى فكما تفرد أسماء الجمع ولا تجمع.

وقرأ عاصم وحده في رواية أبي بكر: (لَمَسَخْنَاهُمْ على مَكَانَاتِهِمْ) [يٓس/٦٧] جمعاً جماعةً، وحدّثني موسى بن إسحاق قال حدّثنا هارون بن حاتم قال: حدّثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن عاصم (مكانَتِهم) واحدة، المفضل مثله. حفص عن عاصم واحدةً أيضاً، وكذلك قرأ الباقون على التوحيد أيضاً (مَكَانَتِهِمْ)[٣].

مَن أفرد فلأنَّهُ مصدرٌ، والمصادر تفرد في موضع الجمع لأنَّه يُراد

---

(١) السبعة ص ٥٤٣.

(٢) السبعة ص ٥٤٠.

(٣) السبعة ص ٥٤٢ ـ ٥٤٣.

به الكثرة، كما يراد ذلك في سائر أسماء الأجناس، ومَن جمع فلأنَّهم قد جمعوا من المصادر شيئاً نحو: الحُلوم، والألباب.

قرأ نافع: (لِتُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيّاً) [يس/ ٧٠] بالتاء وقرأ الباقون: (لِيُنْذِرَ) بالياء[١].

وجه التاء أنَّه خطاب النبي ﷺ، ومَن قال: (يُنْذِرَ)، أراد القرآن، ومعنى مَن كان حيّاً: من المؤمنين؛ لأنَّ الكفّار أمواتٌ، كما قال: (أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاء) [النحل/٢٦]، وقال: (أَوَ مَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ) [الأنعام/١٢٢].

قرأ ابن عامر والكسائي: (كُنْ فيكونَ) [يس/٨٢] نصباً، وقرأ الباقون: (فيكونُ)[٢] **رفعاً.**

أمَّا الكسائي فإنَّه يحمل نصب (فيكونَ) على ما قبله من «أَنْ» ولا يَنْصِبُ «فيكونُ» إذا لم يكن قبلَه «أنْ» فيحمل عليها.

وأمَّا ابن عامر؛ فإنَّه ينصب «فيكونَ» كان قبلها «أنْ» أو لم يكن وقد ذكرنا قوله فيما تقدَّم.

---

(١) السبعة ص ٥٤٤.
(٢) السبعة ص ٥٤٤.

ذكر اختلافهم في
سورة الصّافّات

قرأ أبو عمروٍ إذا أدغم، وحمزة على كلِّ حالٍ: (والصَّافاتِ صَفّـاً، فـالـزّاجِـرات زَجْـراً، فـالتـاليـات ذكـراً) [١ ـ ٢ ـ ٣] (والذَّارِيات ذَرْوَاً) [الذاريات/١]، وقرأ أبو عمروٍ وحده: (والعاديات ضبحاً) [العاديات/١] مدغماً، (والمغيرات صبحاً) [العاديات/٢]، (فالتَّاليات ذِكراً) [الصّافّات/٣]، (والسَّابِحات سبحـاً، فالسـابقات سبقاً) [النازعات/ ٣ ـ ٤]، مدغماً.

عبَّاسٌ[١] عن أبي عمروٍ لا يدغم شيئاً من ذلك، و(فالَمُلقِيات ذكـراً) [الذاريـات/٥] (والسابحـات سبحـاً، فـالسَّـابقـات سبقـاً) [النازعات/ ٣ ـ ٤].

وقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصم وابن عامرٍ والكسائي بإظهار التَاء في ذلك كله[٢].

(١) سبقت ترجمته في ١/٣٧٦ و٢/٧٥.
(٢) السبعة ص ٥٤٦.

قتادة: الصّافّات صفّاً: الملائكة صفوفٌ في السماء، والزاجراتِ زجراً: ما زجر الله عنه في آي القرآن، والتاليات ذكراً: ما يتلى من آي القرآن.

أبو عبيدة: كُلُّ شيء في السماء والأرض ممَّا لم يَضُمَّ قُتْرَيْهِ فهو صافٌّ، والتالي: القارىء[1].

قال أبو علي: إدغام التاء في الصَّاد حسنٌ لمقاربة الحرفين، ألا ترى أنَّهما من طرف اللسان، وأصول الثنايا، ويجتمعان في الهمس؟ والمدغم فيه يزيد على المدغم بخلَّتين هما: الإطباق، والصَّفير، وحَسُنَ أن يدغم الأنقص في الأزيد، ولا يجوز أن يدغم الأزيد صوتاً في الأنقص، ألا ترى أن الطَّاء والدّال، والتاء والظاء، والذال والثاء يدغمن في الصَّاد والسِّين والزَّاي، ولا تدغم الصَّاد وأُختاها فيهنَّ لزيادة الصَّاد وأُختيها عليهنَّ في الصَّفير؟ وكذلك يدغم اللاَّم في الرّاء، ولا تدغم الرَّاء في اللاَّم لزيادة التكرير في الرَّاء، فقد علمتَ ـ فيما ذُكِر ـ حُسْنَ إدغام التَّاء في الصَّاد، وإدغام التاء في الزَّاي في قوله: (فالزاجرات زَجراً) حسنٌ. لأنَّ التاء مهموسة، والزَّاي مجهورة، وفيها زيادة صفير، كما كان في الصَّاد، وكذلك حسن إدغام التاء في الذال في قوله: (والتالِيَاتْ ذِكْراً)، (والذارِياتْ ذَرواً)، لاتفاقهما في أنَّهما من طرف اللسان، وأصول الثنايا، فأمَّا إدغام التاء في الضاد من قوله: (والعاديات ضَبْحاً)، فإنَّ التاء أقربُ إلى الذَّال والزَّاي منها إلى الضاد. لأنَّ الذَّال والزَّاي والصَّاد من حروف طرف اللِّسان، وأصول الثنايا، والضَّاد أبعد منهنَّ لأنَّها من وسط اللِّسان.

(١) مجاز القرآن ٢/١٦٦ والقُتْرُ: الناحية والجانب، لغة في القطر وهي الأقتار والأقطار، اللسان /قتر/.

ولكن حمل حُسْن الإدغام التاء فيها، لأنَّ الصَّاد تفشّى الصوت بها، واتَّسع واستطال حتّى اتّصل صوتها بأصول الثنايا وطرف اللّسان، فأدغم التاء فيها وسائر حروف طرف اللّسان، وأصول الثنايا إلَّا حروف الصَّفير، فإنَّها لم تدغم في الصاد، ولم تدغم الصَّاد في شيء من هذه الحروف لما فيها من زيادة الصوت فَكُرِهَ إدغامها فيما أدغم فيها من هذه الحروف؛ لما فيها من التَّفشّي والاستطالة، حتى اتَّصلت بأصول الثنايا مع أنَّها من وسط اللِّسان.

قال: وسمعناهم ينشدون:

ثـار فَـضَـجَّـتْ ضَـجَّـةً ركـائِـبُـهْ[1]

فأمَّا الإدغام في السَّابحاتْ سبحاً، والسَّابقاتْ سبقاً، فحسن لمقاربة الحروف، وأمَّا مَن قرأ بالإظهار في هذه، وترك إدغامها، فذلك لاختلاف المخارج، وإنَّ المدغم فيه ليس بلازم، فلم يدغموا لتباين المخارج، وانتفاء الرفع، ألا ترى أنَّهم بيّنوا نحو أفعلَ؟ وإن كان من كلمة واحدة، لما لم تلزم التاء ـ هذه ـ البناءَ، فما كان من كلمتين منفصلتين أجدر بالبيان.

اختلفوا في قوله عزَّ وجلّ: (بزينةٍ الكواكبِ) [الصافّات/٦] فقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص: (بزينةٍ)، خفضٌ منوّنة (الكواكبِ) بكسر الباء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر (بزينةٍ) خفضٌ (الكواكبَ) بفتح الباء.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٤٢٠: «وسمعنا مَن يوثق بعربيته قال» وذكره. قال الأعلم: وصف رجلاً ثار بسيفه في ركائبه ليعرقبها ثم ينحرها للأضياف فجعلت تضج.

وقرأ الباقون: (بزينةِ الكواكبِ) مضافاً[١].

قال أبو علي: من قال: (بزينةٍ الكواكبِ) جعل الكواكبَ بدلاً من الزينة؛ لأنَّها هي، كما تقول: مررت بأبي عبد اللَّه زيد.

ومَن قال: (بزينةٍ الكواكبَ)، أعمل الزينة في الكواكب، والمعنى: بأن زينَّا الكواكب فيها، ومثل ذلك قوله: (أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً) [البلد/ ١٤، ١٥] ومثله: (ما لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقَاً مِنَ السَّمَواتِ والأرضِ شَيْئَاً) [النحل/٧٣] تقديره: ما لا يملك أن يرزق شيئاً.

فأمَّا قوله: (قَدْ أنْزَلَ الله إليكُمْ ذِكْرَاً رَسُولاً) [الطلاق/ ١٠، ١١] فيجوز أن يكون الرَّسول بدلاً من الذكر، كما كان الكواكب بدلاً من الزينة، والمعنى ذا ذكرٍ رسولاً، ويجوز أن يكون كقوله: (أَوْ إِطْعَامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ يَتيماً) [البلد/ ١٤، ١٥] فأمَّا قوله: (أَلَمْ نَجْعَلِ الأرضَ كِفَاتَاً أَحْيَاءً وأَمْوَاتاً) [المرسلات/ ٢٥، ٢٦] فإن كان الكفاتُ مصدراً لكَفَتَ، كما أنَّ الكتاب مصدرٌ لكَتَبَ، فقد انتصب «أحياءً» به، والمعنى: نكفت أحياءً، كما أنَّ قوله: (أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً)، تقديره: أو أن تُطْعِمَ مسكيناً، وقد قيل: إنَّ الكفات جمع الكافتة، فأحياءً على هذا منتصب بالجمع كقوله:

... أنَّهم في قومهم غُفُرٌ ذَنْبَهُم[٢] ...

---

(١) السبعة ص ٥٤٦.

(٢) من بيت لطرفة وتمامه:

ثم زادوا أنَّهم في قومهم غُفُرٌ ذَنْبَهم غيرُ فُخُرْ

انظر ديوانه /٦٤. والشاهد فيه نصب ذنبَهم بغفر لأنه جمع غفور وغفور تكثير غافر وعامل عمله فجرى جمعه على العمل مجراه.. ومعناه:

ومن قال: (بزينةِ الكواكبِ) أضاف المصدر إلى المفعول به كقوله: (مِنْ دُعَاءِ الخيرِ) [فصّلت/٤٩] و(سؤَالِ نَعْجَتِكَ) [صَ/٢٤] ولو جاء إطعام يتيمٍ في يومٍ ذي مسغبةٍ جاز في القياس، والمعنى: بأن زينّا الكواكب فيها.

اختلفوا في التَّشديد والتَّخفيف من قوله عزَّ وجلّ: (لا يَسْمَعُونَ) [الصافّات/٨].

فقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: (لا يَسَّمَّعُونَ) مشدَّدة.

وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر: (لا يَسْمَعُونَ) خفيفةً[١].

قال أبو علي: (يَسَّمَّعون) إنَّما هو: لا يتسمعون، فأدغم التاء في السِّين، وقد تقدَّم حسن إدغام التاء في السِّين، وقد يتسمع، ولا يسمع، فإذا نفى التسمع عنهم فقد نفى سمعه من جهة التسمّع، ومن جهة غيره؛ فهو أبلغ. ويقال: سمعت الشيء واستمعته كما تقول: حفرته واحتفرته، وشويته واشتويته. وقد قال: (وإذا قُرِئَ القُرْآنُ فاسْتَمِعُوا لَهُ وأَنْصِتُوا) [الأعراف/٢٠٤] وقال: (ومِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إليكَ) [الأنعام/٢٥] فتعدَّى الفعل مرَّة بإلى، ومرَّة باللاَّم، كقوله: (وهَدَيْنَاهُمْ إلى صراطٍ مُسْتَقيمٍ) [الأنعام/٨٧] و(الحمدُ للَّهِ الذي هَدَانَا لهَذا) [الأعراف/٤٣] وقال: (وأوْحَى رَبُّكَ إلى النَّحْلِ)

= مدح قومه فيقول لهم فضل على الناس وزيادة عليهم بأنهم يغفرون ذنب المذنب إليهم ولا يفخرون بذلك ستراً لمعروفهم. ويروى غير فجر. انظر الكتاب لسيبويه ١/٥٨.

(١) السبعة ص ٥٤٦.

[النحل/٦٨] وقال: (بأنَّ رَبَّكَ أوْحَىٰ لَهَا) [الزلزلة /٥] فَتَعدَّى الفعل مرَّة بإلى، ومرَّة باللَّام، ولا فصل بين فعلت وافتعلت في ذلك لاتفاقهما في التَّعدِّي.

ومن حُجَّة من قرأ (يَسْمَعون) قوله: (إِنَّهُمْ عنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ) [الشعراء/٢١٢] والسَّمع: مصدرُ يسمع.

اختلفوا في قوله عزَّ وجلّ: (بَلْ عَجِبْتَ) [الصافّات/١٢]، في ضمّ التاء وفتحها.

فقرأ حمزة والكسائي (بل عجبتُ)، بضم التاء.

وقرأ الباقون (بَلْ عَجِبْتَ) بنصب التاء[١].

قال أبو علي: من فتح فالمعنى: بل عجبتَ من إنكارهم البعث وهم يسخرون، أو عجبتَ من نزول الوحي عليك وهم يسخرون. والضَّمُّ فيما زعموا قراءة عليّ، وعبد اللَّه، وابن عباس، وروي عن شريح إنكاره له، وأنَّه قال: إنَّ الله لا يعجب، وقد احتجّ بعضهم للضَّمِّ بقوله: (وإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ) [الرعد/٥]، وليس في هذا دلالة على أنَّ اللَّه سبحانه أضاف العجب إلى نفسه، ولكن المعنى: وإن تعجب فعجب قولهم عندكم.

والمعنى في الضَّمِّ أنَّ إنكـار البعث والنَّشْر مع ثبات القدرة على الابتداء والإنشاء، ويبيّن ذلك عند من استدلّ: عَجَبٌ عندكم، ومما يقولون فيه هذا النحو من الكلام إذا ورد عليكم مثله[٢].

---

(١) السبعة ص ٥٤٧.

(٢) ورد على هامش الأصل: «كذا عنده». إشارة إلى أن اضطراب العبارة في الأصل.

كما أنَّ قوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ﴾ [مريم/٣٨] معناه: أنَّ هؤلاء ممَّن تقولون أنتم فيه هذا النحو، وكذلك قوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ على النَّارِ﴾ [البقرة/١٧٥] عند مَن لم يجعل اللَّفظ على الاستفهام، وعلى هذا النحو قوله: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين/١] و﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات/١٥] وقوله: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّر أَوْ يَخْشَى﴾ [طه/٤٤] ولا يجوز أن يكون الوصف بالعَجَبِ في وصف القديم سبحانه، كما يكون في وصف الإنسان، لأنَّ العجب فينا إنَّما يكون إذا شاهدنا ما لم نشاهد مثله، ولم نعرف سببه، وهذا منتفٍ عن القديم سبحانه.

اختلفوا في قوله عزَّ وجلّ: ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصافّات/٤٧]. في فتح الزَّاي وكسرها، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو وابن عامر ﴿يُنْزَفُونَ﴾ ههنا بفتح الزاي، وفي الواقعة [١٩].

وقرأ عاصم ههنا ﴿يُنْزَفُون﴾ بنصب الزاي، وفي الواقعة: ﴿يُنْزِفُونَ﴾ بكسر الزاي.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿يُنْزِفُون﴾ بكسر الزاي في الموضعين[١].

يقال: أنزفَ الرجل على معنيين: أحدهما: أنَّه يراد به: سَكِرَ. وأنشد أبو عبيدة وغيره:

لعمري لئن أَنْزَفْتُمُ أو صَحَوْتُمُ
لَبِئْسَ النَّدَامَى كُنْتُمُ آلَ أَبْجَرا[٢]

---

(١) السبعة ص ٥٤٧.

(٢) البيت للأبيرد الرياحي اليربوعي، وأبجر: هو أبجر بن جابر العجلي. مجاز القرآن ٢/١٦٩، وانظر المحتسب ٢/٣٠٨، واللسان (نزف).

فمقابلته له بصحوتم يدلُّك على إرادة سكرتم. والآخر: أنزف: إذا نَفِد شرابه، ومعنى أنزف صار ذا إنفادٍ لشرابه، كما أنَّ الأوَّل معناه النفاد من عقله، فقول حمزة والكسائي (يُنْزِفون)، يجوز أن يراد به: ولا يسكرون عن شربها، ويجوز أن يُراد: لا ينفد ذلك عندهم كما ينفد شرابُ أهل الدنيا، فإذا كان معنى (لا فيها غَوْلٌ) [الصافّات/٤٧] لا تغتال عقولهم،حمل قول حمزة والكسائي: (لا يُنْزِفون) في الصافّات على: لا ينفد شرابهم، لأنَّك إن حملته على أنَّهم لا يسكرون صرت كأنَّك كررت يسكرون مرتين، وإن حملت (لا فيها غَوْلٌ) على لا تغتال صحتهم ولا يصيبهم عنها العلل التي تحدث عن شربها كما ترى أنَّ عاصماً ذهب إليه، حملت يُنْزِفون في (والصافّات) على أنَّهم لا يسكرون، ويقال للسكران منزوف. وفي الواقعة قال: (يُنْزِفون) أي: لا ينفد شرابهم؛ لأنَّه قد تقدَّم أنَّهم لا يصيبهم فيها الصداع، فقوله: (لا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا) [الواقعة/ ١٩] كتأويل قوله في الصَّافّات: لا تغتال من صحَّتهم،فيصرف(لا ينزفون) في الصافّات إلى أنَّه لا ينفد شرابهم.

وأمَّا مَن قرأ: (ولا يُنْزَفُونَ) في الموضعين؛ فإنّه أراد: لا يسكرون، وهو مثلُ لا يُضْرَبُون وليس يُفْعلون من أفعل، ألا ترى أنَّ أنزف الذي معناه سكر وأنزف الذي يراد به نفد شرابه لا يتعدى واحدٌ منهما إلى المفعول به، وإذا لم يتعدّ إلى المفعول به لم يجز أن يبنى له، فإذا لم يجز ذلك علمت أن ينزفون من نزف وهو منزوف إذا سكر.

قال: وكلُّهم قرأ: (مُطَّلِعُونَ. فَاطَّلَعَ) [الصافّات/ ٥٤، ٥٥] إلاّ أنّ ابن حيّان أخبرنا عن أبي هشام عن حسين [الجعفي][1] عن أبي

(١) زيادة من السبعة.

عمرو أنَّه قرأ (هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُون. فَأُطْلِعَ) الألف مضمومة، والطاء ساكنة، واللَّام مكسورة، والعين مفتوحة[١].

قال أبو علي: مَن قال: هل أنتم مُطَّلِعُون، فالمعنى: هل أنتم مُشْرِفون لتنظروا، فاطَّلع فرأى قرينه في سواء الجحيم. قال أبو الحسن: مُطَّلِعون مثقلة أكثرُ في كلام العرب، وقال: واطَّلَعْتُ ـ افتعلتُ ـ أكثرُ من أَطْلَعْتُ، قال: وهما عربيَّتان.

قال أبو علي: المعنى في (هل أنتم مطَّلِعون): هل أنتم مُطْلِعِيّ فَأُطْلِعَ. تقديره: أفْعِلَ، تقول: طلع زيدٌ، وأطلعَه غيره.

اختلفوا في قوله: (يَزِفُّونَ) [الصافّات/٩٤] فقرأ حمزة وحده (يُزِفُّونَ)، برفع الياء وكسر الزاي، المفضل عن عاصم مثله.

وقرأها الباقون: (يَزِفُّون) بفتح الياء[٢].

قال أبو علي: يقال: زَفَّتِ الإبل تزِفُّ: إذا أسرعت، وقال الهذلي:

وزَفَّتِ الشَّوْلُ من بَـرْدِ العَشِيِّ كمـا
زَفَّ النَّعَـامُ إلى حَفَّانِـهِ الـرُّوحُ [٣]

---

(١) السبعة ص ٥٤٨.

(٢) السبعة ص ٥٤٨.

(٣) المعنى: الشول: ج شامَلة وهي التي قد خفَّ لبنها وأتى على نِتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، وخصَّها دون غيرها؛ لأنَّه أراد أنَّها خفيفة البطن، فلا تقوى على البرد؛ فتسرع هذه النياق إلى مكان تستدفىء فيه، كما يسرع النعام إلى فراخه. والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، انظر ديوان الهذليين ١/١٠٧، وانظر المحتسب ٢/٢٢١، والبيت من شواهد البغدادي في شرح أبيات المغني ٢/٣٥ مع أبيات من القصيدة.

الحَفان: صغار النعام. والرُّوح: جمع روحاء، وهي التي بين رِجليها فرجةٌ.

وقول حمزة: (يُزِفُّون) يحملون غيرهم على الزفيف، قال الأصمعي: أزففت الإبل: إذا حملتها على أن تزفَّ، وهو سرعة الخطوِ، ومقاربة المشيِ، والمفعول محذوف على قراءته، كأنَّهم حملوا ظهورهم على الإسراع والجدّ في المشي.

اختلفوا في ضمّ التاء وفتحها من قوله عزَّ وجلَّ: (ماذا تَرَىٰ) [الصافّات/١٠٢].

فقرأ حمزة والكسائي: (ماذا تُرِي) بضمّ التاء وكسر الراء.

وقرأ الباقون (ماذا تَرى) بفتح التاء[1].

قال أبو علي: من فتح التاء فقال: (ماذا ترى) كان مفعول ترى أحد شيئين:

أحدهما أن يكون (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد فيكونان في موضع نصب بأنَّه مفعول ترى.

والآخر: (ذا) بمنزلة (الذي) فيكون مفعول ترى، والهاء محذوفة من الصلة، وتكون ترى على هذا التي معناها: الرَّأي، وليس إدراك الحاجة كما تقول: فلانٌ يرى رأي أبي حنيفة، ومن هذا قوله عزّ وجلّ: (لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ) [النساء/١٠٦] فلا يخلو أراك من أن يكون نقلها بالهمزة من التي هي رأيتُ، تريد رؤية البصر، أو رأيت التي تتعدّى إلى مفعولين، أو رأيتُ التي بمعنى: الرأي الذي هو

---

(١) السبعة ص ٥٤٨.

الاعتقاد والمذهبُ. فلا يجوز أن يكون من الرؤية التي معناه: أبصرتُ يعني لأنَّ الحكم في الحوادث بين الناس ليس مما يدور بالبصر، فلا يجوز أن يكون هذا القِسْمَ، ولا يجوز أن يكون من رأيت التي تتعدَّىٰ إلى مفعولين، لأنَّه كان يلزم بالنقل بالهمزة أن يتعدَّى إلى ثلاثة مَفْعُولِيْن، وفي تعدّيه إلى مفعولَيْنِ، أحدهما الكاف التي للخطاب، والآخر المفعول المقدّر حذفه من الصلة تقديره: بما أراكه اللَّه، ولا مفعول ثالثاً في الكلام؛ دلالةٌ على أنَّه من رأيتُ الّتي معناها الاعتقاد والرأي، وهي تتعدَّى إلى مفعول واحد، فإذا نقل بالهمزة تعدّى إلى مفعولين كما جاء في قوله: (بما أراكَ اللَّه) [النساء/١٠٦] فإذا جعلت قوله: (ذا) من قوله (ماذا ترى) بمنزلة الذي، صار تقديره: ما الذي تراه، فيصير (ما) في موضع ابتداءِ ابتداءٍ، و(الذي) في موضع خبره، ويكون المعنى: ما الذي تذهب إليه فيما ألقيت إليك؟ هل تستسلم له وتتلقاه بالقبول، أو تأتي غير ذلك؟ فهذا وجه قول مَن قال: (ماذا تَرَى) بفتح التاء، وقولُه (يا أبتِ افعل ما تُؤْمَرُ) [الصافّات/١٠٢] دلالة على الاستسلام والانقياد لأمر اللَّه عزَّ وجلَّ.

فأمَّا قول حمزة والكسائي: (ماذا تُرِي)، فإنَّه يجوز أن يكون (ما) مع (ذا) بمنزلة اسمٍ واحدٍ؛ فيكونان في موضع نصبٍ، والمعنى: أجَلَدَاً تُرِي على ما تُحْمَلُ عليه أم خَوَرَاً؟. ويجوز أن تجعل (ما) مبتدأ و(ذا) بمنزلة الذي ويعود إليه الذكر المحذوف من الصلة، والفعل منقول من رأى زيد الشيء وأريته الشيءَ إلاَّ أنَّه من باب أعطيت فيجوز أن يُقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، كما أن أعطيتُ كذلك، ولو ذكرتَ المفعول كان أريتُ زيداً جَلَداً، ولو قرأ قارىء: (ماذا تُرَىٰ) لم يجز لأن (تُرَىٰ) يتعدَّى إلى مفعولين، وليس هنا إلاَّ مفعول واحد،

والمفعول الواحد إمَّا أن يكون (ماذا) بمجموعه، وإمَّا أن يكون (الهاء) التي تقدرها محذوفة من الصلة إذا قدّرت (ذا) بمنزلة (الذي)، فإذا قدرتها محذوفةً كانت العائدة إلى الموصول، فإذا عاد إلى الموصول اقتضى المفعول الثاني فيكون ذلك كقوله: (أينَ شُرَكائِيَ الذينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) [القصص/٦٢] ألا ترى أن التقدير: أين شركايَ الذين كنتم تزعمونهم إيّاهم، أي: تزعمونهم شركائي، فحذف المفعول الثاني لاقتضاء المفعول الأوَّل الذي في تقدير الإثبات في الصلة إيّاه فهو قول، ويكون مثل هذه الآية، وكذلك إن قدّرت (ما) و(ذا) بمنزلة اسم واحد صار (ماذا) في موضع نصب بكونه مفعولاً لتُـرِي، ويكون المفعول الثاني محذوفاً، كأنَّه: ماذا تُرِي كائناً منك، أو واقعاً منك، ونحو ذلك، وأرِي بمنزلة زعمت وظننت ونحوه، ألا تَرى أنَّه ذكره في هذا الباب؟ وذلك أنَّه منقول من أرَيْتُ زيداً عمراً خَيْرَ الناسِ، فإذا بنيته للمفعول أقمت المفعول الأوَّل مقام الفاعل؛ فبقي المفعولان اللَّذان كانا مفعولي ظننت، وخلتُ ونحوهما.

قال: قرأ ابن عامرٍ وحده: (وإنَّ الْيَاسَ) [الصافّات/١٢٣] بغير همزة.

وقرأ الباقون: بالهمز.

وقرأ نافع وابن عامرٍ: (سَلَامٌ على آلِ ياسين) [الصافّات/ ١٣٠].

وقرأ الباقون: (سلامٌ على إلْيَاسِين) مكسورة الألف ساكنة اللام[1].

(١) السبعة ص ٥٤٨ ـ ٥٤٩.

قول ابن عامر يحتملِ وجهين:

أحدهما: أن يكون حذف الهمزة من (الياس) حذفاً كما حذفها ابن كثير من قوله: (إنَّهَا لَحْدَى الكُبَر) [المدّثر/٣٥]. ألا ترى أن ياء (ليا) بمنزلة(لَإحْدَى)والمنفصل قد يُنَزَّل منزلة المتَّصل في كثير من الأمر.

والآخر: أن تكون الهمزة التي تصحب اللاَّم للتعريف كقوله: (والْيَسَعَ) [الأنعام/٨٦، صٓ/٤٨].

وأمَّا قول من أثبت الهمزة مكسورةً فيقوِّيه قول مَن قال: (سَلاَمٌ على آلِ ياسين)، فهذا يدلُّ على أن الهمزة ثابتة في إلياس ثبوتَها في قوله: (وإنَّ إدريس لمن المرسلين)[1] [الصافّات/١٢٣] وفي بعض الحروف: (سلامٌ على إدراسين)[2] [الصافّات/١٣٠] ويقوِّي ثبات الهمزة في إلياس أنَّ هذا ليس بموضع تحذف فيه الهمزة، إنَّما هو موضعٌ تجعل فيه بين بين في التخفيف، كما يخفَّف: سَئِمَ، وبَئِسَ، (وإذ قال إبراهيم) [البقرة/٢٦٠].

وأمَّا قراءة نافع وابن عامر: (سلامٌ على آلِ ياسين) فحجَّتهما أنَّهم زعموا أنَّها في المصحف مفصولةٌ من ياسين، ولو كانت الألف واللاَّم التي للتعريف لوصلت في الخط ولم تُفْصَل، ففي فصل ذلك في الكتاب دلالة على (آلٍ) الذي تصغيره أهيل، وليس بلام التعريف التي تصحبها الهمزة الموصولة.

---

(١) هذه قراءة ابن مسعود ويحيىٰ والأعمش والمنهال بن عمرو والحكم بن عتيبة (وإن إدريس). انظر البحر المحيط ٣٧٢/٧، وانظر المحتسب ٢/٢٢٤.

(٢) قراءة أخرى في الآية (١٣٠) من سورة الصافّات، انظر المحتسب ٢/٢٢٤ ـ ٢٢٥، والبحر المحيط ٣٧٢/٧.

وأمَّا مَن قرأ (سلامٌ على إلياسين) فهو جَمْعٌ، معنى واحِدِهِ الإضافة بالياء. مثل: تميمي وبكري، والقول فيه أنَّه لا يخلو من أن يراد بهذا الجمع الذي على حَدِّ: مسلمٌ ومسلمون، وزيدٌ وزيدون، أو الذي واحده يراد به النسب، فمن البيِّن أنَّه لا يجوز أن يكون على حدّ: مسلمٌ ومسلمون لأنَّه ليس كلُّ واحد منهم اسمه إلياس، وإنَّما إلياس اسم نبيِّهم، وإذا لم يكن على هذا عُلِمَ أنَّه على معنى إرادة النسب بالياء، إلَّا أنَّ الياءين حذفتا في جمع الاسم على التصحيح، كما حذف ياءا النسب والتكسير، وذلك نحوَ: المَسَامِعَةِ، والمَهَالِبَةِ، والمَنَاذِرةِ، فإنَّما هذا على أن كلَّ واحد منهم مَسْمَعِيٌّ ومُهَلَّبِيٌّ فحذف في التكسير الياءات كما حُذف في التصحيح. ومما يدلّ على ذلك قولهم: فارسي وفُرْسٌ، وليس الفُرْس جمع فارِسٍ، إنَّما هو جمع فارسيٍّ، حذفت منه ياء النَّسب ثم جمع الاسم بعد على حدِّ: باذِلٍ، ولذلك جمع على حدِّ الصِّفة، وليس اسم الآحاد المجموعة فارسٌ، ولكنَّه فارسيٌّ، قال:

طَافَتْ بِهِ الفُرْسُ حتى بَذَّ نَاهِضَها[1]

ومما يدلُّ على أنَّ جمع التصحيح على تقدير إرادة النصب به في المعنى وإن حذف الحرف في اللفظ قولهم: الأعجمون. ألا ترى أنَّه ليس يخلو من أن يكون المجموع: أعجمَ أو أعجمي؟ فلا يجوز أن يكون المجموع بالياء والنون الأعجم؛ لأنَّ هذا الضَربَ من الآحاد التي هي صفات لا تجمع بالواو والنون، كما أنَّ مؤنثه لا يجمع بالألف

---

(١) هذا صدر بيت لابن مقبل عجزه:

عُمٌّ لَقِحْنَ لِقَاحاً غَيْرَ مُبْتَسَرِ

والتاء، لا يقال في الأحمر الأحمرون، فإذا لم يجز ذلك عُلم أنَّه إنّما جمع على الأعجمي، وإذا قامت الدلالة من هذا على أنَّ المجموع لا يكون الأعجمَ علمت أنَّه الأعجمي، وعلى هذا قالوا: النميرون والهبيرات، إنَّما هو الهُبْرِيَّات، ويدلُّ أيضاً على أنَّ المراد بجمع التصحيح هو ما فيه ياء الإضافة، فحذفتا منه قولهم: مُقْتَوُون. ألا ترى أنَّه لولا إرادة الياء التي للنسب لم يجمع هذا الجمع؟ ولاعتلّت الواو التي هي لام من: القِتْوَةِ، وانقلبت كما انقلبت في نحو هذا ممَّا جاء على مفعل فثبات الواو في هذا دلالة على أنَّ إرادة الياء التي للإضافة كما كان الجمع في الأعجمين دلالة على إرادة النسب، فمن ثَمَّ جاز: الأعجمون، وجاز: مقتوون، والتكسير في هذا النحو كالتصحيح، وكذلك قوله: (سَلاَمٌ على إلْيَاسِين) [الصافّات/ ١٣٠] تقديره إرادة ياءي النسب، كما أنَّ الأعجمون كذلك، والتقدير: إلياسيِّين، فحذف كما حَذَفَ من سائر هذه الكَلِم التي يُراد بها الصِّفة، ومما يثبت ذلك قوله: (وإنَّ إدْريسَ لَمِنَ المُرْسَلِيْن) [الصافّات/١٢٣] (سَلاَمٌ على إدراسين) [الصافّات/ ١٣٠]، فكما جاء إدراسين، والمراد به إدراسين [1] كذلك المراد بإلياسين، فإن قلت: فكيف قال: إدراسين، وإنَّما الواحد إدريس، والمجموع إدريسين في المعنى ليس بإدراسٍ ولا إدراسيٍّ؟ فإن ذلك يجوز أن يكون كإبراهيم، وإبراهام، اختلاف لغة في الاسم، ومثل ذلك قوله:

قَـدْنِيَ مِنْ نَصْـرِ الخُبَيْبَيْـنِ قَـدي [2]

وأراد عبد الله ومَن كان على رأيه، وكذلك إدراسين مَن كان من

---

(١) كذا الأصل والأظهر أن تكون: (إدراسيِّين).

(٢) البيت لحميد الأرقط، سبق في ٣/٣٣٤، وانظر المحتسب ٢/٢٢٣.

شيعته وأهل دينه، والمعنى يدلُّك على إرادة ياء النسب، وقال بعضهم: يجوز أن يكون إلياس وإلياسين كقوله: ميكال وميكائيل، وليسو كذلك لأنَّ ميكال وميكائيل لغتان في اسم واحد، وليس أحدهما مفرداً والآخر جمعاً كإدريس، وإدْراسين وإلياسين، وزعموا أن إلياسين قراءة أهل البصرة والكوفة.

اختلفوا في النصب والرفع من قوله عزَّ وجلَّ: (الله ربُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأولينَ) [الصافّات/١٢٦].

فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم (اللهَ ربَّكُم وربَّ آبائكم) نصباً.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (اللهُ ربُّكم وربُّ آبائِكم) رفعاً[١].

حجّة مَن قرأ: (الله) بالنصب أن يكون الكلام فيه من وجه واحد وهو يدلّ على معنى الرفع، والمعنى: لِمَ تعبدون ما لا ينفع ولا يضرّ، وتذرون عبادةَ أحسنِ الخالقين.

ومَن رفع استأنف، وحسن الاستئناف لتمام الكلام الأوَّل، والمعنى: الله ربكم وربُّ آبائكم الأولين، أي: خالقكم ورازقكم فهو الذي تحقُّ له العبادة دون مَن لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عن أحد شيئاً.

قال: كلُّهم قرأ: (لكَاذِبُونَ.أَصْطَفى) [الصافّات/ ١٥٢،١٥٣] مهموزاً.

واختلف عن نافع فروى المُسيبي وقالون وأبو بكر بن أبي

---

(١) السبعة ص ٥٤٩.

أويس: (لكاذبون أصطفى) مهموز، وروى ابن جماز وإسماعيل عن نافع وأبي جعفر وشيبة (لكاذبون اصطفى) غير مهموز ولا ممدود ورأيت من أصحاب ورش مَن يرويه: (لكاذبون اصطفى) غير مهموز ممدود مثل رواية إسماعيل. أخبرني بذلك محمد بن عبد الرحيم الأصفهاني عن أصحابه عن ورش فإذا ابتدأت في قراءة نافع في رواية إسماعيل وابن جماز فبالكسر[1].

الوجه الهمز على وجه التقريع لهم بذلك والتوبيخ، ويقوِّي ذلك قوله: (أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) [الزخرف/١٦] وقولُه: (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ) [الطور/٣٩] (أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى تِلْكَ إِذاً) [النجم/ ٢١، ٢٢] فكما أنَّ هذه المواضع كلّها استفهام كذلك قولُه: (أصطفى البنات) وغير الاستفهام ليس باتجاه الاستفهام.

ووجه ما روي عن نافع أنَّه على وجه الخبر، كأنَّه: اصطفى البنات فيما يقولون، كقوله: (ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ) [الدخان/٤٩] أي عند نفسك وفيما كنت تقوله، وتذهب إليه ومثله قوله: (وقالوا يا أيُّها الَّذي نُزِّلَ عليهِ الذِّكْرُ) [الحجر/٦] أي فيما يقول هو ومَن يتَّبعه، ويجوز أن يكون المعنى: وإنَّهم لكاذبون، قالوا اصطفى البنات، فحذف: قالوا، وقوله بعدُ: (مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) [الصافّات/١٥٤] توبيخ لهم على قولهم الكذبَ. ويجوز أن يكون قوله: (اصطفى البناتِ) بدلاً من قوله: (وَلَدَ الله) [الصافّات/١٥٢]، لأنَّ ولادة البنات واتخاذهنَّ اصطفاءً لهنَّ، فيصير (اصطفى) بدلاً من المثال الماضي، كما أنَّ قوله: (يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) [الفرقان/٦٩]

---

(١) السبعة ص ٥٤٩.

بدل من قوله: (يَلْقَ أثَامَاً) [الفرقان/٦٨]، ويجوز أن يكون (اصطفى) في رواية من كسر الهمزة عن نافع: تفسيراً لكذبهم الذي نسب إليهم في قولهم؛ (وَلَدَ الله وإنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ) [الصافّات/١٥٢]، كما أن (لهم مغفرة) [المائدة/٩] تفسيرٌ للوعد ويجوز أن يكون قوله: (اصطفى) متعلقاً بالقول على أنه أريد حرف العطف فلم يذكر، واستغنى بما في الجملة الثانية من الاتصال بالأولى عن حرف العطف، كقوله: (سيقولون ثلاثةٌ رابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف/٢٢] ونحو ذلك مما حذف حرف العطف فيه لالتباس الثانية بالأولى.

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر اختلافهم في
سورة صاد

اختلفوا في ضمِّ الفاء وفتحها من قوله عزَّ وجلَّ: (مِنْ فَوَاقٍ) [١٥].

فقرأ حمزة والكسائي (مِنْ فُوَاقٍ) بضم الفاء.

وقرأ الباقون (مِنْ فَوَاقٍ) بفتح الفاء[١].

أبو عبيدة: (ما لها من فَواق) بفتح الفاء: ما لها من راحة ومن قال: فُواق جعله فُواقَ الناقة: ما بين الحلبتين، قال: وقال قوم: هما واحدٌ وهو بمنـزلة: جُمَـام المكوكِ[٢] وجَمَـامُه، وقُصَـاصُ الشعر وقَصَاصُه[٣].

---

(١) السبعة ص ٥٥٢.

(٢) كذا الأصل: المَكُّوك بالكاف، وفي مجاز القرآن: المَكُّول باللام. والمَكّوك كما في اللسان مكك: طاس يُشرب فيه، أعلاه ضيق ووسطه واسع. وفي مادة /مكل/: مكلت البئر: إذا اجتمع الماء في وسطها وكثر، وبئر مكول وجَمَّة مكولٌ... ومما تقدَّم نعلم أن رواية المكول باللام هي الوجه.

(٣) مجاز القرآن ٢/ ١٧٩.

وذكر محمد بن السَّرِي أن أحمد بن يحيىٰ قـال: الفُواقُ: الرُّجوعُ.

قال: يقال: استفق ناقتك، قال: ويقال: فَوَّقَ فَصِيلَهُ إذا سقاه ساعة بعد ساعة، قال: ويقال: ظلَّ يَتَفَوَّقُ المحْض، وقال عن ابن أبي نجيح عن مجاهد (إلَّا صَيْحةً واحِدَةً مَا لَهـا مِنْ فَـوَاقٍ) قـال: من رجوع، وأفاقت الناقة: إذا رجع اللَّبن في ضرعها، وأفاق الرجل من المرض؛ منه. انتهت الحكاية عن ثعلب.

قال أبو علي: ومن هذا الباب قول الأعشى:

حتَّى إذَا فَيْقَـةٌ في ضـرْعِهَـا اجْتَمَعَتْ[1]

فالفيقة من الواو، وإنَّما انقلبت ياءً للكسر، وكالكيْنَة، والحينة: وهما من الكون والحون.

قرأ عاصم في رواية الكسائي وحسينٌ عن أبي بكر (لِتَدَبَّرُوا) [صٓ/٢٩] بالتاء الخفيفة الدال، وروى يحيىٰ عن أبي بكر عن عاصم: (لِيَدَّبَّرُوا) بالياء مشدَّدَةً، وكذلك قال حفص عن عاصم بالياء، وقال أبو هشام: وكذلك سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ على أبي بكر (لِتَدَبَّرُوا) بالتاء وقرأ الباقون بالياء[2].

قال أبو علي: ما روي عن عاصم من قراءته (لتدَّبَّروا) أصله

---

(١) صدر بيت للأعشى عجزه:

جـاءت لتُـرضِـعَ شِقَّ النَّفسِ لـوْ رَضَـعَـا

وهو يصف بقرة وحشية، انظر ديوانه/١٠٥، واللسان (فوق).

(٢) السبعة ص ٥٥٣.

تتدبروا تتفعلوا من التدبُّر، والنظر، فحذف التاء الثانية التي هي تاء التفعُّل والباقية تاء المضارعة، والمعنى: لتتدبر أنت أيُّها النَّبيُّ والمسلمون، ومن قال: (لِيَدَّبَّرُوا آياتِه)، أراد: ليتدبَّر المسلمون، فيتقرّر عندهم صحَّتها، وتسكن نفوسهم إلى العلم بها.

حفص عن عاصم: (وليَ نَعْجَةٌ) [صٓ/٢٣] مفتوحة الياء، الباقون وأبو بكر عن عاصم: (وليْ نَعْجَةٌ) الياء ساكنة[١].

قال أبو علي: إسكان الياء وتحريكها حسنان جميعاً.

قال: قرأ ابن كثير وحده: (بالسُّؤْقِ والأعْنَاقِ)[صٓ/٣٣]، بهمز الواو وقال[٢] البزِّي بغير همز، قال البزي: وسمعت أبا الإخريط هنا يهمزها [ويهمز] (سأقيها) قال: وأنا لا أهمز شيئاً من هذا، وقال علي بن نصر عن أبي عمروٍ: سمعت ابن كثير يقرأ: (بالسُّؤوقِ) بواو بعد الهمزة، كذا قال لي عبيد الله بإسناده عن أبي عمروٍ، وكذا في أصله.

قال: ورواية أبي عمروٍ عن ابن كثير هذه هي الصواب من قِبَل أن الواو انضمت فهمزت لانضمامها والأولى لا وجه لها[٣].

قال أبو علي: ساقٌ وسوقٌ مثلُ لابة ولُوب وقارة وقورٍ، وبدنةٍ وبُدْنٍ وخَشَبَةٍ وخُشُبٍ، وأما الهمز في السوق فغيره أحسن وأكثر، وللهمز فيه وجهٌ في القياس والسماع، فأمَّا السَّماع فإنَّ أبا عثمان زعم أنّ أبا الحسن كان يقول: إنَّ أبا حيَّة النميري يهمز الواو التي قبلها

(١) السبعة ص ٥٥٣.
(٢) السبعة: وقرأ.
(٣) السبعة ص ٥٥٤. وما بين معقوفين منه.

ضمة وينشد:

لَـحَبَّ الـمُـؤْقِـدان إلَـيَّ مُـؤْسَـى(١)

وعلى هذا يجوز همز: سؤقٍ.

فأمَّا وجه القياس، فإنَّ هذه الهمزة لمَّا لم يكن بينها وبين الضمَّة حاجزٌ صارت كأنَّها عليها، فهمزها كما يهمزها إذا تحركت بالضمِّ، ومثل هذا قولهم:

. . . مِقْلاَتٌ(٢) . . .

لمَّـا لم يكن بين الكسرة والقـاف حـاجـزٌ صـارت الكسـرةُ كأنَّهَا على القاف فجازت إمالة الألف من مِقْلاَتٍ، كما جازت إمالتها في صفاف وقِصاف وغلاب، وخباث، وكذلك مِقْلاَت صارت القاف كأنَّها متحركة بالكسر، فبذلك جازت الإمالة فيها، كما صارت الضمَّة في السوق، كأنَّها على العين، فلذلك جاز إبدالها همزةً، فأمَّا ساق فلا وجه لهمزها، ويشبه أن يكون وجه الإشكال فيه أنَّ لها جمعين قد جـاز في كل واحد منهما الهمز جوازاً حسناً، وهو أسؤق وسُؤوق، وجاز في السؤق أيضاً، فظنَّ أنَّ الهمز لما جاز في كل واحد من جمع الكلمة ظنَّ أنَّها من أصلها.

وأمَّا ما رواه أبو عمروٍ عن ابن كثير: بالسؤوق فجائزٌ كثيرٌ، وذلك أنَّ الواو إذا كانت عيناً مضمومة جاز فيها الهمز، كما جاز في الفاء

(١) البيت لجرير، سبق في ١/ ٢٣٩.

(٢) كلمة من بيت للعباس بن مرداس، وتمامه كما في الحماسة، شرح المرزوقي ص ١١٥٤:

بـغـاث الـطـيـر أكـثـرهـا فـراخـاً

وأُمُّ الـصَّـقـرِ مِـقْـلاتٌ نـزورُ

نحوَ: أُجُوهٍ، وأقِّتَتْ ومن تمكُّنِ الهمز في ذلك أنَّهم همزوا: أدؤرٌ، ثم قلبوا فقالوا: آأدُرٌ، فلم يعيدوا الواو التي هي عينٌ، وجعلوه بمنزلة: قائل، وقُوَيْئِل.

قال: وقرأ أبو عمروٍ في رواية عليٍّ بن نَصْرٍ والخفَّاف عنه: (أنَّما فَتَنَاهُ) [صٓ/٢٤] يعني الملكين، يريد: صَمَدَا له[١].

وقرأ الباقون وجميع الرواة عن أبي عمروٍ: (أَنَّما فَتَنَّاهُ) مشدَّدَة النون[٢].

روي عن أبي عمروٍ: (وَظَنَّ داودُ أنَّما فَتَنَاهُ) يعني: الملكين، أي: علم داود أنَّهما امتحناه، وفسَّر أبو عبيدة وغيره الظن هنا بالعلم[٣].

أبو عمارة عن حفص عن عاصم: (بنُصُبٍ) [صٓ/٤١] بضم النون والصاد.

هبيرة عن حفص (بِنَصْبٍ) مفتوحة. عاصم بضم النون، والمعروف عن حفص عن عاصم: (بِنُصْبٍ) مضمومة النون ساكنة الصاد.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (بنُصْب) بضم النون وتسكين الصاد[٤].

---

(١) صَمَدَا له: أي: قصداه بالخطاب. وهذا ليس من كلام ابن مجاهد.
(٢) السبعة ص ٥٥٣.
(٣) في مجاز القرآن ٢/١٨١: «وظنَّ داود» أي: أيقن.
(٤) السبعة ص٥٥٤.

أبو عبيدة: بنُصُب: أي بلاء وشَرٍّ، وأنشد لبشر بن أبي خازم:

تَـعَنَّـاكَ نُـصْبٌ مـن أُمَيْـمَـة مُنْـصِبُ[١]

وقال النابغة:

كِـليني لِـهَـمٍّ يـا أُمَيْـمَـةَ نَـاصِـبِ[٢]

قال: وتقول العرب: أنصبني: أي عذبني، وبرح بي، وبعضهم يقول: نصبني، قال: والنَّصْبُ: إذا فتح أولها وأسكن ثانيها واحدُ أنصابِ الحرمِ، وكلّ شيء نصبتَهُ وجعلتَهُ علماً، ولأنصبنَّك نصب العود، ويقال: نَصَبَ بعيره ليلته نصباً، قال أبو الحسن: النَّصَبُ الإعياءُ، لا يمسُّنا فيها نصبٌ، ولا أذى[٣]، قال: وأرى: نَصَبٌ، ونُصْبٌ لغتين، مثل: البُخْلِ والبَخَل، في معنى الوجع.

غيره: نَصْبٌ ونَصَبٌ واحدٌ، وهو ما أصابه من مرض وإعياء، مثلُ: الحُزْنِ والحَزَنِ.

وقرأ نافعٌ وحده: (بخالصةِ ذِكْرَى الدارِ) [صٓ/٤٦] مضافاً.

---

(١) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم عجزه:

كـذي الـشـوق لـمـا يَـسْـلَهُ وسـيـذهـبُ

تعنّى: أتعب. النصب: الداء والبلاء. انظر ديوانه/٧.

(٢) صدر بيت للنابغة عجزه:

ولـيـلٍ أقـاسـيـه بـطيء الـكـواكـبِ

انظر ديوانه/٥٤، والبيت من شواهد البغدادي في شرح أبيات المغني ٢٦٨/١ و١٩/٣.

(٣) مأخوذة من قوله تعالى: (لا يمسُّنا فيها نصبٌ ولا يمسُّنا فيها لغوب) [فاطر/٣٥].

وقرأ الباقون (بخَالصةٍ) منونةً[١].

قال أبو علي: من قال: (بخالصةٍ ذكرى الدار) احتمل أمرين أحدهما: أن يكون بدلاً من الخالصةِ تقديره: إنَّا أخلصناهم بذكرى الدار، ويجوز أن يُقَدَّر في قوله (ذكرى) التنوين؛ فيكون (الدارُ) في موضع نصبٍ تقديره: بأن يذكروا الدار، أي يذكرون بالتأهب للآخرة، ويزهدون في الدنيا[٢]. ويجوز أن لا يقدر البدل، ولكن يكون: الخالصة مصدراً، فيكون مثل (من دعاءِ الخير) [فصّلت/٤٩] فيكون المعنى: بخالصةِ تـذكيرِ الدار. ويقوِّي هذا الوجه ما روي من قراءة الأعمش: (بخالصتهم ذكرى الدار)، فهذا يقوِّي النَّصْبَ، ويقوِّي ذلك أنَّ مَن نصب خالصةً أعملها في الدار، كأنَّه: بأنْ أخلصوا تذكير الدار، فإذا نوّنتَ خالصةً احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون المعنى: بأنْ خَلَصَتْ لهم ذكرى الدار، فيكون ذكرى الدار في موضع رفع بأنَّه فاعل.

والآخر: أن يقدّر المصدرُ الذي هو خالصةٌ: من الإخلاص، فحذفتِ الزيادةُ، كما حذفت من نحو:

دلـــــو الـــــدالي[٣]

ونحوه، فيكون المعنى: بإخلاصٍ ذكرى فيكون (ذكرى) في موضع نصبٍ كانتصاب الاسم في عَمْرَكَ الله ، والدار يجوز أن يعنى بها الدنيا، ويجوز أن يعنى بها الآخرة، فالذي يدلُّ على أنَّه يجوز أن

---

(١) السبعة ص ٥٥٤.
(٢) في الأصل كلمة مطموسة وما أثبته ينسجم مع السياق ويؤيده كتب التفسير.
(٣) من رجز للعجّاج سبق في ٢/٢٥٤ و٣/١٥٠.

يراد بها الدنيا قوله عزَّ وجلَّ في الحكاية عن إبراهيم: ﴿واجْعَلْ لي لِسَانَ صِدْقٍ في الآخِرينَ﴾ [الشعراء/٨٤] وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [مريم/٥٠] فاللِّسان هو القول الحسن والثناء عليه، وليس اللِّسان هنا الجارحة، يدلُّ على ذلك ما أنشده أبو زيد:

نــدمتُ على لســانٍ كــان مــني
فليت بــأنــه فــي جــوف عكــم[1]

فالكلام لا يكون على العضو، إنَّما يكون على كلام يقوله مرَّة، ويمسك عنه أخرىٰ، وكذلك قول الآخر:

إنــي أتــانــي لــســانٌ لا أســرّ بــه
مــن عَــلْوَ لا كــذبٌ ولا سَخَــرُ[2]

وقـوله: ﴿وَتَـرَكْنَا عَلَيْـهِ في الآخَرِينَ، سَـلَامٌ على إبْـرَاهيمَ﴾ [الصـافّـات/ ١٠٨، ١٠٩] و﴿سَـلَامٌ على نُـوحٍ في العـالمينَ﴾ [الصافّات/ ٧٩] و﴿سَلَامٌ على إلْيَاسِينَ﴾ [الصافّات/ ١٣٠] و﴿سلامٌ على عِبَادِهِ الذينَ اصْطَفَىٰ﴾ [النمل/٥٩] فـالمعنى: أبقينا عليهم الثنـاء الجميل في الدنيا، فالدار في هذا التقدير ظرف، والقياس أن يتعدى الفعل والمصدر إليه بالحرف، ولكنَّه على: ذهبتُ الشام عند سيبويه،

و: كمــا عســل الـطريــقَ الـثـعـلبُ[3]

فأمَّا جواز كون الدَّار الآخرة في قوله: ﴿أخلصناهم بخالصةٍ

(١) البيت للحطيئة، سبق في ٢/ ١٧٥.

(٢) البيت لأعشى باهلة، انظر اللسان (لسن) وفيه أتتني بدل أتاني، وبها بدل به، ولا عجبٌ بدل لا كذب.

(٣) بعض بيت لساعدة بن جؤية، سبق في ٥/ ٤٤٠.

ذكرى الدار) مفعولاً بها فيكون ذلك بإخلاصهم ذكر الدار، ويكون ذكرهم لها وجلُ قلوبهم منها، من حسابها كما قال: (وهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ) [الأنبياء/ ٤٩] و(إنَّمَا أنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا) [النازعات/ ٤٥] وقال: (يَحْذَرُ الآخِرَةَ ويَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ) [الزمر/٩] فالدَّار على هذا مفعولٌ بها، وليست كالوجه الآخر المتقدِّم.

فأمَّا مَن أضاف فقال: (بخالصةِ ذكرِ الدار) فإنَّ الخالصة تكون على ضروبٍ: تكون للذكر، وغير الذكر، فإذا أضيف إلى ذكرى، اختصّت الخالصة بهذه الإضافة؛ فتكون الإضافة إلى المفعول به، كأنَّه بإخلاصهم ذكرى الدار، أي: أخلصوا ذكرها، والخوفَ منها لله، ويكون على إضافة المصدر الذي هو الخالصةُ إلى الفاعل، تقديره: بأن أخلصت لهم ذكرى الدار، والدار على هذا يحتمل الوجهين اللذين تقدَّما من كونها الآخرة والدنيا، فأمَّا قوله: (وَقَالُوا مَا في بُطُونِ هَذِهِ الأنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا) [الأنعام/ ١٣٩] فيجوز في خالصةٍ وجهان: أحدهما: أن يكون مصدراً كالعافية والعاقبة، والآخر: أن يكون وصفاً، وكِلا الوجهين يحتمل الآية، ويجوز أن يكون ما في بطون هذه الأنعام ذاتَ خلوصٍ، ويجوز أن يكون الصفة، وأنّث على المعنى؛ لأنَّه كثرةٌ. والمراد به: الأجنَّة، والمضامين، فيكون التأنيث على هذا.

اختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ: (وَٱلْيَسَعَ) [الصافّات/٤٨] فقرأ حمزة والكسائي: (واللَّيْسَعَ) بلامين، وقرأ الباقون: (والْيَسَع) بلام واحدة[1].

(١) السبعة ص ٥٥٤ ـ ٥٥٥.

قال أبو علي: نرى أن الكسائي إنَّما قال (الليسع) ليجعله اسماً على صورة الصفاتِ، فيحسن لذلك دخول لام المعرفة عليه. فيكون كالحارث والعباس والقاسم ونحو ذلك، ألا ترى أن فيعلاً مثل ضيغم، وحيدر كثير في الصفات، وليس في الأسماء المنقولة التي في أوائلها زيادة المضارعة ما يدخل فيها الألف واللام مثل: يشكر، وتغلب، ويزيد، وتدمر، فكذلك ما أعرب من الأعجمي؛ لأنَّه لا يدخله لام المعرفة، وليس يخرج بذلك على أن يكونَ حمل ما لا نظير له، ألا ترى أنَّه ليس في الأسماء الأعجمية الأعلامِ مثل: الحارث والعباس؟ ووجه قراءة مَن قرأ: (اليسع) أن الألف واللام قد تدخلان الكلمة على وجه الزيادة، كما حكى أبو الحسن: الخمسة العشر درهماً، وقد قال بعضهم: في (إلياسَ) أنَّه اسمٌ علمٌ. وقرأ ابن عامرٍ: (وإن إلياسَ لَمِنَ المرسَلين) [الصافّات/١٢٣]، فعلى هذا أيضاً يكون اليسعُ، وقد أنشد أبو عثمان عن الأصمعي:

ولقــد جَنَيْتُــكَ أكْـمُؤاً وعــســاقــلاً
ولقــد نهيتُـك عن بنـاتِ الأوبـر(١)

وأنشدوا أيضاً:

يـا ليت أمَّ العمـر كــانت صـاحبي
مكـانَ مَن أنشـا على الــركـائب(٢)

وأنشد أبو عثمان:

---

(١) البيت غير منسوب لقائل، سبق في ٣/٣٤٨.
(٢) البيت غير منسوب لقائل، سبق في ٣/٣٤٨.

باعد أمَّ العمر من أسيرها [١]

وبنات أوبر: ضربٌ من الكمأة معرفةٌ ينتصب الخبر عنه، كما أنَّ ابن قِتْرَة، وابنَ بَرِيحٍ [٢] كذلك؛ فأدخل في الاسم المعرفةِ الألف واللام، وهذا إنَّما ينصرف إلى الزيادة، وعليها يتجه فكذلك تكون التي في (اليسع)، ولو قال قائل: إنَّ هذا أوجه مما ترى أن الكسائي قصده من جعله إيَّاه كالضيغم والحيدر، وليس هو كذلك، إنَّما هو اسمٌ علمٌ أعجمي، كإدريس وإسماعيل ونحوهما، من الأعلام، ويشبه أن يكون الألف واللَّام إنَّما هو لخفَّة في التعريب، ألا ترى أنَّه ليس في هذه الأسماء العجميَّة التي هي أعلامٌ ما فيه الألف واللَّام التي تكون للتعريف في الأسماء العربية، وقد قدَّمنا القول في ذلك.

وقرأ ابن كثير وحده: (وَاذْكُرْ عَبْدَنَا إبْرَاهِيمَ) [صٓ/٤٥]، واحداً. وقرأ الباقون: (عبَادَنا) جماعةً [٣].

وجه إفراده قوله: (عَبْدَنَا) أنَّه اختصَّه بالإضافة على وجهِ التكرمةِ له، والاختصاص بالمنزلة الرفيعة، كما قيل في مكّة بيت اللَّه، وكما اختصَّ بالخلَّة في قوله: (واتَّخَذَ الله إبْراهيمَ خَلِيلًا) [النساء/١٢٥].

ومَن قرأ: (عبادنا) فلأنَّ غير إبراهيم من الأنبياء قد أجري عليه

---

(١) صدر بيت لأبي النجم العجلي وعجزه:

حراسُ أبواب على قصورها

سبق في ٣/٣٤٧.

(٢) ابن قترة: ضرب من الحيّات خبيث. انظر اللسان (قتر) وابن بريح وأُم بريح: اسم للغراب معرفة. سمّي بذلك لصوته. انظر اللسان (برح).

(٣) السبعة ٥٥٤.

هـذا الـوصفُ فجـاء في عيسى (إنْ هُـوَ إلا عَبْـدٌ أنْعَمْنَـا عَلَيْـهِ) [الزخرف/٥٩] وفي أيوب: (نِعْمَ العَبْدُ) [صٓ/٤٤]، وفي نوح: (إنَّهُ كانَ عَبْدَاً شَكُوراً) [الإسراء/٣].

ومَن قال: عبادنا، جعل ما بعده بدلاً من العباد، ومَن قال: عبدنا، جعل إبراهيم بدلاً، وما بعده معطوفاً على المفعول المذكور.

اختلفوا في قوله عزَّ وجلّ: (ما تُوعَدُون) [صٓ/٥٣] في الياء والتاء.

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (هذا ما يُوعَدُون) بالياء ههنا، وافترقا في سورة قاف [٣٢].

فقرأ ابن كثير: بالياء، وقرأ أبو عمروٍ: بالتاء.

وقرأ الباقون بالتاء في السورتين[١].

التاء على: قل للمتّقين هذا ما توعدون، والياء (وإنَّ للمتَّقينَ لَحُسْنَ مآبٍ) [صٓ/٤٩]، (هذا ما يوعدون) [صٓ/٥٣]، والتاء أعمُّ لأنَّه يصلح أن يدخل فيه الغيب من الأنبياء إذا اختلط الخطاب.

فأمَّا ما في سورة قاف، فنحو هذا: (وَأُزْلِفَتِ الجَنَّةُ للمتّقينَ) [ق/٣١] (هذا ما تُوعَدُونَ) [ق/٣٢] أيُّها المتَّقون على الرُّجوع من الغيبة إلى الخطاب أو على: قل لهم هذا ما توعدون، والياء على إخبار النبيِّ بما وُعدوا، كأنَّه هذا ما يوعدون أيّها النبيء.

اختلفوا في قوله: (وغَسَّاق) [صٓ/٥٧] فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (وغسَّاقٌ) مشدداً.

(١) السبعة ص ٥٥٥.

وفي عمّ يتساءلون مثله[١].

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (وَغَسَاقٍ) بالتخفيف في الموضعين[٢].

أمَّا الغَسَّاق: فلا يخلو من أن يكون اسماً، أو وصفاً، فيبعد أن يكون اسماً؛ لأنَّ الأسماء لم تجيء على هذا الوزن إلَّا قليلاً، وذلك الكلاَّءُ، والقَذَّافُ، والجَبَّانُ. وقد ذكر في الكلاَّءِ التأنيثُ، ولم نعلمهم حكوا ذلك فيما جاء من هذا الوزن من الأسماء، فإذا لم يكن اسماً كان صفةً، وإذا كان صفةً فقد أقيم مقام الموصوف، وأن لا تقامَ الصفة مقام المصوف أحسن. إلَّا أن يكون صفة قد غلبَ نحوَ: العبدِ، والأبطحِ، والأبرقِ.

والقراءةُ بالتخفيف أحسنُ من حيثُ كان فيه الخروجُ من الأمرين اللَّذين وصفناهما في غَسَّاقٍ بالتثقيل، وهما قلَّة البناء، وإقامة الصِّفة مقام الموصوف.

قال: قرأ أبو عمروٍ وحده: (وأُخَرُ مَنْ شَكْلِهِ أزْوَاجٌ) [صَ/٥٨] جماعةً. وقرأ الباقون (وآخر) واحداً، حدّثنا عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل قال: حدّثنا أبي قال: حدَّثنا مؤمَّلٌ قال: حدّثنا حَمَّالُ بن سلمة، قال: سمعت ابن كثير يقرأ (وأُخَرُ) مضمومة الألف.

وحدَّثنا ابن حَيّان عن أبي هاشم عن سُوَيد بن عمروٍ عن حماد بن سلمة عن ابن كثير: وأُخَرُ بالضمّ[٣].

---

(١) أي قوله تعالى: (إلا حميماً وغساقاً) [النبأ/٢٥].

(٢) السبعة ص ٥٥٥.

(٣) السبعة ص ٥٥٥.

قال أبو علي: قوله: (وآخَرُ من شَكْلِهِ أزْوَاجٌ)، روي عن ابن مسعود وقتادة أنَّهما قالا: الزمهرير، فتفسيرهما يقوّي قراءة مَن قرأ: (وآخَرُ) بالتوحيد، كأنَّه: ويعذب به آخرُ؛ لأنَّ الزَّمهرير واحدٌ، ويجوز على تفسيرهما الجمعُ، وأُخَرُ على أن يُجعل أجناساً يَزيدُ بَردُ بعضه على بعض على حسب استحقاق المعذبين، ورتبهم في العذاب، فيكون ذلك كقولهم: جمالانِ، وتمرانِ، ونحو ذلك من الجموع التي تجمع وتثنّى إذا اختلفت، وإن لم تختلف عندي. ويجوز الجمع على وجه آخر، وهو أن يجعل كلُّ جزء منه وإن اختلف زمهريراً، فيجمع كما جمعوا في قولهم: شابت مفارقه، وبعير ذو عَثانين[1]، ومُغَيرِبَانَاتٌ[2]. ونحو ذلك، ويجوز أن يجعل أُخَرُ على الجمع لما تقدَّم من قوله: حميمٌ، وغساقٌ، وزمهريراً الذي هو نهاية البرد بإزاء الجميع، فيجوز الجمعُ لما في الكلام من الدّلالة على جواز الجمع، فمَن قرأ: (وأُخَرُ) على الجمع كان (أُخَرُ) مبتدأً وقولُه: (من شكله) في موضع وصْفِهِ، ومعنى من شكله: قال أبو عبيدة: من ضربه، قال: ويقال: ما أنت من شكلي أي من ضربي[3].

و(أزواج) خبر المبتدأ؛ لأنّه جمع كالمبتدأ، وقد وصفت النكرة فحسن الابتداء بها. فإن قلت: فهلَّا كان من شكلها لترجع إلى الآخر، وهلَّا دلَّ ذلك على أنَّ آخَر أجودُ من أُخَرَ قيل: يجوز أن يكون الضمير

---

(١) العثنون: شعيرات طوال تحت حنك البعير، يقال: بعير ذو عثانين، انظر اللسان (عثن).

(٢) المغيربانات: وقت غروب الشمس يقال: لقيته مغرب الشمس ومغيرباناتها، انظر اللسان (غرب).

(٣) مجاز القرآن ٢/ ١٨٥.

المفرد تجعله راجعاً إلى ما ذكر من المفرد صفةً فتفرد، فيكون المعنى من شكل ما ذكرنا، ويجوز أن يعود إلى قوله: حميمٌ فأفرد بذلك، والذكر الراجع إلى المبتدأ من وصفه الذكر المرفوع الذي في الظرف، ومَن أفرد فقال: وآخَرُ من شكله أزواج، فآخَرُ يرتفع بالابتداء في قول سيبويه، وفيه ذكرٌ مرفوع عنده، وبالظرف في قول أبي الحسن، وَلاَ ذكر في الظرف لارتفاع الظاهر به، وإن لم تجعل آخرُ مبتدأ في هذا الوجه خاصةً، وقلت لأنَّه يكون ابتداءً بالنكرة فلا أحمل على ذلك، ولكن لمّا قال: (هذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسّاقٌ) [صٓ/٥٧] دلَّ هذا الكلام على أنَّ لهم حميماً وغسّاقاً، فَحُملَ المعطوفُ على المعنى؛ فجعل لهم المدلولَ عليه خبراً آخر، فهو قولٌ، وكأنَّ التقدير: لهم عذابٌ آخر من شكله أزواجٌ، فيكونُ (من شكله) في موضع الصِّفة، ويكون ارتفاع (أزواج) به، وقول سيبويه وأبي الحسن: ولا يجوز أن يجعل قوله: من شكله أزواج في قول مَن قرأ وأُخَرُ على الجمع وصفاً، وتضمرُ الخبرَ كما فعلتَ ذلك في قول من وَحَّدَ، لأنَّ الصفة لا يرجع منها ذكر إلى الموصوف، ألا ترى أنَّ أزواج إذا ارتفع بالظرف لم يجز أن يكون فيه ذكر مرفوع، والهاء التي للإفراد لا ترجع إلى الجمع في الوجه البين فتجعل الصفة بلا ذكر يعود منها إلى الموصوف، وإذا كان كذلك لم يجز أن يكون صفة.

ومعنى أزواج: أشياء مقترنات، يبيّن ذلك قوله: (يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إنَاثَاً ويَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ) [الشورى/ ٤٩، ٥٠] أي يهب الإناث مفردةً من الذكور، والذكور مفردةً من الإناث، أو يقرن بين الإناث والذكور، للموهوبة له الأولاد، فيجمع له الذكر والأنثى في الهبة، وكذلك قوله: (احْشُرُوا الذينَ ظَلَمُوا وأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا

يَعْبُدُون مِنْ دُون الله) [الصافّات/٢٢] وقال: (وإذا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانَاً ضَيِّقَاً مُقَرَّنينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورَاً) [الفرقان/٣].

وقيل: في قول مَن قرأ (حَتَّى إذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْني وبَيْنَكَ بُعْدَ المَشْرقينِ فَبِئْسَ القَرينُ) [الزخرف/٣٨] إنَّه الكافر، وقرينه، ومنه: (وإذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ) [التكوير/٧] أي جمع بينها وبين أشكالها، وقربت في الجنَّة أو النار، فكذلك: (وآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أزْوَاج) أي قرن للمعذبين، وجمع لهم بين الحميم والغَسَّاق والزمهرير، وقرن بعض ذلك إلى بعض، وأمَّا امتناع أُخَرُ من الصَّرف في النكرة فللعدل والوصف، فمعنى ذلك العدل فيه، أن هذا النحو لا يوصف به إلاَّ بالألف واللاّم نحو: الأصغرِ والأكبر، والصغرى والصُّغَرِ، والأصاغرِ، لا يستعمل شيءٌ من ذلك إلاَّ بالألف واللاّم، واستعملت (أُخَرُ) بلا ألف ولام، فصار بذلك معدولةً عن الألف واللام، فإن قلت: فإذا كانت معدولةً عن الألف واللام، فهلاَّ لم يجز أن يوصف بها النكرة؟ لأنَّ المعدول عن الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللاَّم! ألا ترى أن سَحَر[1]، لمّا كان معدولاً عن الألف واللام كان بمنزلة ما ثبت فيه، وكذلك (أمسِ) ـ في قول مَن لم يصرف، ولم يبنِ الاسم ـ معدولٌ عن الألف واللام فصار بذلك بمنزلة ما ثبت فيه الألف واللاَّم، فالقول أن ما ذكرته في العدل في سحر وأمس كما ذكرتَ، وهكذا كان القياس في أُخَرَ أن لا يوصفَ بها النكرة، ولكنَّ ذلك إنَّما جاز لأنَّك قد تجد العدلَ عمَّا هو مقدَّرٌ في التقرير، وإنْ لم يخرج إلى اللَّفظ، ألا ترى أنَّهم

---

(١) هذا من قولهم «أتيتك سَحَرَ» تمنعه من الصرف لأنه بمنزلة المحلّى بالألف واللام، كأنك قلت: أتيتك في السحر.

عدلوا جُمَعَ وكُتَعَ عن جَمْعٍ غير مستعمل في اللَّفظ، ولم يمنعهم أن لم يستعمل ذلك في اللّفظ من أن يوقعوا العدل عنه، فكذلك (أُخَرُ) يقدَّر فيه أنَّه قد عدل عن الألف واللّام في المعنى والتقدير حملاً على أخواتها، وإن لم يكن في اللَّفظ ألف ولامٌ عُدِلَ ذلك عنه، كما كان ذلك في جُمَعَ، فلمّا لم يكن ذلك خارجاً إلى اللَّفظ لم يمتنع أن يوصف به النكرة في نحو: (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) [البقرة/ ١٨٤، ١٨٥] ولم يجب، وإن لم يعتدَّ بذلك في التعريف، ووصف النكرة بها أن لا يعتدَّ به في العدلِ، لأنَّ العدلَ قد صحَّ عمَّا لم يخرج إلى اللَّفظ، فأمَّا الاعتداد به في التعريف، فلم يجز من حيث جاز الاعتداد به في العدل، لأنَّك لا تجدُ الألف واللَّام تُعرّفُ في موضعٍ مقدرةً غير خارجة إلى اللَّفظ، بل ذلك لا يُعَرَّفُ، ألا تراهم قالوا في نحو قولهم: قد أَمُرُّ بالرجلِ مثلِكَ، أنَّه في تقدير الألف واللَّام وكذلك: في خيرٍ منكَ، ونحوه، ولم يتعرّف مع ذلك عند العرب كما وجدتَ العدل معتدّاً به فيما لم يخرج إلى اللفظ، فصارت الألف واللام في (أُخَرَ) في أنَّه معتدٌّ به من وجه، وغير معتدّ به من آخر أعني أنَّه معتدٌّ به في العدل ولم يعتدَّ به في التعريف بمنزلة اللاَّم في: لا أبا لك، فإنَّها معتدٌّ بها من وجهٍ وغير معتدٍّ بها من وجه آخر.

وقرأ أبو عمروٍ وحمزةُ والكسائي: (مِنَ الأَشْرارِ ٱتَّخَذْنَاهُمْ) [صٓ/ ٦٢، ٦٣] موصولةً.

وقرأ الباقون: (مِنَ الأَشْرَار أَتَّخَذْنَاهُمْ) بقطع الألف[1].

قال أبو علي في إلحاق همزةِ الاستفهام: قولُه: (أَتخذناهم

---

(١) السبعة ص ٥٥٦.

سُخرياً) [صٓ/٦٣] بعضُ البعدِ؛ لأنَّهم قد علموا أنَّهم اتخذوهم سخرياً، فكيف يستقيم أن يستفهم عن اتخاذهم سخرياً وهم قد علموا ذلك؟ يدلُّ على علمهم به أنَّه أخبر عنهم بذلك. في قوله: (فاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِياً حتى أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي) [المؤمنون/١١٠] فالجملة التي هي اتخذناهم صفة للنكرة. فأمَّا قوله: (حتى أَنْسَوْكُمْ ذِكْرِي). فليس في أن هؤلاء الصالحين من عباد الله أنسوهم في الحقيقة ذكر الله سبحانه، ولكنَّهم لمَّا اتخذوهم سُخرياً فاشتغلوا بذلك عن الصَّلاح والإخبات أُسند الإنساء إلى صالحي عباد الله المظلومين، كما أُسند الإضلال إلى الأصنام لمَّا اشتغلوا بعبادتهنّ عن عبادة الله.

فأمَّا وجه قول مَن فتح الهمزة فقال: (أَتخذناهم سخرياً) فإنَّه يكون على التقرير وعودلت بأمْ لأنَّها على لفظ الاستفهام، كما عودلت الهمزة بأمْ في نحو قوله: (سَوَاءٌ عليهم أَسْتَغْفَرْتَ لهم أمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُم) [المنافقون/٦]، وإن لم يكن استفهاماً في المعنى، وكذلك قولهم: ما أبالي أزيدٌ قام أمْ عمروٌ، فلمَّا جرى على حرف الاستفهام جعل بمنزلته، كما جعل بمنزلته في قولهم: ما أبالي أزيداً ضربتُ أمْ عَمْراً، فإن قلت: فما الجملة المعادلةُ لقوله: (أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الأَبْصَارُ) في قول مَن كسر الهمزة في قوله من (إتخذناهم سُخرياً)، فالقول فيه أنَّ الجملة المعادلة لأمْ محذوفة، المعنى: أمفقودون هم أمْ زاغت عنهم الأبصار، وكذلك قوله: (أَمْ كَانَ مِنَ الغَائِبِينَ) [النمل/٢٠] لأنَّ معنى: (ما لِيَ لا أَرَى الهُدْهُدَ) [النمل/٢٠] أخبروني عن الهدهد، أحاضرٌ هو أمْ كان من الغائبين، وهذا قول أبي الحسن، ويجوز عندي في قوله: (قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَليلاً أنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ الليل ساجِداً وقَائماً) [الزمر/ ٨، ٩] أن تكون المعادلة لأمْ قد حذفت

تقديرها: أفأصحاب النار خيرٌ أمْ مَن هو قانت؟ ومَن كان على هذه الصفة والصفات الأُخر التي تتبع هذه، فهو من أصحاب الجنّة، فصار المعنى: أصحابُ النار خيرٌ أم أصحاب الجنّة؟ وعلى هذا التبكيت، ومثل هذا في المعنى قوله: (أَفَمَنْ يُلْقَى في النارِ خَيْرٌ أمْ مَنْ يَأْتي آمِناً يَوْمَ القيامَةِ) [فصّلت/٤٠] ومَن قرأ: (أمَنْ هُو قَانِتٌ) [الزمر/٩] بالتخفيف فيشبه أن يكون فعل ذلك لمَّا لم يجد ما يعادل أمْ، ولم يُحمل على الحذف كالآي الأوَل التي حملت على حذف الجملة المعادلة، والتقدير: أمن هو قانت، وكان بصفة كيت وكيت، كمَن لا يفعل ذلك؟ ومثل ذلك في الحذف قوله: (لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أهْلِ الكتابِ أمَّةٌ قَائِمة يَتْلُونَ) [آل عمران/١١٣] والمعنى: وأمَّة على خلاف ذلك، ودلَّ على المحذوف قولُه: (قُلْ هَلْ يَسْتَوي الذين يَعْلَمُونَ والذينَ لا يَعْلَمُونَ) [الزمر/٩] فكما حذفت الجملة الأولى التي دخلت عليها الهمزة في الآي التي تقدَّم ذكرها، كذلك حذفت الجملة الأولى التي دخلت عليها (أمْ) وذلك قوله: (أمْ مَنْ خَلَقَ السَّمواتِ والأَرْضَ) [النمل/٦٠] (خيرٌ أمْ مَا تُشْرِكُونَ) [النمل/٥٩].

قال: وأمال الراء أبو عمروٍ وابن عامرٍ والكسائي من (الأشرار)، وقرأ نافع بإشمام الراءِ الأولى: الإضجـاع، وكذلك حمزة يشمّ، وفتحها ابن كثير وعاصم[1].

قال أبو علي: إمالة الراء التي قبل الألف (من الأشرار) حسنةٌ في نحو (مِنْ قَرَارٍ) [إبراهيم/٢٦] و(مِنَ الأشْرَارِ) [صّ/٦٢] و(دار القرار) [غافر/٣٩] وذلك أنَّ الرَّاء المكسورة لما غلبت المستعلي في نحو

(١) السبعة ص ٥٥٦.

طارِدٍ وغارِمٍ وصادرٍ فجازت الإمالة مع المستعلي كان أن تكون في الراء أجدرَ، لأنَّ الراء لا استعلاءَ فيها، وإنَّما هي بمنزلة الياء واللَّام، ومِنْ ثَمَّ كان الألثغُ بالرَّاء ربَّما جعلها ياءً، وممَّا غلبت فيه الرَّاء المكسورة المستعلي قوله:

عَسَى الله يُغْنِي عن بِلادِ ابنِ قَـادِرٍ
بمنهمـر جَـوْنِ الـرَّبـابِ سَكُـوب[1]

وأمَّا مَن فتح فلم يُمل فلأنَّ الكثير لا يميلُ الألف مع الراء المكسورة، ولا مع غيرها.

قال: **قرأ ابن عامر وأبو عمروٍ وابن كثير وعاصم: (سِخْرِيًّاً) [صَ/٦٣] كسراً. المفضل عن عاصم: (سُخْرياً) بالضم.**

وقرأ نافع وحمزة والكسائي: (سُخْرِياً) ضمٌ.

حُكِيَ عن أبي عمروٍ قال: ما كان من قبل العبوديَّة فسُخْرِيٌّ مضمومٌ، وما كان من قبل السَّخَرِ فسِخْرِيٌّ مكسور السين، وقد تقدَّم ذكر هذا الحرف قبلُ.

قال: **حدَّثني الصوفي عن روح عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير وأهل مكّة: (بِيَدَيَّ استكبرت) [صَ/٧٥] موصولة على الواجب[2]، حدّثني الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن شبل عن ابن كثير وأهل مكّة (بيَدَيَّ استكبرت)، كأنّها موصولة، وهي على الاستفهام** [يعني بقوله: وهي على الاستفهام أن] **الهمزة مخفّفة بين**

---

(١) البيت لهدبة بن خشرم، سبق في ١/٤٠٤.
(٢) أي: على الخبر لا على الاستفهام.

بين، قال غير أحمد: المعروف عن ابن كثير (أستكبرتَ) بقطع الألف على التقرير[١].

وجه قول مَن وصل الهمزة، وقال: (بِيَدَيَّ استكبرتَ)، أنَّه لم يجعل أمْ المعادلةَ للهمزة، ولكن جاء باستكبرت على وجه الإخبار عنه بالاستكبار، وجاء بأمْ منقطعةً كقوله: (أمْ يَقُولُونَ افتراه) [الأحقاف/٨] على وجه التقرير لذلك منهم، والتوبيخ لهم.

ومن حجَّة مَن وصل أنَّه لو عادل (أمْ) بالهمزة لكان المعنى كأنَّه يكون استكبرت: أمْ استكبرتَ، ألا ترى أنَّ قوله: (أمْ كُنْتَ مِنَ العَالِينَ) [صٓ/٧٥] استكباراً يدلُّك على ذلك قوله: (إنَّ فِرْعَوْنَ عَلاَ في الأَرْضِ) [القصص/٤] وفي موضع آخر: (واسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ في الأرْضِ) [القصص/٣٩].

ووجه قول مَن قطع الهمزة أنَّ الاستكبار كأنَّه أذهبُ في باب الطغيان من قوله: (علا) فجاز معادلة أم، بالهمزة. وقال الشاعر:

أَنَصْبٌ للمنيَّةِ تَعْتَرِيهِم
رِجَالِي أمْ هُمُ دَرَجَ السُّيُولِ[٢]

فمَن كان درجاً للسيول كان نصباً للمنيَّة، وقد عادلها بقوله: نَصْبٌ للمنيَّة.

---

(١) السبعة ص ٥٥٦ ـ ٥٥٧، وما بين معقوفين تفسير من كلام أبي علي.

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة، والمعنى: يقول باكياً على قومه لكثرة مَن فَقَدَ منهم: أهم نصبٌ للمنيّة تدور عليهم لا تتخطاهم أم هم درج السيول تذهب بهم وتجرفهم السيول، والنصب: ما نصب للعبادة ونحوها ممَّا يلتزم ويُدار حوله. ومعنى تعتريهم تتردّد عليهم وتغشاهم.
انظر الكتاب ١/٢٠٦ ـ ٢٠٧، والخزانة ١/٢٠٣، واللسان (درج).

اختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ: (فالحقُّ والحقَّ أَقُولُ) [صٓ/٨٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرٍو، ونافع وابن عامرٍ والكسائي: (فالحقَّ والحقَّ أقولُ) بالفتح فيهما.

وقرأ عاصم وحمزة: (فالحقُّ والحقَّ) بالفتح. المفضل عن عاصم: (فالحقَّ والحقَّ)، مثل أبي عمرٍو[١].

قال أبوعلي: مَن نصب الحق الأوَّل كان منصوباً بفعلٍ مضمرٍ يَدُلُّ انتصاب الحقِّ عليه، وذلك الفعلُ هو ما ظهر في قوله: (ويُحِقُّ اللهُ الحقَّ بِكَلِمَاتِهِ) [يونس/٨٢] وقوله: (لِيُحِقَّ الحَقَّ ويُبْطِلَ البَاطِلَ) [الأنفال/٨] وهذا هو الوجه.

ويجوز أن ينصب على التشبيه بالقسم فيكون الناصبُ للحقِّ ما ينصبُ القسم من نحو قوله: آللهِ لأفعلنّ، فيكون التقديرُ: آلْحَقّ لأملأن، فإن قلت: فقد اعترض بين القسم وجوابه قوله: (والحقَّ، أقول) فإنَّ اعتراض هذه الجملةِ التي هي: (والحقَّ أقول) لا يمتنع أن يفصل بها بين القسم والمقسم عليه، لأنَّ ذلك مِمَّا يؤكِّد القصَّة ويشدِّدها، قال الشاعر:

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ للهِ أيَّةً
لنفسي لقد طالبتُ غير منيلِ[٢]

(١) السبعة ص ٥٥٧.

(٢) انظر الدرر ١/١٢٧، والخصائص ١/٣٣٧، وشرح المفضليات/ ٨٠٦، وشرح أبيات المغني ٦/٢٢٥ واللسان (أوى) ولم ينسب لقائل.

وفي البيت اعتراضان: أحدهما: «ولا كفران لله» والآخر «أيَّةً» أي أويت لنفسي أيَّةً، معناه رحمتها ورققت لها (انظر الخصائص ١/٣٣٧)، وقال في الخصائص أيضاً في الهامش: ذكر ابن هشام في المغني في مبحث =

فاعترضَ بما ترى بين المفعول الأول والثاني. وقد يجوز أن يكون الحقُّ الثاني الأوَّل وكرّر على وجه التوكيد، فإذا حملته على هذا كان: (لأملأنَّ) على إرادة القسم.

قال سيبويه: سألته يعني الخليلَ عن: لأفعلنَّ، إذا جاءت مُبْتَدأةً؟ فقال: هو على إرادة قسم، أو نيَّة قسمٍ.

ومن رفع فقال: الحقُّ والحقَّ أقولُ كان الحقُّ محتمِلاً لوجهين: أحدهما: أن يكون خَبَرَ مبتدأ محذوفٍ تقديره: أنا الحقُّ، ويدلُّ على ذلك قوله: (ثم رُدُّوا إلى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الحَقِّ) [الأنعام/٦٢] فكما جاز وصفه سبحانه بالحقِّ كذلك يجوز أن يكون خبراً في قوله: أنا الحقُّ.

والوجه الآخرُ: أن يكون الحقُّ مبتدأ وخبره محذوفٌ، وتقدير الخبر: منّي، فكأنَّه قال: الحقُّ منِّي، كما قال: (الحقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تكونَنَّ مِنَ المُمْتَرِينَ) [البقرة/١٤٧].

قال: وقرأ ابن كثير: (أَءُنْزِلَ عليه) [صَ/٨] بلا مَدٍّ[١].

قولُه بلا مدّ: يعني أنَّه لا يُدْخِلُ بين الهمزتين ألفاً، ولكن يحقّقُ الأولى ويجعل الثانيةَ بين بين، مثل: لَؤُمَ.

وكذلك أبو عمروٍ في رواية أصحاب اليزيدي عنه غير مهموزٍ[٢]**: (أَوُنزلَ) (أَوُلْقِي)، وقال ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي**

= الجملة الاعتراضية أن أبا علي لا يُجيز الاعتراض بأكثر من جملة وأوَّلَ هذا البيت، وابن جنّي على خلافه (الخصائص ١/٣٣٧). وانظر مغني اللبيب ص ٥١٥ (ط. دار الفكر).

(١) السبعة ص ٥٥٢.

(٢) في السبعة: غير ممدود.

عمروٍ: (آوُنـزِلَ) (آوُلقـي)، بهمزة مطوّلةٍ.

قوله: بهمزة مطوَّلة يعني: أنَّه يدخل بين همزة الاستفهام وبين الهمزة الأخرى المضمومة ألفاً ثم يلين همزة (أوُنزلَ) ليمدَّ الألف التي بينهما.

وروى أبو قُرّة عن نافع وخلف وابن سعدان عن المسيبي عن نافع (آأنزلَ) ممدود الألف و(آأُلقي) [القمر/٢٥](١)

قال أبو علي: هذه الأقوالُ قد مضى ذكرها فيما تقدَّم.

حفص عن عاصم: (ما كانَ لِيَ من عِلْمٍ) [صٓ/٦٩] منصوبةَ الياء(٢).

* * *

(١) السبعة ص ٥٥٢، وفي بعض النص اختلاف عمَّا هنا وزيادة قوله: وروى عباس: سألت أبا عمرو فقرأ: (آوُنْزِلَ) بهمزة مطوّلة. وذلك بعـد قول اليزيدي.

وزاد بعد قوله المسيبي عن نافع: وقال محمد بن إسحق عن أبيه، والقاضي عن قالون عن نافع: استفهام بنبرةٍ واحدةٍ. وقرأ الباقون: (أَؤُنـزل) و(أؤلقِيَ) بهمزتين.

(٢) السبعة ص ٥٥٦.

ذكر اختلافهم في
سورة الزمر

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: (يَرْضَهُو لكم) [٧] موصولةً بواوٍ.

وقرأ ابن عامرٍ: (يَرْضَهُ لَكم)، من غير إشباع.

وقرأ نافعٌ مثله في رواية ورشٍ ومحمد بن إسحاق عن أبيه عن نافعٍ وقالون في رواية أحمد بن صالح وابن أبي مهران أخبرني عن الحلواني عن قالون. وكذلك قال يعقوب بن جعفر عن نافع.

وقرأ نافع في رواية الكسائي عن إسماعيل وابن جَمَّاز روى أيضاً عن نافع: (يَرْضَهُو لكم)، وكذلك قال خلف عن المسيبي، وقال ابن سَعدانَ عن إسحاق عن نافع مشبع أيضاً. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (يَرْضَهْ لكم) بإسكان الهاء.

وقال خلف عن يحيىٰ عن أبي بكر عن عاصم: (يَرْضَهُ لكم) يُشمُّ الضَّمَّ، وكذلك روى ابن اليتيم عن حفص عن عاصم يُشِمُّ الضَّمَّ.

وقال أبو عمارة عن حفص عن عاصم: (يرضهُ لكم) يُشِمُّها الرفع مثل حمزة.

وقال حمزة عن الأعمش: (يَرْضَهْ لكم) ساكنة الهاء وفي رواية سُلَيْم عنه مثل نافع: يَضُمُّ من غير إشباعٍ أيضاً.

وقرأ أبو عمروٍ في رواية عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمروٍ يشبع (يرضهو لكم).

وفي رواية أبي شعيب السُّوسي وأبي عمر الدوري عن اليزيدي: (يرضَهْ لكم) جزمَ الهاء مثل: (يُؤَدِّهْ) [آل عمران/ ٧٥]، (ونُصْلِهْ)[النساء/ ١١٥].

وقال أبو عبيدة[1] عن شجاع عن أبي عَمْروٍ (يرضهُ لكم) يُشِّمُّها الضَّمَّ، ولا يشبع، وكذلك قرأ أصحاب شجاع[2].

قد ذكرنا وجه هذه الحروف فيما تقدَّم[3] .

ووجه قول مَن قال: (يرضهو لكم)، فألحقَ الواو أنَّ ما قبل الهاء متحرك، فصار للحركة بمنزلة ضَرَبَهُ، وهَذَا لَهُ، فكما أنَّ هذا مشبع عند الجميع، كذلك يكون قوله: (يرضَهُو لكم).

ووجه قول من قال: (يرضهُ) فحرك الهاء ولم يلحق الواو أنَّ الألف المحذوفة للجزم ليس يلزم حذفها، فإذا لم يلزم حذفها لأنَّ الكلمة إذا نصبت أو رفعت عادت الألف فصارت الألف في حكم الثباتِ، وإذا ثبتت الألف كان الأحسنُ أن لا تلحق الواو، كقوله: (فألْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ) [الشعراء/ ٤٥] (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ) [الحاقة/ ٣٠] وذلك أنَّ الهاء خفيةٌ، فلو ألحقتها الواو وقبلها ألفٌ أشبه الجمعَ بين الساكنين. وأمَّا مَن أسكن وقال: (يرضهْ لكم) فإنَّ أبا الحسن يزعم أن

(١) في السبعة: أبو عبيد.

(٢) السبعة ص ٥٦٠ ـ ٥٦١.

(٣) انظر مثلاً ٥/٣٨٦، ٣٨٧ والإحالات فيها.

ذلك لغة، وعلى هذا قوله:

ومِطواي مشتاقان لهْ أرقانِ(١)

فعلى هذه اللغة يُحمل، ولا يحملها على إجراءِ الوصل مجرى الوقف.

قال: قرأ عاصم وأبو عمروٍ وابن عامرٍ والكسائي (أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ) [الزمر/٩] مشددة الميم.

وقرأ ابن كثير ونافعٌ وحمزة (أَمَنْ هو قَانِتٌ) خفيفة الميم.

مَن قال: (أمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ) احتمل قراءته ضربين: أحدهما أن تكون الجملة التي عادلت أمْ قد حذفت، المعنى: آلجاحد الكافر بربه خير أمْ مَن هو قانت، و(مَنْ) موصولة، وليست باستفهامٍ، المعنى: آلجاحد الكافر خير أمْ الذي هو قانت، ودلَّ على الجملة المحذوفة المعادلة لأمْ ما جاء بعده من قوله: (قُلْ هَلْ يَسْتَوي الذينَ يَعْلَمُون والذينَ لاَ يَعْلَمُون) [الزمر/٩] ودلَّ عليها أيضاً ما قبلُ من قوله: (قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَليلاً إنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ) [الزمر/٨] ومثل حذف هذه الجملة المعادلةِ لأمْ للدلالة عليها من الفحوى قوله: (وقَالُوا مَا لَنَا لاَ نَرَى رِجَالاً كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِن الأَشْرَارِ اتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيَّاً أَمْ زَاغَتْ عَنْهُم الأبصار)؟[صَ/٦٢، ٦٣] فالمعنى: أمفقودون هم أمْ زاغت عنهم الأبصار، ومثله قوله: (فَقَالَ ما لِيَ لا أَرَى الهُدْهُدَ أمْ كَانَ مِنَ الغَائِبينَ) [النحل/٢٠] وقد تقدَّم ذكر ذلك، فأمَّا مَن خفَّف وقال: (أَمَنْ هو

---

(١) هذا عجز بيت ليعلى الأحول صدره:

فظلت لدى البيت العتيق أخيلُه

سبق في ١/١٣٤ و٢٠٣ و٢٠٥ و٢/٢٧٨، ٣٣٤، و٥/٢٩.

قانت) فالمعنى: أمن هو قانت كَمَن هو بخلاف هذا الوصف؟ ولا وجه للنداء ههنا، لأنَّ هذا موضع معادلةٍ فليس النداء ممَّا يقع في هذا الموضع، إنَّما يقع في نحو هذا الموضع الجملُ التي تكون إخباراً، وليس النداء كذلك، ويدلُّ على المحذوف هنا قوله: (قُلْ هَلْ يَسْتَوي الذينَ يَعْلَمُون والذينَ لاَ يَعْلَمُونَ) [الزمر/ ٩] لأنَّ التسوية لا تكون بين شيئين وفي جملتين في الخبر، فالمعنى: أمن هو قانت كَمَن جعل لله أنداداً ليضلّ عن سبيله.

وقال أبو الحسن في قراءة مَن قرأ: (أَمَنْ هو قانِتٌ) بالتخفيف، ذا ضعيف؛ لأنَّ الاستفهام إنَّما يبتدأ ما بعده ولا يحمل على ما قبل الاستفهام. وذا الكلام ليس قبله شيء يحمل عليه إلَّا في المعنى.

قال: قرأ أبو عمروٍ وحده: (فَبَشِّرْ عباديَ. الذينَ) [الزمر/ ١٧، ١٨] بنصب الياء في رواية أبي عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه، وقال عباس سألتُ أبا عمروٍ فقرأ: (فَبَشِّرْ عباديَ. الذين) بنصب الياء، وقال عبيدٌ عن أبي عمروٍ إن كانت رأس آية وقَفْتَ، وإن لم تكن رأس آية قلتَ: (عباديَ. الذين)، فقراءته القطع.

القَطَعي عن عبيد عن شبل عن ابن كثير وأهل مكّة: (فَبَشِّرْ عِبَاديَ. الذينَ) بنصب الياء.

وقرأتُ على قنبل عن النَّبالِ عن أصحابه عن ابن كثير: (عبادِ. الذينَ) بكسر الدال من غير ياءٍ.

وقرأ الباقون: (عبادِ. الذين) بغير ياءٍ[1].

(١) السبعة ص ٥٦١.

التسكين في الياء حسن، والتحريك فيها أيضاً حسن.

قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (وَرَجُلاً سَالِمَاً لِرَجُلٍ) [الزمر/٢٩] بألفٍ.

وقرأ الباقون: (سَلَماً)، وروى أبان عن عاصم: (سالماً) مثل أبي عمروٍ[١].

قال أبو علي: حدّثت عن الحسيني: قال: حدّثنا أحمد بن المفضل، قال: حدّثنا أسباط عن السُّدي في قوله: (ضَرَبَ الله مَثَلاً رَجُلاً فيه شُرَكاءُ مُتَشَاكِسُونَ) [الزمر/٢٩] قال: هذا مَثَلٌ لأوثانهم.

وقال قتادة: (ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون)، قال: هذا المشرك تنازعته الشياطين فقرنَهُ بعضهم ببعض، و(رجلاً سَلَماً لرجل)، قال: هو المؤمن، أخلص الدعوة لله والعبادة، وقال أبو عبيدة: (متشاكسون): مجازها من الرجل الشكسِ، وسالماً وسَلَماً لرجل أي: صُلْح[٢].

وزعموا أن أبا عمروٍ فسَّر سالماً: خالصاً له، وأنشد غير أبي عبيدة:

أكْــوِي الأسَــرَّيْـنِ وَأَحْســم النَّســا
خُلِقت شِكســاً لـلأعــادي مُشْكِسَــا
مَن شــاءَ مِن حَــرِّ الجحيمِ استَقْبَسا[٣]

---

(١) السبعة ص ٥٦٢.
(٢) مجاز القرآن ٢/١٨٩.
(٣) سبق في ٥ / ٣٧٥ وجاءت روايته ثم: «شر» بدل «حر».

قوله: رجلاً فيه شركاء؛ تقديره: في إتْباعِه أو في شيعته، ويقوّي قراءة مَن قرأ: (سَالِماً لِرَجُلٍ) قوله: (فيه شركاءُ مُتَشَاكِسُونَ)، فكما أنَّ الشريك عبارة عن العين، وليس باسم حدث، كذلك الذي بإزائه ينبغي أن يكون فاعلاً، ولا يكون اسمَ حدثٍ، ومَن قال: (سَلَماً لرجل) أو (سِلْماً) فهما مصدران وليسا بوصفين: كحسنٍ، وبَطَلٍ ونِقْضٍ[1]، ونضوٍ، ولكنه مصدرٌ لِسَلِمَ سَلَمَاً، وسِلْماً، ونظيره في أنَّه على فِعْلٍ وفَعَلٍ: الشِّبْهُ والشَّبَهُ، وقالوا: ربحَ رِبْحَاً ورَبَحَاً، وكذلك سَلِمَ سِلْمَاً وسَلَمَاً وسَلاَمةً، حكى السلامةَ أحمد بن يحيىٰ، والمعنى فيمن قال سَلَمَاً ذا سَلَمٍ، فيكون التقدير: ضرب اللّه مثلاً رجلاً له شركاءُ ورجلاً ذا سَلَمٍ، قال أبو الحسن: سَلَمٌ من الاستسلام، وقال غيره: السَّلَمُ خلاف المحارب.

قال أبو علي: ويدلُّ على أنَّ سَلَمٌ وسِلْمٌ مصدران قول الشاعر:

أنــائِــلَ إنَّــنــي سَــلَمٌ
لأهــلــك فــاقبــلي سَــلَمــي[2]

فهذا يدلُّ على أنَّه حَدَثٌ مثلُ: اقبلي عذري، واقبلي قولي، ونحو ذلك ممَّا يكون عبارةً عن حدثٍ.

قال: قرأ حمزة والكسائي: (بِكَافٍ عِبَادَهُ) [الزمر/٣٦] جماعاً. وقرأ الباقون (بكافٍ عَبْدَه) واحدٌ[3].

---

(١) النقض: البعير الذي أنضاه السفر (اللسان نقض).
(٢) البيت لمسعدة بن البختري سبق في ٤/١٥٩.
(٣) السبعة ص ٥٦٢.

حجَّة مَن قال(عَبْدَهُ) فأفرد قوله: (ويُخَوِّفُونَكَ بالذينَ مِنْ دُونِهِ) [الزمر/٣٦]، فكأنَّ المعنى: أليس الله بكافيك وهم يخوِّفونك، ويقوِّي الإفرادَ قولُه: (إنَّا كَفَيْنَاكَ المُسْتَهْزِئينَ) [الحجر/٩٥]. ومَن قال: (بكاف عباده) فالمعنى: أليس بكافٍ عباده الأنبياء قبلُ، كما كفى إبراهيمَ النَّار، ونوحاً الغرقَ، ويونسَ ما دُفعَ إليه، وهو سبحانه كافيك كما كفى هؤلاءِ الرسلَ قبلك.

قال: وقرأ أبو عمروٍ وحده: (كاشِفَاتٌ ضُرَّهُ) [الزمر/٣٨] و(مُمْسِكَاتٌ رَحْمَتَهُ) [الزمر/٣٨] منوّناً. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم مثل أبي عمروٍ.

والباقون: (كاشِفَاتُ ضُرِّهِ) و(مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ) مضافٌ[1].

وجهُ النصب أنَّه ممَّا لم يقع، وما لم يقع من أسماء الفاعلين أو كان في الحال، فالوجهُ فيه النصبُ قال:

يـا عينِ بَكّي حُنَيْفـاً رأسَ حيِّـهِمِ
الكـاسرينَ القَنـا في عَوْرَةِ الـدُّبرُ[2]

ووجه الجرِّ أنَّه لما حذف التنوين، وإن كان المعنى على إثباته عاقبت الإضافة التنوينَ، والمعنى على التنوين، وعلى هذا قوله عزّ وجلَّ: (غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ) [المائدة/١] وقوله: (فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ) [الأحقاف/٢٤] وقوله: (عَارِضٌ مُمْطِرُنَا) [الأحقاف/٢٤] فأمَّا قوله: (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذراعَيْهِ) [الكهف/١٨]

(١) السبعة ص ٥٦٢.
(٢) البيت لابن مقبل. انظر ديوانه/٨٢، والكتاب ١/٩٤، واللسان (دبر).

فأعمل ونصب به وإن كان ذلك فيما مضى، وأنت لا تقول: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ؛ فلأن المعنى على حكاية الحالِ الماضية، كما أنَّ قوله: ﴿وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القيامَةِ﴾ [النحل/١٢٤] على تقرير حكاية الحال الآتية.

قال: قرأ حمزة والكسائي: ﴿قُضِيَ عليها الموتُ﴾ [الزمر/٤٢] بضم القاف والياء مفتوحة والموتُ رفعٌ.

وقرأ الباقون:

﴿قَضَى﴾ بفتح القاف، ﴿المَوْتَ﴾ نصباً[1]

حجَّة بناء الفعل للفاعل قولُه: ﴿وَيُرْسِلُ الأُخْرَى﴾ [الزمر/٤٢] فكما أنَّ هذا الفعل مبني للفاعل؛ كذلك حكم الذي عطف عليه، ومَن بنى الفعل للمفعول به فهو في المعنى مثل بقاء الفعل للفاعل، والأول أبين.

قال: قرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿بِمَفَازَاتِهِمْ﴾ [الزمر/٦١] جماعةً.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾ واحدٌ[2].

حجَّة الإفراد أن المفازة والفوز واحدٌ، وإفراد المفازة كإفراد الفوز، ووجه الجمع أنَّ المصادر قد تجمع إذا اختلفت أجناسها، ومثله في الجمع والإفراد: ﴿على مكانتكم﴾ [الأنعام/١٣٥] و﴿مكاناتكم﴾.

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿تَأْمُرُونِّي أعْبُدُ﴾ [الزمر/٦٤] فقرأ نافع وابن عامر: ﴿تَأْمُرُونِي أعبدْ﴾ خفيفةً، غير أنَّ نافعاً فتح الياء ولم

(١) السبعة ص ٥٦٢.
(٢) السبعة ص ٥٦٣.

يفتحها ابن عامر. قال أبو عمرٍو عبد اللّه بن أحمد بن ذكوان: وكذلك وجدتها في كتابي عن أيوب وفي حفظي (تَأْمُرُونَنِي) بنونين، وقال هشام عن ابن عامرٍ بنونين.

غير أحمد: الصحيح عن ابن عامر (تأمروني) بنون واحدة خفيفة مثل نافع.

وقرأ ابن كثير: (تَأْمُرُونِّيَ) مشددةَ النون مفتوحة الياء، وقرأ الباقون: (تأْمُرُونِّي أعبدْ) ساكنة الياء[1].

قال أبو علي: قوله: (أَفَغَيْرَ الله تأمرونِّي أَعْبُدُ)(غَيْرَ) فيه ينتصب على وجهين: أحدهما: أعبدُ غير الله فيما تأمرونِّي.

والوجه الآخر أن ينتصب بتأمروني، والمعنى: أتأمروني بعبادة غير الله، فلمَّا حُذِفَ(أنْ)ارتفع (أعبد)فصار أن وصلتها في موضع نصب، ولا يجوز انتصاب (غير) بأعبُد على هذا، لأنّه في تقدير الصلة، فلا يعمل فيما تقدَّم عليه، والمعنى: أتأمروني بعبادة غير الله؟! فموضع (أعبد) وأنْ المضمرة نصب على تقدير البدل من (غير) كأنَّه: أبعبادة غير الله تأمروني!؟ إلَّا أنَّ الجار حُذِفَ كما حُذِفَ من قوله:

أمرتك الخير[2]

وصار التقدير بعد الحذف: أغير الله تأمروني عبادته، فأضمر المفعول الثاني للأمر، والمفعول الأول علامة المتكلم، و(أنْ أعبدَ)

---

(١) السبعة ص ٥٦٣.

(٢) سبق في ٢/٣٣١، و٥/ ٤٤٠.

بدل من (غير)، ومثل هذا في البدل قوله: (وما أنْسَانِيهِ إلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) [الكهف/٦٣] أي ما أنساني ذكره إلَّاالشيطان. ومثله في حذف حرف الجر منه (افْعَلْ ما تُؤْمَرْ) [الصافّات/١٠٢] التقدير: ما تؤمرُ به فحذف الجار، فوصل الفعل إلى الضمير، فصار تؤمره، ثم حذفت الهاء من الصلة كما حذفت من قوله: (وسَلَامٌ على عِبَادِهِ الذينَ اصْطَفَىٰ) [النمل/٥٩] أي اصطفاهم، والدَّليل على أنَّ المحذوفة من اللَّفظ مرادة في المعنى: أنَّ أبا عمرٍ حكى عن ابن قطربٍ عن أبيه أنَّه سمع مَن ينشد:

ألا أيُّهاذا الزَّاجِري أحْضُرَ الوَغَى[1]

بالنصب. فأمَّا (تأمروني)، فالقياس: تأمرونني، وتدغم فيصير: تأمرونِّي، فجاز الإدغام، وإسكان النون المدغمة لأنَّ قبلها حرف لين، وهو الواو في تأمرونِّي، فمَن خفَّف النون وقال (تأمروني) فإنَّه ينبغي أن يكون حذفَ النون الثانية المصاحبة لعلامة المنصوبِ المتكلّم، لأنَّها قد حذفت في مواضع، نحو: فليتني وإنِّيَ، وكأنِّي، وقدي، في نحو قوله:

قدني مِنْ نَصْرِ الخبيبين قَدِي[2]

وإنما قدر من المحذوف الثانية لأن التكرير والتثقيل به وقع،

(١) صدر بيت لطرفة بن العبد عجزه:
وأن أشهدَ اللذّاتِ هل أنت مخلدي؟
انظر ديوانه/٣١، والبيت من شواهد أبيات المغني ٦/١٨١ فانظره هناك.

(٢) سبق في ٣/٣٣٤.

ولأن حذف الأولى لحنٌ لأنها دلالة الرفع، وعلى ذلك يُحمل قول الشاعر:

لا أباكِ تخوّفيني[1]

ولو فتح فاتح النون لكان قد حذفَ المفعول الأوَّل وهو يريده، فإذا كسر فقال تأمرونِي حذفَ النون المصاحبةَ للضمير. وفتح الياء من (تأمرونِيَ) وإسكانها جميعاً سائغ حسنٌ.

وقرأ نافع وابن عامرٍ وابن كثير وأبو عمرو: (فُتِّحَتْ) [الزمر/٧١] (وفُتِّحَتْ) [الزمر/٧٣] مشدّدتين. وعاصم وحمزة والكسائي: يخففون[2].

حجَّةَ التّشديد: قولُه: (جناتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأبْوَابُ) [صّ/٥٠] والاتفاق عليه وهذا التشديد يختصّ بالكثرة، ووجه التَّخفيف: أنَّ التخفيف يصلح للقليل والكثير.

---

(١) قطعة من بيت تمامه:

أبالموت الذي لا بدَّ أنِّي
مُلاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفيني

سبق في ٣/٣٣٤.

(٢) السبعة ص ٥٦٤.

ذكر اختلافهم في
سورة المؤمن

اختلفوا في الحاء من (حاميم) [١]. فقرأ ابن كثير، بفتح الحاء.

واختُلفَ عن أبي عمروٍ فأخبرني أحمد بن زهير عن القصبيّ عن عبد الوارث عن أبي عمروٍ أنه قرأ (حَم) جزماً مفتوحةَ الحاء قليلاً، وكذلك أخبرني ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمروٍ (حَم) الحاء بين الكسر والفتح، وأخبرني الجمال عن أحمد بن يزيد عن أبي مَعْمَر عَن عبد الوارث عن أبي عمروٍ مثلَه، وأخبرني الخزازُ عن محمد بن يحيىٰ عن عبيد عن أبي عمروٍ (حِم) بكسر الحاء، وقال عباسُ بن الفضل، وهارون الأعور عن أبي عمروٍ: (حم) جزمٌ لم يذكرا غير ذلك. وأخبرني محمد بن يحيىٰ عن محمد عن اليزيدي عن أبي عمروٍ (حم) بكسر الحاء. وقال ابن رومي عن أحمد بن موسى عن أبي عمروٍ (حِم) بكسر الحاء. حدّثنا إبراهيم بن علي العمري قال: حدّثنا عبد الغفّار عن عباس عن أبي عمروٍ (حِم) بكسر الحاء شكلاً لا ترجمة.

واختلف عن نافع فأخبرني محمد بن الفرج عن محمد بن

إسحاق [المسيبي] عن أبيه عن نافع: (حَم) بفتح الحاء. وكذلك قال محمد بن سعدان عن إسحاق عن نافع.

وأخبرني الأُشناني[1] عن أحمد بن صالح عن ورش وقالون عن نافع (حم) لا مفتوحة ولا مكسورة وسطاً بين ذلك. وقال خارجة ومُصعبٌ عن نافع (حَم) بفتح غير مشبع، ذكره عن خارجة محمد بن أبان البلخي.

واختلف عن عاصم أيضاً؛ فقال الكسائي عن أبي بكر عن عاصم أنَّه لم يكسر من الهجاء شيئاً إلَّا (طِهِ) [طه/١] وحدها. وكان يفتح (حم) ويفخمها، وقال محمد بن المنذر عن يحيىٰ عن أبي بكر عن عاصم أنَّه كان يكسر الحاء من حاميم، وأخبرنا النرسي وأبو بكر قال: حدّثنا خلاد عن حسين عن أبي بكر عن عاصم أنَّه كان يكسر الحاء من (حم) وقال حفص عن عاصم أنَّه قرأ (حم) مفخَّمةً.

وقرأ ابن عامرٍ وحمزة والكسائي (حم) بكسر الحاء[2].

قال أبو علي: قد بيَّنا وجوه هذه الأقوال فيما تقدَّم.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عزّ وجلّ: (والذينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونه) [المؤمن/٢٠] فقرأ نافع وابن عامر (والذين تَدْعون) بالتاء.

وقرأ الباقون: (يَدْعُونَ) بالياءِ وكلُّهم فتح الياء.

---

(١) الأشناني هو الحسن بن علي بن مالك روى القراءة عن أحمد بن صالح وسمع منه كتابه في قراءة نافع، توفي سنة ٢٧٨ هـ. انظر طبقات القرّاء ١/٢٢٥.

(٢) السبعة ص ٥٦٦ - ٥٦٧.

ووجه الياء من قوله: (والذين يدعون) أي يدعو الكفّار من آلهتهم من دون الله تعالىٰ.

والتاء على: قل لهم: والذين تدعون.

قال: وكلُّهم فتح الياء، أي لم يضمَّها أحد منهم؛ فيقولوا: والذين يُدعَون من دونه، ولو قرىء ذلك لكان المعنى في يدعون: يُسَمَّون؛ وذلك كقولهم: ما تدعون كذا فيكم؟ أي ما تسمُّون؟ فكأنَّ المعنى: والذين يُسَمَّون آلهةً لا يقضون بشيء. قال:

أهـوى لها مِشقَصـاً حَشْراً فَشَبْـرَقَهـا
وكنت أدعـو قذاهـا الأثمدَ القَـرِدا[1]

أدعو: أي كنت أُسَمِّي.

قال: واختلفوا في إثبات الياء وحذفها من قوله: (يَوْمَ التَّلَاقِ) [المؤمن/١٥] و(التنادي) [المؤمن/٣٢]. فقال أحمد بن صالح عن ورش وقالون وأبي بكر بن أبي أويس عن نافع: (التلاقي) يثبت الياء في الوصل وكذلك قال ورش وقالون: (يوم التنادي) بياءٍ، وقال عن أبي بكر بن أبي أُويس بغير ياء في وصل ولا وقـف (التنادِ)، وقال إبراهيم القورسي عن أبي بكر بن أبي أويس عن نافع: بغير ياء (التلاقِ)، وقال أبو قرة عن نافع: (التنادي) بمدِّ الياء.

(١) البيت لابن أحمر في شعره ص ٤٩، وانظر اللسان (هوى) والخصائص ٢/١٤٨، وفيه: مشقص بدل مشقصاً. والمعنى: أهوى: هوى وانقض عليها وسقط، المشقص: السهم العريض، والحشر: اللطيف الدقيق، وشبرقها: مزقها، يريد: أن عينه أصابها سهم ففقأها، وكان من قبل مشفقاً عليها حريصاً على ألّا ينالها شيء حتى إن الإثمد القرد كان يراه قذىً لها، والقَرِد: المتلبّد الذي يلزم بعضه بعضاً.

ابن كثير: (يومَ التنادي)، (والتلاقي)، يثبت الياء وصلَ أو وقفَ، وكذلك: (مِنْ وَاقٍ) [الرعد/٣٤] و(مِنْ هادٍ) [الرعد/٣٣] يصلون بالتنوين، ويقفون بالياء.

وقال ابن جماز وإسماعيل والمسيبي وأبو خليدٍ بغير ياءٍ في وصل ولا وقف، (التلاقِ)، و(التَّنادِ).

وقرأ عاصمٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (التلاقِ) و(التنادِ) بغير ياء. وعباس عن أبي عمروٍ: و(يوم التنادي) يثبت الياء[1].

قال أبو علي: المعنى أي: أخاف عليكم عذاب يوم التلاقي، وعذاب يوم التنادي، فإذا كان كذلك كان انتصاب يومَ انتصابَ المفعول به لا انتصاب الظرف لأنَّ إعرابه إعرابُ المضافِ المحذوف، وقيل في (يوم التنادِ) أنَّه يوم ينادي أهلُ الجنَّة أهلَ النار، وأهلُ النَّار أهلَ الجنَّة، فينادي أهل الجنَّة (أنْ قَدْ وَجَدْنَا ما وَعَدَنَا رَبُّنا حَقّاً فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً) [الأعراف/٤٤] وينادي أهلُ النَّار أهلَ الجنَّة: (أَنْ أَفيضُوا عَلَيْنا مِنَ الماءِ أو مِمَّا رَزَقَكُمُ الله) [الأعراف/٥٠] وقد قرىء (يومَ التنادِّ) بالتشديد من ندَّ البعير إذا فرَّ هارباً على وجهه، ويدلُّ على هذا قوله: (يَوْمَ يَفِرُّ المَرْءُ مِن أخيهِ) [عبس/٣٤] وقد يجوز إذا أراد هذا المعنى في الشعر أن يخفِّف ويطلق كقول عمران:

قَدْ كُنْتُ جَارَكَ حَوْلاً لا تُرَوِّعُنِي
فِيْهِ رَوَائِعُ من إنْسٍ ولا جَانِ[2]

وقد تكون الفواصل كالقوافي في أشياءَ، وقد قيل في يوم

(١) السبعة ص ٥٦٨.
(٢) البيت لعمران بن حطّان. سبق انظر ٣٣٦/٤ و٤٥٤/٥

التلاقي، أنَّه يومَ يلتقي أهل السماء وأهل الأرض، ويوم يلتقي فيه الظالم والمظلوم، فأمَّا إثبات الياء وحذفها، فإنَّه إذا كان فاصلة حَسُنَ الحذفُ كما حَسُنَ في القافية من نحو:

وَبَعْضُ القَـوْمِ يَـخْلُقُ، ثُـمَّ لا يفـر[١]

في الوصل والوقف. وما كان كلاماً تامَّاً، ولم يكن فاصلةً، فإنَّه يُشبَّهَ بها، وكذلك إذا كان ما قبلها كسرة، والآخر ياءً، والإثبات حَسَنٌ كما كان الحذف كذلك، وكذلك هو في القوافي.

فأمَّا اسمُ الفاعل إذا لم يكن فيه ألفٌ ولامٌ نحو: (مِنْ هَادٍ) [الرعد/٣٣] و(مِنْ وَاقٍ) [الرعد/٣٤] فإذا وقفتَ على شيء من هذا منه أسكنته، والوقوف فيه على الياء لغةٌ حكاها سيبويه، وقد ذكرناها وذكرنا وجهها فيما تقدَّم.

قال قرأ نافع وابن عامر: (حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ) [غـافر/٦] جماعةً.

وقرأ الباقون: (كلمةُ) واحدةً[٢].

قال أبو علي: الكلمة تقع مفردةً على الكثرةِ، فإذا كان كذلك استغني فيها عَنِ الجمع كما تقول: غَمَّني قيامكم وقعودكم، وقال: (لا تَدْعُوا اليَوْمَ ثُبُورَاً واحِدَاً وادْعُوا ثُبُورَاً كثيراً) [الفرقان/١٤] وقال: (إنَّ أنْكَرَ الأصْوَاتِ لَصَوْتُ الحميرِ) [لقمـان/١٩] وأفرد الصـوت، مع الإضافة إلى الكثرة، وكذلك الكلمة.

وقد قالوا: قُسٌّ في كلمته، يريدون في خطبته، ومن جمع فلأنَّ

---

(١) من بيت لزهير تقدَّم ذكره في ١/ ٤٠٥ و٢/ ٨٣.

(٢) السبعة ص ٥٦٧.

هذه الأشياء، وإن كانت تدلُّ على الكثرة قد تجمع إذا اختلفت أجناسه، قال: (وَصَدَّقَتْ بكلماتِ رَبِّهَا) [التحريم/١٢] (وإذ ابْتَلى إبراهيمَ رَبُّهُ بكلماتٍ فأتَمَّهُنَّ) [البقرة/١٢٤] فالكلمات في قوله: (وصدَّقت بكلمات ربِّها) والله أعلم، يراد بها: شرائعه، لأنَّ كتبه قد ذُكِرَتْ.

وقرأ ابن عامرٍ وحده: (كانوا هُمْ أَشَدَّ مِنْكُمْ قوة) [غافر/٢١] بالكاف وكذلك في مصَاحِفهم.

وقرأ الباقون: (أشدَّ منهم)، وكذلك في مصَاحفهم(١).

مَن قرأ: (أشدَّ منهم قوَّة) فأتى بلفظ الغيبة فلِأنَّ ما قبله من قوله: (أوَلم يسيروا فينظروا) [غافر/٢١] من قبلهم، على لفظ الغيبة، فكذلك يكون قوله: (كانوا هم أشدَّ منهم قوَّة) على الغيبة؛ ليكون موافقاً لما قبله من ألفاظ الغيبة. فهذا البيِّنُ.

وأمَّا مَن قال: (كانوا هم أشدَّ منكم) بعدما ذكرناه من ألفاظ الغيبة فعلى الانصراف من الغيبة إلى الخطاب، كقولك: (إيَّاك نعبدُ) [الفاتحة/٤] بعد قوله: (الحَمْدُ لله) [الفاتحة/١] وحَسُنَ الخطاب هنا، لأنَّه خطابٌ فيما أرى لأهل مكّة، فحَسُنَ الخطاب بحضورهم، فجعل الخطاب على لفظ الحاضر المخاطب، وهذه الآية في المعنى مثل قوله: (مَكَّنَّاهُمْ في الأرضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ) [الأنعام/٦] ومثل قوله: (أَوَلَمْ يَسيرُوا في الأرضِ فَيَنْظُروا كَيْفَ كانَ عَاقِبَةُ الذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كانوا أشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وأَثَارُوا الأرضَ وَعَمرُوهَا أكثرَ مِمَّا عَمَرُوهَا) [الروم/٩].

---

(١) السبعة ص ٥٦٩.

وهذه كلُّها على لفظ الغيبة ففيها ترجيح لمَن قرأ هذه التي في المؤمن[١] على لفظ الغيبة دون الخطاب.

وعباسٌ عن أبي عمروٍ: (أمْرِي إلى الله) [غافر/٤٤] ساكنة الياء، وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمروٍ بفتح الياء[٢].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: (وأَن يُظْهِرَ) [غافر/٢٦] بغير ألفٍ.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (أَوْ أَنْ) [غافر/٢٦] بألف قبل الواو[٣].

قوله بألف يريد به: الهمزة التي في أو.

قال أبو علي: مَن قرأ (أو أنْ يُظْهرَ)، فالمعنى: أخاف هذا الضربَ منه، كما تقول: كل خبزاً أو تمراً، أي: هذا الضربَ، ومَن قال: (وأن يُظْهِر) فالمعنى: إنِّي أخاف هذين الأمرين منه،[٤] ومَن قال: (أَوْ أنْ يظهر في الأرض)، فالأمران يخافان منه، كما أنَّه إذا قال: أكلت خبزاً أو تمراً،أو أكلت خبزاً وتمراً،جاز أن يكون قد أكلهما جميعاً، كأنَّه قال في أو: أكلت هذا الضرب من الطعام.

اختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ: (يظهرَ) [غافر/٢٦] وفي رفع (الفساد) [غافر/٢٦] ونصبه.

فقرأ نافع وأبو عمروٍ: (ويُظْهِرَ) بضم الياء (في الأرض الفسادَ) نصباً.

---

(١) هي سورة غافر. (٢) السبعة ص ٥٧١. (٣) السبعة ص ٥٦٩.

(٤) في هذه الفقرة اضطراب من قوله: ومن قال: . . .إلى نهايتها، وحذفها لايخل بالكلام

وقرأ ابن كثير وابن عامرٍ: (يَظْهَرَ) منصوبة الياء (في الأرضِ الفسادُ) رفعاً.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ وحمزة والكسائي: (أو أن يَظهرَ في الأرض الفسادُ) رفعاً.

حفص عن عاصم (أو أن يُظهِرَ) برفع الياء (في الأرض الفسادَ) نصباً[1].

حجَّة مَن قال (يُظهرَ) أنَّه أشبه بما قبله، لأنَّ قبله: (يُبَدِّلَ) [غافر/٢٦] فأسند الفعل إلى موسى، وهم كانوا في ذكره، فكذلك (وأنْ يُظْهِرَ في الأرضِ الفسادَ) ليكون مثل (يُبَدِّلَ)، فيكون الكلام من وجه واحد، ومَن قال: (وأن يَظْهَرَ) فإنَّه أراد أنَّه إذا بُدِّلَ الدينُ ظهر الفساد بالتبديل، أو يكون أراد: أو يظهر في الأرض الفسادُ بمكان.

قال: حدّثني الخزاز قال حدّثنا محمد بن يحيـىٰ القطعي عن عبيد عن أبي عمرو: (وقَالَ رَجْلٌ مؤمنٌ) [غافر/٢٨] ساكنة الجيم.

وقرأ الباقون: (رَجُلٌ)[2].

رَجْلٌ ورجُلٌ وسَبْعٌ وسَبُعٌ، وعضْدٌ وعضُدٌ التحقيق على هذا النحو مستمر كثير.

اختلفوا في إدغام الذَّال من (عُذْتُ) [غافر/٢٧] فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامرٍ (عُذْتُ) مُبَيَّنَةَ الذال، وفي الدخانِ [آية/٢٠] مثله.

---

(١) السبعة ص ٥٦٩.
(٢) السبعة ص ٥٧٠.

قال محمد بن إسحاق عن أبيه، وقال القاضي عن قالون، وأبو بكر بن أبي أويس وورش عن نافع كذلك: (عُذْتُ) غيرُ مدغمةٍ.

وقال ابن جمَّازٍ وإسماعيل عن نافع (عُذْتُ) مدغمةً.

وقرأ أبو عمروٍ وحمزة والكسائي مدغماً[(١)].

الإدغام حسن لتقارب هذه الحروف، وأنَّها كلَّها من اللِّسان وأصول الثنايا، والبيان حسنٌ لاختلاف حيّز هذه الحروف، ألا ترى أنَّ الذَّال ليست من حيّز التاء، وإنَّما الذال والتاء والظاء من [حيّز][(٢)] والدال والطاء من حيّز؟ فحسن البيان لذلك. قال سيبويه: حدّثنا مَن نثق به أنَّه سَمِعَ مَن يقول: أخذت فَيُبَيِّنُ.

قال: قرأ أبو عمروٍ وحده: (على كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ) [غافر/٣٥] ينوّن قلبَ.

وقرأ الباقون: (على كلِّ قلبِ متكبرٍ) مضافٍ[(٣)].

وجه قول أبي عمروٍ أنَّه جعل التكبّر صفة للقلب، وإذا وصف القلب بالتكبّر كان صاحبه في المعنى متكبّراً، وكأنَّه أضاف التكبّر إلى القلب كما أضاف الصَّعَر إلى الخدِّ، في قوله: (ولا تُصَعِّرْ خَدَّكَ للنَّاسِ) [لقمان/١٨] فكما يكون بتصَعُّرِ الخدِّ متكبراً؛ كذلك يكون التكبّر في القلب متكبرَ الجملة. وممَّا يقوِّي ذلك أنَّ الكبر قد أضيف إلى القلب في قوله (إنْ في صُدُورِهِمْ إلاّ كِبْرٌ) [غافر/٥٦] فالكبر في

---

(١) السبعة ص ٥٧٠.
(٢) هنا فراغ في الأصل والأرجح أن تكون كلمة حيز كما أثبتناها.
(٣) السبعة ص ٥٧٠.

القلب ، كالصعر في الخَدِّ، والثني في الجيد في قوله:

«.. ثانِيَ الجِيْدِ[١]»

وكذلك كإضافة الخضوع إلى أعناق فيمن جعل الأعناق جمع عنق الذي هو العضو. فكما أنَّ هذه الأمور إذا أضيفت إلى هذه الأعضاء، ووصفت بها، كان الوصف شاملاً لجملة الشخص؛ كذلك التكبُّر إذا أضيف إلى القلب يكون صاحبه به متكبِّراً. وكذلك إضافة الكتابة إلى اليد في قوله: (فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ) [البقرة/ ٧٩] فأمَّا مَن أضاف فقال: (على كُلِّ قلبِ متكبرٍ)، فلا يخلو من أن يقدِّر الكلام على ظاهره، أو يقدِّر فيه حذفاً، فإن تركه على ظاهره كان المعنى: يَطْبَعْ على كلِّ قلبِ متكبّرٍ، أي: يطبع على جملة القلب من المتكبّر، وليس المراد أنَّه يطبع على كلِّ قلبه فيعمّ الجميع بالطبع، إنَّما المعنى أنَّه يطبع على القلوب إذا كانت قلباً قلباً، والطبع علامة في جملة القلب، كالختم عليه، فإذا كان الحمل على الظاهر غير مستقيم علمتَ أنَّ الكلام ليس على ظاهره، وأنَّه قد حذف منه شيء، وذلك المحذوف إذا أظهرته كذلك، يطبع الله على كلِّ قلب، كلِّ متكبِّرٍ، فيكون المعنى: يَطبعُ على القلوب إذا كانت قلباً قلباً، من كلِّ متكبّر، ويَخْتم عليه، ويؤكِّد ذلك أنَّ في حرف ابن مسعود فيما زعموا: (على قلب كُلِّ متكبِّر)، وإظهار (كلّ) في حرفه يدلُّ على أنَّه في حرف العامّة أيضاً مرادٌ وحُسْنُ (كلٍّ) لتقدُّم ذكرها، كما جاء ذلك في قوله:

(١) قطعة من بيت للشماخ، وتمامه:

نبِّئتُ أن ربيعاً أن رعى إبلاً يهدي إليَّ خناه ثاني الجيد

ديوانه ١١٥ والكامل (ت. الدالي) ص ١٦، والاقتضاب ٤١٨، ومجاز القرآن ٢/ ٤٦

أكُــلَّ امـــرىءٍ تـحـسـبـيـــن امـــرَأً
ونـــارٍ تَـــوَقَّــدُ بـــالـــليــلِ نَـــارَا[١]

وفي قولهم: ما كُلُّ سَوْداءَ تمرةً، ولا بَيْضَاءَ شحمةً[٢]. فحذف (كل) لتقدُّم ذكرها وكذلك في الآية.

قال: قرأ عاصم في رواية حفص: (فَأَطَّلِعَ) [غافر/٣٧] نصباً.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (فأَطَّلِعُ) رفعاً[٣].

مَن رفع فقال: لعلّي أبلغُ فَأَطلِعُ كان المعنى: لعلّي أبلغُ ولعلّي أطلعُ، ومثل هذه القراءة قوله: (لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ أو يَذَّكَّرُ) [عبس/ ٣، ٤] أي لعلّه يتزكّى، ولعلّه يتذكّر. وليس بجواب، ولكن المعنى أبلغُ فأطلعُ. ومَن نصب جعله جواباً بالفاء لكلام غير موجَبٍ، كالأمر، والنهي، ونحوهما ممّا لا يكون إيجاباً، والمعنى: إنَّني إذا بلغتُ اطَّلَعْتُ، ومثله: ألا تقعُ الماءَ فتسبحُ، أي ألّا تقعُ، وألا تسبحُ، وإذا نصبَ كان المعنى: إنَّك إذا وقعت سبَحْتَ.

قرأ عاصم وحمزة والكسائي: (وَصُدَّ عن السَّبيلِ) [غافر/٣٧] بضمّ الصاد.

وقرأ الباقون: (وصَدَّ) بفتح الصاد[٤].

مَن قرأ: (وصُدَّ عن السبيل) بضمِّ الصَّاد فلِأَنَّ ما قبلَه فعلٌ مبني

(١) البيت لأبي دواد، انظر ديوانه /٣٥٣، والكتاب ١/٣٣، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٥/١٩٠، والمحتسب ١/٢٨١.

(٢) انظر مجمع الأمثال للميداني ٢/٢٨٢. والمعنى: يعني وإن أشبه الولد أباه خلقاً لم يشبهه خُلُقاً.

(٣) السبعة ص ٥٧١.

(٤) السبعة ص ٥٧٠.

للمفعول، فَجُعِلَ ما عُطفَ عليه مِثلَهُ، والذي قبله: (وكـذلك زُيِّنَ لِفِرْعَونَ سوءُ عَمَلِهِ) [غافر/٣٧].

ومَن قال: وصُدَّ فبنى الفعل للفاعل؛ فلأنَّ فرعون قد تقدَّم ذكره، وهو الصادُّ عن السبيل، ومن صَدِّه عن السبيل المستقيم والإيمان، وعيدُه مَن آمن على إيمانهم في قوله: (لأُقَطِّعَنَّ أيْدِيَكُمْ وأَرْجُلَكُمْ) [الأعراف/١٢٤، الشعراء/٤٩] ونحو ذلك ممَّا أَوْعَدَهُمُوهُ لإيمانهم، والمُزَيِّن له سوءَ عمله، والصادُّ لَهُ هم طُغاةُ أصحابه والشيطان. كما بيَّن ذلك في الآية الأخرى في قوله: (وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ) [النمل/٢٤] وممَّا يقوّي بناء الفعل للفاعل: (الذينَ كَفَرُوا وصَدُّوا عن سَبِيلِ الله) [محمد/١] و(إنَّ الذينَ كَفَرُوا ويَصُدُّونَ عَنْ سبيلِ الله) [الحج/٢٥] (هُمُ الذينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ) [الفتح/٢٥] وكذلك (وَصَدَّ عن السبيلِ) ينبغي أن يكون الفعل مبنياً منه للفاعل مثل الآي الأُخَرِ.

قال: وصدّ عن السبيل، وصدَّ عن الدين وقال: (رأيتَ المنافقين يَصُدُّون عَنْكَ صُدُوْدَاً) [النساء/٦١] فيجوز أن يكون يصدُّون هم عنك ويجوز أن يكون يصدّون المسلمين عن متابعتك والإيمان بك فصدَّ وصَدَدْتُه، مثل رجع ورجعْتُه، ونحوه.

قال: وقرأ ابن كثير وابن عامرٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر وأبو عمروٍ (الساعةُ ٱدْخُلُوا) [غافر/٤٦] موصولة. وقرأ نافع وحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: (أَدْخِلُوا) بفتح الألف وكسر الخاء[1].

(١) السبعة ص ٥٧٢.

قال أبو علي: القول: مرادٌ في الوجهين جميعاً، كأنَّه يقال: أدخلوهم[1]، ويقال: ادْخُلوا، فمَن قال: (أدخلوا) كان (آل فرعون) مفعولاً بهم، و(أشدَّ العذاب) مفعول ثانٍ، والتقدير إرادة حرف الجر ثم حُذِفَ، كما أنَّك إذا قلت دخل زيد الدار كان معناه: في الدار. كما أن خلافه الذي هو خرج كذلك في التعدِّي. وكذلك قوله: (لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ) [الفتح/٢٧].

ومن قال: (ادْخُلُوا آلَ فرعونَ) [غافر/٤٦] كان انتصاب (آل فرعون) على النداء، ومعنى (أشدَّ العذاب)، أنّه في موضع: مفعول به، وهو في الاختصاص مثلَ المسجد الحرام، وحذف الجار فانتصبَ انتصاب المفعول به، وحجَّة مَن قال: (ادْخُلوا) قولُه: (ادْخُلُوا الجَنَّةَ أنْتُمْ وأزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ) [الزخرف/٧٠] و(ادْخُلُوها بِسَلامٍ آمنينَ) [الحجر/٤٦] (ادْخُلُوا أبوابَ جَهَنَّمَ) [غافر/٧٦] وهذا النحوُ كثيرٌ.

وحجّة مَن قال: (أدخلوا) أنَّهم أُمِرَ بهم فَأُدخلوا.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (فأولئِكَ يُدْخَلُون الجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فيها) [غافر/٤٠] بضم الياء. وقرأ عاصم في رواية أبي هشام عن يحيىٰ وابن عطارد عن أبي بكر عن عاصم: (يُدْخَلُونَ) بضمّ الياء، وفي رواية خلف وأحمد بن عمر الوكيعي عن يحيىٰ عن أبي بكر عن عاصم: (يَدْخُلُون) بفتح الياء. حفص عن عاصم يفتح الياء: (يَدخلون) وقرأ نافع وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (يَدْخلون) بفتح الياء.

---

(١) في الأصل كتب الناسخ تحت كلمة (أدخلوهم) كلمة «قطع» مشيراً إلى أن همزتها همزة قطع.

من حجَّة مَن ضمَّ الياء قوله: (أَنْ تِلْكُمُ الجَنَّةُ أورِثْتُمُوهَا بِما كُنْتُمْ) [الأعراف/٤٣] فإذا أورثوها أدخلوها.

وحجَّة مَن قرأ (يَدْخلون) (ادْخُلِي في عِبادِي وادْخُلي جَنَّتي[^1]) [الفجر/٢٩] فعلى هذا يدخلون.

اختلفوا في فتح الياء من قوله عزَّ وجلَّ (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) [غافر/٦٠] وضمِّها.

فقرأ ابن كثير وعاصم في روايَةِ أبي بكر، وأبو عمروٍ في رواية عباس بن الفضل: (سيُدْخَلُونَ جَهَنَّمَ) مرتفعةُ الياء.

وقرأ الباقون وحفصٌ عن عاصم وأبو عمروٍ في غير رواية عباس: (سيَدْخُلُونَ) بفتح الياء[^2].

يدلُّ على سيَدخلون قوله: (ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمنين) [الحجر/٤٦] (فادْخلوا أبواب جهنَّم) [النحل/٢٩] فعلى هذا يكون: (سيَدْخُلون).

فأمَّا مَن قال؛ (سيُدخلون) فهو من ادخُلُوا، ألا ترى أنَّ الفعل مبنيٌ للمفعول، وقد تعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، فهذا يدلُّ على أنَّه إذا بني للفاعل تعدَّى إلى مفعولين، فهذا على (أدخِلُوا آل فرعونَ أشدَّ العذابِ) [غافر/٤٦].

[^1]: في الأصل زاد كلمة الجنّة بين ادخلي وجنَّتي.
[^2]: السبعة ص ٥٧٢.

ابن كثير وأبو عمروٍ[١]: (يَوْمَ لا تَنْفَعُ) [غافر/٥٢] بالتاء.

وقرأ الباقون (ينفعُ) بالياء[٢].

الوجهان حسنان لأنَّ المعذرة والاعتذار بمعنى، كما أنَّ الوعظ والموعظة كذلك.

قرأ عاصم وحمزة والكسائي: (قليلاً ما تَتَذَكَّرُونَ) [غافر/٥٨] بتاءين، والباقون بالياء[٣].

التاء على: قل لهم قليلاً ما تتذكرون، والياء على: أنَّ الكفَّار قليلاً ما يتذكرون، أي: يقلُّ نظرهم فيما ينبغي أن ينظروا فيه ممَّا دعوا إليه.

---

(١) في السبعة بعد أبو عمروٍ: وابن عامر.

(٢) السبعة ص ٥٧٢.

(٣) السبعة ص ٥٧٢.

ذكر اختلافهم في
سورة السَّجدة(١)

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (في أيَّامٍ نَحْسَاتٍ) [١٦] الحاءُ موقوفة. والباقون: (نَحِسَاتٍ) مكسورة الحاء(٢).

قال أبو علي: النَّحس كلمة تكون على ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً، والآخر: أن يكون وصفاً، فممَّا جاء فيه اسماً مصدراً قولُه: (في يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ) [القمر/ ١٩] فالإضافة إليه تدلُّ على أنَّه اسمٌ، وليس بوصف، لو كان وصفاً لم يضف إليه لأنَّ الصفة لا يضاف إليها الموصوف.

وقال المفسّرون في (نحساتٍ) قولين؛ أحدهما: الشديد البرد، والآخر: أنَّها المشؤومة عليهم، فتقدير قوله: (في يَوم نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ): في يوم شؤم، وقالوا: يومُ نَحْسٍ ويومٌ نَحْسٌ، فمَن أضاف كان مثل ما في التنزيل من قوله: (يَوْم نَحْسٍ)، ومَن أجراه على الأوَّل: احتمل أمرين: يجوز أن يكون جعله مثل فَسْلٍ ورَذْلٍ، ويجوز أن يكون وُصِفَ بالمصدر مثل رَجُلٍ عدلٍ. والنَّحس: البرد، أنشد

(١) هي سورة فصّلت.
(٢) السبعة ص ٥٧٦.

عن الأصمعي:

كـأنَّ سُــلافَــةً عَــرَضَـتْ لِنَـحْس
يُحِيــلُ شَفِيْفُهـا الْمــاءَ الــزلالا[١]

أي: البرد.

فمَن قال: (في أيَّامٍ نَحْساتٍ) فأسكن العين؛ أسكنها لأنَّه صفةٌ مثل غيلان، وصَعْبَاتٍ، وخدلاتٍ[٢] ويجوز أن يكون جمع المصدر، وتَرْكَه على الحكاية في الجمع، كما قالوا: دَوْرَةٌ، وعَدْلَةٌ، قال أبو الحسن: لم أسمع في النَّحس إلَّا الإسكان، وإذا كان الواحد من نحو ذا مُسْكَناً أسكن في الجمع، لأنَّها صفة.

وقال أبو عبيدة: نَحِسات: ذوات نحوس[٣].

فيمكن أن يكون من كسر العين جعله صفة من باب فَرِق ونزِقٍ، وجمع على ذلك إلَّا أنَّا لم نعلم منه فِعْلاً كما علمنا من فرق، ولكن جعلوه صفةً كما أنَّ مَن أسكن فقال: (نَحْساتٌ) أمكن أن يكون جعله كصَعْبَاتٍ.

فلما كان ذلك صفةً، كذلك يكون (نَحِسَاتٌ) فيمن كسرَ العين، وفَعِلٌ من أبنية الصفاتِ إلَّا إذا لم تعلم منه فعلاً، وإن استدللت بخلافه الذي هو سَعِدَ، فقلت كما أن سعد على فَعِلَ، وجاء في التنزيل: (وأما الذينَ سَعِدُوا) [هود/١٠٨] فكذلك النحس في القياس، وإن لم يسمع

---

(١) البيت من قصيدة لابن أحمر في شعره ص ١٢٦، وانظر اللسان والتاج (نحس).
(٢) الخدلة: العبلة، الممتلئة.
(٣) مجاز القرآن ٢/١٩٧.

منه نَحِسَ يَنْحَسُ، كما سُمِعَ سَعِد يَسْعَد، فكأنَّه استُعمل على تقدير ذلك، كما أنَّ فقيراً وشديداً استعملا على تقدير فَعُلَ وإن لم يستعمل فَقُر ولا شَدُدَ، فاستغني عنه بافتقر واشتدَّ، وكذلك يكون نَحْس في قول مَن قال نَحِساتٍ.

نافع وحده: (ويومَ نحشرُ) [فصّلت/١٩] مع النون (أعداءَ الله) بفتح الألف مع المدِّ.

وقرأ الباقون: (وَيَوْمَ يُحْشَرُ أعداءُ) رفعٌ[1].

حجَّة مَن قال نحشرُ: أنَّه معطوفٌ على قوله: (وَنَجَّيْنَا الذينَ آمَنُوا) [فصّلت/١٨] وكذلك المعطوف عليه، يحسن أن يكون وَفْقَهُ في لفظ الجميع. ويقوِّيه قولُه: (يَوْمَ نَحْشُر المتَّقينَ إلى الرحمنِ وَفْداً) [مريم/٨٥] (وَحَشَرْنَا عَلَيْهِم كُلَّ شَيءٍ قُبُلَا) [الأنعام/١١١].

وحجَّة مَن قال: (يُحْشَر) أنَّ قوله: (وَنَجَّيْنَا الذينَ آمَنُوا) كلامٌ قد تَمَّ، فلمَّا تَمَّ الكلام استأنفوا، ولم يحملوا على (نَجَّينا)، وقد قال: (احْشُرُوا الذينَ ظَلَمُوا وأَزْوَاجَهُمْ) [الصافّات /٢٢] فقالوا: يُحْشَرُ، واختاروه على النُّون في (نحشرُ) لأنَّ الحاشرين لهم هم المأمورون بقوله: (احشروا)؛ فلذلك لم يجعلوه وفق قوله: (وَنَجَّيْنَا الذين آمَنُوا) وكلا الأمرين حسنٌ، ويقوِّي قول مَن قال: (يُحْشَرُ) فبنى الفعل للمفعول به، أنَّه قد عطف عليه وهو قوله: (فَهُمْ يُوزَعُونَ) [النمل/١٧].

وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: (مِنْ ثَمَراتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا) [فصّلت/٤٧] جماعةً.

---

(١) السبعة ص ٥٧٦.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (ثَمَرَةٍ) واحدةً[١].

قوله: (من ثَمَرَةٍ) إذا أفرد يدلُّ على الكثرة، فإذا كان كذلك استُغني به عن الجمع، ويقوِّي الإفراد قوله: (وما تَحْمِلُ من أُنْثى) [فاطر/١١] فكما أفرد (أنثى) كذلك ينبغي أن يكون (مِن ثَمَرَةٍ) مفردةً.

وحجَّة مَن جمع أنَّ الجمع صحيح، والمعنى عليه، ألا ترى أنَّه ليس يراد بها ثمرةٌ دون ثمرة؟ إنّما يراد جميع الثمرات، وإذا كان كذلك، كان الجميع حسناً، وإن كان الإفراد قد يدلُّ عليه، وليس الثمرة بواحدٍ، كما أنَّ قوله: (وما تحمل من أنثى) ليس بواحد، إنما هو أجناس الإناث، فكذلك يكون المراد أجناس الثمار.

وزعموا أنَّ في حرف عبد اللَّه: (وما تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ من أَكْمَامِهَا) وفي حرفِ أُبَيٍّ: (مِنْ ثَمراتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا).

وقوله: (من ثَمَراتٍ مِنْ أَكْمَامِها) مثل قوله: (فأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفَاً أَلْوَانُها) [فاطر/٣٧] ولو كان من أكمامها: من أكمامهنّ، ومختلفاً ألوانهنّ كان حسناً.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو وابن عامر وحفص عن عاصم: (أاعْجَمِيٌّ) [فصّلت/٤٤]: ممدودٌ.

عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي (أأعجمي): بهمزتين[٢].

قال أبو علي: الأعجم الذي لا يفصح؛ من العرب كان أو من

---

(١) السبعة ص ٥٧٧.

(٢) السبعة ص ٥٧٦.

العجم، ألا ترى أنَّهم قالوا: زيادُ الأعجم، لأنَّه كانت في لسانه، وكان عربياً، وقالوا: «صلاة النهار عجماءُ»[١]، أي تخفىٰ فيها القراءة ولا تُبَيَّنُ، «والعجماء جبارٌ»[٢] لأنَّها لا تبيِّن عن أنفسها، كما يُبيِّن ذوو التعبير.

قال أبو يوسف: هي المُنْفلتةُ؛ لاجتماع الناس على تضمين السائق والقائد، ويجمع الأعجم على عُجْمٍ، أنشد أبو زيد:

يَقُولُ الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً
إلى رَبِّنَا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ[٣]

فالعجمُ جمع أعجم والمعنى: وأبغض صوت العجم صوتُ الحمار، لأنَّ المضاف في أفعل بعضُ المضاف إليه، وصوت الحمار ليس بالعُجم. فإذا لم يَسُغْ حملُ هذا الكلام على ظاهره علمتَ أن التقدير فيه ما وصفنا، وتسمي العرب مَن لم يبيِّنْ كلامه من أيّ صنف كان من الناس أعجمَ، ومن ثَمَّ قال أبو الأحذر:

سَلُّومَ لَوْ أَصْبَحْتِ وَسْطَ الأعجمِ
بالرُّوم أو بالترك أو بالدَّيْلَم[٤]

---

(١) رواه الحسن كما في النهاية لابن الأثير ٣/١٨٧.
(٢) هذه فقرة من حديثٍ، نصّه: «البئر جبار والمعدن جبار والعجماء جبار وفي الركاز الخمس»، انظر مسند أحمد ٢/٢٢٨.
(٣) البيت لذي الخرق الطهوي، سبق في ١/١٠١ و٣/٩٣، واللسان (عجم).
(٤) البيت في اللسان (عجم). وفيه: أو فارس بدل أو بالترك. وبعده:
إذاً لزرناك ولو بسلم

فقال: لو كنت وسط الأعجمِ، ولم يقل: العجم لأنَّه جعل كلَّ مَن لم يبيِّنْ كلامه أعجمَ، وكأنَّه قال: لو كنتَ وسط القبيل الأعجم. والعجمُ خلاف العرب، ويقال: العُجْمُ والعَجَمُ كما يقال: العُربُ والعَرَبُ، والعجمي خلاف العربي، وهو منسوبٌ إلى العجم كما أنّ العربي منسوبٌ إلى العرب، وإنَّما قوبل الأعجمي في الآية بالعربي، وخلاف العربي العجمي، لأنَّ الأعجمي في أنَّه لا يبين مثل العجمي عندهم، فمن حيث اجتمعا في أنَّهما لا يُبيِّنَان قوبل به العربي في قوله: (آعجمي وعربي) وينبغي أن يكون الأعجـمي الياء فيه للنسب، تنسب إلى الأعجم الذي لا يفصح، وهو في المعنى كالعجمي، وإن كانا يختلفان في النسْبة، فيكون الأعجمي عربياً،ويجوز أن يقال: رجلٌ أعجميٌّ فيراد به ما يراد بالأعجم بغير ياء النسب، كما يقال: أحمرُ وأحمري، ودوَّارٌ. و: دَوّاريّ(١)

وقوله: (وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ على بَعْضِ الأَعْجَمينَ) [الشعراء/١٩٨] مما جمع على إرادة ياء النسب فيه، مثل النميرون والهُبيراتُ، ولولا ذلك لم يجز جمعه بالواو والنون، ألا ترى أنَّك لا تقول في الأحمر إذا كان صفةً أحمرونَ؟ فإنَّما جاز الأعجمون لما ذكرنا.

فأمَّا الأعاجم فينبغي أن يكون تكسيـر أعجميٍ، كما كـان المسـامعة تكسير مسمعي، وقد استعمـل هذا الـوصف استعمـال الأسماء، من ذلك قوله:

---

(١) كلمة من رجز للعجّاج وتتمة البيت:

والـدَّهر بالإنسـانِ دوَّاريّ

انظر ديوانه ١/ ٤٨٠، والبيت مشهور في كتب النحو، انظر تخريجه في معجم شواهد العربية ص ٥٦١.

لأعجمَ طِمْطِمِ [١]

وقوله: وسط الأعجم [٢]

فيجوز لذلك أن يكون من باب الأجازع، والأباطح، وهذه الآية في المعنى كقوله: (ولو نَزَّلْنَاهُ على بعضِ الأعجمينَ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا به مُؤْمِنينَ) [الشعراء/ ١٩٨ ـ ١٩٩]، فقوله: (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآناً أعْجَمِيّاً لَقَالُوا لَوْلاَ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ) [فصّلت/٤٤] كأنَّهم كانوا يقولون: لِمَ تفصّل آياته، ولم تُبَيَّن لأنَّه أعجمي، فأمَّا قوله: (أعجمي وعربي)، فالمعنى: المنزّل عليه أعجمي وعربي، يرتفع كلٌّ واحد منهما بأنَّه خبر مبتدأ محذوف، وقوله: (أعجميٌّ وعربي) على وجه الإنكار منهم لذلك، كقوله في الأخرى: (ما كانُوا به مُؤْمِنين) [الشعراء/١٩٩].

ابن كثير وأبو عمرٍو ونافع وابن عامرٍ (آعجمي) على تخفيف الهمزة الثانية، وجعلها بين بين.

وحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: (أأعجمي) بهمزتين [٣].

وهذا على أصلهم في الهمزتين إذا التقتا، وتخفيفهم لهما.

---

(١) قطعة من بيت لعنترة ونصّه:

تأوي لَهُ حِزَقُ النَّعام كما أوتْ
حِزَقٌ يمانِيَةٌ لأعجَمَ طِمْطِمِ

وهو من معلّقته المشهورة. انظر ديوانه/٢٠٠، وانظر شرح المفصل لابنِ يعيش ٩/٤٩، واللسان (طمم)، ومعنى الطمطم: الذي لا يفصح شيئاً. وحزق النعام: جماعاتها، واحدتها حزقة.

(٢) سبق قريباً.

(٣) السبعة ص ٥٧٦.

وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (أَرْنا اللَّذين) [فصّلت/ ٢٩] ساكنة الراء.

حفص عن عاصم (أرِنا) مُثَقَّلٌ، وقال هشام بن عمّار عن ابن عامر: (أرْنا اللَّذين) خطأٌ، إنَّما هو (أرِنا) بكسر الراء.

وقرأ أبو عمروٍ بإشمام الراء الكسرَ.

أبو الربيع عن عبد الوارث عن أبي عمروٍ (أرْنا) ساكنة الراء.

وقرأ نافع وحمزة والكسائي (أرِنَا) مثقل[1].

روي عن بعض المفسّرين في قوله: (أَرِنا اللَّذينِ أضَلَّانَا من الجِنِّ والإنْسِ) [فصّلت/ ٢٩] قال: إبليس، وابن آدم الذي قتل أخاه، فمَن قرأ (أرِنا) حذف الياء التي هي لام الفعل للوقف، وتحركت الرَّاء لحركة الهمزة المحذوفة التي ألقيت على الرّاء.

ووجه (أرْنا) أنَّه على لفظ كتِفٍ، وضحِك، فخفّف الحركة، كما يخفّف كتِفٌ، فيقال كتْفٌ. ومثل ذلك قولهم:

أرَاك مُـــنْتَفْخاً[2]

وأرِنا فهو أفعلنا من رأيت التي يراد بها رؤية العين، يدلُّ على ذلك أنَّه قد تعدَّى إلى مفعولين، فأحد المفعولين هو الذي كان يتعدَّى رأيت إليه، وزاد الآخر للنقل بالهمزة، ولو كان النقل من المتعدِّي إلى مفعولين لتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين، ولم يجز الاقتصار على مفعولين.

ابن عامر: (وَنَاءَ بِجانِبِه) [فصّلت /٥١] مفتوحة النون

(١) السبعة ص ٥٧٦.

(٢) هذا من رجز للعجّاج. سبق في ١/٦٦، ٤٠٨.

ممدودةً، والهمزةُ بعد الألف، هذه رواية ابن ذكوان. وقال الحلواني عن هشام بن عمّار (ونأى) مثل أبي عمرو.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (ونأَى) في وزن نَعا.

وقرأ حمزة والكسائي في رواية خلف عن سليم: (ونِـأِي) مكسورة النون والهمزة وفي رواية أبي عمروٍ وغيره: (نَأِي) بفتح النون، وإمالة الهمزة، وقرأ الكسائي بإمالة الهمزة والنون.

وروى اليزيدي (ونأَى) وزن نَعَا وعبد الوارث عن أبي عمروٍ ونأِى بفتح النون وإمالة الهمزة.

عباس عن أبي عمروٍ (ونأى) في وزن نَعَا[1].

قراءة ابن عامر: (وناء) مقلوبٌ من نأى؛ لأنَّه من نأيتُ؛ فقدَّم اللاَّم إلى موضع العين، فصار وزنه فلع، ونأى على غير القلب. قال الشاعر:

أقـولُ وقدْ نـاءَتْ بِهَا غُـرْبَـةُ النَّـوى
نَـــوًى خيتـعــورٌ لا تشِطُّ ديــارُكِ[2]

وقد جاء القلب في هذا النحو قال:

وكـــلُّ خليـلٍ راءَني فهـــو قـــائـــل
مِنَ اَجْلِكِ هَذَا هَامَةُ اليَوْمِ أوْ غَدِ[3]

---

(١) السبعة ص ٥٧٧.

(٢) البيت في اللسان(نيأ) (ختعر) أنشده يعقوب، الخيتعور: السراب الخادع، ونوىً خيتعور: التي لا تستقيم.

(٣) البيت لكثير. انظر اللسان (رأي).

وقال آخر:

تَـقَـرَّبَ يَخْبُــو ضَـوْؤه وشُعَــاعُــهُ
ومَصَّـحَ حتى يُسْتَـراءَ فَــلا يُـرى[١]

وهو يُسْتَفْعل من رأيتُ، قال:

وقـد شـاءَنـا القـوم السـراع فـأوعبـوا[٢]

وأما قول حمزة في رواية خلف عن سليم: (ونِإِى) بكسر النونِ والهمزةِ فهذا على أنَّه كسر الهمزة، لأنَّ الهمزة عين، كما يقال (رِإِي) مثلُ شِهِدَ أو يكون أمال فتحة الراء، وأتبعها بإمالة الهمزة، وهذا الوجه أشبه بكسر النون والهمزة، إنَّما أُميلَ فتحها؛ فكذلك تكون الرَّاء، وفي رواية أبي عمر الدوري(نأِى)بفتح النون وإمالة الهمزة.

وأمَّا قراءة الكسائي بإمالة الهمزة والنون، فهو على أنَّه أمال فتحة الراء لإمالة فتحة الهمزة، وروى اليزيدي: (نأِى) في وَزن نعا، ورواية عبد الوارث عن أبي عمروٍ (نأِي) بفتح النون وإمالة الألف، فهذا جعله بمنزلة (نعِا) و(رِئِى) فيمن أمال.

---

(١) البيت في اللسان (رأي).

(٢) اللسان (شأي) بغير تتمة أو نسبة، قال: شاءني الشيء يشوؤني ويشيئني: شاقني؛ مقلوب من شآني حكاه يعقوب؛ وأنشد.. البيت.

ذكر اختلافهم في
سورة الشورى

اختلفوا في فتح الحاء وكسرها من قوله عزّ وجلَّ: (كَذَلِكَ يُوحِي إليكَ) [٣] فقرأ ابن كثير وحده: (كذلك يُوحَى إليك) مفتوحة الحاء.

وقرأ الباقون: (كذلك يُوحِي إليك) بكسر الحاء[١].

مَن قال: (يُوحَى إلَيْك) فبنى الفعل للمفعول به احتمل أمرين: زعموا أنَّ في التفسير أن هذه السورة قد أوحي إلى الأنبياء قبلُ، فعلى هذا يجوز أن يكون يوحَى إليك السورة كما أوحي إلى الذين من قبلك، ويجوز أن يكون الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل ويجوز في قوله: (الله العزيزُ الحكيمُ) [الشورى/٣] أن يكون تبييناً للفاعل كقوله: (يُسَبِّحُ لَهُ فيها بالغدوِّ والآصَالِ) [النور/٣٦] ثم قال: (رِجَالٌ) [النور/٣٧] كأنَّه قيل: مَن يسبّح؟ فقال: يسبّح رجالٌ، ومثله:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ[٢]

---

(١) السبعة ص ٥٨٠.

(٢) صدر بيت وعجزه:

وممَّا يقوِّي بناء الفعل للمفعول به: (ولقد أوحِيَ إليكَ وإلى الذينَ مِنْ قَبْلِكَ) [الزمر/٦٥] وقوله (وأوحيَ إلى نُوحٍ) [هود/٣٦] وفي أخرىٰ: (فَأَوْحَيْنَا إليه أنِ اصْنَع الفُلْكَ) [المؤمنون/٢٧]. وأمَّا مَن قرأ: (يُوحي إليكَ) [الشورى/٣] على بناء الفعل للفاعل، فإنَّ اسمَ الله يرتفع بفعله، وما بعده يرتفع بالوصف.

اختلفوا في قوله عزّ وجلّ: (تَكَادُ السَّمٰوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ) [الشورى/٥].

فقرأ ابن كثير وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (تَكَادُ السمٰواتُ) بالتاء (يَتَفَطَّرْنَ) بياء وتاء، وكذلك حفص عن عاصم إلا هبيرةُ؛ فإنَّه روى عنه (يَنْفطرن) بالنون مثل أبي عمروٍ.

وقرأ نافع والكسائي (يكاد) بالياء، (يتفطرن) بياء وتاء.

وقرأ أبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر (تكاد) بالتاء، (ينفطرن) بالنون[1].

يقال: فطرته فانفطر، وانفطر مطاوع فطر. وفي التنزيل: (الذي فَطَرَهُنَّ) [الأنبياء/٥٦]، وأمَّا يتفطرن فمطاوع فطَّرته فتفطَّرَ، ويقوّي ذلك (وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بالغمامِ) [الفرقان/٢٥]، فتشقق مثل: تَفَطَّرَ، والمعنى والله أعلم: استعظام ما افتروه من ادِّعاء الولد، ودليل

= ومختبطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ

وقد استوفي تخريجه في شرح أبيات المغني ٧/٢٩٥.

قال البغدادي فيها: البيت من أبيات لنهشل بن حريّ رثى بها يزيد بن نهشل... ثم قال: ونسبت هذه الأبيات لغيره، واختلفوا فيه أيضاً.

(١) السبعة ص ٥٨٠.

ذلك قوله في الأخرى: ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمنِ وَلَداً﴾ [مريم/٩١]، وقال قتادة: يتفطرن من عظمة الله وجلاله، فهذا يكون كقوله: ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هذا القرآنَ على جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُتَصَدِّعَاً مِنْ خَشْيَةِ الله﴾ [الحشر/٢١] وبنحو هذا ممَّا يراد به تعظيم الأمر.

فأمَّا قوله: ﴿إذا السماءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار/١] و﴿إذا السماءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق/١] فليس كهذا المعنى، ولكن عَلَمٌ من أعلام الساعة، وكلٌّ واحد من القراءة يكاد وتكاد حسنٌ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عزّ وجلّ: ﴿ويَعْلَمُ ما تَفْعَلُونَ﴾ [الشورى/٢٥].

فقرأ عاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي (بالتَاءِ).

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: ﴿يَفْعَلون﴾ بالياء[١].

حجّة الياء: قبله: ﴿وهو الذي يَقْبَلُ التَوْبَةَ عَن عباده﴾ [الشورى/٢٥]، ﴿ويَعْلَمُ مَا يَفْعَلُون﴾، أي: ما يفعل عبادُه.

وحجَّة التاء: أنَّ التاء تعمّ المخاطبين والغيب فتفعلون تقع على الجميع، فهو في العموم مثلُ عباده.

وقرأ نافع وابن عامرٍ: ﴿مِنْ مُصيبةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى/٣٠] بغير فاء، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقون: ﴿فبما﴾[٢].

(١) السبعة في ٥٨٠.
(٢) السبعة في ٥٨١.

القول في ذلك أنَّ ما أصاب من قوله: (ما أصابَ مِنْ مُصيبةٍ) يحتمل أمرين: يجوز أن يكون صلة (ما)، ويجوز أن يكون شرطاً في موضع جزمٍ، فمن قدّره شرطاً لم يُجزْ حذفَ الفاء فيه على قول سيبويه، وقد تأوّل أبو الحسن، بعض الآي على حذف الفاء في جواب الشرط، وقال بعض البغداديين: حذفُ الفاء من الجواب جائز، واستدلَّ على ذلك بقوله: (وإنْ أطَعْتُمُوهُمْ إنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) [الأنعام/١٢١]. وإذا كان صلةً فالإثبات والحذف جائزان على معنيين مختلفين، أمَّا إذا أثبت الفاء ففي إثباتها دليل على أنَّ الأمرَ الثاني وجب بالأوَّل، وذلك نحوُ قوله: (الذينَ يُنْفِقُونَ أمْوَالَهُمْ باللَّيلِ والنَّهار) [البقرة/٢٧٤] ثمَّ قال: (فَلَهُمْ أجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [البقرة/٢٧٤] فثبات الفاء يدلُّ على أنَّ وجوب الأجر إنَّما هو من أجل الإنفاق، ومثل ذلك قوله (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ الله) [النحل/٥٣] فإذا لم يذكر الفاء جاز أن يكون الثاني وجبَ للأوَّل، وجاز أن يكون لغيره، والأولى إذا كان جزاءً غير جازم أن تثبت الفاء كقوله: (ما أصابَك من حَسَنَةٍ فمن الله، وما أصابك من سيِّئةٍ فمن نَّفْسِكَ) [النساء/٧٩]، وهذا قريب في المعنى من قوله: (ظَهَرَ الفَسَادُ في البَرِّ والبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أيدي الناسِ ليذيقَهُمْ بعضَ الذي عَمِلوا) [الروم/٤١] أي جزاء بعض ذلك، وليس ما للحسنة والسيِّئة المذكورتين هنا المكتسبتين، وإنَّما يُراد بهما الشِّدَّة والرَّخاء، كما قال: (فإذا جاءَتْهُمْ الحسَنَةُ قالوا لنا هذهِ، وإن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بموسى ومَنْ مَعَهُ) [الأعراف/١٣١] وكقوله: (إنْ تُصِبْكَ حسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وإنْ تُصِبْكَ مُصيبَةٌ يَقُولُوا) [التوبة/٥٠] فهذا كما حكي عنهم من قولهم: (وقَالُوا قَدْ مَسَّ آباءَنا الضَّرَّاءُ والسَّراءُ) [الأعراف/٩٥].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبـو عمروٍ: (ومِنْ آيـاتِهِ الجـوارِي) [الشورىٰ/٣٢] بياء في الوصل، ووقف ابنُ كثير: بياء، ونافعٌ وأبو عمروٍ: بغير ياءٍ.

وقرأ الباقون: بغير ياء في وصل ولا وقف[١].

القياس: (الجواري) في الوصل والوقف كما ذهب إليه ابن كثير، ومن حذف فلأنَّ حذف هذه الياءات، وإن كانت لاماً، قد كثر في كلامهم؛ فصار كالقياس المستمرِّ، وقد مضى القول فيه.

اختلفوا في رفع الميم ونصبها من قوله: (وَيَعْلَمُ الذينَ يُجَادِلُونَ في آياتِنَا) [الشورى/٣٥].

فقرأ نافعٌ وابن عامرٍ: (ويعلمُ الذينَ) برفع الميم.

وقرأ الباقون: (ويَعلمَ الذينَ) نصباً[٢].

ومَن قرأ (ويعلمُ الذين يجادلون) بالرفع، استأنفَ لأنَّه موضعُ استئنافٍ من حيثُ جاءَ من بعد الجزاء، وإن شئت جعلته خبرَ مبتدأٍ محذوف، وأمَّا من نصب: فلِأنَّ قبلَه شرطاً وجزاءً، وكلُّ واحد منهما غير واجب، تقول في الشرط: إن تأتِني وتعطيَني أُكرمْكَ. فتنصبُ تعطيَني، وتقديره: إن يكن منك إتيانٌ وإعطاءٌ أكرمْك، فالنصب بعد الشرط إذا عطفْتَ عليه بالفاء أمثلُ من النصب بالفاء بعد جواب الشرط فأمَّا قوله:

---

(١) السبعة ص ٥٨١.
(٢) السبعة ص ٥٨١.

ومَـن لا يُـقَـدِّمْ رجـلَهُ مُـطْمَئِنَّـةً
فَيُثْبِتَها في مستوى الأرضِ يَـزْلَقِ[١]

والنصب فيه حَسَنٌ لمكان النفي. فأمَّا العطف على الشرط نحو: إن تأتِني وتكرمْنِي فَأُكْرِمَكَ، فالذي يختارُ سيبويهِ في العطف على جزاء الشرط الجزمُ فيختار (ويعلمِ الذينَ يجادلونَ) إذا لم يقطعه من الأوَّل فيرفعه، ويزعم أن المعطوف على جزاء الشرط شبيهٌ بقول القائل:

وألـحقُ بـالـحـجـاز فـأسـتـريـحـا[٢]

قال: إلَّا أن ما ينصبُ في العطف على جزاء الشرط أمثلُ من ذلك، لأنَّهُ ليس يوقِعُ فعلاً إلَّا بأن يكون من غيره فعلٌ فصار بمنزلة الهواجس، وزعم سيبويه أن بعضهم قرأ: (يُحَاسِبْكُمْ بِهِ الله فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) [البقرة/٢٨٤] وأنشد للأعشى في نصب ما عطف بالفاء على الجزاء[٣]:

ومَن يغتـربْ عن أهله لا يَزَلْ يَـرَى
مَصَـارِعَ مَـظْلومٍ مَجـرًّاً ومَسْحَبَـا

---

(١) البيت لكعب بن زهير.
انظر الكتاب ١/٤٤٧، المقتضب ٢/٢٣، ٦٧.

(٢) عجز بيت للمغيرة بن حبناء صدره:
سـأتـرك مـنـزلـي لـبـنـي تـمـيـم
وهو من شواهد النحو. وقد استوفي تخريجه في شرح أبيات المغني ٤/١١٤ ـ ١١٦.

(٣) البيتان للأعشى وقد ورد البيت الأول في ديوانه مُلفقاً من بيتين، فانظره فيه/١١٣ وهما في الكتاب ١/٤٤٩ والمقتضب ٢/٢٢، واللسان/ كبكب/ وقال: كبكب: اسم جبل بمكَّة، وأنشد بيتي الأعشى كما هنا.

وتُـدفنُ منـهُ الصَّـالِحَـاتُ وإنْ يُسِيءْ
يَكُنْ مَا أَسَاءَ النـارَ في رأسِ كبْكَبَا

فهـذا حجَّة لمَن قـرأ: (وَيَعْلَمَ الذينَ يُجَـادِلُونَ في آيـاتِنَا) بالنصب.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله عزَّ وجلَّ: (كَبَائرَ الإِثْمِ) [الشورى/٣٧].

فقرأ حمزة والكسائي: (كَبيرَ الإِثم) واحدٌ بغير ألف، وفي النجم مثلُه.

وقرأ الباقون: (كبائِرَ) بالألف فيهما(١).

حجَّة الجمـع قوله: (إنْ تَجْتَنِبوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّـرْ) [النساء/٣١] فهذه يُراد بها تلك الكبائر المجموعة التي تكفَّر باجتنابها السيئات التي هي الصغائر.

ويقوِّي الجمعَ أنَّ المـراد هنا اجتناب تلك الكبائر المجموعةِ في قوله: (كبائر ما تنهون عنه)، وإذا أفرد جاز أن يكون المراد واحداً، وليس المعنى على الإفراد، وإنَّما المعنى على الجمع والكثرة، ومَن قال: (كبير) فأفرد، فإنَّه يجوز أن يريد بها الجمعَ، وإنْ جاز أن يكون واحداً في اللَّفظ، وقد جاءت الآحاد في الإضافة، يراد بها الجمع كقـوله: (وإنْ تَعُـدُّوا نِعْمَةَ الله لا تُحْصُـوهَا) [إبـراهيم/٣٤] وفي الحديث: «منعت العراق دِرْهَمَهَا وقَفِيزَهَا»(٢).

---

(١) السبعة ص ٥٨١.

(٢) قطعة من حديث رواه مسلم في الفتن رقم ٢٨٩٦ وأبو داود في الإمارة رقم ٣٠٣٥ وأحمد ٢/٢٦٢. والقفيز: مكيال لأهل العراق يعادل ١٢ صاعاً.

اختلفوا في رفع اللاَّم وإسكان الياء من قوله عزَّ وجلَّ: (أوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحيَ) [الشورى/٥١].

فقرأ نافع وابن عامر: (أو يرسلُ) برفع اللاَّم (فيوحيْ) ساكنة الياء.

وقال ابن ذكوان في حفظي عن أيوب: (أو يرسلَ رسولاً فيوحِيَ) نصبٌ جميعاً.

وقرأ الباقون: (أو يُرْسِلَ فيوحيَ) نصبُ جميعاً[1].

قال أبو علي: (ما كانَ لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ الله إلاَّ وَحْيَاً أو مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أو يُرْسِلَ) [الشورى/٥١] لا يخلو قولُه (يرسلَ) فيمن نصب من أن يكون محمولاً على (أنْ) في قوله: (أنْ يكلِّمه الله إلاَّ وحياً)، أو على غيره، فلا يجوز أن يكون محمولاً على (أَنْ)، لأنَّك إنْ حملتها عليها كان المعنى: ما كان لبشر أن يكلِّمه، أو أن يرسلَ رسولاً، ولم يخل قوله (أو يرسلَ رسولاً) من أن يكون المراد فيه: أو يرسله رسولاً، أو يكونُ: أو يرسل إليه رسولاً، ولا يصحُّ واحدٌ من التقديرين، ألا ترى أنَّك إنْ قدَّرت العطف على (أنْ) هذه المظْهَرَةِ في قوله: أن يكلِّمه الله، كان المعنى: ما كان لبشر أنْ يرسله رسولاً، أو يرسلَ إليه رسولاً، والتقديران جميعاً فاسدان، ألا ترى أن كثيراً من البشر قد أُرسل رسولاً، وكثيراً منهم قد أرسل إليهم الرسلُ، فإذا لم يخلُ من هذين التقديرين، ولم يصحَّ واحدٌ منهما، علمتَ أنَّ المعنى ليس عليه، والتَّقدير على غيره، فالذي عليه المعنى، والتَّقدير الصَّحيح: ما ذهب إليه الخليل من أن يحمل(يـرسـل) فيمن نصب على (أنْ) أُخـرى

(١) السبعة ص ٥٨٢.

غيرِ هذه، وهي التي دلَّ عليه قوله: (وحياً) لأنَّ (أنْ يوحِيَ) والوحي قد يكونان بمعنىً، فلمَّا كان كذلك حملت(يرسل) من قوله (أو يرسل رسولاً) على(أنْ)هذه التي دلَّ الوحي عليها، فصار التقدير: ما كان لبشر أن يكلِّمه الله إلَّا أنْ يوحي وحياً، أو يرسل رسولاً فيوحِيَ، ويجوز في قوله:(إلَّا وحياً) أمران: أحدهما: أن يكون استثناءً منقطعاً، والآخر أن يكون حالاً، فإن قدّرته استثناءً منقطعاً لم يكن في الكلام شيء يوصل بمن، لأنَّ ما قبل الاستثناء لا يعمل فيما بعده، ولذلك حملوا قول الأعشىٰ:

ولا قـائـلاً إلَّا هـو الـمُـتَـعَـيِّـبَـا(١)

على فعل آخر، وإنَّما لم يستجيزوا ذلك، لأنَّ حرف الاستثناء في معنى حرف النفي، ألا ترى أنّك إذا قلت: قام القوم إلَّا زيداً، فالمعنى قام القوم لا زيدٌ؟ فكما لا يعمل ما في قبلَ حرف النفي فيما بعده، كذلك لم يعمل ما قبل الاستثناء إذا كان كلاماً تامّاً فيما بعده، إذ كان بمعنى النفي، وكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد إلَّا فيما قبلها نحوَ: ما أنا الخبزَ إلَّا آكلٌ، كما لم يعمل ما بعد حرف النفي فيما قبله، فإذا كان كذلك لم يتصل الجارُّ بما قبل إلَّا، ويُمنع أن يتصل به الجار من وجه آخر، وهو أن قوله: (أوْ مِنْ وراءِ حِجَابٍ) [الشورى/٥١] في صلة وحي الذي هو بمعنى «أنْ يوحيَ» فإذا كان كذلك لم يجز أن يحمل الجارُّ الذي هو مَن في قوله: (أو من وراء حجابٍ) على أن يرسل، لأنَّه يفصل بين الصِّلة والموصول بما ليس منها، ألا ترى أنّ

(١) عجز بيت للأعشى صدره:

ولـيـس مُـجـيـراً إن أتـى الـحـيَّ خـائـفٌ

انظر ديوانه/١١٣.

المعطوف على الصلة في الصلة؟ فإذا حملت العطف على ما ليس في الصلة، فصلت بين الصِّلة والموصول بالأجنبي الذي ليس مِنْهما، فإذا لم يجز حمله على يُكَلِّمَ في قوله: (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ الله) [الشورى/٥١] ولم يكن بدٌّ من أن يعلِّق الجارَّ بشيءٍ، ولم يكن في اللَّفظ شيء تحمله عليه، أضمرت يكلم وجعلت الجارَّ في قوله: (أو من وراء حجاب) متعلقاً بفعل مراد في الصِّلة محذوف منها للدلالة عليه، وقد تحذفُ من الصِّلة أشياءُ للدّلالة عليها، ويكون في المعنى معطوفاً على الفعل المقدَّر صلة لأنَّ الموصولة بيوحي، فيكون التقدير: ما كان لبشر أن يكلِّمه إلاّ أن يُوحِيَ إليه، أو يكلِّمه من وراء حجاب، فحذف يكلِّم من الصِّلة لأنَّ ذكره قد جرى، وإن كان خارجاً عن الصِّلة فحسَّنَ ذلك حذفَه من الصِّلة وسَوَّغَهُ، ألا ترى أنَّ ما قبل حرف الاستفهام مثلُ ما قبل الصِّلة في أنَّه لا يعمل في الصِّلة كما لا يَعمل ما قبل الاستفهام فيما كان في حيّز الاستفهام؟ وقد جاء (آلْآن، وَقَدْ عَصَيْتَ) [يونس/٩١] والمعنى: آلآن آمنت وقد عصيت قبلُ، فلمَّا كان ذكر الفعل قد جرى في الكلام أُضْمِرَ، وقال: (آلْآن،وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ) [يونس/٥١] المعنى: الآن آمنتم به فلمَّا جرى ذكرُ آمنتم به قبلُ اسْتُغْنِيَ بجري ذكره قبلُ عن ذكره في حيِّز الاستفهام؛ وصار كالمذكور في اللَّفظ، ألا ترى أنَّ الاسم الواحد لا يستقل به الاستفهام؟ ولا يجوز أن يُقَدَّرَ عطفُ (أو من وراء حجاب) على الفعل الخارج من الصِّلة فيفصل بين الصِّلة والموصول بالأجنبي منهما، كما فُصل ذلك في قوله: (إلاّ أَنْ يكونَ مَيْتَةً أو دَمَاً مَسْفُوحَاً أو لَحْمَ خِنْزِيرٍ فإنَّهُ رِجْسٌ) [الأنعام/١٤٥] ثم قال: (أَوْ فِسْقَاً أُهِلَّ لغيرِ الله بِهِ) [الأنعام/١٤٥] فعطف بأوْ على ما في الصِّلة بعدما فصل بين الصِّلة

والموصول بقوله: (فإنَّهُ رِجْسٌ) لأنَّ قوله: (فإنَّهُ رِجْسٌ) من الاعتراض الذي يُسَدِّدُ ما في الصِّلة، ويوضِّحه؛ فصار لذلك بمنزلة الصِّفة لما في الصِّلة من التبيين والتخصيص، ومثل هذا في الفصل في الصِّلة قوله (والَّذينَ كَسَبُوا السيِّئات جزاءُ سَيِّئةٍ بِمِثْلِها وَتَرْهَقُهُمْ) [يونس/٢٧] ففصل بقوله: (جزاء سيِّئةٍ بمثلها) وعطف قوله: (وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) على الصِّلة مع هذا الفصل من حيث كان قوله: (جزاءُ سيِّئةٍ بِمِثْلِها) يسدّد ما في الصِّلة. وأمَّا مَن رفع فقال: (أو يُرْسِلُ رَسُولاً) فجعل يرسلُ حالاً، فإنَّ الجارَّ في قوله: (أو مِنْ وراءِ حجابٍ) متعلق بمحذوف، ويكون في الظرف ذكرٌ من ذي الحال، ويكونُ قوله: (إلَّا وَحْيَاً) على هذا التَّقدير: مصدراً وقع موقع الحال، كقولك: جئتُك ركضاً، وأتيتك[1] عدواً، ويكون في أنَّه مع ما انجرَّ به في موضع الحال كقوله: (ومن الصالحين) [آل عمران/٤٦] بعد قوله: (ويُكَلِّمُ النَّاسَ في المهدِ وكَهْلاً ومن الصَّالِحينَ) فكما أن «من» هنا في موضع الحال كذلك في قوله: (أَوْ مِنْ وراءِ حِجَابٍ) [الشورى/٥١] ومعنى: (أو من وراء حجاب) فيمن قدَّر الكلام استثناءً منقطعاً أو حالاً: يكلِّمهم غير مجاهرٍ لهم بكلامه، يريد أنَّ كلامه يُسْمَعُ ويَحْدثُ من حيث لا يُرى، كما يرى سائر المتكلمين، إذ ليس ثَمَّ حجاب يفصل موضعاً من موضع فيدلُّ ذلك على تحديد المحجوب. ومن رفع (يرسلُ)، كان يرسل في موضع نصب على الحال، والمعنى: هذا كلامه إيَّاهم، كما تقول: تحيتك الضربُ، وعتابك السيفُ، فإنْ قلت: فهل يجوز في قول مَن نصب فقال: (أو يرسلَ) أن يكون في موضع حال، وقد انتصب الفعل بأنْ

---

(١) كتب في (ط) فوق جئتك: جئت وفوق أتيتك: أتيت. كأنه إشارة إلى نسخة أخرى.

المضمرة وأن لا تكونُ حالاً؛ قيل: قـد كان على هذا يجوز أن يكون حالاً، وذلك على أن تقرر الجار، وتريده وإن كان محذوفاً من اللّفظ، ألا ترى أنَّ أبا الحسن قد قال في قوله: ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لا نُقَاتِلَ في سبيلِ الله﴾ [البقرة/٢٤٦] ﴿وَمَا لَكُمْ أَنْ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسمُ الله عليه﴾ [الأنعام/١١٩] أنَّ المعنى: وما لكم في أن لا تأكلوا، وأنَّه في موضع حالٍ، كما أنَّ قوله: ﴿فما لهم عن التذكرةِ مُعْرضين﴾ [المدّثر/٤٩] حال فكذلك فقد كان يجوز في قول مَن نصب ﴿أو يرسلَ﴾ أن يكون في موضع الحال، ويكون التقدير: بأن يرسل، فحذف الجارَّ مع أنْ.

* * *

ذكر اختلافهم في سورة الزخرف

اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله عزَّ وجلَّ: (صَفْحَاً أنْ كُنْتُم) [الزخرف/٥] فقرأ ابنُ كثير، وأبو عمروٍ وعاصم وابن عامر: (صَفْحَاً أن كنتم) نصباً.

وقرأ حمزة ونافع والكسائي: (إنْ كنتم) كسراً[١].

مَن قال: (أن كنتم) فالمعنى: لأن كنتم، فأمَّا صفحاً فانتصابه من باب: (صُنْعَ الله) [النمل/٨٨] لأنَّ قوله: (أفَنَضْرِبُ عنكم الذِّكْرَ) [الزخرف/٥] يدلُّ على: أنصفحُ عنكم صَفْحاً؟ وكأنَّ قولَهم: صفحت عنه أي: أعرضتُ، وولّيته صفحةَ العنق، والمعنى: أفنضرب عنكم ذكر الانتقام منكم والعقوبة لكم، لِأَنْ كنتم قوماً مسرفينَ؟ وهذا يقرب من قوله: (أَيَحْسِبُ الإنْسَانُ أن يُتْرَكَ سُدَىٰ) [القيامة/٣٦] والكسر على أنه جزاءٌ استُغْنِي عن جوابه بما تقدَّمه مثل: أنت ظالمٌ إن فعلتَ، كأنَّه: إنْ كنتم قوماً مسرفين نَضْرِبْ.

---

(١) السبعة ص ٥٨٤.

اختلفوا في ضمِّ الياء والتَّشديد وفتحها والتَّخفيف من قوله عزّ وجلّ: (أوَ مَنْ يَنْشَأُ في الحليةِ) [الزخرف/١٨].

فقرأ حمزة والكسائي وعاصمٌ في روايةِ حفصٍ: (يُنَشَّأُ) برفع الياء والتشديد.

وقـرأ الباقـون وأبو بكـر عن عـاصم: (يَنْشَـأُ) بفتـح اليـاء والتخفيف[1].

يقال: نَشَأَتِ السَّحَابَةُ، ونشأ الغلامُ، فإذا نُقِلَ بالهمزة هذا الفعل تعدَّى إلى مفعولٍ، وعامّته بالهمزة، كقوله: (ويُنْشِىءُ السَّحَابَ الثِّقَالَ) [الرعد/١٢] (ثم أنْشَأْنَاهُ خَلْقَاً آخَرَ) [المؤمنون/١٤] (وأنْشَأْنَا بَعْدَها قوماً)[2] [الأنبياء/١١] (وهو الذي أنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَـاتٍ) [الأنعام/١٤١] والأكثر في هذه الأفعال التي تتعدَّى إذا أريد تعديته أن يُنْقل بالهمزة، وبتضعيف العين نحوَ: فرح، وفَرَّحته، وأفرحته، وغرم وغَرَّمته وأغرمته، وقد جاء منه شيءٌ بتضعيف العين دون الهمزة، وذلك قولك: لقيت خيراً، ولقانيه زيدٌ، ولا تقول: ألقانيه زيدٌ، إنَّما تقول: لَقَّانيه، وعلى هذا قوله: (وَيُلَقَّوْنَ فيها تَحِيَّةً وَسَلَاماً) [الفرقان/٧٥] (ولَقَّاهم نَضْرَةً وسُرُوراً) [الإنسان/١١] ولم نَعلم من هذا المعنى: ألقيته عمراً، إنَّما يقال: لَقَّيْتُهُ عمراً، فأمَّا قولهم: ألقيتُ متاعَك بعضه على بعض، فليس بمنقول مَن لُقِي بعض متاعك على بعضه، ولو كان منه وجب أن يزيد النقل مفعولاً، وفي النقل بالهمزة لم يزد مفعولاً،

---

(١) السبعة ص ٥٨٤.

(٢) هذه الآية من سورة الأنبياء/١١، وقد اشتبهت على المؤلف فأثبتها قرناً بدل قوماً.

إنَّما تعدَّى إلى المفعول الثاني بالحرف في قولك: ألقيتُ متاعَك بعضه على بعض، فألقيتُ بمنزلة أسقطتُ، وليس بمنقول من لقي بالدَّلالةِ التي ذكرنا، فيجوز أن يكون نشأ من ذلك، لأنَّا لم نعلم مُنَشِّىءُ، كما جاء: بلغ وأبلغ، ونجَّى وأنجى، فإذا كان كذلك، فالأوجه إنَّما هو: (أَوَ مَنْ يُنْشَأُ في الحليةِ) فيكون أفعلَ من أفعلْتُ.

ومَن قال؛ (يُنَشَّأُ) فهو في القياس مثل فرَّح وأفرح، وغَرَّم وأغرم، وإن عَزَّ وجودُ ذلك في الاستعمال وموضعُ «مَنْ» نَصْبُ على تقدير: اتخذوا له من يُنْشَأُ في الحلية، على وجه التقريع لهم بما افتروه كما قال: (أَمْ لهُ البناتُ ولَكُمُ البَنُونَ) [الطور/٣٩] فنسبوا إلى القديم سبحانه ما يكرهونه، ومَن لا يكاد يقوم بحجَّته أو يستوفيها.

اختلفوا في الباء والنون من قوله عزَّ وجلَّ: (عباد الرحمن) [الزخرف/١٩]. فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (عِنْدَ الرحمن) بالنون.

وقرأ الباقون: (عباد الرَّحمن) بالباء[1].

حجَّة مَن قال: (عِنْدَ الرحمنِ)، قولُه: (ومَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عن عِبَادَتِهِ) [الأنبياء/١٩] وقولُه: (إنَّ الذين عند ربك لا يَسْتَكْبِرونَ عن عِبَادَتِهِ) [الأعراف/٢٠٦] وحجَّة مَن قال(عباد)قولُه: (بَلْ عبادٌ مُكْرَمُونَ) [الأنبياء/٢٦] فقد جاء التنزيل بالأمرين جميعاً، وفي قوله: (عند الرحمن) دَلالة على رفع المنزلة والتقريب، كما قال: (ولا الملائكةُ المقربونَ) [النساء/١٧٢] وهذا من القرب في المنزلة والرفعة

(١) السبعة ص ٥٨٥.

في الدرجة، وليس من قرب المسافة وفي قوله: (عباد الرحمن) دلالة على تكذيبهم في أنَّهم بناتٌ، كما قال: (أمْ خَلَقْنَا الملائكة إناثاً وَهُمْ شَاهِدُونَ) [الصافّات/ ١٥٠].

وقرأ نافع وحده: (أَأُشْهِدُوا)[١] [الزخرف /١٩] بضمِّ الألف مع فتحةِ الهمزة مِن أُشهدوا. المفضل عن عاصم مثل نافعٍ، وروى خلفٌ وابن سعدانَ عن المسيبي عن نافع (آأشهِدُوا) ممدودةً من أُشهدتُ.

والباقون لا يمدُّون (أشَهِدوا) من شهدتُ[٢].

قوله: بضمِّ الألف مع فتحة الهمزة يعني أنَّ الفعل (أُشْهدوا) على أفْعِلوا بضمِّ الهمزة وسكون الشين، وقبلها همزة الاستفهام مفتوحةً ثم يخفّف الهمزة الثانية من غير أن يُدْخِلَ بينهما ألفاً كما يفعله أبو عمروٍ، والذي رواه المسيبي مثل ذلك، إلَّا أنَّه يُدخل بينهما ألفاً[٣].

قال أبو علي: إنَّ قولهم شهدتُ فعل استعمل على ضربين: أحدهما يُراد به: حضرتُ، والآخر: العلمُ، فالذي معناه الحضور يتعدَّى إلى مفعول،يدلُّ على ذلك قوله:

لـو شَـهْـدَ عَـادَاً فـي زمـانِ عـادِ[٤]

(١) جاء رسمها في السبعة وفق قراءتها: (أوُشهدوا).
(٢) السبعة ص ٥٨٥.
(٣)أي يقرؤها: (آوُشْهِدوا).
(٤) صدر بيت من الرجز عجزه:
لابْـتَـزَّهَـا مـبـارك الـجـلاد
والمعنى: لو شهد هذا الممدوح في الحرب عاداً على قوتها لظهر

وقــــــوله:

ويــومٌ شَهِــدْنَــاهُ سُلَيْمــاً وعَــامِــراً[1]

فتقدير هذا شهدنا فيه سُلَيماً، ومن ذلك قوله:

شَهِــدْنَـا فَمَــا تَلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَــةٍ
يَـدَ الـدَّهْـرِ إلَّا جبْـرَئيـلُ أمَـامَهـا[2]

فهذا محذوف المفعول، التقدير فيه: شهدنا المعركة، أو شهدنا من تجمَّع لقتالنا. ومنه قوله:

فقـد شهدت قيسٌ فمـا كانَ نَصْـرُها
قُـتَيْـبَـةَ إلَّا عَضُّـهـا بـالأبـاهِمِ[3]

فهذا الضرب المتعدِّي إلى مفعول واحد، إذا نقل بالهمزة تعدّى إلى مفعولين، تقول: شهد زيدٌ المعركةَ وأشهدته إياها، ومن ذلك: (مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَواتِ) [الكهف/٥١] فلما نُقِل شهد بالهمز صار الفاعل مفعولاً أولاً، والتَّقدير: ما أشهدتهم فِعْلي، والفعل في أنَّه مفعول ثانٍ، وإن كان غير عين، مثلَ زيد ونحـوه من أسماء الأعيان

= عليها وفاز بمعظم الحرب دونها. ومعنى ابتزها: سلبه. انـظر الكتاب لسيبويه ٢/٢٧ وهذا البيت من الخمسين بيتاً التي لم يعرف قائلها.

(١) صدر بيت لم يعرف قائله، عجزه:

قـليــلًا ســوى الطـعـن الـنِّـهــال نــوافــلُهْ

وهو من شواهد المغني انظر شرحه وتخريجه في شرح أبيات المغني للبغدادي ٧/٨٤.

(٢) البيت لحسان بن ثابت في ملحقات ديوانه ١/٥٢٢ وينسب البيت لكعب بن مالك انظر الخزانة ١/١٩٩، واللسان والتاج /جبر/.

(٣) البيت للفرزدق، انظر ديوانه ٢/٨٥٥، المقتضب ٤/٩٠.

المختصّة. وقالوا: امرأة مُشْهِدٌ، إذا كان زوجها شاهداً لم يخرج في بعث من غزوٍ وغيره، وامرأة مُغِيبٌ: إذا لم يشهد زوجها.

فكأنَّ المعنى: ذات غيبةٍ لوليّها، وذات شهادةٍ، والشَّهادة خلاف الغيبة قال: (عالِمُ الغَيْبِ والشَّهادَةِ) [الأنعام/٧٣] فهذا في المعنى مثل قوله: (ويَعْلَمُ ما تُخْفُونَ وما تُعْلِنُونَ) [النمل/٢٥] و(يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ) [الأنعام/٣]. وأمَّا شهدتُ الذي بمعنى علمتُ فيستعمل على ضربين: أحدهما: أن يكون قَسَماً، والآخر: أن يكون غير قَسَمٍ، فاستعمالهم له قَسَماً، كاستعمالهم: عَلِمَ الله ويَعْلَمُ الله، قَسَمَيْنِ فتقول: علمَ الله لأفْعَلَنَّ، فتتلقاه بما تَتَلَقَّى به الأقسام، وأنشد سيبويه:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي
إنَّ المَنَايا لاَ تَطِيْشُ سِهَامُهَا[١]

وحدَّثنا أبو الحسن عبيد اللَّه بن الحسن أنَّ محمداً قال: إنَّ زفر كان يذهب إلى أنَّه إذا قال: أشهد بالله كان يميناً، فإن قال: أشهد، ولم يقل بالله لم يره قسماً. أبو الحسن وقال محمدٌ: أشهدُ غير موصولة بقوله بالله مثل أشهد موصولةً بقولك بالله في أنَّه يمين، قال: واستشهد محمدٌ على ذلك بقوله (قَالُوا نَشْهَدُ إنَّكَ لَرَسُولُ الله) [المنافقون/١] ثم قال: (والله يَشْهَدُ إنَّ المنافقينَ لَكَاذِبُونَ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً) [المنافقون/ ١، ٢] فجعله يميناً، ولم يوصل بقوله بالله. وأمَّا شهدتُ الذي يراد به علمتُ ولا يراد به العلمُ[٢] فهو ضربٌ من العلم مخصوص

---

(١) نسبه سيبويه للبيد ٤٥٦/١، ورواية الديوان ص ١٧١ كما يلي:
صَادَفْنَ منها غِرَّةً فَأَصَبْنَها
إنَّ المَنَايا لاَ تطيشُ سِهَامُها

(٢) كذا الأصل والأظهر أن تكون القسمَ.

فكلُّ شهادةٍ علمٌ وليس كلُّ علم شهادة، وممَّا يدلُّ على اختصاصه بالعلم بأنَّه لو قال عند الحاكم: أعلم أنَّ لزيدٍ على عمروٍ عشرةً؛ لم يحكم به حتَّى يقول: أشهدُ، فالشهادةُ مثلُ التيقُّن في أنّه ضربٌ من العلم مخصوص، فليس كلُّ علم تيقُّناً، وإن كان كلُّ تيقُّن علماً، وكأنَّ التيقُّن هو العلمُ الذي قد عرض لعالمه إشكال فيه. يبيّن ذلك قوله في قصَّة إبراهيم: (ولِيَكُونَ مِنَ المُوقِنينَ) [الأنعام/ ٧٥] ويُبيّن ذلك قول رُؤْبَة:

يا دارَ عفراءَ ودَارَ البَخْدَنِ
أَمَا جَزَاءُ العَالمِ المُسْتَيْقِنِ
عِنْدَكِ إلَّا حَاجَةُ التَّفَكُّنِ(١)

فوصف العالم بالمستيقن.

وقالوا: فلو لم تكن في المستيقن زيادة معنىً لم يكن في الوصف الأوّل، ولم يحسن هذا الكلام، وكان غير مفيد. وهذا كقول زهير:

فلأياً عرفتُ الدَّارَ بعدَ توهُّمِ(٢)

ثُمَّ قال:

فلمَّا عرفْتُ الدَّار قُلْتُ لِرَبْعِها

أي: عرفتها بعد إشكال أمرها، والتباسها عليَّ، وعلى هذا قول

(١) سبق في ١/ ٢٥٨، ٢٥٩.
(٢) عجز بيت لزهير في معلقته صدره:
وقفت بها من بعد عشرين حِجَّةً
وقد سبق في ١/ ٢٥٧.

الآخر[١]:

حَيُّوا الدِّيارَ وحَيُّوا ساكِنَ الدَّارِ
ما كِدْتُ أعْرِفُ إلَّا بَعْدَ إنْكارِ

وكأنَّ معنى: أشهد أيُّها الحاكم على كذا وكذا، أي أعلمه علماً يحضرني. وقد تذلَّل لي، فلا أتوقف عنه ولا أتثبت فيه لوضوحه عندي، وتبيّنه، وليس كذلك سبيل المعلومات كلِّها، ألا ترى أنَّ منها ما يحتاج إلى توقف فيه، واستدلال عليه، وتنزيل له، ويدلُّ على أنَّ هذه الشهادة يُراد بها المعنى الزائد على العلم أنَّه لا يخلو من أن يكون العلم مجرداً ممَّا ذكرنا، أو مقترناً بما وصفنا من المعاني، فالَّذي يدلُّ على أنّه المقترن بالمعاني التي ذكرنا قولُه: (إلَّا مَنْ شَهدَ بالحقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) [الزخرف /٨٦]، وقوله: (وما شَهِدْنا إلَّا بِمَا عَلِمْنَا) [يوسف /٨١].

فلو كان معنى «شهد» العلمَ خالياً من هذه المعاني لكان المعنى: وما علمنا إلَّا بِمَا علمنا، وإلَّا من علم بالحقِّ وهم يعلمون، فإذا لم يتَّجه حملُه على هذا عُلِمَ أنَّ معناه ما ذكرنا. وشهد في هذا الوجه يتعدَّى بحرف جرٍّ، فتارةً يكون (الباء) وأخرى يكون (على)، فمما يتعدّى بعلى قولُه: (وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا) [فصّلت/ ٢١] وقوله: (شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وأَبْصَارُهُمْ) [فصّلت/ ٢٠] و(يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُم) [النور/ ٢٤] (شَهِدْنَا على أَنْفُسِنا وغَرَّتْهُمُ الحياةُ الدُّنْيا وشَهِدوا على أنفسهم) [الأنعام/ ١٣٠] ومن التعدِّي بالباء قولُه: (وَمَا شَهِدْنَا إلَّا بِمَا عَلِمْنَا) [يوسف/٨١] و(إلَّا مَنْ شَهِدَ بالحَقِّ)

(١) لم نقف عليه.

[الزخرف/٨٦] وقوله: (أربع شهاداتٍ بـالله) [النور/٦] فـإذا نقل بالهمزة زاد بالهمزة مفعولٌ كسائر الأفعال المتعدية إذا نقلت بالهمزة، قـال: (وأشْهَدَهُمْ على أنْفُسهِمْ ألَسْتُ بِـرَبِّكُمْ قَالُـوا بلى شَهِدْنَـا) [الأعراف/١٧٢] فـأمَّا قوله: (أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ) [الزخرف/١٩] فمن الشهادة التي هي الحضور، كأنَّهم وُبِّخُوا على أنْ قالوا ما لم يحضروا ممَّا حكمه أن يعلم بالمشاهدةِ. ومن قال: (أأُشْهِدُوا خلقهم) فالمعنى: أأحضروا ذلك، وكان الفعل يتعدَّى إلى مفعولين قبل النقل فلمَّا بني للمفعول به نقص فتعدَّى الفعل إلى مفعول واحد، ويقوِّي هذه القراءةَ قولُه: (مـا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَـواتِ والأرضِ ولا خَلْقَ أنْفُسِهِمْ) [الكهف/٥١] فتعدَّى إلى مفعولين لمَّا بني الفعل للفاعل. فأمَّا قوله: (إنِّي أُشْهِدُ الله واشْهَدُوا أنِّي بريءٌ) [هود/٥٤] فعلى إعمال الثاني، كما أنَّ قولـه: (آتُوني أفْـرِغْ عليهِ قِـطْراً) [الكهف/٩٦] كذلـك، والتقدير: إنِّي أُشهدُ الله إنِّي بريءٌ. واشهدوا أنِّي بريءٌ، فحذف المفعول الأوَّل على: ضربتُ وضربني زيدٌ، وهذا منقولٌ من شهد بكذا، إلَّا أنَّ حرف الجر يُحْذَفُ مـع أنَّ وأنْ، فأمَّا الباء في قوله: أشهدُ بالله فهي متعلقة بهذا الظاهر، كما أنّ قولَه: أحلفُ بالله، وأقسم بالله، يتعلق الجارّ فيه بهذا الظاهر. فإنْ قلت: فَلِمَ لا يكون الجارُّ فيه معلقاً بمحذوف كأنَّه قال: أشهد بقوة الله، فيكون الجارُّ فيه كالَّذي في قوله: حضرت بسلاحي، وشهدت بقوتي، فإنَّ ما تقدَّم أولى من هذا، ألا ترى أنَّك تقول: أشهدُ وأشهدُ بالله كما تقول: أحلف وأحلفُ بالله، وأقسم وأقسم بالله؟ فكما أنَّـك في هذا تعلق الجارَّ بالظَّاهر كذلك في أشهد تعلقه به. وقال: (ونَزَعْنَا مِنْ كُلِّ أمَّةٍ شَهيـداً) [القصص/٧٥] (فَكَيْفَ إذا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أمَّةٍ بِشَهيدٍ وجِئْنَا بِكَ على هَؤُلاءِ) [النساء/٤١]

وقال: (لِتَكُونُوا شهداءَ على النَّاسِ ويكونَ الرَّسُولُ عليكم شَهيداً) [البقرة/١٤٣] فشهداء جمع شهيد، كفقيه وفقهاء، وظريف وظرفاء، فأمَّا قوله: (وَيَقُولُ الأشْهَادُ هَؤُلاءِ الذينَ كَذَبُوا على رَبِّهِمْ) [هود/١٨] فيجوز أن يكون الأشهاد جمع شاهد مثل: صاحب وأصحاب. وطائر وأطيار، وأظنُّه قول سيبويه، ويجوز أن يكون أشهاد جمع شهيد، كيتيم وأيتام، وشريف وأشراف وأبيل[1] وآبال، وهذا كأنَّه أرجح؛ لأنَّ ما جاء من ذلك في التنزيل جاء على فعيل.

وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر: (تَخْرُجُون) [الزخرف/١١] بضمِّ الرَّاء وفتح التاء.

الباقون: (تُخْرَجُون) بضمِّ التاء وفتح الرّاء[2].

حجَّة (تَخْرُجون) قولُه: (إذا أنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُوْن) [الروم /٢٠] فتنتشرون مثل تخرجون، ألا ترى أنّ انتشر مطاوع نَشَرْتُهُ، كما أنَّ خرج مطاوع أخرجته؟. وحجَّة (تُخْرَجون) قولُه: (ومنها نُخْرِجُكُمْ تَارةً أُخْرىٰ) [طه /٥٥] وقولُه: (مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا) [يٓس /٥٢].

قال: قرأ ابن عامر: (قَالَ أَوَ لَوْ جِئْتُكُمْ) [الزخرف/٢٤] بألفٍ وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (قل) بغير ألف[3].

---

(١) الأبيل: رئيس النصارى، وهو الراهب (اللسان أبل).
(٢) السبعة ص ٥٨٤.
(٣) السبعة ص ٥٨٥.

قال أبو علي: فاعل قال: النذير، المعنى: وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلاَّ قال مُترفوها إنَّا وجدنا آباءنا على أمَّة، فقال لهم النذير: أَوَ لو جئتكم بأهدى ممَّا وجدتم عليه آباءكم؟ ويجوز فيمن قال: قل، أنْ يكون حكاية ما أوحِيَ إلى النذير، كأنَّه: أوحينا إليه فقلنا له قل لهم: أَوَ لَو جئتكم بأهدى من ذلك.

اختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله عزَّ وجلَّ: (سَقْفَاً) [الزخرف/٣٣] فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (سَقْفًا)، على التوحيد.

وقرأ الباقون (سُقُفًا) بضمِّ السين والقاف على الجميع[١].

السُّقُفْ: جمع سَقْفٍ قال: (وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفاً مَحْفُوظاً) [الأنبياء/٣٢]، والجمع سُقُفٌ، مثل: رَهْنٍ ورُهُنٌ، ويُخَفَّفُ فيقال: رُهْنٌ، ومثله في الصِّفة: فَرَسٌ وَرْدٌ، وَخَيْلٌ وُرْدٌ؛ كذلك كَثٌّ وكُثٌّ، وَسَهْمٌ حَشْرٌ، وسِهَامٌ حُشْرٌ، وَفُعُلٌ في الجمع يخفَّف نحو أَسَدٍ وأُسْدٍ. قال:

كأَنَّ مُحَرَّباً مِنْ أُسْدِ تَرْجٍ
يُنَازِلُهُ لِنَابَيْهِ قَبِيبُ[٢]

وسقف واحدٌ يدلّ على الجمع، ألا ترى أنَّه قد عُلِمَ بقوله: (لبيوتِهم) أنَّ لكل بيتٍ سقفاً. وروي عن مجاهد أنَّه قال: كلُّ شيء من السَّماء فهو سَقْفٌ، وكلُّ شيء من البيوت فهو سُقُفٌ بضمتين،

---

(١) السبعة ص ٥٨٥.

(٢) البيت لأبي ذؤيب في شرح ديوان الهذليين ١/١١٠ وفيه: ينازلهم بدل ينازله. واللسان (قبب).

ويشبه أن يكون اعتبر في السَّقْفِ قوله: (وَجَعَلْنَا السَّماءَ سَقْفاً مَحْفُوظاً) [الأنبياء/٣٢].

قال: وقرأ عاصم وحمزةُ: (لَمَّا متاعُ) [الزخرف/٣٥] مشددةً.

وقرأ الباقون: (لَمَا) خفيف[1].

مَنْ شدَّد كانت (إن) عنده بمعنى (ما) النافية كالتي في قوله: (إنِ الكافرونَ إلاَّ في غُرورٍ) [الملك/٢٠]؛ فكذلك المعنى في الآية: ما كلّ ذلك إلاّ متاعُ الحياةِ الدنيا، و(لمّا) في معنى (إلاّ)، وقد حكى سيبويه: نشدتك الله لَمّا فَعَلْتَ، وحمله على إلاّ، وهذه الآية تدلُّ على فساد قول مَن قال: إنَّ قوله: (وإنْ كُلٌّ لَمَّا جميعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) [يس/٣٢] أنَّ المعنى: إن هو إلاّ جميع لدينا محضرون. وزعموا أنّ في حرفِ أُبَيٍّ: (وما ذَلكَ إلاَّ مَتَاعُ الحَيَاةِ)، فهذا يدلُّ على أنَّ (لَمّا) بمعنى (إلاّ) وأنَّ (إن) بمعنى (ما)، وَحُكي عن الكسائي أنَّه قال: لا أعرف وجه التثقيل، وقال أبو الحسن: قال بعضهم: لَمَّا مُثَقَّلَةً، وجعلها في معنى إلاَّ، وذهب إلى أنَّ التخفيفَ الوجهُ، قال: لأنّ لمّا في معنى إلاّ لا يكاد يعرفُ ولا يكاد يُتَكَلَّمُ بها. وأمَّا مَن قال (لَمَا) بالتخفيف، فإن (إنْ) في قوله المخفّفة من الثقيلة، واللاَّم فيها التي تدخل لتفصل بين النفي والإيجاب في قوله:

هبلتــك أمــك إن قـتلت لـفــارِسَــا[2]

---

(١) السبعة ص ٥٨٦ وفيها تفصيل لما أجمله الفارسي في قوله: وقرأ الباقون...

(٢) صدر بيت من شواهد المغني ص ٣٧ برواية:

شـلَّت يمينك إن قـتـلت لـمـسـلـمـاً
حـلَّت عـلـيـك عـقـوبـة الـمـتـعـمّـد

وكقوله: (وإنْ وَجَدْنَا أكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) [الأعراف/١٠٢]، ومَن نصب بها مخففةً فقال: إنْ زيداً لمنطلقٌ، استغنى عن هذه اللاَّم، لأنَّ النافية لا ينتصب بعدها الاسم، فإذا لم يقع بعدها انتصابُ اسمٍ لم يقع اللَّبسُ، و(ما) فيه زائدةٌ، المعنى: وإن كلُّ ذلك لمتاعُ الحياة الدنيا، ولم تعمل (إنّ) عمل الفعل لَمَّا خففتها لزوال شبهها بالفعل من أجل التخفيف، ولو نصبت بها لجاز في القياس، وحكى سيبويه النصبَ بها مخففةً، والقياس أن لا تعمل إذا خفّفت يدُلُّك على ذلك دخولها على الفعل في نحو: (وإنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ) [الأنعام/١٥٦] (وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُم لَفَاسِقِيْن) [الأعراف/١٠٢.

اختلفوا في التوحيد والتثنية من قوله تعالىٰ: (حَتى إذا جَاءَنَا قَالَ) [الزخرف/٣٨].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (حتَّى إذَا جَاءَانَا) لاثنين.

وقرأ أبو عمروٍ وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (جَاءَنَا) واحد[1].

حجَّة الإفراد: قوله: قال: (يا ليْتَ بَيْنِي وبَيْنَكَ) [الزخرف/٣٨]

= وقد استوفي تخريجه في شرح أبيات المغني للبغدادي ١/٨٩، ٩٢ وقد ذكر البغدادي أثناء الشرح رواية: هبلتك أمك..

والبيت من أبيات لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، وهي من الصحابيات المهاجرات المبايعات، ترثي فيها زوجها الزبير بن العوّام الذي قتله عمرو بن جرموز منصرفه من وقعة الجمل.

(١) السبعة ص ٥٨٦.

فهو واحد، وحجّة التثنية قوله: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَاناً فَهْوَ لَهُ قَرِيْن﴾ [الزخرف/٣٦] فقوله: ﴿جاءانا﴾ على التثنية هو الكافر وقرينه هذا.

وهكذا روي عن عكرمة قال: الكافر وقرينه، وليس يدلُّ قوله: ﴿يا ليتَ بَيْني وبَيْنَك﴾ أنَّ قرينه ليس معه، بل يجوز أن يقول له هذا وهو معه.

قال وَكُلُّهمْ قرأ: ﴿أَسَاوِرَةٌ﴾ [الزخرف/٥٣] إلَّا عاصماً في رواية حفص، فإنَّه قرأ: ﴿أسورةٌ﴾.

قال أبو زيد: قالوا: رجل إسْوَارٌ من قوم أساورةٍ، وهو إسوارُ المرأة، وسوار المرأة وأسورةٌ لجماعتها، قال: وهما قُلْبَان[1] يكونان في يديها.

قال أبو علي: فرواية حفص: أسورةٌ هو جمع سوار، جمعه على أسورة، مثل: سقاءٍ وأسقيةٍ. وإزارٍ وآزِرَة، وخِوان وأخونةٍ.

ومَن قرأ (أساورة) جعله جمع إسوارٍ الذي ذكره أبو زيد، وقال في الجمع: أساورةٌ، فألحق الهاء في الجمع على أنَّ الهاء عوضٌ من الياء الّتي ينبغي أن تلحق في جمع إسوارٍ على حدِّ: إعصارٌ وأعاصيرُ فإن شئت قلت: أساورةٌ، وإن شئت قلت: أساويرُ. ويجوز في أساورةٍ أن يكون جمع أسورةٍ مثل أسقيةٍ وأساقٍ، ولحقت علامةُ التأنيث كما لحقت في قشعم وقشاعمةٍ، فأمَّا أساورةٌ في جمع إسوار، فالهاء فيه على حدِّ ما يلحق المعربات نحوَ: طيالسةٍ، وزنادقةٍ، وقد لحقت هذه

---

(١) القُلْب من الفضة يسمى سواراً. انظر اللسان /سور/.

الهاءُ المُعَرَّبَةَ نحوَ: صياقلةٍ وقشعمٍ وقشاعمة، والإسوارُ معربٌ[١] وهو الفارس.

اختلفوا في ضمِّ السِّين واللَّام من قوله عزَّ وجلَّ: (سَلَفاً) [الزخرف/٥٦] وفتحهما.

فقرأ حمزة والكسائي: (سُلُفاً) بضمِّ السِّين واللَّام.

وقرأ الباقون: (سَلَفاً) بفتحهما[٢].

قال أبو علي: مَن قال: سُلُفاً بضمِّ السِّين واللَّام جاز أن يجعله جمعاً لِسَلَفٍ، فيكون مثلَ أَسَدٍ وأُسُد، وَوَثَنٍ وَوُثُنٍ، وقالوا: أُثُنٌ، ومِمَّا لحقته تاء التأنيث من هذا: خَشَبَةٌ وخُشُبٌ، وبدنةٌ وبُدُنٌ. ومَن قال: (سَلَفاً) بفتح السِّين واللَّام؛ فلأنَّ فَعَلاً قد جاء في حروفٍ يراد بها الكثرةُ، وكأنَّه اسم من أسماء الجمع، كقولهم: خادمٌ وخَدَمٌ، وطالبٌ وطَلَبٌ، وحارسٌ وحَرَسٌ، وحكى أحمد بن يحيى: رائحٌ وَروَحٌ؛ فلذلك جاء في موضع الجمع في قوله: (فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفاً) [الزخرف / ٥٦] وكذلك المثل واحدٌ يراد به الجمعُ، فمن ثَمَّ عطف على سلفٍ في قوله: (فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفاً وَمَثَلاً). ويدلُّك على وقوعه على أكثر من واحد قوله: (ضَرَبَ الله مَثَلاً عَبْداً مَمْلُوكاً... وَمَنْ رَزَقْنَاهُ)[٣] [النحل/٧٥] فأوقع لفظ الإفراد على التثنية، وكذلك جاز وقوعه على الجمع، وقد جمع المثلَ في قوله:

---

(١) الإسوار الواحد من أساورة فارس وهو الفارس من فرسانهم المقاتل. انظر اللسان /سور/.

(٢) السبعة ص ٥٨٧.

(٣) وتمام الآية: (ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ومَن رزقناه منّا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سرّاً وجهراً).

(وتلكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ) [العنكبوت/٤٣، الحشر/٢١] فمثل في هذا كالمثل في أنَّه جُمِعَ مرةً وأفرد أخرى، في قوله: (إنَّكم إذاً مِثْلُهُمْ) [النساء/١٤٠] وجمع في قوله: (ثم لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) [محمد/٣٨] وكذلك أفرد في موضع التثنية فيما أنشده سيبويه:

وَسَاقِيَيْنِ مِثْلِ زَيْدٍ وجُعَلْ(١)

ويثَّنى أيضاً في قوله:

والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ الله مِثْلاَنِ(٢)

وإذا كانت الجموع الصَّحيحة قد كُسِّرَتْ في نحو: جِمَال(٣) وحَمَائل، وأسقيةٍ وأساقٍ، فأن يجوز تكسير نحو سَلَفٍ على سُلُفٍ أجدرُ .

اختلفوا في ضمِّ الصَّاد وكسرها من قوله عزَّ وجلَّ: (يَصُدُّونَ) [الزخرف/٥٧].

---

(١) صدر بيت عجزه:

سقبانِ ممشوقان مكنوزا العضل

انظر الكتاب ١/٢٢٦.

(٢) عجز بيت لحسان بن ثابت صدره:

مَن يفعل الحسنات الله يَشكرها

انظر ديوانه ١/٥١٦، وانظر الكتاب ١/٤٣٥، النوادر/٣١، والمحتسب ١/١٩٣، والمقتضب ٢/٧٢، والبيت من شواهد المغني انظره في شرح أبيات المغني ١/٣٧١، وانظر فهارسه ٨/٢٩٣ فقد ورد البيت في عدة مواطن.

(٣) الحمال: جمع حِمْل وهو ما يحمل في البطن من الأولاد في جميع الحيوان (اللسان).

فقرأ نافع وابن عامرٍ والكسائي: (يَصُدُّونَ) بضمِّ الصَّاد.

وقرأ الباقون (يصِدُّون) بكسر الصاد[١].

أبو عبيدة: (إذا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّون) يضجُّون، ومن ضمَّها: فمجازها يعدلون[٢].

وقال غيره يصِدُّون ويَصُدُّون والكسر أكثر، قال: ومعناهما جميعاً: يضجُّون، وقال أبو الحسن: يَصِدُّونَ ويَصُدُّونَ، مثل: يَحْشِرُ ويَحْشُرُ، وقال بعض المفسّرين: يضحكون.

قال أبو علي: المعنى: أنَّه لمَّا نزل: (إنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ الله حَصَبُ جَهَنَّمَ) [الأنبياء/٩٨] قال المشركون: (أآلهتنا خيْرٌ أمْ هو) [الزخرف/٥٨]، أي: إنْ كانت آلهتنا حصبَ جهنَّم لأنَّها اتُّخِذَت آلهةً وعبدت فعيسى في حكمهم كذلك، فقال: (ولمَّا ضُرِبَ ابنُ مريمَ مثلاً) [الزخرف/٥٧] في هذا الذي قالوه (إذا قومك منه يَصِدُّون) [الزخرف/٥٧] أي: يَضجُّونَ لِمَا أَتَوْا به عندهم في تسويتهم بين عيسى عليه السلام، وبين آلهتهم، وما ضربوه إلَّا إرادةَ المجادلةِ؛ لأنَّهم قد علموا أنَّ المراد بحصب جهنَّم ما اتخذوه من المواتِ، ويقال: صَدَّ عن كذا فيوصلُ بعن، كما قال:

صَدَّتْ كما صَدّ عمَّا لا يحلُّ لَهُ[٣]

---

(١) السبعة ص ٥٨٧.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٠٥.

(٣) صدر بيت سبق في ٥/١٨

وانظر تفسير القرطبي ١/٤٣٣، والبيت من أبيات في شرح أبيات المغنى ٣/٢٨١، ٢٨٥، وينسب لأبي دؤاد الإيادي، وللنمر بن تولب.

و صددتِ الكأسَ عنَّا أُمَّ عمروٍ[1]

و(يصدُّون عنك) [النساء/٦١]، (وصُدَّ عن السبيل) [غافر/٣٧] ، فمَن ذهب في يَصِدّون إلى معنى يعدلون كان المعنى إذا قومك منه أي: من أجل المثل يَصُدّون، ولم يوصل يَصِدُّ بعن ومَن قال في يَصِدُّون يضجُّون جعل (مِنْ) متصلةً بيضج؛ كما تقول: ضَجَّ من كذا.

قال: قرأ ابنُ عامر وحده: (يا أيُّهُ السَّاحرُ) [الزخرف/٤٩] بضمِّ الهاء.

وقرأ الباقون: (يا أَيُّهَا) بفتح الهاء، وكان أبو عمروٍ والكسائي يقفان بالألف [3]ولم يحفظ عن غيرهما وقف[4].

قد تقدَّم القول في ذلك، وفي ذكر شبهة ابن عامرٍ.

قال: قرأ ابن عامرٍ وحده: (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ اليَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ إِنَّكُمْ) [الزخرف/٣٩] بكسر الألف.

وقرأ الباقون: (أَنَّكم) بفتح الألف[5].

قال أبو علي: قراءة ابن عامرٍ: (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ اليومَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ في العَذَابِ مُشْتَرِكُونَ) [الزخرف/٣٩] فاعل ينفعكم فيه الاشتراك كما أنَّه في قول مَن فتح أنَّ كذلك، المعنى: ولن ينفعكم اليومَ اشتراككم

(١) هذا صدر بيت لعمرو بن كلثوم سبق في ١٤٧/٤ و١٨/٥
(٢) الآية كما أثبتنا نصَّها وقد وردت في المخطوط سهواً (وصدّ عن سبيل الله).
(٣) زاد في السبعة بين معقوفين: ههنا وفي النور ٣١ وفي الرحمن ٣١.
(٤) السبعة ص ٥٨٦، ٥٨٧.
(٥) السبعة ٥٨٧.

وفي هذا حرمان التأسّي، وهي نعمة يسلبها الله من أهل النَّار ليكون أشدَّ لعذابهم، ألا ترى أنَّ التأسِّي قد يخفّف عن المتأسّي كثيراً من حزن كما جاء:

... ولكن أعزّي النفس عنه بالتأسّي[1]

ولكنَّه أضمر الفاعل هنا لما يقع عليه من الدّلالة بعدُ، وجاز له إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه، كقولهم: إذا كان غداً فأْتني، فأضمر الفاعل، فكذلك أضمره لدلالة في قوله: (لن ينفعكم اليوم)، وحالُ التلاوة دالَّة عليه ومبيِّنة له، ويجوز فيه وجه آخر، وهو: أن يكون فاعل ينفع التبرُّؤَ كأنَّه: ولن ينفعكم اليوم تبّرؤُ بعضكم من بعض، وأظنُّ أنَّ بعض المفسّرين قد قاله، ودلَّ على التبرؤِ ما في الكلام من الدّلالة عليه، وذلك أنَّ قوله: (يا ليْتَ بيني وبَيْنَك بُعْدَ المشرقين) [الزخرف/٣٨]، يدلُّ على التبرؤِ، فصار إضمار الفاعل هنا كإضماره في قوله: (فزادهم إيماناً) [آل عمران/١٧٣] ونحوه في أن ما تقدَّم من الكلام يدلّ عليه، ومن فتح (أنَّ) على هذا القول وجب أن يكون في موضع نصبٍ؛ لأنَّ الفعل إذا اشتغل بما تحمَّله من الضمير الذي هو الذّكْرُ، في المعنى، وجب أن يكون (أَنَّكم) في موضع نصب، فأمَّا (اليومُ) في قوله: (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ اليومَ) فمتعلق بالنفع، ولا يجوز إذا تعلَّق به ظرفٌ من الزَّمان أن يتعلَّق به آخر منه، ولا يصحُّ بدلُ (إذ) من (اليوم)، ولكنِ الظرفُ الذي هو (إذ) يتعلَّق بالمعنى كأنَّه: لن ينفعكم

---

(١) هذا من بيت للخنساء صدره:

وما يبكون مثل أخي ولكن

انظر ديوانها/ ٩٠ والبيت استشهد به البغدادي في شرح أبيات المغني ٧/ ٢٨٩. وانظر الكشاف ٤/ ١٩٩

اليومَ اشتراككم أمسِ، ولا يتعلَّق بالاشتراك، لأنَّ الموصولَ لا تتقدَّم عليه صلته، ولكنَّه نحوَ قوله: (يَوْمَ يَرَوْنَ الملائِكَةَ لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمينَ) [الفرقان/٢٢]. ألا ترى أنَّ ما بعد (لا) هذه لا يعمل فيما قبلها، كما أنَّ ما بعد (أنْ) لا يعمل فيما قبلها؟ وكذلك المصدرُ، ولكنَّ المعنى: ولن ينفعكم اجتماعكم إذ ظلمتم، فـ(إذا) في كلتا القراءتين يتعلَّق بهذا المعنى، ولا يتعلق بالنفع.

اختلفوا في إثبات الياء وحذفها من قوله تعالى: (يا عبادي لا خوفٌ عليكم) [الزخرف/٦٨].

فقرأ ابن كثير وحمزةُ والكسائي وحفصٌ عن عاصم: (يا عبادِ) بغير ياءٍ.

وقرأ نافعُ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر: (يا عبادي) بإثبات الياء. وكلهم أسكنها غيرَ عاصمٍ في رواية أبي بكر؛ فإنَّه نَصَبَها (يا عِبَادِيَ لا خَوْفٌ) [الزخرف/٦٨].

وقال ابن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمروٍ أنَّه وقَفَ (يا عبادي) بياء، وقال ابن روميٍ عن أحمدَ بن موسى عن أبي عمروٍ: الوقف بغير ياءٍ[١].

قال أبو علي: حذف الياء في (يا عبادي) أحسن؛ لأنَّه في موضع تنوين، ألا ترى أنَّها قد عاقبته؟ فكما يحذف التنوين في الاسم المنادى المفردِ كذلك تُحذف الياءُ لكونهِ على حرفٍ، كما أنَّ التنوين كذلك، ولأنَّه لا ينفصل من المضافِ، كما لا ينفصل التنوين من المنوّن؛ فصار

(١) السبعة ص ٥٨٨.

في المعاقبة كالتنوين وحرف الندبة، وكعلامة الضمير والنُّون في نحوِ: هُمُ الضَّاربوه، والآخذوه.

ووجه مَن أثبت الياء في المنادى، أنَّه علامة ضمير كالهاء في غلامِهِ، والكاف في غلامِكَ، فكما لا تحذف هاتان العلامتان كذلك لا تحذفُ الياء، والأوَّل أكثر في استعمالهم.

قال: قرأ نافع وابن عامر وحفصٌ عن عاصم: (تَشْتَهِيهِ الأَنْفُسُ) [الزخرف/٧١] بإثبات هاءٍ بعد الياء.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (تشتهي) بغير هاء[١].

قال أبو علي: حذف الهاء من الصِّلة في الحسن كإثباتها، إلَّا أنَّ الحذف يرجح على الإثبات بأنَّ عامَّة هذا النحو في التنزيل جاء على الحذفِ، فمن ذلك قوله: (أَهَذَا الذي بَعَثَ الله رَسُولاً) [الفرقان/٤١] و(سَلَامٌ على عِبَادِهِ الذينَ اصْطَفَى) [النمل/٥٩] و(لَا عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ الله إلَّا مَنْ رَحِمَ) [هود/٤٣] ويقوِّي الحذف من جهة القياس أنَّه اسم قد طال؛ والأسماء إذا طالت فقد يحذف منها، كما حذفوا من اشهيباب، واحميرارٍ، وكما حذفوا من كينونة، وصيرورة، فكما ألزموا الحذف لهذا ولباب احميرار في أكثر الأمر، كذلك يحسن أن تحذف الهاء من الصلة، وقد جاءت مثبتةً في قوله: (إلَّا كَمَا يَقُوم الذي يَتَخَبَّطُهُ الشيطانُ مِنَ المَسِّ) [البقرة/٢٧٥].

اختلفوا في قوله عزَّ وجلَّ: (وإليه يرجعون) [الزخرف/٨٥] في الياء والتاء.

---

(١) السبعة ص ٥٨٩.

فقرأ نافع وأبو عمروٍ وعاصم[١]**: (وإليه تُرْجَعُونَ) بالتاء مضمومةً.**

وقرأ الباقون بالياء مضمومةً[٢]**.**

حجَّة الياء أنَّ قبله غيبةٌ، وهو قوله: (فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا ويَلْعَبُوا) [الزخرف/٨٣، المعارج/٤٢].

ووجه التاء على: قل لهم: وإليه ترجعون، أو أريد به مع الغيبة مخاطبون، فَجَعَلْتَ الخطاب على الغيبة، فيكون الغيبُ مُرادِيْنَ مع غيرهم.

اختلفوا في قوله: (وقيله) [الزخرف/٨٨] في فتح اللَّام وكسرها.

فقرأ عاصم وحمزة: (وقيلِهِ يا ربِّ) [الزخرف/٨٨] بكسر اللَّام. المفضل عن عاصم: (وقيلَه) منصوبةَ اللَّام.

الباقون: (قيلَهُ)[٣]**.**

قال أبو علي: وجه الجرِّ في قوله: (وقيلِهِ)، على قوله: (وعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ)[٤][الزخرف/٨٥]،أي: يعلم الساعة، ويُصَدِّق بها،ويعلم قِيلَهُ، ومعنى يعلم قيلَه، أي: يعلم أنَّ الدعاء مندوبٌ إليه بنحو قوله: (ادْعُوني اسْتَجِبْ لَكُمْ) [غافر/٦٠] و(ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعَاً وخُفْيَةً) [الأعراف/٥٥].

---

(١) في السبعة: وابن عامر وعاصم. (٢) السبعة ص ٥٨٩.

(٣) السبعة ص ٥٨٩.

(٤) يريد أنه على لفظ الساعةِ، أي: وعنده علم الساعة وعلم قيلِهِ: يا ربّ.

فأمَّا نصبُ (قِيْلَه) فعلى الحمل على موضـع: (وعنده علمُ الساعة) لأنَّ الساعةَ مفعول بها، وليست بظرفٍ، فالمصدر مضافٌ إلى المفعول به، ومثل ذلك قولُه:

قَــدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِـهَــا حَـسَّـانَـا
مَــخَــافَــةَ الإفْـلاَسِ وَالـلِّـيَـانَـا
يُـحْسِـنُ بَـيْـعَ الأصْلِ والـقِـيَـانَا(١)

فكما أن القيان واللِّيان محمولان على ما أضيف إليه المصدر من المفعول به؛ كذلك قولُه: (وعِنْدَهُ عِلْمُ الساعَةِ) لما كان معناه: يعلم الساعة، حملتَ (قيله) على ذلك. ويجوز أن تحمله على: يقول قيلَه، فيدلُّ انتصابُ المصدر على فعله، وكذلك قول كعب:

يَسْعَى الـوُشَـاةُ حَنَـانَيْهـا وَقِيْلَهُـمُ
إنَّـك يَـا ابْنَ أبي سُلْمَى لَمَقْتُـولُ(٢)

ووجه ثالث: أن يُحمل على قوله: (أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ ونَجْوَاهُمْ) [الزخرف/٨٠] (وقيلَه) [الزخرف/٨٨].

وقرأ ناسٌ من غير السبعة: (وقيلُه يا ربِّ) بالرفع، ويحتمل ضربين: أحدهما: أن تجعل الخبر: وقيلُه قيل يا ربِّ، فيُحذَفَ، والآخر: أن تجعل الخبر قيلُه يا ربِّ مَسْمُوعٌ ومُتَقَبَّلٌ، فيا ربِّ منصوبُ

---

(١) هذا من رجز رؤبة بن العجّاج انظر ديوانه/ ١٨٧، والكتاب ٩٨/١، وابن الشجري ٢٢٨/١، ٣١/٢، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤٦/٧، ٤٧
(٢) البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٩، من قصيدته المشهورة بالبردة.

الموضع بقيله المذكور، وعلى القول الآخر بقيله المضمرِ، وهو من صلته، ولا يمتنع ذلك من حيث امتنع أن يحذفَ بعض الموصولِ، ويبقى بعضه؛ لأنَّ حَذْفَ القولِ قد أضمر حتى صار بمنزلة المذكور. وقد يحتمل بيتُ كعبٍ الرفعَ على الوجهين اللَّذين ذكرناهما فيمن رفع (قيلُه) في الآية.

قال قرأ نافعُ وحده (وَقُلْ سلامٌ فسوفَ تَعْلَمُون) [الزخرف/ ٨٩] بالتاء، وقال ابن ذكوان عن ابن عامر بالياء، وقال هشام[1] بالتاء.

وقرأ الباقون بالياء.

وقال الخَفَّاف: عن أبي عمرٍو: الياء والتاء عندي سواءٌ[2].

وجه الياء أنْ يحمل على الغيبة التي هي: (فَاصْفَحْ عَنْهُمْ... فَسَوْفَ يَعْلَمون) [الزخرف/ ٨٩].

ووجه التاء على الخطاب على (قُلْ) المظهر في الكلام: قل لهم سوف تعلمون، وكلاهما قريب المتناول كما خبَّر أبو عمرٍو فيه.

قال: وقرأ أبو عمرٍو وابن كثير[3]: (وقالوا أآلهتنا خيرٌ) [الزخرف/٥٨] ممدودةً، ـ استفهام[4] ـ في تقدير ثلاث ألفاتٍ، وقال عاصمٌ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (أَأالهتُنا) بهمزتين بعد الثانية ألفٌ.

---

(١) في السبعة هشام بن عمّار.
(٢) السبعة ص ٥٨٩.
(٣) في السبعة: وقرأ أبو عمروٍ ونافع وابن عامر وابن كثير.
(٤) سقطت من السبعة.

وقال أحمد ابن صالح عن قالون عن نافع: [ءآلهتنا][(١)] بهمزةٍ واحدةٍ بعدها مدَّةٌ في تقدير همزة بعدها ألفان.

وكذلكَ قرأت على ابن عبدوس عن أبي عمروٍ[(٢)] عن إسماعيل عن نافع.

وقال أحمد بـن صالح: وأُراني سمعتُ أبا بكر بن أبي أويس يقول كما قال قالون، وقال أحمد بن صالح: بلغني عن ورش أنَّه كان يقرؤها بغير استفهام على مثال الخبر[(٣)].

قال أبو علي: قوله استفهامٌ في تقدير ثلاث ألفاتٍ ترجمةٌ فيها تَجَوُّزٌ، وتحْقيقها أن الهمزة المبدوءَ بها همزة الاستفهام، والهمزة الثانية التي هي همزة أفْعِلةٍ من أاٰلهةٍ بين بين، وبعد هذه الهمزة التي هي همزة أفعلة الألف المنقلبة عن الفاء التي هي همزةٌ من إلَهٍ قلبت ألفاً لاجتماع الهمزتين اللَّتين الأولى منهما مفتوحةٌ، فهي مثل أادم، والكوفيون وابن عامر خفّفوا الهمزتين جميعاً على ما يرونه من تحقيق الهمزتين. وما ذكره أحمد بن صالح عن قالون عن نافع بهمزةٍ واحدة وبعدها مدةٌ، فالهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة أفْعِلَةٍ يجعلها بين بين، وبعدها الألف المنقلبة عن الهمزة.

وقوله في تقدير همزةٍ بعدها ألفان، معناه أن همزة الاستفهام التي في قوله: (أألهتنا) جَعَل الهمزة التي بعدها بين بين، فصار كالألف للتخفيف الذي دخلها، وكونِها بين الألفِ والهمزةِ، والألِفُ

(١) من السبعة.

(٢) في السبعة: عن أبي عمر.

(٣) السبعة ص ٥٨٧ ـ ٥٨٨.

الثانية هي ألف في الحَقيقةِ، فأمَّا التي قبلها فهمزةٌ بين بين.

وما ذَكَرَهُ عن ورش أنَّـه كان يقرؤها بغير استفهام، فإنَّ المعنى على الاستفهام، ألا ترى أنَّ المعنى: أيُّهما خيرٌ؟ ولعلّه حذف الهمزة لاجتماع المثلين ودلالةِ أم عليها، كما حذفها عمرانُ في قوله:

وَأَصْبَحْتُ فِيْهِمْ آمِنَـاً لَا كَمَـعْشَـرٍ
أَتَـوْنِي فَقَـالُـوا مِنْ رَبِيْعَـةَ أوْ مُضَـرْ

أم الحيِّ قحطانٍ(١)...

فهذا أكثر ما يجيء في الشعر، وقد قيل في قوله: (وتِلكَ نعمةٌ تَمُنُّهَا عَلَيّ) [الشعراء/٢٢] أن المراد به الاستفهام، والوجهُ إثبات الهمزة وترك حذفها ومما تكون همزة الاستفهام فيه محذوفةً قولُ الكميت:

وَلَا لَـعِبَـاً مِـنِّي وَذُو الـشَّيْـبِ يَلْعَـبُ(٢)

معناه على: أو ذو الشيب يلعبُ؟ على وجه التقرير، أن ذلك لا ينبغي.

---

(١) البيتان لعمران بن حطّان وتمام البيت الثاني:
أم الـحيِّ قـحـطانٍ؟ فتـلكـمْ سـفـاهـةٌ
كَـمـا قَـالَ لِـي رَوْحٌ وصَـاحِـبُـهُ زُفَـرْ
وهما من قصيدة له في الكامل ص ١٠٨٨. وسبق البيت الأول في ٤/٦٦.

(٢) هذا عجز بيت للكميت صدره:
طَـرِبْـتُ وَمَـا شَـوْقَـاً إلى الـبِيْض أطْـرَبُ
انظر الخصائص ٢/٢٨١، والعيني ٣/١١١، والمحتسب ١/٥٠، وابن الشجري ١/٢٦٧، وشرح أبيات المغني ١/٢٩.

ذكر اختلافهم في
سورة الدخان

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابنُ عامرٍ ههنا (رَبُّ السمـواتِ) [٧] برفع الباء.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزةُ والكسائي ههنا: (ربِّ السموات) بكسر الباء.

وفي المزَّمِّل: (ربِّ المَشْرِقِ) [٩] بكسـر البـاء.

وفي عمَّ يتساءلون: (ربِّ السموات)[٣٧]كسراً، ووافقهم ابن عامر على هذين الحرفين في المزَّمِّل، وفي عمّ يتساءلون.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: ذلك كلَّه بالرفع.

وقرأ عاصم في روايـة حفص في المزَّمِّـل: (ربُّ المشرق والمغرب) رفعاً، وفي الدُّخان، وعمَّ يتساءلون: بالخفض[١].

رفعُ الباء من (ربّ السموات)على القطع من الأوَّل؛ لأنَّ ما بعده قد تمَّ فانقطع الكلامُ بقوله: (إنَّهُ هو السميعُ العليمُ) [الدخان/٦].

---

(١) السبعة ص ٥٩٢.

والرفع فيه على أحد أمرين: إمَّا أن يكون خَبَر مبتدأٍ محذوفٍ لما قال: (رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إنَّهُ هُوَ السميعُ العليمُ) [الدخان/٦] قال: هو (رَبُّ السمواتِ) فحذف المبتدأ، أو يكونَ: (ربُّ السمواتِ) مبتدأ وخبره الجملةُ التي عاد الذِّكر منها إليه، وهو قوله: (لَا إِلَه إلَّا هُوَ) ويقوِّي هذا قولُه: (ربُّ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ لَا إِلَه إلَّا هُوَ)، ومَن قرأ: (ربِّ السمواتِ والأرضِ) جعله بدلاً من (ربِّك) المتقدِّم ذكرُهُ.

قال أبو الحسن: الرفعُ أجودُ وبه نقرأُ.

وما في المزَّمِّل: (واذْكُرِ اسْمَ ربِّكَ وتَبَتَّلْ إليهِ تَبْتِيلاً رَبُّ المَشْرِقِ) [المزّمّل/ ٨، ٩] فقد تمَّ الكلام بقوله: (وتبتل إليه تبتيلاً)، وانقطع، فالاستئناف فيه أحسن كما كان في قوله: (ربُّ السمواتِ والأرضِ) في الدُّخان، ومَن لم يستأنف أبدله مِنْ (رَبِّكَ) من قوله: (واذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ) - (ربِّ المشرقِ) كما أبدل في الدُّخان، فإذا قطعه من قوله: (واذْكُر اسْمَ رَبِّكَ) فرفع (ربُّ المشرقِ والمغربِ) كان على الوجهين اللَّذين ذكرناهما في الآية التي في الدُّخان، وما في عمَّ يتساءلون، فقوله: (جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَاباً) [النبأ/٣٦] فمَن استأنف أيضاً جاز أن يكون خبر مبتدأٍ محذوف، وجاز أن يكون: (ربُّ السموات) مبتدأً وخبره (الرحمنُ)، ومَن أبدل فقال: (ربِّ السَّموات والأرضِ) كان الرحمن على قوله مبتدأً وما بعده خبرهُ.

اختلفوا في كسر التاء وضمها من قوله عزّ وجلَّ: (فَاعْتِلُوهُ) [الدخان/٤٧] فقرأ ابن كثير ونافعُ وابن عامرٍ: (خُذُوهُ فاعتُلُوه) بضمِّ التاء. عبيدٌ عن أبي عمروٍ: (فاعتُلوه)و(فاعتِلُوهُ) بالكسر والضمَّ جميعاً، لم يذكر عبيد الباقين بشيء. وعن عبيد عن هارون عن أبي عمروٍ: (فاعتِلوه) كسراً.

وقرأ الباقون: (فاعتِلوه) بالكسر[١].

قيل في قوله: فاعتلوه: قودوه بعنفٍ، ويَعْتِل ويَعْتُل مثلَ يعكِف ويعكُف ويحشِر ويحشُر، ويفسِق ويفسُق، ونحو ذلك من الكلِم التي يجيء فيه يفعِل ويفعُل جميعاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عزَّ وجلَّ: (يَغْلِي) [الدخان/٤٥].

فقرأ ابن كثير وابن عامرٍ وعاصمٌ في رواية حفصٍ: (يَغْلِي) بالياء. وقرأ الباقون وأبو بكرٍ عن عاصمٍ: (تغلي) بالتاء[٢].

مَن قال: (تغلي) بالتاء حمله على الشجرةِ، كأنَّ الشجرة تغلي في البطون، ومَن قال: (يغلي)، جعله على الطَّعام لأنَّ الطَّعام هو الشجرة في المعنى. ألا ترى أنّه خبرُ الشجرة؟ والخبر في المعنى إذا كان مفرداً هو الابتداء، ولا يُجْعَلُ على المُهْل؛ إنَّما ذُكِرَ للتشبيه في الذَّوْبِ.

فأمَّا قوله: (ألم يَكُ نطفةً من مَنيٍّ تُمنى) [القيامة/٣٧] فالتاء فيه كالياء؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما هو الآخر، قال: (إنَّا خَلَقْنَا الإنسانَ مِنْ نُطْفَةٍ) [الإنسان/٢].

قال: قرأ الكسائي وحده: (ذُقْ أَنَّك أنْتَ العزيزُ الكريمُ) [الدخان/٤٩].

وقرأ الباقون: (إنَّك) بكسر الألف[٣].

---

(١) السبعة ص ٥٩٢ ـ ٥٩٣.
(٢) السبعة ص ٥٩٢.
(٣) السبعة ص ٥٩٣.

مَن كسر (أنَّ) فعلى ما كان يقوله، فالمعنى: إنَّك أنت العزيز الكريم في زعمك، وفيما تقوله، فأجري ذلك على حسب ما كان يذكره أو يُذْكر به، ومثل هذا قولُه: (أَيْنَ شُرَكائيَ الَّذين كنْتُمْ تَزْعُمونَ) [القصص/٦٢] أي شركائي فيما يفترون ويدَّعون، وأخبرنا بعض الرواةُ أن زُهْرةَ اليمن قال في جَرير:

أبلغ كليباً وأبلِغْ عَنْكَ شَاعِرَها
أَنِي الأغَرُّ وأنِّي زُهْرةُ اليَمَنِ[1]

وأجابه جرير:

أَلَمْ تَكُنْ فِي وُسُومٍ قَدْ وَسَمْتُ بِهَا
مَنْ حَانَ مَوْعِظَةٌ يا زُهْرَةَ اليمنِ[2]

أي: زُهْرَةُ اليمن فيما تقول، وكذلك أبو جهل كان يقول: أنا أعزُّ الوادي وأمنعهم، فعلى ما يقول جاء التنزيل بتكذيبه، فأمَّا قول الكسائي: (ذق أَنك) بفتح الهمزة فالمعنى: ذق بأنك، والناس على الأوَّل.

قرأ نافع وابن عامرٍ (في مُقام أمينٍ) [الدخان/٥١] بضمِّ الميم.

---

(١) سبق في ٢/١٨٣ والبيت في المسائل الحلبيات ص ٨٢ مع بيت جرير الآتي دونما فاصل وهو خطأ واضح.

(٢) سبق في ٢/١٨٣ وهو في المسائل الحلبيات ص ٨٢ مع بيت زهرة اليمن دونما فاصل ونسبهما فيها لجرير، وأظن أن هذا من خطأ النسّاخ لأن أبا علي ذكر الشعر في أكثر من مكان في الحجة دونما مزج بين البيتين، ودونما خطأ في نسبة كل بيت منهما لصاحبه.

وقرأ الباقون: (فِي مَقَامٍ) بفتح الميم[1].

مَن فتح الميم من (مقام) أراد به المجلس والمشهد، كما قال: (في مَقْعَدِ صِدْقٍ) [القمر/٥٥] ووصفه بالأمن، يقوِّي أنَّه يُراد به المكان، ووصف بالأمن كما يوصفُ بالخوف.

وأمَّا مَن ضمَّ فإنَّه يحتمل أن يريد به المكان من أقام فيكون على هذا معنى القراءتين واحداً، ويجوز أن يجعله مصدراً ويقدّر المضاف محذوفاً في موضع إقامة أمينٍ.

* * *

(١) السبعة ٥٩٣.

ذكر اختلافهم في
سورة الجاثية

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرٍو وابن عامر: (وما يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آياتٌ) [٤] رفعاً، (وتَصْريف الرياح آيَاتٌ) [٥] رفعاً.

وقرأ حمزة والكسائي: كسراً فيهما[١].

مَن قال: (وفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ من دَابَّةٍ آياتٌ) جاز الرفع في قوله: (آياتٌ) من وجهين: أحدهما: العطف على موضع (إنَّ) وما عملت فيه؛ لأنَّ موضعها رفع بالابتداء، فيحمل الرفع فيه على الموضع، والآخر: أن يكون مُسْتأنفاً، ويكون الكلام جملة معطوفة على جملة؛ فيكون قوله: (آياتٌ) على هذا مرتفعاً بالظرف في قول مَن رأى الرفع بالظرف، أو بالابتداء في قول مَن لم يرَ الرفع بالظرف، فهذا وجه قول مَن رفع (آياتٌ) في الموضعين.

قال أبو الحَسَن: (من دابَّةٍ آياتٌ) قراءة الناس الرفعُ، وهو أجودُ، وبها نقْرأُ، لأنَّه قد صار على كلامٍ آخر. نحوَ: إنَّ في الدَّار زيداً وفي

(١) السبعة ص ٥٩٤.

البيت غيره، لأنَّك إنَّما تعطف الكلام كلَّه على الكلام كلِّه.

قال: وقد قرىء بالنصب وهو عَرَبيٌّ، انتهت الحكاية عنه.

فأمَّا قوله: (واخْتِلَافِ اللَّيلِ والنَّهارِ وما أَنْزَلَ اللهُ من السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) [الجاثية/٥] فإنَّك إن تركت الكلام على ظاهره؛ فإنَّ فيه عطفاً على عاملين: أحد العاملين: الجارُّ بالذي هو (في) من قوله: (وفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ) [الجاثية/٤] والعامل الآخر: إَن نصبت إنَّ، وإن رفعتَ، فالعامل المعطوف عليه مع في: الابتداءُ أو الظرفُ.

ووجه قراءة حمزة والكسائي: (وفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُ من دَابَّةٍ آياتٍ) [الجاثية/٤](وتصريفِ الرياحِ آيَاتٍ) [الجاثية/٥] فعلى أنَّه لم يُحمل على موضع إنَّ كما حمله من رفع آياتٍ في الموضعين أو قطعه واستأنف، ولكن حُمِلَ على لفظ إنَّ دون موضعها فحمل (آيات) في الموضعين على نصب إن في قوله: (إنَّ في السموات والأرض لآياتٍ للمؤمنينَ) [الجاثية/٣] فإنْ قلت إنَّه يَعْرِض في هذه القراءة العطفُ على عاملين، وذلك في قوله: (واختلافِ اللَّيلِ والنَّهارِ آياتٍ) [الجاثية/٥] وسيبويه وكثير من النحويين لا يُجيزونه، قيل يجوز أن يقدر في قوله: (واختلافِ اللَّيل والنَّهار آياتٍ)، وإن كانت محذوفةً من اللّفظ في حكم المثبتِ فيه، وذلك أن ذكره قد تقدَّم في قوله: (إنَّ في السمواتِ) (وفي خَلْقِكُمْ) فيجوز أن يكون حذفها لأنَّ حرف الجرِّ قد تقدَّم ذكره في قوله: (إنَّ في السمواتِ) وقوله: (وفي خَلْقِكُمْ) فَلَمَّا تَقَدَّم ذكر الجارِّ في هذين قدِّر فيه الإثبات في اللَّفظ، وإن كان محذوفاً منه كما قدَّر سيبويه في قوله:

أكـلَّ امـرىءٍ تَـحْـسَـبـيـن امْـرَأً
وَنَـارٍ تَـوَقَّـدُ بـالـلَّيـلِ نَـارَاً[1]

إن (كلّ) في حكم الملفوظ به، واستغنى عن إظهاره بتقدُّم ذكره، وكذلك فعلت العرب في الجارّ، ألا ترى أنَّهم لم يُجيزوا: من تضربْ أمُرُّ، ولو قلت: بمن تمرُّ أمرُّ، كان جائزاً؟ وعلى أنَّهم قالوا: على مَن تنزل أنزل عليه، فحذفوا الجارَّ، وحسن ذلك لتقدُّم ذكر الجارِّ، وعلى هذا قول الشاعر:

إنَّ الـكـريـمَ وأبـيـكَ يـعـتـمـلْ
إنْ لم يَجِـدْ يومـاً على مَن يَتَّكِلْ[2]

لمّا ذكر (على) وإن كانت زائدةً في قول سيبويه حسن حذف الجارِّ من الصلة، ولو لم يذكره لم يجز، وكذلك ما حكاه يونس؛ من قولهم: مررت برجل صالح إلَّا صالحٍ، فطالحٍ، لمَّا تقدَّم ذكر الجارِّ حسن ذلك، ولو لم يذكر الجارُّ لم يكن هذا، وممَّا يؤكِّد قول حمزة والكسائي، وأن (آياتٍ) محمولةٌ على إنَّ ما ذكر من أنَّه في قراءةٍ[3] ثلاث لاماتٍ. (وفي خلقكم وما يبث من دابة لآياتٍ) وكذلك الموضعان الآخران. فدخول اللَّامات يدلُّ على أنَّ

---

(١) سبق البيت ص٤٧ من هذا الجزء.

(٢) البيت لبعض الأعراب استشهد به الفارسي في المسائل العسكرية ص ١٩٠. انظر سيبويه في الكتاب ١/٤٤٣، والخصائص ٢/٣٠٥، والمحتسب ١/٢٨١، والخزانة ٤/٢٥٢، والبيت من شواهد المغني وشرحه للبغدادي ٣/٢٤١، ٣٠٤.

(٣) في الهامش: في أخرى: في قراءة أبي.

الكلام محمولُ على (إنَّ)، وإذا كان محمولاً عليها حَسُنَ النصبُ على ما قرأ حمزة والكسائي، وصار كلُّ موضع من ذلك كأنّ (إنَّ) مذكورةٌ فيه، بدلالة دخول اللاّم؛ لأنَّ هذه اللاّمَ إنَّما تدخل على خبر إنَّ، أو على اسمها، وممّا يجوز أن يُتَأَوَّلَ على ما ذكرنا في قوله: (واختلافِ اللَّيل والنَّهار آياتٍ) قولُ الفرزدق:

وبَاشَرَ رَاعِيْهَا الصَّلاَ بِلَبَانِهِ
وَجَنْبَيْهِ حَرَّ النَّارِ ما يَتَحَرَّفُ[١]

فهذا إن حملت الكلام على ظاهره كان عطفاً على عاملين على الفعل والباء، وإن قدَّرت أنَّ الياء ملفوظ بها لتقدُّم ذكرها، صارت في حكم الثبات في اللَّفظ، وإذا كان كذلك كان العطف على عاملٍ واحد. وهو الفعل دون الجارِّ، وكذلك قول الآخر:

أوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةَ قَلْبَاً حُرَّاً
بالكَلْبِ خَيْرَاً والحَمَاةِ شَرَّا[٢]

إن قدَّرت الجارَّ في حكم المذكور بها بدلالة المتقدِّم عليه لم يكن عطفاً على عاملين كما لم يكن قوله: (واختلافِ الليلِ والنهارِ آياتٍ) كذلك وقد يخرج قولُه (واختلافِ الليل والنهار آياتٍ) و(آياتُ من أن يكون عطفاً على عاملين من وجهٍ آخر، وهو أن تقدِّر قوله: (واختلاف اللَّيل والنَّهار)معطوفاً على (في) المتقدِّم ذكرها،

---

(١) انظر ديوانه ٢/٥٥٩ وفيه: وكفَّيه بدل وجنبيه والبيت في المسائل العسكريات ص ١٦٣!.

(٢) البيت من رجز لأبي النجم في شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٣٧٢، والمسائل العسكريات ص ١٦٣.

ويجعلُ آياتٍ متكررةً كرّرتها لما تراخى الكلام وطال، قال بعض شيوخنا في قوله: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ ورَسُولَهُ فأنَّ له) [التوبة/٦٣] إنَّ (أنَّ له) هي الأولى كررت، وكما جاء(فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ) [البقرة/ ٨٩] لما تراخى عن قوله: (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ) [البقرة/ ٨٩] وهذا النحو من كلامهم ضيِّق.

اختلفوا في التاء والياء من قوله عزَّ وجلَّ: (وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ) [الجاثية/ ٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية حفص والأعشى عن أبي بكر(١) وأبو عمرو (يؤمنون) بالياء.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: (تؤمنون) بالتاء، وكذلك يحيىٰ عن أبي بكر عن عاصم بالتاء أيضاً(٢).

حجَّة مَن قرأ بالياء أنَّ قبله غيبة، وهو قوله: (لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) [الجاثية/ ٤]، ومن حجَّته أنَّه قال: (تِلْكَ آيَاتُ اللهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بالحَقِّ) [الجاثية/٦] مخاطبة للنَّبي ﷺ؛ فلا يكون في خطابه: (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللهِ وآياتِهِ تُؤْمِنُونَ) [الجاثية/٦] فإن قلت: إنَّ في أوَّل الكلام خطاباً، وهو قوله: (وفي خَلْقِكُمْ ومَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ) [الجاثية/ ٤] قيل: والغيبة التي ذكرنا أقربُ إلى الحرف المختلف فيه، والأقرب إليه أولىٰ أن يحمل عليه، والتَّاء على: (نَتْلُوهَا عليكَ بِالحقِّ) فقل لهم: بأيِّ حديثٍ بعد ذلك تؤمنون.

(١) في السبعة زيادة عن عاصم، ولا حاجة لذكر عاصم لأنَّه تقدَّم ذكر رواية حفص عنه كما ترى في النص.

(٢) السبعة ص ٥٩٤.

قال: قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: (لِنَجْزِيَ قَوْماً) بالنون [الجاثية/١٤].

وقرأ الباقون بالياء[(١)].

حجَّة الياء: أنَّ ذكر الله عزَّ وجلَّ قد تقدَّم في قوله: (لا يَرْجُونَ أَيَّامَ الله) [الجاثية/١٤] فيكون فاعل يجزي، ومَن قرأه بالنون، فالنون في معنى الياء، وإن كانت الياء أشدَّ مطابقة لما في اللَّفظ.

ابن كثير وعاصم في رواية حفص: (مِنْ رِجْزٍ أليمٌ) [الجاثية/١١] رفعٌ.

الباقون وأبو بكر عن عاصم: (أليمٍ) خفضٌ[(٢)].

قال أبو علي: الرجز: العذاب، بدلالة قوله: (فَأَنْزَلْنَا على الَّذينَ ظَلَمُوا رِجْزَاً من السَّماءِ) [البقرة/٥٩] وقوله: (لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ) [الأعراف/١٣٤] وقال: (فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إلى أَجَلٍ هُمْ بالِغُوهُ) [الأعراف/١٣٥] وفي موضع آخر: (فَلَمّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ العَذَابَ إذا هُمْ) [الزخرف/٥٠] فمعنى قول مَن جَرَّ فقال: (لهم عذابٌ من رجز أليمٍ): لهم عذاب من عذاب أليم، فإذا كان عذابهم من عذاب أليم. كان عذابهم أيضاً أليماً وقوله: (من رجز) على صفة العذاب؛ لأنَّه نكرة فيكون فيه ذكرٌ منه، ومَن قال: (لهم عذابٌ من رجز أليمٌ) فرفع أليماً، كان المعنى: لهم عذابٌ أليم من عذابٍ، وليس فائدته كذلك فالقول في ذلك أمران:

أحدهما: أنَّ الصفة قد تجيء على وجه التأكيد، كما أنَّ الحال قد

---

(١) السبعة ص ٥٩٤.

(٢) السبعة ص ٥٩٤.

تجيء كذلك، وذلك نحوَ ما روي من أنَّه في بعض الحروف: نعجةٌ أُنثى، وقوله: (فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحدةٌ) [الحاقة/١٣] وقولِه: (ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرى) [النجم/٢٠] وقولهم: أمسِ الدَّابِرِ، وأمسِ المدبرِ، قال:

وَأَبي الَّــذي تَــرَكَ المُلُوكَ وَجَمْعَهُمْ
بِصُهَـابَ هَـامِـدَةً كـأَمْسِ الـدَّابِـرِ(١)

والآخر: أن يُحمل على الذي بمعنى الرِّجس الذي هو النجاسة على البدل للمقاربة، ومعنى النجاسة فيه قوله: (ويُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ يَتَجَرَّعُهُ وَلاَ يَكَادُ يُسِيغُهُ) [إبراهيم/ ١٦، ١٧] فكأنَّ المعنى: لهم عذابٌ مِنْ تجرُّع رجسٍ، أو شرب رجسٍ؛ فيكون (مِنْ) تبييناً للعذاب مِمَّ هو.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله: (سواءٌ محياهم ومماتهم) [الجاثية/٢١] فقرأ الكسائي وحمزة وحفص عن عاصم: (سَوَاءً) نصباً. الباقون وأبو بكر عن عاصم (سَوَاءٌ محياهم) رفعٌ(٢).

قال أبو علي: ليس الوجه في الآية نصب (سواء) إذا نصبه على أن يجريه على ما قبله على حدِّ قوله: مررتُ برجل هاربٍ أبوهُ، وبرجل خارجاً أخوه، لأنَّه ليس باسم فاعل، ولا بما شُبِّه به من حَسَنٍ وشديدٍ ونحو ذلك، إنَّما هو مصدر فلا ينبغي أن يُجْرى على ما قبله، كما

(١) البيت أنشده الأصمعي ولم ينسبه، صهاب: اسم موضع. انظر الخصائص ٢/٢٦٧، واللسان (صهب) وقال فيه: وبين البصرة والبحرين عين تعرف بعين الأصهب.
(٢) السبعة ص ٥٩٥.

يُجْرى اسم الفاعل وما شُبِّه به، لتَعرِّيه من المعاني التي أعمل لها فاعلٌ وما شُبِّه به عَمَلُ الفعل، ومَن قال: مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه، وبسرجٍ خَزٍّ صُفَّتُهُ[1]، وبرجلٍ مائةٍ إبلُهُ، استجاز أن يجري (سواءً) أيضاً على ما قبله، كما أجرى الضربَ الأوَّل، فأمَّا مَن قال: (أنْ نَجْعَلَهُمْ كالذينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً) [الجاثية/٢١] فنصب، فإنَّ انتصابه يحتمل ثلاثة أضرب:

أحدهما: أن تجعل المحيا والممات بدلاً من الضمير المنصوب في (نجعلهم)؛ فيصير التَّقدير: أن نجعل محياهم ومماتهم سواءً، فينتصبُ سواءً على أنَّه مفعولٌ ثانٍ لنجعل، ويكون انتصاب سواءً على هذا القول حسناً، لأنَّه لم يرفع مظهراً، ويجوز أيضاً أن تجعل (محياهم ومماتهم) ظرفين من الزمان؛ فيكون كذلك أيضاً. ويجوز أن يعمل في الظرف أحد شيئين أحدهما: ما في سواءٍ من معنى الفعل، كأنَّه يستوي في المحيا والممات، والآخر: أن يكون العاملُ الفعلَ، ولم نعلم الكوفيِّين الذين نصبوا سواءً نصبوا الممات، فإذا لم ينصبوه كان النصبُ في (سواءً) على غير هذا الوجه، وغير هذا الوجه لا يخلو من أن ينتصب على أنَّه حالٌ، أو على أنَّه المفعول الثاني لنجعل، وعلى أيِّ الوجهين حملته، فقد أعملته عمل الفعل، فرفعتَ به المظهَر، فإنْ جعلته حالاً أمكن أن تكون الحال من الضمير في (تجعلهم) ويكونُ المفعول الثاني قولُه (كالّذينَ آمَنوا) فإذا جَعَلتَ قوله: (الذين آمنوا) المفعول الثاني أمكن أن يكونَ (سواءً) منتصباً على الحال ممَّا في قوله: (كالذين آمنوا) من معنى الفعل، ويكون ذو الحال الضمير

(١) صُفَّة الرحل والسرج: التي تضم العَرْقُوتين والبدادين من أعلاهما وأسفلهما (اللسان صفف).

المرفوع في قوله: كالذين آمنوا، وهذا الضمير يعود إلى الضمير المنصوب في (نجعلهم)؛ فانتصابه على الحال من هذين الوجهين، ويجوز أن لا تجعل قوله: (كالذين آمنوا) المفعول الثاني، ولكن تجعل المفعول الثاني قوله: (سواءً محياهم ومماتهم)، فيكون جملةً في موضع نصب بكونها في موضع المفعول الثاني لنجعل، ويجوز فيمن قال: مررت برجلٍ مائةٍ إبله، فأعمل المائة عمل الفعل أن يَنْصب (سواءً) على هذا الوجه أيضاً ويرتفع به المحيا، كما جاز أن يرتفع إذا قدّرت الجملة في موضع الحال، والحال في الجملة التي هي[1] (سواءً محياهم ومماتهم) تكون من (تجعل) وتكون ممَّا في قوله: (كالذين آمنوا) من معنى الفعل، وقد قيل في الضمير في قوله: (محياهم ومماتهم) قولان:

أحدهما: أنَّه ضمير الكفّار دون الذين آمنوا، وقيل: إنّه ضمير للقبيلين المؤمن والكافر، فمَن جعل الضمير للكفّار دون المؤمنين كان (سواءٌ) على هذا القول مرتفعاً بأنَّه خبر ابتداءٍ مقدَّمٍ تقديره: محياهم ومماتهم سواءٌ، أي: محياهم محيا سَوْءٍ، ومماتهم كذلك، ولا يكون النصبُ على هذا في سواءٍ، لأنَّه إثباتٌ في الإخبار بأنَّ محياهم ومماتهم يستويان في الذَّم والبعد من رحمة الله.

والقول الآخر: أنَّ الضمير في محياهم ومماتهم للقبيلين، فإذا كان كذلك جاز أن ينتصب سواءٌ على المفعول الثاني من (تجعل) فيمن استجاز أن يعمله في الظاهر؛ لأنَّه ملتبس بالقبيلين جميعاً، وليس في الوجه الأوَّل كذلك، لأنَّـه للكفَّار دون المؤمنين، فـلا يلتبس بالمؤمنين من حيث كان للكفَّار دونهم، ولا يجوز أن ينتصب سواءً وإن

(١) في الأصل بياض والأرجح أن تكون الكلمة كما أثبتناها.

كان الضمير في نجعلهم للكفَّار خاصة، وفي محياهم ومماتهم كذلك، لأنَّه يلزم أن يكون داخلاً في الحسبان وليس المعنى كذلك إنما المعنى على القطع والثبات باستواء محيا الكفَّار ومماتهم، فإن قلت: كيف يدخل في الحُسْبَان وهو في صلة (أن نجعلهم)؟ قيل: إنَّه يدخل في الحُسْبَان، وإن كان في صلة أن نجعل كما دخل في النفي قوله: (مَا يَوَدُّ الذينَ كَفَرُوا مِنْ أهْلِ الكِتَابِ ولا المُشْرِكينَ أَنْ يُنَزَّلَ عليكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) [البقرة/١٠٥] فكما دخل أن ينزل في النفي بدلالة دخول مِن في قوله: (مِنْ خيرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) وإن كان النفي لاحقاً ليودّ، كذلك يدخل سواءً إذا نصبت في الحسبان؛ لأنَّه في صلة أنّ الذي وقع عليه الحسبانُ، كما دخل قولُه: (من خيرٍ من ربِّكم) في النفي؛ لأنَّه مفعول النفي؛ فكذلك سواءٌ مفعولُ (نجعلُ) الذي وقع عليه الحسبانُ، وليس المراد إدخالُه في الحسبان إنَّما المراد الإثباتُ والإعلام باستواء محياهم ومماتهم في السُوْءِ، والذَّم، وإذا كان كذلك لم يكن فيه إلَّا الرفعُ، ويكون على هذا الوجه قولُه: (كالذين آمنوا وعملوا الصالحات) في موضع المفعول الثاني، و(سواءٌ محياهم) استئنافٌ ولا يكون في موضع حالٍ من قوله: (كالذين آمنوا)، لأنَّه لا يلتبس بهم، ألا ترى أن الضمير على هذا القول للكفّار خاصة دون المؤمنين؟ قال سيبويه: وما كان من النكرة رفعاً غير صفةٍ فهو في المعرفة كذلك، وتلا الآية، يريد أنه إذا لم يعمل عمل الفعل إذا جرى على النكرة نحو مررتُ برجلٍ سواءٌ أبوه وأمه، فهو في المعرفة كذلك في أنَّه لا يعمل عمل الفعلِ في الظاهر، وهذا يدلُّ على أنَّه جعل قوله: سواءٌ محياهم ومماتهم، ملتبَساً لما قبله إلَّا أنَّه لم يُجْرِه عليه من حيثُ لم يُشْبِه اسم الفاعل ولا ما شُبِّه به.

وقرأ حمزة والكسائي (غَشْوةً) [الجاثية /٢٣] بغير ألف.

وقرأ الباقون: (غِشَاوَةً) بألف[١].

و(غَشْوَةً) قراءة الأعمش فيما زعموا، وحكي فيها: غَشْوَةٌ، وغِشْوَةٌ، وغُشْوَةٌ، وحكى أبو الحسن: (غُشَاوَة) بضمِّ الغين.

وقراءة الجمهور: (غِشَاوةً) بكسر الغين.

وقرأ حمزة والكسائي: (فاليوم لا يَخْرُجُونَ) [الجاثية/ ٣٥] بفتح الياء وضمَّ الراء.

وقرأ الباقون: (لا يُخْرَجونَ) بضمِّ الياء وفتح الراء[٢].

حجَّة مَن فتح قوله: (يُرِيدُونَ أن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا) [المائدة /٣٧] وفي أخرى: (وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ) [البقرة/١٦٧]. وحجَّة مَن ضمَّ الياء: (ربَّنَا أَخْرِجْنَا منها) [المؤمنون /١٩٧] ويقوِّيه قوله: (وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ) [الجاثية / ٣٥] فكما أنَّ الفعل فيه مبني للمفعول؛ فكذلك المعطوف عليه ليكون وجهاً واحداً.

قرأ حمزة وحده: (والسَّاعَةَ لا رَيْبَ فيها) [الجاثية/٣٢] نصباً.

وقرأ الباقون: (والسَّاعَةُ لا رَيْبَ فيها)[٣].

قال أبو علي: الرفع الذي هو قراءة الجمهور في الساعة من وجهين:

---

(١) السبعة ص ٥٩٥.

(٢) السبعة ص ٥٩٥.

(٣) السبعة ص ٥٩٥.

أحدهما: أنْ تقطَعَهُ من الأوَّل، فتعطفُ جملةً.

والآخرُ.أن يكون المعطوف محمولاً على موضع إنَّ وما عملتْ فيه، وموضعهما رفعٌ.

ويحتمل وجهاً ثالثاً وهو أن تعطفه على الضمير في المصدر إلَّا أنَّ هذا يحسن إذا أُكِّد نحو: (إنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ) [الأعراف/٢٧] فإذا لم يؤكَّد لم تُحْمَل عليه القراءةُ.

وأمَّا قوله: (ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وهُوَ بالأُفُقِ الأَعْلَى) [النجم/ ٦، ٧]؛ فإنَّ قوله: (وهُوَ بالأُفِقِ الأَعْلى) يرتفع (هو) فيه بالابتداء وليس هو من باب: استوى زيد وعمروٌ، إذا أردت استويا، ولو كان منه لكان استوى هو وهو، وكان قوله: (بالأفق) ظرفاً للاستواء، وليس كذلك، ولكنَّه استوى الذي يقتصر فيه على فاعلٍ واحدٍ كقوله: (ولما بَلَغَ أشُدَّهُ واسْتَوَىٰ) [القصص/١٤]، و(الرحمنُ على العرشِ اسْتَوَى) [طه/٥] فقوله: (بالأفق) تأويلنا في موضع رفع بأنَّه خبر المبتدأ، وفيه ضمير للمبتدأ، فقد تَبَيَّنْتَ أنَّه لا دلالة لمن احتجَّ بهذه الآية على جواز عطف الظَّاهر المرفوع على المضمر المرفوع من غير أن يُؤَكَّد، ولكن يجيء في الشعر كقوله:

قُـلْتُ إذْ أقْبَـلَتْ وَزُهْـرٌ تَـهَـادَى
كَنِعَـاجِ الـمَـلاَ تَعَـسَّفْـنَ رَمْـلا[1]

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة قاله في جارية له تسمى حمدة.

الزهر: جمع زهراء وهي البيضاء المشرقة، والتهادي: المشي الرويد الساكن، والنعاج: بقر الوحش، شبَّه النساء بها في سكون المشي فيه، ومعنى تعسفن: ركبن، وإذامشت في الرمل كان أسكن لمشيها لصعوبة =

ومَن نصبَ فقال: (والسَّاعَةَ) حمله على لفظ (إنَّ) مثل: إنّ زيداً منطلقٌ وعمراً قائمٌ، وموضع قوله: (لا رَيْبَ فيها) رفعٌ بأنَّه في موضع خبر إنَّ، وقد عاد الذكرُ إلى الاسم فكأنَّه قال: والساعةَ حقٌّ لأنَّ قوله: لا رَيْبَ فِيهَا في معنى حقّ.

قال أبو الحسن: الرفعُ أجودُ في المعنى، وفي كلام العرب، وأكثر إذا جاء بعد خبر إنَّ اسمٌ معطوفٌ، أو صفةٌ أن يرفع، قال: وقد قرئت نصباً وهي عربيةٌ، ويقوِّي ما ذهبَ إليه أبو الحسن قوله: (إنَّ الأرضَ لله يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ والعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ) [الأعراف/١٢٨] والعاقبةُ لم تقرأ فيما علمتُ إلَّا مرفوعةً.

* * *

= المشي فيه، والملا: الفلاة الواسعة، ديوانه ص ٤٩٨، وانظر الكتاب ١/ ٣٩٠، والخصائص ٢/ ٣٨٦.

ذكر اختلافهم في
سورة الأحقاف

اختلفوا في قوله: (بوالديه إحْسَانَاً) و(حُسْنَاً) [١٥].

فقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائي: (إحساناً) بألف.

وقرأ الباقون: (حُسْنَاً) بغير ألفٍ[١].

قال أبو علي: الباء في قوله: (بوالديه) يجوز أن يتعلق (بوصَّيْنا)، بدلالة قوله: (ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ) [الأنعام/١٥١] ويجوز أن تتعلق بالإحسان، يدلُّ على ذلك قوله: (وقد أحْسَنَ بي إذْ أخرَجَنِي من السِّجْنِ) [يوسف/١٠٠] ولا يجوز أن تتعلق الباء في الآية بالإحسان لتقدُّمها على الموصول، ولكن يجوز أن تعلقها بمضمر يفسره الإحسان، كما جاز ذلك في الفعل في نحو: (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) [يوسف/٢٠] ومثل ذلك:

كان جَزَائِي بالعَصَا أنْ أُجْلَدَا[٢]

---

(١) السبعة ص ٥٩٦.

(٢) هذا رجز للعجّاجِ، سبق في ٤/٣٤٣ وهو في شرح الأبيات المشكلة الإعراب (المسمّى بإيضاح الشعر) للمؤلف ص ١١٩ و٣٩٦ و٤٣٨.

في قول مَن لم يعلّقه بالجزاء، ألا ترى أن الجزاء يتعلق بالباء في نحو قوله: (إنِّي جَزَيْتُهُمُ اليومَ بما صَبَرُوا) [المؤمنون/١١١] ولكنْ في قول من علَّقه بمضمر يبيِّنه: (أن أجلدا)، والإحسان خلاف الإساءة، والحسن خلاف القبح، فمَن قال: إحساناً كان انتصابه على المصدر، وذلك أنَّ معنى قوله: (وَوَصَّيْنَا الإنسانَ بوالديه): أمرناه بالإحسان، أي: ليأتي الإحسانَ إليهما دون الإساءة، ولا يجوز أن يكون انتصابه بوصَّينا، لأنَّ وصَّينا قد استوفى مفعوليه اللَّذين أحدهما منصوب، والآخر المتعلق بالياء وحجّتُه قوله في الأنعام: (وبَالوَالِدَيْن إحْسَاناً) [١٥١].

ومَن قال: (بوالديه حسناً) فمعناه: ليأتِ في أمرهما أمراً ذا حسنٍ، أي: ليأتِ الحَسَنَ في أمرهما دون القبح، وحجَّته ما في العنكبوت: (وَوَصَّيْنَا الإنسانَ بِوَالديْهِ حُسْنَاً) [٨].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: (لِيُنْذِرَ الذينَ ظَلَمُوا) [الأحقاف/١٢].

فقرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل، وعاصمٌ وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (لِيُنْذِرَ) بالياء.

وقرأ نافع وابن عامر: (لِتُنْذِرَ) بالتاء. وأخبرني إسحاق بن أحمد الخزاعي عن ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير: (لِتُنْذِرَ) بالتاء[1].

حجَّة التاء: (إنَّما أنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا) [النازعات/٤٥] و(إنَّما أنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ) [الرعد/٧] و(إنَّما أُنْذِرُكُمْ بالوَحْيِ) [الأنبياء/٤٥] و(لِتُنْذِرَ بِهِ وذِكْرَى) [الأعراف/٢].

(١) السبعة ص ٥٩٦.

وحجَّة الياء قوله: ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسَاً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ﴾ [الكهف/٢] وقد تقدَّم ذكر الكتاب، فأسند الإنذار إلى الكتاب، كما أسنده إلى الرَّسول عليه السلام.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (كَرهاً) و(كَرهاً) [الأحقاف/١٥] نصباً.

وقرأ الباقون: (كُرْهاً) بضمِّ الكاف في الحرفين[1].

الكَرْهُ: كأنه المصدر، والكُره: الاسمُ، كأنَّه الشيءُ المكروه، وقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُم القِتَالُ وَهُو كُرْهٌ لَكُمْ﴾ [البقرة/٢١٦] فهذا بالضَّمِّ، وقال: ﴿أنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهَا﴾ [النساء/١٩] فهذا في موضع حال، ولم يقرأ ـ زعموا ـ بغير الفتح، فعلى هذا ما كان مصدراً أو في موضع حال الفتح فيه أحسنُ، وما كان اسماً نحوَ: ذهب به على كُرهٍ، كان الضَّمُّ فيه أحسنُ، وقد قيل: إنَّهما لغتان، فمَن ذهب إلى ذلك جعلهما مثل الشَّرْبِ والشُّرب، والضَّعفِ والضُّعْفِ، والفَقْرِ والفُقْرِ، ومن غير المصادر: الدَفُّ والدُفُّ، والشَّهْدُ والشُّهْدُ.

اختلفوا في الياء والنون من قوله: ﴿أولَئِكَ الذينَ يُتَقَبَّلُ عنهم أَحْسَنُ ما عَمِلُوا ويُتَجَاوَزُ عن سيآتهم﴾ [الأحقاف/١٦] فقرأ ابن كثير ونافعُ وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: (يُتَقَبَّلُ عنهم)، (ويُتَجَاوزُ) بالياء جميعاً.

وقرأ حمزة والكسائي: (نَتَقَبَّلُ) و(نَتجاوَزُ) بالنون جميعاً، حفصٌ عن عاصم بالنون مثل حمزة فيهما[2].

(١) السبعة ص ٥٩٦.
(٢) السبعة ص ٥٩٧.

حجَّة مَن قال: (يُتَقَبَّل عنهم): أنَّ الفعل وإن كان مبنياً للمفعول، فمعلوم أنَّه لله عزَّ وجلَّ، كما جاء في الأخرى: (إنَّما يَتَقَبَّلُ الله من المُتَّقِينَ) [المائدة/٢٧] و(تَقَبَّلْ دُعَائِي) [إبراهيم/٤٠]، ونحوُ هذا الفعل الذي هو لله سبحانه، ولم يكن لغيره، كان بناؤه للمفعول في العلم بالفاعل كبنائه للفاعل، كقوله: (إنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ) [الأنفال/٣٨] والفعل معلوم أنَّه لله سبحانه وإن بُني للمفعول، ألا ترى أنَّه قد جاء في الأخرى: (وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلَّا الله) [آل عمران/١٣٥] فيُغْفَر ويَغْفِرُ في هذا يُفْهم من كلٍّ واحد منهما ما يفهم من الآخر، وعلى هذا جاء: (فَتُقُبِّلَ من أحدهما ولم يُتَقَبَّلْ من الآخِرَ) [المائدة/٢٧] ثم جاء (إنَّما يَتَقَبَّلُ الله من المتَّقينَ) [المائدة/٢٧] وكذلك: (يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ) [الأحقاف/١٦].

وحجَّة مَن قال: (نَتَقَبَّلُ) و(نَتَجَاوَزُ) بالنون أنَّه قد تقدَّم الكلام: (وَوَصَّيْنَا الإنْسَانَ) [الأحقاف/١٥] وكلاهما حسنٌ، ألا ترى أنَّه قد قال: (فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا ولم يُتَقَبَّلْ من الآخَرِ قالَ إنَّمَا يَتَقَبَّلُ الله مِنَ المُتَّقِينَ).

وقرأ نافعٌ وحفصٌ عن عاصم: (أفٍّ لكما) [الأحقاف/١٧] خفضٌ منوّن.

ابن كثير وابن عامرٍ (أفَّ لكما) نصبٌ [غير منون].

أبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (أفِّ لكما) خفضٌ غير منوّن[1].

قال أبو علي: مَن نَوَّنَ فقال: (أفٍ) جعله نكرةً مثل: غاقٍ

(١) السبعة ص ٥٩٧.

وصـهٍ، ونحو ذلك من الأصواتِ، وهذا التنوين في الصوت دليل التنكير، ومَن لم ينوّن جعله معرفة، كأنَّه في المعنى: الصوتُ الذي يعرفُ، وكلٌّ واحد من الكسر والفتح، إنَّما هو لالتقاء الساكنين، فأمَّا التنوين فدليل التنكير، وحذفه دليل التعريف، وقد تقدَّم ذكر ذلك.

اختلفوا في النُّون والياء من قوله عزَّ وجلَّ: (وَلِنُوَفِّيَهُم أعمالَهم) [الأحقاف/١٩] فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمروٍ: (ولِيُوَفِّيَهُمْ) بالياء.

وقرأ الباقون: (ولِنُوَفِّيَهُمْ) بالنون[1].

حجَّة الياء أنَّه قد تقدَّم: (وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ الله) [الأحقاف/١٧] والنون في معنى الياء، ومثله قوله: (سبحانَ الذي أسْرى بِعَبْدِه) [الإسراء/١] ثمَّ جاء: (لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا) [الإسراء/١].

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: (فَأَصْبَحُوا لا تَرَى إلاَّ مَسَاكِنَهم) [الأحقاف/٢٥] ورفعِ النون من قوله: (مَسَاكِنُهم) ونصبها.

فقرأ حمزة وعاصم: (لا يُرَى إلاَّ مَسَاكِنُهُمْ) برفع النون والياء.

وقرأ الباقون: (لا تَرَى) بالتاء (إلاَّ مساكنَهم) بنصب النون[2].

قال أبو علي: تذكير الفعل في قراءة عاصم وحمزة: (لا يُرى إلاَّ مَسَاكِنُهم) حسنٌ، وهو أحسن من إلحاق علامة التأنيث الفعلَ، من أجل جمع المساكن، وذلك أنَّهم جعلوا الكلام في هذا الباب على المعنى فقالوا؛ ما قام إلاَّ هندٌ، ولم يقولوا: ما قامت، لَمَّا كان المعنى

---

(١) السبعة ص ٥٩٧ ـ ٥٩٨.

(٢) السبعة ص ٥٩٨.

ما قام أحدٌ حملوا على هذا المعنى، فإن كان المؤنث يرتفع بهذا الفعل، فالتأنيث فيه لم يجيء إلَّا في شُذوذٍ وضرورة فيما حكاه الأخفش، فَمِن ذلك قوله:

بَرَىٰ النَّحْزُ والأجرَالُ ما في غُروضها
فما بقيت إلَّا الضلوعُ الجراشِعُ[1]

وقـال:

كـأنّـه جَمَـلٌ وَهْمٌ فَمَـا بَقِيَتْ
إلَّا الـنَّحيـزَةُ والألْـوَاحُ والـعَصَـبُ[2]

فيما حكاه أبو الحسن، والحمل على المعنى كثير، من ذلك قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ الله الذي خَلَقَ السَّمواتِ والأرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف/٣٣] فأدخل الباء لمَّا كان في معنى: أَوَ لَيْسَ الَّذي خَلَق السَّمواتِ والأَرضَ بقَادرٍ، ومثل ذلك في الحمل على المعنى:

بَـادَتْ وغَـيَّـر آيَـهُـنَّ مَـعَ الـبِلَى
إلَّا رواكـدَ جَـمْـرُهُـنَّ هَـبَـاء[3]

ثمَّ قال:

ومـشـجـجٌ أمّـا سَـوَاءُ قَـذالـه[4]

(١) البيت لذي الرُّمَّة، سبق في ٤/٣٧٠.
(٢) البيت لذي الرُّمَّة، سبق في ٤/٣٧٠.
(٣) و(٤) سبق البيتان في ٥/٣١٣ و٣١٤ منسوبين لذي الرمة أو للشماخ في ملحقات ديوانهما.

لمَّا كان: «غيّر آيهُنَّ مع البلى / إلَّا رواكد» معناه: بها رواكد، حمل مشجج على ذلك، وكذلك قوله عزَّ وجلَّ: (يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ) [الصافّات / ٤٥][1] ثم قال: (وَحُورٌ عِينٌ) [الواقعة/٢٢] لمَّا كان يطاف عليهم بكذا معناه لهم فيها كذا، وقالوا: إنَّ أحداً لا يقول ذاك إلَّا زيدٌ، فأدخل أحداً في الواجب لمَّا كان معنى الكلام النفيَ، ومثله قبل دخول إن قولُه:

إذن أحــدٌ لـم تـنـطق الـشـفـتـان[2]

فإنَّما دخل إنَّ على أحد ودخولها يدلّ على أنَّه رفعه بالابتداء دون الفعل الذي يفسّره «لم تنطق» وهذا الضرب كثير، وإنَّما ينكره مَن لا بصر له بهذا اللِّسان.

ومَن قرأ: (لا تَرَىٰ إلَّا مَسَاكِنَهُمْ) كان الفعل لك أيُّها المخاطب، والمساكنُ مفعولٌ بها، وترى في القراءتين جميعاً من رؤية العين، المعنى: لا تشاهد شيئاً إلَّا مساكنهم كأنَّها قد زالت عمَّا كانت عليه من كثرة الناس بها، وما يتبعهم ممَّا يقتنونه.

قال: وقرأ ابن كثير: (آذهبتم) [الأحقاف/ ٢٠] بهمزة مطوّلة.

وقرأ ابن عامرٍ: (أَأَذْهَبْتُم) بهمزتين.

---

(١) الظاهر أنه التبس على المصنف هنا آية الصافات هذه بآية الواقعة وهي: (يطوف عليهم ولدان مخلدون..) الآية ١٧، وهي التي يأتي بعدها (وحور عين) كما أورد.

(٢) البيت من قصيدة للفرزدق أبياتها سبعة وأربعون بيتاً، يصف فيها الشاعر صنيعه ليلاً بالذئب، وقراه له، ورواية البيت في الديوان:

ولـو سئلت عني الـنـوار وقـومها
إذاً لم تُـوار الـنـاجـذَ الـشَّـفـتـان

انظر ديوانه ٢/ ٣٣٠ والمسائل البصريات ص ٥٦١

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (أَذْهَبْتُم) على الخبر[1].

قول أحمد: بهمزة مطوّلةٍ، المعنى بهمزتين: الأولى محقَّقَة، والثانية مخفَّفة بَيْن بَيْن.

وجه الاستفهام أنَّه قد جاء هذا النحو بالاستفهام نحو: (أَلَيْسَ هَذَا بالحقِّ) [الأحقاف/٣٤] وقال: (فأمَّا الَّذينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ) [آل عمران/١٠٦] وحجَّة الخبر أنَّ الاستفهام تقرير فهو مثل الخبر، ألا ترى أنَّ التقرير لا يُجاب بالفاء، كما يُجابُ بها إذا لم يكن تقريراً؟ فكأنَّهم يُوَبَّخُون بهذا الذي يُخَيَّرُون به، ويبكَّتون. والمعنى في القراءتين: يقال لهم هذا. فَحُذِفَ القولُ كما حذف في نحو قوله: (فأمَّا الذينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إيمانِكُمْ) [آل عمران/١٠٦].

---

(١) السبعة ص ٥٩٨.

ذكر اختلافهم في
سورة محمَّد ﷺ

قال: قرأ أبو عمروٍ وحده[١]: (والذينَ قُتِلوا في سبيلِ الله) [٤] بضمِّ القاف وكسر التاء وكذلك روى حفصٌ عن عاصم.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (والذينَ قَاتَلُوا) بالألف[٢].

قال أبو علي: (الذينَ قَاتَلُوا) أعمُّ من (قُتِلوا) ألا ترى أنَّ الذي قاتل ولم يقتل لم يضلَّ عَمَلُهُ، كما أنَّ الذي قتل كذلك؟ فإذا كان (قاتلوا) يشتمل القبيلين، وقد حصل للمقاتل الثوابُ في قتاله، كما حصل للمقتول كان لعمومه أولى، ومَن قال: (قُتلوا) حصر ذلك على المقتولين، فله أن يقول إنَّ المقتول لا يقتل حتى يكون منه مقاتلةٌ في أكثر الأمر، وإن كان كذلك فقد جعل في (قتلوا) ما في (قاتلوا).

قال: قرأ ابن كثير وحده: (مِنْ مَاءٍ غَيْرِ أَسِنٍ) [محمد/١٥] مقصورٌ على وزن فَعِلٍ، وفي كتابهم مفتوحة الألف لم يذكروا مدّاً ولا غيره[٣].

(١) في السبعة: قرأ أبو عمروٍ وحفص عن عاصم.
(٢) السبعة ص ٦٠٠.
(٣) السبعة ص ٦٠٠.

قال أبو زيد: يقال: أَسَنَ الماءُ يأسِنُ أَسْناً إذا تغير، وأَسَن الرجل يأسَنُ أَسَناً، إذا غُشِيَ عليه من ريحٍ خبيثةٍ، وربَّما مات منها. وأنشد:

التـارِكُ القِـرْنَ مُـصْـفَـرّاً أنـامِـلُه
يميلُ في الرمحِ مَيْلَ المائحِ الأسِنِ[١]

وقال أبو عبيدة: الأسِنُ: المتغيِّـر الريح[٢].

حجَّة ابن كثير في قراءته: (أسِنٍ) على فعِلٍ أنَّ اسم الفاعل من فَعِلَ يَفْعَلُ على فَعِل. وقد ثبت ذلك مع كثرته وفُشُوِّه ممَّا حكاه أبو زيد. ومن حجَّته: أنَّهم زعموا أنّه كما كان في المصحف أو بعض المصاحف (من ماءٍ غير يَسِنٍ) بالياء. وهذا إنَّما هو على تخفيف الهمزة، وهو في المنفصل نظير: مِيَرٍ، وذِيَبٍ في المتصل.

وقال أبو الحسن: أَسَنَ لغةٌ، وفعلَ إنَّما هي للحال التي يكون عليها.

فأمَّا مَن قال: (غير أاسِنٍ) على فاعل، فإنَّما يريد أن ذلك لا يصير إليه فيما يستقبل، فهو من باب: بعيرك صائِدٌ غَداً.

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى. انظر ديوانه/١٢١، وفيه: «يغادر» بدل «التارك» مصفراً أنامله: دنا موته فاصفرّت أنامله. الأسِنُ: الذي يغشى عليه من ريح البئر المنتنة. المائح: الذي ينزل إلى أسفل البئر يملأ الدلو إذا قلّ الماء. يميل في الرمح: أي يميل والرمح فيه. والبيت أنشده أبو زيد في كتاب الهمز ص ٣٠ برواية الفارسي كما هنا وهو من شواهد البغدادي في شرح أبيات المغني ٤/١٠٩ وصدر البيت من شواهد النحو، وقد تعاوره عدد من الشعراء. تناولها البغدادي عند شرحه للشاهد: قد أترك القرن مصفراً أنامله... ٤/١٠٣ إلى ١١٠ وهو ممتع، وقد استوفي تخريجه هناك.

(٢) مجاز القرآن ٢٠/٢١٥.

قال: قرأ ابن كثير وحده: (مَاذَا قَالَ أَنِفاً) [محمد/١٦] قَصْراً فيما أخبرني به مُضر بن محمد عن البَزّيّ. وقرأتُ على قنبلٍ أيضاً ممدودٌ.

وكذلك قرأ الباقون: (آنفاً) ممدودة أيضاً[١].

قال أبو زيد: ائتنفت الكلام ائتنافاً وابتدأته ابتداءً وهما واحد.

وأنشد أبو زيد:

وَجَــدْنَــا آلَ مُــرَّةَ حِيـنَ خِـفْـنَـا
جَـرِيْـرَتَنَـا هُمُ الأُنُفَ الكِـرَامَـا[٢]

وَيَسْـرَحُ جَـارُهُم من حيثُ أمْسَى
كـأنَّ عَـلَيْـه مُـؤْتَـنِـفَـاً حَـرَامَـا

قال السكري: الأُنُفُ الذين يأنفون من احتمال الضَّيمِ، فقال أبو علي: فإذا كان كذا فقد جمع فَعِلاً على فُعُلٍ؛ لأنَّ واحِدَ أُنُفٍ أَنِفٌ، بدلالة قول الشاعر:

وحَــمَّــالُ الـمِئِـيْـنَ إذَا أَلَــمَّــتْ
بِنَــا الحَـدَثَــانُ والأَنِفُ النَّصُــورُ[٣]

---

(١) السبعة ص ٦٠٠.

(٢) البيتان لرجل من بكر بن وائل جاهلي ومتوَّجة بثالث في شرح أبيات المغني ٥/١٥ عن أبي زيد في أوّل نوادره ص ١٥٣ وهي ثلاثة في النوادر والبيت الأول:

فَـلاَ تَـشْـلَلْ يَـدٌ فـتـكـت بـعَـمْـرٍو
فـإنَّـك لـن تَـذِلَّ وَلَـنْ تُـضَـامَـا

وهذا البيت من شواهد المغني، وقد استوفى شرحها البغدادي. رحمه الله.

(٣) والبيت قبله آخر وهو:

فشبَّه الصِّفةَ بالاسم، فكسَّرَها تكسيرَه، وقد قالوا في جمع نَمِـرٍ: نُمُرٌ، أنشد سيبويه:

فِـيـهِ عَـيَـايِـيـلُ أُسُـوُدٌ ونُـمُـرْ[١]

وليس الأُنُفُ والأَنِفُ في البيتين ممَّا في الآية في شيءٍ لأنَّ ما في الشعر: من الأنفة. وما في الآية: من الابتداء، ولم يُسْمَعْ أَنِفَ في معنى ابتدأ، وإن كان القياس يوجبه، وقد يجيء اسمُ الفاعلِ على ما لم يستعمل من الفعل نحو: فَقِيرٌ جاء على فَقُرَ، والمستعْمَلُ: افْتَقَر، وكذلك شديدٌ المستعملُ: اشتد، فكذلك قوله: آنفاً، المستعملُ ائتنف، فأمَّا قوله:

كـأنَّ عَـلَيْـهِ مُـؤْتَـنِـفَـاً حَـرَامـاً[٢]

فالمعنى: كـأنّ عليه حُرْمَةَ شَهْرٍ مؤتنفٍ حرامٍ، فحذف وأقام الصِّفةَ مقام الموصوف، فالتَّقدير: إنَّ جارهم لِعِزِّهم ومنعتهم لا يهاجُ ولا يضام، فهو كأنَّه في حرمة شهر حرام، وكانوا لا يهيجون أحداً في الشهر الحرام، ومن ثم سُمِّي رجبُ: مُنْصِلَ الأسنّةِ، والشهرَ الأصمَّ،

= ألا هَـلَـكَ الـشـهـابُ المسـتـنـيـرُ
ومِـدْرَهُـنـا الـهـمـامُ إذَا نُـغـيـرُ

والبيتان أنشدهما الفارسي في كتابه شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٥٧٠، وهما في معاني القرآن للفرّاء ١/١٢٩، ومجالس ثعلب ص ٤٢١، والإنصاف ص ٧٦٦ والبيت في اللسان (حدث) عن الفارسي، والأمالي الشجرية ١/١٠٦، وقد تحرّفت في شرح الأبيات المشكلة: الأَنِفُ إلى الأَلِفُ.

(١) رجز لم يعرف قائله انظر الكتاب ٢/١٧٩ وعياييل: جمع عيل. وهو الذي يتمايل في مشيته لعباً.

(٢) سبق قريباً.

أي: لا يسمع فيه قعقعة السِّلاح، فأمّا قوله:

وَيَــأْكُــلُ جَــارُهُــمْ أُنُفَ الـقِـصَــاعِ [(١)]

فإنَّه يـريد: أنَّهم يؤثـرون ضيفهم بأفضـل الطعـام وجيِّده، فيطعمونه أولَّهُ لا البقايا، وما أُتِي على نُقَاوته[(٢)]، فهذا جُمِعَ على أُنُفٍ، مثل بازلٍ وبُزُلٍ وقَاتِلٍ وقُتُلٍ، فإذا كان كذلك قوّى قراءة مَن قرأ: (ماذا قال آنفاً).

وأمَّا ما روي عن ابن كثير من قوله (أَنِفَاً)، فيجوز أن يكون توهَّمه مثلَ حاذرٍ وحَذِرٍ، وفاكهٍ وفكهٍ والوجهُ الروايةُ الأخرى (آنِفاً) بالمدِّ كما قرأه عامّتهم.

قال: وقرأ أبو عمروٍ: (وأُمْلِيَ لَهُمْ) [محمد/٢٥] بضمِّ الألف، وكسر اللَّام وفتح الياء.

والباقون: (وأَمْلَى) بفتح الألف واللَّام [(٣)].

قال أبو علي: انتظرته ملياً من الدَّهر، أي: متّسعاً منه، فهو صفةٌ استعمل استعمالَ الأسماءِ، وقالوا: تمليت حبيباً، أي: عشتَ معه مُلَاوةً ومَلَاوَةً من الدَّهر، قال التَّوَّزيُّ: مُلاوَةٌ ومِلاوةٌ ومَلاوَةٌ، والملا: المتّسع من الأرض قال:

---

(١) عجز بيت للحطيئة صدره:

وَيَــحْــرُمُ سِــرُّ جَــارَتِــهِــمْ عَــلَيــهِــم

انظر ديوانه/٦٢، واللسان (أنف).

(٢) النُّقَاوة من الشيء: خياره وخلاصته. وعكسه النقاية ـ بالياء ـ (الوسيط).

(٣) السبعة ص ٦٠٠.

أَلا غَنِّيَانِي وارْفَعَا الصَّوتَ بالمَلاَ(١)

وقال آخر:

وأنْضُو المَلاَ بالشَّاحِبِ المُتَشَلْشِلِ(٢)

وقالوا: المَلَوانِ: يريدون بها تكرُّر اللّيل والنَّهار، وكثرة تردُّدِهِمَا، وطول مدتهما، قال:

نَهَارٌ وَلَيْلٌ دَائِمٌ مَلَوَاهُمَا
عَلَى كُلِّ حَالِ المَرْءِ يَخْتَلِفَانِ(٣)

فَلو كان اللَّيل والنَّهار لم يضافا إلى ضميرهما من حيث لا يضاف الشيء إلى نفسه، ولكن كأنَّه يراد تكرُّر الدَّهر والساعة بهما.

والمُلاَءَةُ، الهمزة فيها منقلبة عن حرف لينٍ بدلالة سقوطها في التَّحقير، روينا في تحقيرها مُلَيَّتَيْنِ، ولو كانت الهمزة لاماً لم تسقط، ويشبه أن تكون لزيادة عرضها على عرض الشَّفةِ، والضمير في (أملي) لاسم الله عزّ وجلّ، كما قال في أخرى: (وأُمْلِي لَهُمْ إنَّ كَيْدِي مَتِينٌ) [الأعراف/١٨٣] و(أنَّما نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ) [آل عمران/١٧٨] و(إنَّما نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إثْمَاً) [آل عمران/١٧٨].

---

(١) صدر بيت وعجزه:

فإنَّ المَلاَ عِنْدِي يَزِيْدُ المَدَى بُعْدَاً

اللسان (ملا) ولم يعزه.

(٢) عجز بيت لتأبط شرّاً صدره:

ولكنني أُروي من الخمر هامتي

انظر اللسان (ملا) و(شلل) والمتشلشل: الرجل الخفيف المتخدّد القليل اللحم.

(٣) البيت في اللسان (ملا) ولم يعزه.

فأمَّا قراءة أبي عمرٍو: (وأُمْلِيَ لهم)، فبناء الفعل للمفعول به حسنٌ في هذا الموضع للعلم بأنَّه لا يؤخِّرُ أحَدٌ مدة أحدٍ، ولا يوسِعُ له فيها إلَّا الله سبحانه.

قال أبو الحسن: هي حسنةٌ في المعنى، وليس ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

فـآلَيْتُ لا أَشْرِيـهِ حَتَّى يَمَلَّنِي
بَشَيءٍ وَلاَ أَمْلاَهُ حَتَّى يُـفَـارِقَـا[1]

من هذا الباب، ولكن لا أملاه: لا أملّه، فأبدل من التضعيف حرف العلَّة كما أبدل في قوله: (وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا) [الشمس/ ١٠] ونحوِ ذلك، ممَّا يكثر، وكذلك قولُه: (فَهِيَ تُمْلى عليه بُكْرَةً وأَصيلاً) [الفرقان/ ٥] هو بدلٌ من التضعيف، وفي موضع آخر: (أَوْ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُملَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بالعَدْلِ) [البقرة/ ٢٨٢].

وليس من هذا الباب قولهم: رجل مليٌّ، إنَّما هو على تخفيف الهمزة، والهمزةُ الأصلُ، قالوا: مَلُؤَ الرجلُ مَلاءَةً إذا أيسر، ومن هذا اللَّفظ: ملأت الإناء مَلْءاً، ومنه أيضاً: رجل مملوءٌ: للمزكوم، وبه مُلاءَةٌ.

اختلفوا في كسر الألف وفتحها من قوله: (والله يَعْلم أَسْرَارَهُمْ) [محمد/ ٢٦] فقرأ حمزة والكسائي وحفصٌ: (إِسْرارَهُمْ) بكسر الألف.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: أَسْرَارَهم، بفتح الألف[2].

---

(١) سبق في ٢٠٨.
(٢) السبعة ص ٦٠١.

حجة مَن قال: (إسْرَارَهم) أنَّه لمّا كان مصدراً أفرده، ولم يجمع، ويقوِّي الإفراد قولُه: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ ونَجْوَاهُمْ) [التوبة/٧٨] فكما أفرد السِّر ولم يجمع، كذلك قال: (إسْرارهم)، والدليل على الإسرارِ قوله: (يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وما يُعْلِنُونَ) [النحل/٢٣] (ويَعْلَمُ مَا يُخْفُونَ وما يُعْلِنُونَ) [النمل/٢٥].

ومَن قال: (أَسْرَارَهُم) بفتح الهمزةِ، جعله جمع سِرٍّ كقولهم: عِدل وأعدالٌ، وكأنّه جَمَع لاختلاف ضروب السرّ، وجمَيع الأجناس يحسن جمعها مع الاختلاف، وجاء سرُّهم في قوله: (يَعْلَمُ سِرَّهُمْ) [التوبة/٧٨] على ما عليه معظم المصادر، وأنَّه يتناول جميع ضروبه، فأفرد مرةً وجمع أخرى، وقد جمع في غير هذا وأفرد كَقوله: (الذينَ يُؤْمِنُونَ بالغَيْبِ) [البقرة/٣] والغيب الذي يؤمنون به ضروبٌ: كالبعث والنشور، وإتيان الساعة، فأوقع الغيب على هذه الأشياء وغيرها، وجُمِعَ أيضاً في قوله: (إنّ الله عَلاَّمُ الغُيُوبِ) [التوبة/٧٨]، فكذلك السرُّ أُفرد في موضع، وجُمع في آخر.

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: (ولَيَبْلُوَنَّكُمْ حتَّى يَعْلَمَ المجاهِدين. . .ويَبْلُوَ) [محمد/٣١] ثلاثتهنّ بالياء.

وقرأ الباقون وحفصٌ عن عاصم ثلاثتهنَّ بالنون[1].

وجه قراءة عاصم أنَّ قبله: (والله يَعْلَمُ أعْمَالَكُمْ) [محمد/٣٠] واسم الغيبة أقرب إليه من لفظ الجمع، فحمل على الأقرب، ووجه النُّون في (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمُ) [محمد/٣١] أنَّ قبله: (وَلَوْ نَشَاءُ

---

(١) السبعة ص ٦٠١.

لأَرَيْنَاكَهُمْ﴾ [محمد/٣٠] فإمَّا أن يكون جعلَ قولَه عزَّ وجلَّ: ﴿واللَّهُ يَعْلَمُ أعْمَالَكُمْ﴾ كالاعتراض وحمل الكلام على ﴿وَلَوْ نَشَاءُ﴾ أو يكون عاد إلى لفظ الجمع بعد لفظ الإفراد فيكون كقوله: ﴿وآتَيْنَا مُوسىٰ الكتابَ﴾ [الإسراء/٢] بعد قوله: ﴿سُبْحَانَ الذي أسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء/١].

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم: ﴿وتَدْعُوا إلى السَّلْمِ﴾ [محمد/٣٥] مفتوحة السين.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزةُ بكسر السين ﴿السِّلْمِ﴾[1].

السِّلم والاستسلام والسَّلْمُ: مَن أسلم، كالعطاء من أعطى، والثبات من أثبتَ. قال: ﴿ادْخُلُوا في السِّلم كافَّةً﴾ [البقرة/٢٠٨] ويجوز أن يكون السِّلمُ في الإسلام يراد به الصلحُ على أن يكون معنى أسلم: صار ذا سِلمٍ وخرج من أن يكون حَرْباً للمسلمين، وفيه لغتان: السَّلْمُ والسِّلْمُ، وقال أبو إسحاق: والسَّلَمُ أيضاً والسِّلم الذي هو الصلحُ يذكَّرُ ويؤنّث، فمن التأنيث قوله: ﴿وإنْ جَنَحُوا للسَّلْمِ فاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال/٦١]. وقال الشاعر[2]:

فإنَّ السَّلْمَ زَائدةٌ نَوَالاً
وإنَّ نَوَى المُحَارِبِ لا تؤوبُ

وقالوا: سالمته مسالمةً، ولم نعلم الفعل جاء منه على مثال فَعَلَ. قال:

---

(١) السبعة ص ٦٠١.

(٢) لم نعثر على قائله.

تَبيْنُ صُـــلاَةُ الحَــرْبِ مِنَّـــا وَمِـنْهُـمُ
إذَا مَـــا التَقَيْنَـا والمُسَــالِمُ بَــادِنُ[١]

المعنى: لا تدعوا إلى السلم، لا توادعوهم ولا تتركوا قتالهم حتى يُسْلِموا لأنَّكم الأعْلَوْنَ، فلا ضَعْفَ بكم فتدعوا إلى الموادعة.

عليٌّ بن نصرٍ عن أبي عمروٍ: (هَا أَنْتُمْ) [محمد/٣٨] مقطوعةٌ ممدودةٌ، وقد ذكر ذلك في آل عمـران [٦٦]، وهذا خلاف قراءة أبي عمروٍ[٢].

وقد ذكرنا ذلك في سورة آل عمران[٣].

---

(١) سبق في ٢/ ٢٩٤.
(٢) السبعة ص ٦٠٢.
(٣) انظر ٣/٤٦.

ذكر اختلافهم في
سورة الفتح

قرأ ابن كثير وأبو عمرٍو: (لِيُؤْمِنُوا بالله ورَسُولِهِ ويُعَزِّرُوهُ وَيُوَقِّرُوهُ ويُسَبِّحُوهُ) [٩] أربعتهنّ بالياء(١).

حجَّة الياء أنَّه لا يقال: (لتؤمنوا بالله ورسوله). وهو الرسول فإذا لم يسهل ذلك كانت القراءة بالياء (ليؤمنوا).

ومَن قرأ بالتاء فعلى قوله: قُلْ لَهُم: (إنَّا أرْسَلْنَاكَ شَاهِداً) [الفتح/٨]. . . (لتُؤْمِنُوا بالله) [الفتح/٩].

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرٍو: (دَائِرَةُ السُّوءِ) [٦] بضمِّ السِّين.

الباقون: (السَّوْءِ)(٢).

قال أبو علي: مَن قال: (عليهم دائرةُ السَّوْءِ) ففتح، فالمعنى عليهم دائرة السَّوْءِ، كما ظنُّوا ظنَّ السَّوْءِ، وفي أخرى: (وظَنَنْتُمْ ظَنَّ السُّوْءِ) [الفتح/١٢] وظنُّهُم ظَنَّ السَّوْءِ هو ظنُّهم: (أنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُول والمُؤْمِنُون إلَى أَهْلِيْهِمْ أَبَداً) [الفتح/١٢] فالتَّقدير: عليهم

---

(١) السبعة ص ٦٠٣.

(٢) السبعة ص ٦٠٣.

دائرة السوء كما ظنُّوا ظنَّ السَّوْء. ومَن قال: (دائرة السُّوءِ) فلأنَّهم ظَنُّوا ظنَّ السُّوءِ بالمسلمين، وأرادوه بهم، فقيل عليهم دائرةُ السُّوءِ الذي أرادوه بالمسلمين، وتمنَّوه لهم، وكان الفتح أشدَّ مطابقة في اللَّفظ وإنْ كان المعنيان متقاربين. قال: وقال أبو زيد: سَوَّأْتُ عليه ما صنع تسويئاً إذا عبتَ عليه رأيه وعمله، فهذا يمكن أن يُتَأوّل من كلٍّ واحدةٍ من الكلمتين وقد تقدَّم ذكر ذلك.

اختلفوا في الياء والنُّون من قوله عزَّ وجلَّ: (فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرَاً) [الفتح/ ١٠] فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامرٍ: (فَسَنُؤْتِيهِ) بالنون وروى أبان عن عاصم بالنون.

عبيد عن هارون عن أبي عمروٍ بالنون، وعبيد عن أبي عمروٍ بالياء.

وقرأ عاصم وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي بالياء[١].

حجَّة الياء تقدُّم قوله: (وَمَنْ أوفَى بِمَا عاهَدَ عليهِ الله فَسَيُؤْتِيهِ) [الفتح/ ١٠] على تقدُّم ذكر الغيبة.

وزعموا أنَّ في حرف عبد اللَّه: (فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ الله) فهذا يقوِّي الياء فيكون الكلامُ بالياء من وجه واحدٍ، والنون على الانصراف من الأفراد إلى لفظ الكثرة، وذلك كثيرٌ.

حفص عن عاصم: (عَلَيْهُ الله) [الفتح/ ١٠] بضمِّ الهاء.

الباقون: (عليهِ الله)، قال أحمد: وهو قياس رواية أبي بكر عن عاصم[٢].

---

(١) السبعة ص ٦٠٣.

(٢) السبعة ص ٦٠٣.

قد تقدَّم القول في ذلك.[١]

قال: قرأ حمزة والكسائي: (ضُرّاً) [الفتح/١١] بضمِّ الضّاد.

وقرأ الباقون: (ضَرّاً) نصباً[٢].

قال أبو علي: الضَرُّ بالفتح خلافُ النَّفع، وفي التنزيل: (مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا نَفْعَاً) [المائدة/٧٦]، والضُرُّ: سوء الحال، وفي التنزيل: (فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ) [الأنبياء/٨٤] هذا الأبين في هذا الحرف. ويجوز أن يكونا لغتين معنىً: كالفَقْر والفُقْر، والضَّعْف والضُّعْف.

قال قرأ حمزة والكسائي: (كَلِمَ الله) [الفتح/١٥] بكسر اللاّم.

وقرأ الباقون: (كلامَ الله)[٣].

قال أبو علي: وجه مَن قرأ: (كلامَ الله) أنَّهم قيل لهم: (لَنْ تَخْرُجُوا مَعِي أَبَدَاً وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِي عَدُوّاً) [التوبة/٨٣] والأخص بالمفيد، وبما كان حديثاً، الكلامُ؛ فقال: (كلامَ الله)؛ لذلك فالمعنى: أنَّ هؤلاء المنافقين يريدون بقولهم: (ذرونا نتبعكم)، فصدّهم تبديل كلام الله الذي ذكرنا.

ومَن قرأ: (كَلِمَ الله)، فإنَّ الكلمَ قد يقع على ما يقع عليه الكلام، وعلى غيره، وإن كان الكلام بما ذكرنا أخصّ، ألا ترى أنَّه قال: (وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الحُسْنَى على بني إسْرَائِيلَ) [الأعراف/١٣٧]، وإنَّما هو والله أعلم: (ونُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ على الذينَ

(١) انظر ١/١٧٧
(٢) السبعة ص ٦٠٤.
(٣) السبعة ص ٦٠٤.

اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ) [القصص/٥]، وما بعده ممَّا يتصل بهذه القصَّة.

وقرأ نافعٌ وابن عامرٍ: (نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ) [الفتح/١٧] و(نعذِّبْه) بالنون جميعاً.

وقرأ الباقون بالياء[١].

وجه الياء: تقدُّم الاسم المظهر، والنون في المعنى كالياء.

قرأ أبو عمرو وحده: (وكانَ اللهُ بِمَا يَعْمَلُون بَصيراً) [الفتح/٢٤] بالياء.

والباقون: بالتاء[٢].

وجه قول أبي عمروٍ: وكان الله بما عمل الكفّار من كفرهم وصدِّهم عن المسجد الحرام، ومنعهم لكم من دخوله بصيراً فيجازي عليه.

ووجه التاء: أنَّ الخطاب قد جرى للقبيلين في قوله: (وَهُوَ الَّذي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ) [الفتح/٢٤] فالخطاب لتقدُّم هذا الخطاب.

قال: قرأ ابن كثير وابن عامرٍ: (شَطَأَهُ) [الفتح/٢٩] مفتوحة الطاء والهمزة.

وقرأ الباقون: (شَطْأَهُ) ساكنة الطاء، وكلُّهم يقرأ: بهمزة مفتوحة[٣].

---

(١) السبعة ص ٦٠٤.

(٢) السبعة ص ٦٠٤.

(٣) السبعة ص ٦٠٤.

وقال أبو زيد: أشطأتِ الشجرةُ بغصونها إذا أخرجت غصونها. أبو عبيدة: أخرج شَطْأَهُ: فِراخَهُ[١].

ويقال: أشطأَ الزرعُ فهو مشطئٌ مُفْرِخٌ[٢]، قول ابنِ كثير وابنِ عامرٍ: شَطَأَه، بفتح الطاء، يشبه أن يكون لغةً في الشطءِ. كالشَّمْع والشَّمَع، والنَّهْر والنَّهَر، ومن حذف الهمزة في (شَطْأَهُ) حذفها وألقى حركتها على الطاء. ومَن قال: الكَماةُ والمراةُ قال: (شَطَاْهُ).

قال: قرأ ابن عامرٍ: (فأَزَرَهُ) [الفتح/٢٩] على فَعَلَهُ مقصور بالهمزةِ.

الباقون: (فآزَرَهُ) على فاعَلَهُ[٣]،

أبو عبيدة: فأزره، ساواه، صار مثل الأمّ[٤].

قال أبو علي: وفاعل آزر: الشّطْءُ، أي: آزر الشّطْءُ الزرعَ، فصار في طوله قال:

بِمَحْنِيَّةٍ قَدْ آزَرَ الضَّالَ نَبْتُها
مَضَمِّ رِجَالٍ غَانِمِيْنَ وخُيَّبِ[٥]

---

(١) مجاز القرآن ٢/٢١٨.

(٢) الشطء: فرخ النخل والزرع. وفي التنزيل: كزرع أخرج شطأه: أي طَرَفَهُ وجمعه شُطوء. انظر اللسان (شطأ).

(٣) السبعة ص ٦٠٥.

(٤) مجاز القرآن ٢/٢١٨.

(٥) البيت لامرىء القيس. في ديوانه/٥١ وفيه: مِجَرِّ جيوشٍ بدل مضم رجالٍ وفي شرح الأبيات المشكلة ص ٣٣٢. والضالّ: السدر البري واحدته ضالة. اللسان (ضيل).

أي: ساوى نبته الضَّال فصار في قامته؛ لأنَّه لا يرعاه أحدٌ.

ويجوز أن يكون فاعل آزر: الزرعَ، أي: آزر الزرعُ شطأَهُ، ومن الناس مَن يفسّر آزره: أعانه وقوّاه، فعلى هذا يكون: آزر الزرعُ الشطأ، قال أبو الحسن: آزره: أفْعَلَهُ وأفعلُ فيه هو الأشبه ليكون قول ابن عامر أزره: فعله؛ فيكون فيه لغتان: فعل وأفعلَ، لأنّهما كثيراً ما يتعاقبان على الكلمة، كما قالوا: ألَتَهُ وآلَتَهُ يُولِتُهُ[1]، فيما حكاه التَّوزِيّ، وكذلك: آزره وأزره.

قال قرأ ابن كثير: (على سُؤْقِهِ) [الفتح/٢٩] مهموز.

الباقون: بلا همز.

أبو عبيدة: الساق: حاملة الشجرة[2].

وهمز سؤقِهِ يجوز على حَدّ قول مَن قال:

لَحَبَّ المُؤْقِدانِ إِلَيَّ مُؤْسَى[3]

وإذا كان الساق حامل الشجرة فاستعماله في الزَّرع اتساع واستعارة كقوله:

عَلَى البَكْرِ يَمْرِيهِ بساقٍ وَحَافِرِ[4]

---

(١) الألت: الحلف. وألته بيمين ألتاً: شدّد عليه. انظر اللسان (ألتِ).

(٢) مجاز القرآن ٢/٢١٨.

(٣) سبق في ١/٢٣٩ (وعدة مواطن أخرى من الكتاب).

(٤) عجز بيت صدره:

فما رقد الوِلْدَان حتى رأيتُهُ

وعزاه في اللسان إلى جبيهاء الأسدي. وقبله بيت آخر يصف فيهما ضعيفاً طارقاً أسرع إليه:

وقـــال:

لا حـمـلَتْ مـنـك كُـراعُ حـافـرا

والكُراع: لذي الظلف دون ذي الحافر.

* * *

= فـأبصـر نـاري وهي شـقـراءُ أوقـدت
بـليـلٍ فـلاحـت لـلعـيـون الـنـواظـر

ومعنى يمريه: يستخرج ما عنده من الجري. اللسان /حفر/.

ذكر اختلافهم في سورة الحجرات

قرأ ابن عامر وحده: (وَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ) [الحجرات/ ١٠] بالتاء جماعةً؛ كذا في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان عن أيوب بن تميم عن يحيىٰ بن الحارث عن عبد اللَّه بن عامر. وروى هشام بن عمَّار عن سويد بن عبد العزيز وأيوب بن تميم عن يحيىٰ بن الحارث عن عبد اللَّه بن عامر أنَّه قرأ: (أَخَوَيْكُم) مثلَ النَّاس.

وقرأ الباقون (بين أَخَويكم) على اثنين[١].

الأخ من النَّسب، والأخ الصَّديق. قال:

أخَاكَ أخَاكَ إنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَـهُ
كَسَاعٍ إلى الهيجا بغيرِ سِلاَحِ[٢]

وقالوا لمَن عانى شيئاً: هو أخوه، قال:

(١) السبعة ص ٦٠٦.
(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة في الكتاب ١/ ١٢٩، والخصائص ٢/ ٤٨٠ والخزانة ١/ ٤٦٥.

أخـا الحـربِ لبَّـاسـاً لـديهـا جِـلاَلَهـا[١]

وقـــال:

. . . . كأنَّه
أخو فجرةٍ عالَىٰ به الجِذْعَ صَالِبُهْ[٢]

وأنشد أبو زيد:

أخو الذِّئبِ يَعْوِي والغُرابِ وَمَنْ يكنْ
شَرِيْكَيْهِ تَطْمَعْ نَفْسُـهُ كُلَّ مَـطْمَعِ[٣]

وأكثر الاستعمال في جمع الأخ من النَّسب إخوةٌ وآخاءٌ، وفي التنزيل: (فإنْ كانَ لَهُ إخْوةٌ) [النساء/١١]، وقال الشاعر:

وَجَــدْتُمْ أخَــاكُمْ دونَنَــا إذْ نَسَبْتُـمُ
وأيُّ بني الآخــاءِ تَنْبُـو مَنَــاسِبُــهْ[٤]

---

(١) صدر بيت للقلاخ بن حزن المنقري. وعجزه:
ولـيس بـولَّاج الـخـوالـفِ أعـقـلا
انظر الكتاب ٥٧/١، والفارسي في المسائل الحلبيات ص ١٨، والمقتضب ١١٣/٢، والعيني ٥٣٥/٣، والأشموني ٢٩٦/٢.

(٢) من بيت لذي الرُّمَّة تمامه كما في ديوانه ص ٨٤٦، والمسائل الحلبيات ص ١٨ ويشبح بالكفّين شبحاً...، والبيت يصف فيه الحرباء من قصيدة طويلة.

(٣) البيت لغضوب وهي امرأة من رهط ربيعة بن مالك أخي حنظلة تهجو سبيعاً من أبيات ثلاثة في النوادر ص ٣٧١، وأنشده في شرح الأبيات المشكلة ص ٣٤٩، وانظر الخصائص ٤٢٣/٢، والمحتسب ١٨٠/٢، وابن الشجري ٣٠٩/١.

(٤) البيت في اللسان (أخا) وفيه: بنيكم بدل أخاكم وأنشده عن أبي علي.

وقال في الذي ليس من النسب (إِخْوَانًا على سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ) [الحجر/٤٧] وقال: (فَإِخْوَانُكُمْ في الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ) [الأحزاب/٥]، وإذا كان هذا فقول الجمهور: (أخويكم) أبين من قول ابن عامر؛ لأنَّ المراد النسبُ، وإن كان لا ينكر استعمال بعض ذا في موضع بعض، ألا ترى أنَّ قوله: (إنَّما المؤمنونَ إخوة) لا يراد به النسبُ؟ إنَّما هو أُخُوَّةُ الدِّين، فإن قلت: فلِمَ لا يكون قول ابن عامر: (فأَصْلِحُوا بَيْن إِخْوَتِكُم) أرجَح من قول مَن قال: (أخويكم)، لأنَّ المراد هنا الجمعُ وَليس التثنية، وقد يوضع الجمع القليل موضعَ الجمع الكثير، نحو: الأقدام، والأرسان، والتثنية ليست كالجمع في هذا؟

قيل: إنّ التثنية قد تقع موقع الكثرة في نحو ما حكاه من قولهم: «لا يَدَيْنِ بهالك»[1]، ليس يريد نفي قوَّتين اثنتين، إنَّما يريد الكثرةَ؛ كذلك قولُهم: لَبَّيْك، وقولهم: نعم الرجلان زيدٌ، وكذلك قوله: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) [المائدة/٦٤] يريد: بل نعمتاه، وليس هذه النِعَم بنعمتين اثنتين، إنَّما يراد نِعَمُ الدُّنيا، ونِعمُ الآخرة، فكذلك يكونُ قوله: (فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) يراد به الطائفتان، والفريقان ونحوهما، ممَّا يكون كثرةً، وإن كان اللَّفظُ لفظَ التثنية، كما أنَّ لفظ ما ذكرنا لفظ التثنية، والمراد به الكثرةُ والعموم. وقال:

فاعْمِدْ لما تَعْلُو فَمَا لَكَ بالَّذي
لا تَسْتَطِيعُ مِنَ الأُمورِ يَدَانِ[2]

---

(١) أورد سيبويه ٢/ ٢٧٩ (ت. هارون) هذا المثال مستشهداً به لغير ما جاء به المصنف هنا.

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي في اللسان /يدي/ والبيت مع آخر قبله في المسائل الحلبيات للفارسي ص ٢٨ وشرح الأبيات المشكلة ص ١٥١ ونسبهما لعلي بن الغدير الغَنَوِيِّ، والبيت السابق عندهما هو:

وروي أنَّ الحسن قرأ: (بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ) و(بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ)، و(بين إخْوانِكُمْ)، وقد جاء الإخوان في جمع الأخ من النسب وهو قولُه: (أو بُيُوتِ إخْوانِكُمْ أو بُيوت أخَوَاتِكُمْ) [النور/٦١].

قال: قرأ أبو عمرٍو وحده (لا يأْلِتْكُمْ) مهموزٌ، وقرأ الباقون: (لا يلتكم)[١] [الحجرات/١٤].

قال أبو زيد: أَلَتَهُ السلطانُ حقَّه يَأْلِتُه أَلْتاً مثل: ضربه يضربه ضرباً: إذا نقصه، قال: وقومٌ يقولون: لاتَ يليتُ ليتاً، وقال: لِتُّ الرجلَ أَلِيتُهُ لَيْتاً، إذا عَمَّيْتَ عليه الخبرَ فأخبرتَه بغير ما سألك عنه[٢].

وقال أبو عبيدة: (لا يأْلِتْكُمْ من أعمالكم شيئاً): لا ينقصكم، من أَلَتَ يأْلِتُ، وقومٌ يقولون: لاتَ يليتُ. قال رؤبة:

وَلَيْلَةٍ ذَاتِ هَوَىً سَرَيْتُ
وَلَمْ يَلِتْني عَنْ هَواهَا لَيْتُ[٣]

قال: وقومٌ يقولون: أَلاَتَني عن حقِّي، وألاتني عن حاجتي، إذا صرفه عنها[٤].

= وإذا رأيتَ المرء يشعبُ أمرَهُ
شَعْبَ العَصا، ويَلجُّ في العصْيَان

وهو رابع أبيات ستة في أمالي القالي ٢/٣١٤ لكعب. وفي الأضداد للأصمعي ص ٧ والسجستاني ص ١٠٨، وابن السكّيت ص ١٦٦: البيتان لعلي بن الغدير الغنوي.

(١) النوادر لأبي زيد ص ٥١٦.
(٢) السبعة ص ٦٠٦.
(٣) والبيت كما قال لرؤبة وليس في ديوانه وهو في الطبري ١٥/٢ و٢٦/١٤٣، والقرطبي ١٦/٣٤٩. واللسان (ليت) مع اختلاف في الرواية.
(٤) مجاز القرآن ص ٢٢١.

وقال التَّوزيُّ: بعضهم يقول في النقصان: آلَـتَ يولِتُ إيلاتاً.

حجَّةُ أبي عمروٍ في قراءتِهِ: (لا يَـأْلِتْكُم): (وَمَا أَلَتْنَـاهُمْ)، فألتناهم مضارعه يألِتكُمْ.

ومَن قرأ:(لا يَلِتْكُم) جعله من لاتَ يليتُ، وقد حكاه أبو عبيدةَ وأبو زيدٍ جميعاً.

وحجَّة مَن قال: (لا يَلِتْكُمْ) أنَّهم زعموا أنَّه ليس في الكتاب ألفٌ ولو كانت منه. كتبتْ بالألف كما يكتب في: يأمر، ويأبق، ونحوه في المعنى، (وإنَّما توفَّونَ أُجورَكُم يومَ القِيامَة) [آل عمران/ ١٨٥] وقوله: (فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً) [الأنبياء/٤٧].

قال: قرأ ابن كثير وعاصمٌ في رواية أبانٍ (والله بصيـرٌ بِمَا يعْمَلون) [الحجر/١٨] بالياء.

وقرأ الباقون بالتاء[١].

وجه التاء أنَّ قبله خطاباً، وهو قوله: (لا تَمُنُّوا عَلَيَّ إسْلامَكُمْ) [الحجرات/١٧] فالتاء لهذا الخطاب.

ووجه الياء أنَّ قبله غيبةٌ، وهو قولُه: (إنَّما المؤْمنونَ الذينَ آمَنُوا بـالله ورَسُولِـهِ) [الحجـرات/ ١٥]. . . (والله بصيـرٌ بمـا يَعْلَمُـون) [الحجرات/١٨] بالياء.

قال: شدَّد نافع وحده: (لحمَ أخيه مَيِّتاً).

وخفّفها الباقون[١].

(١) السبعة ص ٦٠٦.
(٢) السبعة ص ٦٠٦.

فالمَيْت والميِّت بمعنى، كما أن سَيْداً وسيِّداً، وطيباً وطيِّباً كذلك، وكما أنَّ هاراً وهائراً بمعنى، كذلك التشديد في ميت في المعنى كالتخفيف، وممَّا يدلُّ على ذلك قول الشاعر:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاح بِمَيْتٍ
إنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأحْيَاءِ[١]

فأوقع المخفّفة والمشددة على شيءٍ واحد، وكذلك قوله:

ومنهلٍ فيه الغُرَابُ مَيْتُ[٢]

لو شدَّد لجاز.

فأمَّا الفاء في قوله: (فكرهتموه) [الحجرات/١٢] فعطف على المعنى، كأنَّه لمّا قيل لهم: (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتَاً) قالوا: لا، فقيل لهم لما قالوا لا: (فكرهتموهُ)، أي: كرهتم أكل لحمه ميتاً، فكما كرهتم أكل لحمه ميتاً فكذلك فاكرهوا غيبته.

وقوله: (واتَّقُوا الله) [الحجرات/١٢] معطوف على هذا الفعل المقدّر، ولا يكون قوله: (فكرهتموه) بمعنى فاكرهوه واتقوا الله: لأنّ لفظ الخبر لا يوضع للدعاء في كلِّ موضع؛ ولأنَّ قوله: (فكرهتموه) محمول على المعنى الذي ذكرناه، فمعنى الخبر فيه صحيح.

---

(١) البيت لعدي بن رعلاء الغسَّاني. من أصمعية ص ١٥٢، وهو من شواهد البغدادي في شرح أبيات المغني ١٩٧/٣ و١٦/٧، وأمالي ابن الشجري ١٥٢/١، عن الفارسي في الحجّة.

(٢) انظر ابن الشجري ١٥٢/١ ونقله عن أبي علي في الحجّة.

ذكر اختلافهم في
سورة (ق)

قرأ نافع وعاصمٌ في رواية أبي بكر: (يَومَ يَقُولُ لِجَهَنَّمَ) [ق/ ٣٠] بالياء.

وقرأ الباقون: بالنون [وكذلك روى حفص عن عاصم بالنون](١).

حجَّة (يَوْمَ نقولُ) بالنون، قوله: (وَقَدْ قَدَّمْتُ إليكُمْ بالوَعِيدِ) [ق/٢٨]، وقولُه: (وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ للعَبِيدِ) [ق/٢٩]، والنون في المعنى مثلَ: أقولُ فهو أشبهُ بما قبلَه، والياءُ على: يومَ يقولُ الله.

اختلفوا في قوله: (وأَدبارَ السُّجودِ) [ق/ ٤٠] في فتح الألفِ وكسرها.

فقرأ ابنُ كثير ونافع وحمزةُ: (وإِدْبَارَ السُّجودِ) بكسر الألف.

وقرأ الباقون: (وَأَدْبَارَ) بفتح الألف(٢).

قال أبو علي: إدبارَ مصدرٌ، والمصادرُ تُجعل ظروفاً على إرادة إضافة أسماءِ الزمان إليها وحذفها: كقولهم: جئتُك مقدمَ الحاجِّ،

(١) السبعة ص ٦٠٧ وما بين معقوفين ساقط منها.
(٢) السبعة ص ٦٠٧.

وخفوقَ النجم، وخلافةَ فلانٍ، تريد في ذلك كلّه وقت كذا؛ فحذفت، وكذلك يقدَّر في قولـه: وقت إدبار السجـود، إلَّا أنَّ المضاف المحذوف في هذا الباب لا يكاد يظهر ولا يستعمل، فهذا أدخل في باب الظروف من قولِ من فتح، وكأنَّه أمر بالتسبيحِ بعد الفراغ من الصلاة، وقد قيل: إنَّه يُراد به الركعتان اللَّتان بعد المغرب، ومن قال: (وأدبار السجود) جعله جمع دُبْرٍ أو دُبُرٍ، مثل: قُفْلٍ وأقفال، وطُنُبٍ وأطنابٍ، وقد استعمل ذلك ظرفاً نحو: جئتك في دبر الصلاةِ، وفي أدبار الصلواتِ، وعلى دُبُرِ الشهر الحرام، وقال أوس بن حجرٍ:

عَلَى دُبُـرِ الشَّهـرِ الحَـرَامِ بِـأَرْضِنَـا
وَمَـا حَوْلَهَـا جَـدْبٌ سِنُـونَ تَلَمَّـعُ[1]

قرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: (ينادي المنادي) [ق/٤١] بياءٍ في الوصل، ووقف ابن كثير بياء، ووقف نافع وأبو عمروٍ بغير ياءٍ.

ووقف الباقون بغير ياء وكذلك وصلوا[2].

أمَّا إثبات الياء في الوصل، فلأنَّ هذه الياءات أكثر الأمر، إنَّما تحذف من الفواصل، وما شُبِّه بها من الكلام التَّام، ومَن وقف بالياء فلأنَّه كلام غير تام، وإنَّما الحذف في أكثر الأمر من الكلام التام تشبيهاً بالفواصل، ووقف نافع وأبو عمروٍ بغير ياءٍ لأنَّ الوقف موضع تغيير، ألا ترى أنَّه يبدل من التاء فيه الهاء في نحو: تَمْرةٍ، ويُبدلُ من التنوين الألف، ويضَعَّفُ فيه الحرف نحوَ: هذا فَرَجّ، ويحذفُ فيه الحرفُ في

---

(١) سبق في ٢/ ٣٧٠.
(٢) السبعة ص ٦٠٧.

القوافي فغيّراه بالحذف، كما غيّرت بهذه الأشياء.

وأمَّا مَن حذف في الوصل والوقف فقد ذكرنا القول في الحذف في الوقف، فأمَّا مَن حذف في الوصل فقدقيل: إنّه في الكتاب لا ياء فيه.

وقال ابن كثير ونافع وابن عامرٍ: (يوم تَشَّقَّقُ) [ق/٤٤] مشددة الشين.

وقرأ الباقون: (تَشَقَّقُ) خفيفةً[١].

مَن قال: (تَشَّقَّقُ) أدغم التاء في الشين، ومَن قال: (تَشَقَّقُ) مخفَّفاً حذف التاء التي أدغمها من ثقل.

القُطَعِي عن عبيد عن أبي عمروٍ: (فَنَقَبُوا في البلاد) [ق/٣٦] خفيفة القاف.

وروى غيره عن أبي عمروٍ: (فَنَقَّبُوا في البلاد) مشددة وكذلك قرأ الباقون[٢].

قال أبو عبيدة: نَقَّبُوا في البلاد، طافوا وتباعدوا وأنشد لامرىء القيس:

وقـد نَـقَّـبْـتُ فـي الآفَـاقِ حَـتَّـى
رَضِيْتُ مِنَ الغَنِيمَـةِ بـالإِيَـابِ[٣]

والتَّشديد في نقّبوا يختصّ بالكثرة، والتخفيف يصلح للقليل والكثير.

---

(١) السبعة ص ٦٠٧ ـ ٦٠٨.

(٢) السبعة ص ٦٠٧.

(٣) مجاز القرآن ٢/٢٢٤، وديوانه/٩٩ وفيه: طوَّفت بدل نقبت. وانظر اللسان (نقب) وفيه السلام بدل الغنيمة.

ذكر اختلافهم في
سورة الذاريات

قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزةُ والكسائي: (لَحَقٌّ مثلُ مَا) [٢٣] برفع اللّام. وقرأ الباقون: (لَحَقٌّ مِثْلَ مَا) بنصب اللَّام، وكذلك حفصٌ بنصب اللَّام أيضاً[١].

قال أبو علي: مَن رفع مِثْلاً في قوله: (لَحَقٌّ مثلُ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) جعل مثلاً وصفاً لحقٍّ، وجاز أن يكون مثلٌ وإن كان مضافاً إلى معرفة صفةً للنكرة؛ لأنَّ مِثْلاً لا يختصّ بالإضافة لكثرة الأشياء التي يَقع التماثل بها بين المتماثلين، فلمَّا لم تخصَّه الإضافة، ولم يَزُل عنه الإبهام والشياعُ الذي كان فيه قبلَ الإضافة بقي على تنكيره. وقالوا: مررتُ برجلٍ مثلِكَ، وكذلك في الآية لم يتعرّف بالإضافة إلى (أنكم تنطقون) وإن كان قوله: (أنكم تنطقون) بمنزلة نطقكم، و(مَا) في قوله: (مثلُ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) زائدة، فإن قلت: فلِمَ لا تكون الَّتي بمنزلة أن كالتي في قوله: (وما كانوا بآياتنا يجحدون) [الأعراف/٥١] فإنَّ الَّتي في قوله: (مثلُ ما) لا تكون إلَّا زائدةً ألا ترى أنَّه لا فعل معها فتكون مع الفعل بمنزلة المصدر مثلَ أن مع الفعل، وقولُه: (وما كانوا

(١) السبعة ص ٦٠٩.

بِآيَاتِنَا يَجْحَدُون) موصولةٌ بالفعل الذي هو كانوا، وموضعها جرٌّ بالعطف على ما جرَّه الكافُ؛ التقدير: كنسيان لقاء يومهم، أي: ننساه نسياناً كنسيان يومهم هذا، وككونهم جاحدين بآياتنا، ومثلُ زيادةِ (ما) ههنا زيادتها في قوله؛ (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ) [نوح/ ٢٥] ونحو قوله: (فَبِمَا رَحْمَةٍ) [آل عمران/ ١٥٩] و(عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) [المؤمنون/ ٤٠] ونحو ذلك.

وأمَّا مَن نصب فقال: (مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ) فتحتمل ثلاثة أضرب:

أحدهما: أنَّه لمَّا أضاف مثل إلى مبنيٍّ، وهو قوله: (أنَّكم) بناه كما بُنِيَ يومَئِذٍ في قوله: (مِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ) [هود/ ٦٦] و(مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ) [المعارج/ ١١] وقوله:

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا(١)

وقوله:

لم يَمْنَعِ الشّربَ مِنْها غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ(٢)

فغيرُ في موضع رفع بأنَّه فاعل يمنع، وإنما بنيت هذه الأشياءُ المبهمةُ نحو: مثلٍ، ويومٍ، وحينٍ، وغيرٍ إذا أضيفت إلى المبنيِّ لأنَّها تكتسي منه البناء؛ لأنَّ المضاف يكتسي من المضاف إليه ما فيه من

---

(١) هذا صدر بيت للنابغة عجزه:

وَقُلْتُ ألَمَّا أصحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

وقد سبق في ٤/ ٣٤٨.

(٢) هذا صدر بيت لأبي قيس بن الأسلت عجزه:

حمامة في غصون ذات أو قال

وقد سبق في ٤/ ٣٤٨.

التعريف والتنكير، والجزاءِ والاستفهام، تقول: هذا غلامُ زيدٍ، وصاحبُ القاضي، فيتعرف الاسمُ بالإضافة إلى المعرفة، وتقولُ: غلامُ مَن تضربُ؟ فيكون استفهاماً كما تقول: صاحبَ مَن تضربْ أضربْ، فيكون جزاءً، فمَن بَنى هذه المُبْهَمَةَ إذا أضافها إلى مبني جعل البناء أحد ما يكتسبه من المضاف إليه، ولا يجوز على هذا: جاءني صاحبَ خمسةَ عشر، ولا غلامَ هذا؛ لأنَّ هذين من الأسماء غير المبهمة، والمبهمة في إبهامها وبعدها من الاختصاص كالحروف التي تدلُّ على أمور مبهمة، فلمَّا أضيفت إلى المبنيَّة، جاز ذلك فيها، والبناء على الفتح في مثل قول سيبويه.

والقول الثاني أن تجعل (ما) مع مثل بمنزلة شيءٍ واحدٍ، وتبنيه على الفتح وإن كانت (ما) زائدة وهذا قول أبي عثمان، وأنشد أبو عثمان في ذلك قول الشاعر:

وَتَداعَى مَنْخِرَاهُ بِدَمٍ
مِثْلَ مَا أثْمَرَ حُمَّاضُ الجَبَلْ[1]

فذهب إلى أنَّ (مثل) مع (ما) جُعِلَا بمنزلة شيءٍ واحدٍ، وينبغي أن يكون أثمر صفةً لمثلَ مَا، لأنَّه لا يخلو من أن يكون صفةً له، أو يكون (مثل مَا) مضافاً إلى الفعل؛ فلا يجوز فيه الإضافة؛ لأنَّا لم نعلم مِثْلاً أضيف إلى الفعل في موضع، فكذلك لا يضيفه في هذا الموضع إلى الفعل، فإذا لم يجز الإضافة كان وصفاً، وإذا كان وصفاً وجب أن يعود منه إلى الموصوف ذكرٌ، فيقدَّر ذلك المحذوف بما يتصل بالفعل، فيحذف كما يحذف الذكرُ العائد من الصِّفة إلى الموصوف، وقد يجوز

---

(١) سبق في ٤/٣٥١

أن لا يقدَّر (مثلَ) مع (ما) كشيءٍ واحد، لكن تجعله مضافاً إلى ما مع أثمر، ويكون التّقدير: مثلَ شيءٍ أثمره حُمَّاضُ الجَبَل، فيبنى مثل على الفتح لإضافتها إلى (ما) وهي غير متمكنٍ، ولا يكون لأبي عثمان حينئذٍ في البيت حجَّةٌ على كون (مثل) مع (ما) بمنزلة شيءٍ واحدٍ، ويجوز أن لا تكون له فيه حجَّةٌ من وجهٍ آخر، وهو أنْ يجعل (ما) والفعل بمنزلة المصدر، فيكون: مثل إثمار الحماض، فيكون في ذلك كقوله: (وَمَا كَانُوا بآياتِنَا يَجْحَدُونَ) [الأعراف/٥١] وقوله: (وَلَهُمْ عَذَابٌ أليمٌ بِمَا كَانُوا يُكَذِّبُونَ) [البقرة/١٠] ويقول ابن مقبل:

سلِ الدارَ مِنْ جَنْبي حِبِرّ فَوَاهِبٍ
إِلَى مَا رَأى هضبَ القليبِ المُضَيَّحُ[1]

كأنَّه قال: إلى رؤية هضب القليب، أو إلى موضع رؤيته.

ولكن يدلّ على جواز بناء مثلٍ مع (ما) وكونه مع (ما) بمنزلة شيءٍ واحد قول حميد بن ثور:

أَلَا هَيِّمَا مِمَّا لَقِيْتُ وَهَيِّمَا
وَوَيْحاً لِمَنْ لَمْ يَدْرِ مَا هُنَّ وَيْحَمَا[2]
وأسماءُ مَا أسْمَاءُ لَيْلَة أدْلَجَتْ
إلَيَّ وأصْحَابِي بأيَّ وَأيْنَمَا

وقوله: (ويحما) في موضع نصب بأنَّه مصدرٌ، فلولا أنَّه بني مع

(١) انظر ديوانه/٢٢، والمسائل الحلبيات ص ٦٢، ومجالس العلماء ص ٢٨. وحِبِرٌ وواهب: جبلان في ديار بني سُلَيم. هضب القليب: موضع لبني قنفذ من بني سُليم. القليب في الأصل: البئر. المضيح: ماء لبني البكاء.
(٢) ديوانه ص ٧، واللسان (ويح).

(ما) لم يكن يمتنع النصب الذي يجب بكونه مصدراً، ويلحقه التنوين فلمَّا لم يُنْصب علمتَ أنَّ الرفع إنَّما حصل فيه للبناء مع (ما)، وممَّا يدلُّ على ذلك ما أنشدناه عن أحمد بن يحيىٰ:

أثَـوْرَ مـا أصِيْـدُكُـمْ أمْ ثَـوْرَيْـنْ
أمْ تِيْكُمُ الجَمَّـاءَ ذَاتَ القَـرْنَـيْنْ[١]

فلولا أنَّ (ثور) مع (ما) جعلا شيئاً واحداً، وبني ثور على الفتح معه لذلك لم يمتنع التنوين من لحاقه، ومثل ما أنشده أحمد بن يحيىٰ:

تَـسْـمَـعُ لِلْجِنِّ بِـهِ زِيْـزِيْـزَ مـا[٢]

فزيزيزٌ: فعليلٌ مثلُ: شمليلٍ وكِرْدِيْدٍ[٣] وإنَّما بني مع (ما) على الفتح فلم يلحقه التنوين، فأمَّا قول أحمد بن يحيىٰ:

وأصْـحَـابِـي بـأيِّ وَأيْـنَـمَـا[٤]

فإنَّه أخرج (أين) من أن تكون استفهاماً، كما أخرجوه عن ذلك بقولهم: مررتُ برجلٍ أيِّما رجلٍ. وكقوله:

---

(١) انظر اللسان (قرن) وفيه: «أهم هذه» بدل «أم تيكم».

(٢) في اللسان (زيز): زيزيز: حكاية صوت الجن وأنشد البيت برواية: زي زي زيا.

(٣) ناقة شِمِلَّةٌ بالتشديد، وشمال وشملالٌ وشِمليل: خفيفة سريعة مشمرة. اللسان (شمل).

والكرديد: ما يبقى في أسفل الجُلّة من جانبيها من التمر. اللسان (كرد).

(٤) سبق قريباً.

والـدَّهْـرُ أَيَّـتَمَـا حَـالٍ دَهَـارِيْـرُ(١)

كأنَّه قال: والدَّهر دهاريرُ كلَّ حالٍ؛ فأعمل الفعل في الظرف، وإن كان متقدِّماً عليه، كقولهم: أكلَّ يوم لك ثوبٌ، وجعلَ أيَّ كناية عن بلدةٍ أو بقعةٍ، مثلَ فلانٍ في الكناية عن الأناسيّ؛ فلم يُصْرَفْ للتأنيث والتعريف.

فأمَّا قوله: وأينما فالقول فيه: إنَّه أخرجه من الاستفهام أيضاً كما أُخْرِجَ منه في المواضع التي أريتُك، وبناه مع (ما) على الفتح، وموضعه جرٌّ بالعطف على الجرِّ الذي في موضع قوله: بأيّ.

وأمَّا القول الثالث في قوله: (مثلَ مَا أَنَّكم تَنْطِقُوْن) فهو أن ينتصب على الحال من النكرة وهو قول أبي عُمر الجَرْمي، وذو الحال الذكر المرفوعُ في قوله: (لَحَقٌّ)، والعامل في الحال هو (الحقُّ)، لأنَّه من المصادر التي وُصِفَ بها، ويجوز أن تكون الحال عن النكرة الذي هو (حَقٌّ) في قوله: (إنَّه لحقٌّ)، وإلى هذا ذهب أبو عمرو ولم نعلم عنه أنَّه جعله حالاً من الذكر الذي في حَقٍّ، وهذا لا اختلاف في جوازه، وقد حَمَل أبو الحسن قوله: (فيها يُفْرَقُ كُلُّ أمْرٍ حَكيمٍ أَمْرَاً مِنْ عِنْدِنَا)

---

(١) هذا عجز بيت لرجل من أهل نجد قيل: هو عِثْيَرُ بن لبيد العذري، وقيل: هو حريث بن جَبَلَةَ العذري. وصدره:

حَـتَّـى كـأنْ لـم يَـكُـنْ إلَّا تـذكُّـرُهُ

قال الغندجاني في فرحة الأديب ص ٨٦: خلّط ابن السيرافي في هذا الاسم، إنّما هو جبلة بن الحويرث العذري، وقد أورد ابن السيرافي تمام الأبيات في شرح أبيات سيبويه ١/٣٦١، وعددها سبعة آخرها البيت. وانظر اللسان (دهر).

[الدخان/ ٤، ٥] على الحال، وذو الحال: قوله: (كلُّ أمْرٍ حَكيمٍ) وهو نكرة.

فهذه وجوه الانتصاب في مِثْلَ مَا، والخلاف فيه.

قال: قرأ الكسائي وحده: (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعْقَةُ) [الذاريات/ ٤٤] بغير ألف.

الباقون: (الصَّاعِقَةُ) بألف[١].

روى محمد بن السَّريِّ عن أحمد بن يحيىٰ عن أبي زيد: الصاعقة: التي تقع من السماء، والصَّاقعة التي تصقع الرؤوس. قال أحمد: وقال الأصمعي: الصاعقة والصاقعة سواءٌ، قال: وأنشد الأصمعي:

يَحْكُونَ بالمَصْقُولَةِ القَواطِعِ
تَشَقُّقَ البَرْقِ عَنِ الصَّواقِعِ[٢]

وأمَّا قول الكسائي: (الصعقة)، فقد روي عن عمر وعثمان فيما زعموا، وقيل إن الصَّعْقَة مثل الزَّجْرَة، هو الصوت الذي يكون عن الصاعقة وقال بعض الرجّاز:

لَاحَ سَحَابٌ فَرَأَيْنَا بَرْقَهُ
ثُمَّ تَدَانَى فَسَمِعْنَا صَعْقَهُ[٣]

---

(١) السبعة ص ٦٠٩.
(٢) انظر اللسان (صقع).
(٣) انظر اللسان (صعق) وفيه: ثمَّ تدلَّى بدل ثمَّ تدانى.

اختلفوا في كسر الميم وفتحها من قوله عزَّ وجلَّ: (وَقَوم نُوْحٍ من قبلُ) [الذاريات/٤٦].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامرٍ وعاصمٌ (وَقَوْمَ نُوْحٍ) فتحاً.

وقرأ أبو عمروٍ وحمزةُ والكسائي: (وَقَومِ نوحٍ) كسراً[١].

قال أبو علي: مَن جرَّ فقال: (وَقَوْمِ نُوحٍ) حمله على قوله: (وفي موسىٰ إذْ أرْسَلْناهُ إلى فِرْعَونَ) [الذاريات/٣٨] وفي(قوم نوحٍ)

وقولُه: (وفي مُوسى إذْ أَرْسَلْنَاهُ إلى فِرْعَونَ) عطف على أحدِ شيئين: إمَّا أن يكون على قوله: (وَتَرَكْنَا فيها آيَةً للَّذِينَ يخـافُونَ العذابَ) [الذاريات/٣٧] وفي موسىٰ، أو على قوله: (وفي الأرضِ آياتٌ لِلْمُوقِنِيْنَ) [الذاريات/٢٠] وفي موسىٰ، أي: في إرسال موسى آياتٌ بيّنةٌ وحججٌ واضحةٌ، وفي قوم نوحٍ آيةٌ.

ومَن نصب، فقال: (وَقَوْمَ نُوحٍ)، جاز في نصبه أيضاً أمران؛ كلاهما على حملٍ على المعنى.

فأحدهما من الحمل على المعنى أنَّ قوله: (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ) يدلُّ على: (أهْلَكْنَاهُمْ)، فكأنّه قال: أهلكناهم وأهلكنا قوم نوح.

والآخـر: أن قولـه: (فَأَخَـذْنَاهُ وَجُنُـودَهُ فَنَبَذْنَـاهُمْ في اليَمِّ) [الذاريات/٤٠] ألا ترى أنَّ هذا الكلام يدلُّ على أغرقناهم، فكأنَّه قال: فَغَرَّقْنَاهم، وأغرقنا قوم نوحٍ.

---

(١) السبعة ص ٦٠٩.

ذكر اختلافهم في
سورة الطور

قـرأ ابن كثير وعـاصم وحمـزة والكسـائي: (واتَّبَعَتْهُمْ) [٢١] بالتاء (ذُرِّيتُهم) واحدةٌ (بهم ذُرِّيَّتُهُم) واحدةٌ أيضاً.

وقـرأ نـافـع (واتَّبَعَتْهم ذريَّتُهم) واحـدةٌ، (بهم ذُرِّيَـاتِهِمْ) جماعٌ.

خارجةُ عن نافع فيهما مثل حمزةَ.

وقرأ ابنُ عامرٍ: (واتَّبَعَتْهُمْ) بالتاء (ذُرِّيَّاتُهم) برفع التاء جماعةً (أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ) جماعة أيضاً.

وقرأ أبو عمروٍ: (وَأَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ) جماعةً (بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ) جماعةً أيضاً[١].

الذُّرِّيَّة: اسم يقع على الصغير والكبير، فممَّا أُريد به الصغير قوله: (قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً) [آل عمران /٣٨] (فَنَادَتْه المَلائِكَة... الله يَبْشُرِكَ بيحيىٰ) [آل عمران/٣٩].

وأمَّا وقوعه على الكبار البـالغين، فقولـه: (وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ

(١) السبعة ص ٦١٢.

وَسُلَيْمَانَ وأيُّوبَ ويُوسُفَ) [الأنعام/٨٤] فإن حملت الذُّرِّيَّة في الآية على الصِّغار كان قولُه: (بإيمانٍ) في موضع نصب على الحال من المفعولَيْنِ، أي: اتَّبَعَتْهُم بإيمان من الآباء ذُرِّيَّتُهُم، ألحقنا الذُّرِّيَّة بهم في أحكام الإسلام، فجعلناهم في حكمهم في أنَّهم يرثون ويورثون، ويُدْفَنُ موتاهم في مقابر المسلمين، وحكمهم حكم الآباء في أحكامهم إلاَّ فيما كان موضوعاً عن الصغير لصغره. وإن جعلت الذُّرِّيَّة للكبار كان قولُه (بإيمان) حالاً من الفاعلين الذين هم ذريتهم، أي: ألحقنا بهم ذريَّتهم في أحكام الدُّنيا والثواب في الآخرة، (وَمَا أَلَتْنَاهُم مِنْ عَمَلِهِم) أي: من جزاء عملهم من شيءٍ كما قال: (فَلاَ تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً) [الأنبياء/٤٧]، وكما قال: (وإنَّما تُوَفَّوْنَ أجُورَكُمْ يَوْمَ القيامَةِ) [آل عمران/١٨٥] (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ فَلاَ يَخَافُ ظُلْماً وَلاَ هَضْماً) [طه/١١٢] فمَن قرأ: (ذريَّتَهُمْ) وأفرد؛ فلأنَّ الذُّرِّيَّة تقع على الكثرة؛ فاستغنى بذلك عن جمعه، وكذلك القول في قوله: (بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ) في أنَّه أفرده وألحق التاء في (واتَّبَعَتْهُم) لتأنيث الاسم.

وقول نافع: وجهه أنَّه جمع وأفرد؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما جائز، ألا ترى أنَّ الذُّرِّيَّة قد تكون جمعاً؟ فإذا جمعه فلأنَّ الجموع قد تجمع نحو: أقوامٍ وطرقاتٍ.

وقولُ ابن عامرٍ: (واتبعتهم ذريّاتهم . . . ألحقنا بهم ذرِّيَّاتهم) أنَّه جمع الموضعين؛ لأنَّ الجموع تجمع نحوَ: الطرقات والجزرات وفي الحديث: «صواحبات يوسف»[1].

وقول أبي عمروٍ: (أَتْبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ) جماعة، (بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ)

---

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل ٦/١٥٩، ٢١٠، ٢٢٤

جماعة، الفعل فيه للمتكلمين، وتبعتُ يتعدَّى إلى مفعول، فإذا ثقِّل بالهمزة تعدَّى إلى مفعولين، فالمفعول الأوَّل الهاء والميم، والمفعول الثاني: ذريّاتهم وكذلك ذرِّيَّاتهم مفعول ألحقنا.

قرأ ابن كثير: (ومَا أَلِتْنَاهُم) [الطور/٢١] بكسر اللاَّم غير ممدودة الألف.

وقرأ الباقون: (أَلَتْنَاهُم) مفتوحة الألف واللاَّم غير ممدودة أيضاً[١].

وقد تقدَّم حكاية اللُّغات في هذا الحرف. ويشبه أن يكون فَعِلنا لغةً، وقد قالوا: نَقِمَ يَنْقَمُ، ونَقَمَ يَنْقِمُ، فيشبه أن يكون: أَلِتَ مثلَهُ، ومثلَ نحوِهِ من حروفٍ جاءت على فَعِلَ وفَعَلَ، وقد حُكي ذلك عن يحيىٰ ومكانُهُ مكانُهُ.

وقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (لا لَغْوَ فِيْها وَلاَ تَأْثِيمَ) [الطور/٢٣] نصباً.

وقرأ الباقون بالرفع والتنوين[٢].

قوله (فيها) من قوله: (لا لغوَ فيها ولا تأثيمَ) على قول أبي الحسن في موضع رفع من حيث كان خبر إنَّ في موضع رفع، وفي قول سيبويه في موضع رفع بأنَّه خبر مبتدأ؛ فهو على قول سيبويه بمنزلة: زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ، استغنَيْتَ عن ذكر خبر الثاني لدلالة الأوَّل، ومَن رفع فقال: (لا لغوٌ فيها ولا تأثيم) ألا ترىٰ أنَّه لا يخلو من أن يكون

---

(١) السبعة ص ٦١٢.

(٢) السبعة ص ٦١٢.

(لا) كليس أو يكون لغوٌ مرتفعاً بالابتداء؛ فيكون (فيها) في كلٍّ واحد من التقديرين يصحُّ أن يكون خبراً عن الاسمين، فأمَّا قول الشاعر:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها[1]

فلا يكون فيها خبراً عنهما؛ لأنَّ العامل في الخبر هو العامل في المخبر عنه، وعاملا الاسمين مختلفان، فلا يكونان مع اختلافهما عاملين في الخبر، ومعنى ذلك: لا لغوٌ: أنَّهم لا تزول عقولهم، فإذا لم تزل عقولهم لم يلغوا، ولم يكن منهم ما يُؤثم، كما يكون في الدنيا.

قال: قرأ نافعٌ والكسائي: (نَدْعُوهُ أنَّه) [الطور/٢٨] بفتح الألف.

وقرأ الباقون: (نَدْعُوهُ إنَّه) بكسر الألف، وقال ابن جَمَّاز عن نافع: ندعوه إنَّه كسراً[2].

مَن قرأ: (ندعوه أنَّه) فالمعنى لأنَّه هو البَرُّ الرَّحيم، أي: فلرحمته يجيب مَن دعاه؛ فلذلك ندعوه.

ومَن كسر الهمزة قطع الكلام ممَّا قبله، واستأنفه.

قال: قرأ عاصم وابن عامر (يُصْعَقُونَ) [الطور/٤٥] مرفوعةَ الياء.

---

(١) صدر بيت لأمية بن أبي الصلت عجزه:

وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمُ مُقِيْمُ

سبق في ١/١٩٢ و٢/٣٥٨، وهو من شواهد النحو في شذور الذهب ص ٨٨، والخزانة ٢/٢٨٣، والعيني ٢/٣٤٦، والتصريح ١/٢٤١، والأشموني ٢/١١.

(٢) السبعة ص ٦١٣.

وقرأ الباقون (يَصعقون) بفتح الياء[١].

يقال: صَعِقَ الرجلُ يَصْعَقُ، وفي التنزيل: (فَصَعِقَ مَنْ في السَّمَواتِ) [الزمر/٦٨]. ومضارع صَعِق يَصعقون.

وحُجَّة مَن فتح الياء في (يَصعقون) قـولُه: (فَصَعِقَ مَنْ في السَّمَواتِ) فأمَّا مَن قرأ (يُصعقون) فإنَّه على نقل الفعل بالهمزة صَعِقُوا هم، وأصعقهم غيرهم، فيُصعقون من باب يُكرمون لمكان النقل بالهمزة، وليس مثل يُضْرَبون.

وحكى أبو الحسن: صُعِقَ، فعلى هذا يجوز: مصعوقٌ، ويجوز أن يكون يُصعقون، مثل يُضْرَبون، وقال غيره: هو مثلُ سَعِدَ وسُعِدَ.

قال: قرأ ابنُ عامرٍ فـي روايـة الحُلواني عن هشام بن عمّار وابن كثير والكسائي في رواية الفَرَّاءِ: (المُسَيْطِرُونَ) [الطور/٣٧] قال هشام: كتابها بالصاد ونقرؤها بالسين[٢].

أبو عبيدة: (أَم هم المُسَيْطِرون): الأربابُ، قال: يقال: تَسَيْطَرْتَ عليَّ: اتَّخذْتَني خَوَلاً[٣].

وقد جاء على هذا المثال فيما رواه محمد بن السَّري عن أبي عبيدة: مُبَيْطرٌ ومُسَيطِرٌ ومُهَيمنٌ ومُبَيْقِرٌ، قال: والبيقرة مِشْيَةٌ فيها تقاربٌ.

قال أبو علي: ليس هذا البناء بناء تحقير، ولكنَّ الياء فيه مثلُ الواو في حوقل، فكما تقول: مُحَوْقِلٌ كذلك تقول: مبيطرٌ لإلحاقهما جميعاً بِمُدَحْرِجٍ ومُسَرْهِفٍ.

---

(١) السبعة ص ٦١٣.
(٢) السبعة ص ٦١٣.
(٣) مجاز القرآن ٢/٢٣٣.

ذكر اختلافهم في
سورة والنجم

قرأ ابن كثير، وعاصمٌ وابن عامرٍ هذه السورة كلَّها بفتح أواخر آيِهَا. عاصم في رواية أبي بكر [يميل] مثل: (رآه) [١٣] و(رأى) [١١]،

حفص عن عاصم يفتح ذلك كلَّه وقرأ أبو عمرٍو ونافعٌ :بين الفتح والكسر.

وقرأ حمزة والكسائي ذلك كلَّه بالإمالة. القُطَعِيُّ عن عبيد عن أبي عمرٍو (بالأُفقِ الأَعْلَى) [النجم/٧] ممالة، (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى) [٨] ممالة (وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ) [المؤمنون/٩١] مفتوحةٌ، كذلك يقرَؤها[١].

أمَّا ترك الإمالة والتفخيم للألف فهو قول كثير من الناس، والإمالة أيضاً قول كثير منهم، فمَن ترك كان مصيباً، ومَن أخذ بها كان كذلك. وقول نافع وأبي عمرٍو: الإمالةُ، إلَّا أنَّهم لا يُجْنِحُون الألف إجناحاً شديداً، وذلك حسن.

---

(١) السبعة ص ٦١٤. وما بين معقوفين منه.

قال: قرأ حمزة والكسائي: (أَفَتَمْرُونَهُ) [النجم/١٢] مفتوحة التاء بغير ألفٍ.

وقرأ الباقون: (أَفَتُمَارُونَهُ) بألف[١].

مَن قرأ: (أَفَتُمَارُونَهُ) فمعناه: أتجادلونه، أي: أتجادلونه جدالاً ترومون به دَفْعَهُ عمَّا علمه وشاهده من الآيات الكبرى، ويقوِّي هذا الوجه قولُه: (يُجَادِلُونَكَ في الحقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ) [الأنفال/٦].

ومَن قَرَأَ: (أفتَمْرُونَهُ) كان المعنى: أَتَجْحَدُوْنَه.

وقال الشاعر:

مـا خَلَفٌ مِنْكِ يَـا أَسْمَاءُ فـاعْتَـرِفي
مِعَنَّـةُ البَيْتِ تَمْـرِي نِعْمَـةَ البَعْـلِ[٢]

أي: تجحدها، وزعموا أنَّ: (أفتمرونه) قراءة مسروق وإبراهيم والأعمش، والمجادلة كأنّه أشبه بهذا؛ لأنَّ الجحود كان منهم في هذا وفي غيرهِ، وقد جادله المشركون، عليه السلام، في الإسراء به؛ فكان ممَّا قالوا له: صِف لنا عِيرنا في طريق الشام، ونحو هذا.

قال: قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان: (مَا كَذَبَ الفُؤَادُ) [النجم/١١] خفيفةً وفي رواية هشام (كَذَّبَ) مشددة.

وخفَّف الباقون الذال[٣].

---

(١) السبعة ص ٦١٤.
(٢) اللسان (مرا) عن ابن بريٍّ. وامرأة مِعَنّة: تعتن وتعترض في كل شيء.
(٣) السبعة ص ٦١٤.

والحسن البصري في قوله: (مَا كَذَبَ الفُؤَادُ ما رأى): أي: ما كذَّبَ فؤادُه ما رأت عيناه ليلة أُسري به، بل صدَّقَه الفؤاد.

قال أبو علي: كذب فعلٌ يتعدى إلى مفعول بدلالة قوله:

كَـذَبَتْـكَ عَيْـنُـكَ أَمْ رَأَيْتَ بِـوَاسِطٍ(١)

ومعنى كذبتك أي: أرتك ما لا حقيقة له، كما أنِّي إذا قلت: كذبتني عيني، معناه: أرتني ما لا حقيقة له، وعلى هذا قال:

أُرِي عَـيْـنَـيَّ مَـا لَـمْ تَـرْأَيَـاهُ(٢)

فمعنى (ما كذب الفؤاد ما رأى): لم يكذب فؤاده ما أدركه بصره، أي: كانت رؤيةً صحيحةً غير كاذبةٍ، وإدراكاً على الحقيقة، ويشبه أن يكون الذي شَدَّد فقال: (كذَّب) شَدَّدَ هذا المعنى، وأكَّده: (أفَتُمَارُونَهُ على مَا يَرَىٰ): أترومون إزالته عن حقيقة ما أدركه وعلمه بمجادلتكم؟ أو: أتجحدونه ما قد علمه، ولم يعترض عليه شك فيه؟

قال قرأ ابن كثير وحده: (وَمَنَاءَةَ الثالثةَ) [النجم/ ٢٠] مهموزة ممدودة.

---

(١) صدر بيت للأخطل عجزه:

غَـلَسَ الـظلام مـن الـربـاب خـيـالا

انظر الكتاب ١/ ٤٨٤، وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي ١/ ٢٥.

(٢) صدر بيت لسراقة البارقي عجزه:

كـلانـا عـالمٌ بـالتُّـرُّهَـاتِ

انظر النوادر/ ١٨٥، المحتسب ١/ ١٢٨، الخصائص ٣/ ١٥٣، وابن الشجري ٢/ ٢٠، ٢٠٠، وابن يعيش ٩/ ١١٠، واللسان (رأى) وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٢/ ١٧٩، ٥/ ١٣٣. والمسائل الحلبيات ص ٨٤.

وقرأ الباقون: (وَمَنَاةَ)[١].

قال أبو عبيدة: اللاّتُ والعزَّى: أصنام من حجارة كانت في جوف الكعبة[٢]، ومناة أيضاً صنم حجارةٍ، ولعلّ (مَنَاءَة) بالمدِّ لغةٌ، ولم أسمع بها عن أحد من رواة اللُّغة، وقد سمَّوا، زيد مناةَ، وعبدَ مناةَ، ولم أسمعه بالمدِّ، وقال جرير:

أزيدَ مناةَ توعِدُ يابْنَ تيم
تَبَيَّنْ أَيْنَ تَاهَ بِكَ الوَعِيْدُ[٣]

قال: وقرأ ابن كثير: (ضِئْزَى) [النجم/٢٢] مهموزةً.

وقرأ الباقون (ضِيزَىٰ) بغير همز[٥].

أبو عبيدة: (قِسْمَةٌ ضِيزَى): ناقصة، يقال: ضِزْتُهُ حَقَّهُ، وضُزْتُه، أي: نقصته، ومنعته[٥].

قال أبو علي: قوله: (تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى). أي: ما نسبتموه إلى الله سبحانه من اتخاذ البنات قسمة جائرة.

فأمَّا قولهم: قسمة ضيزى، ومِشْيَةٌ حبلى، فإن النحويين يحملونه على أنَّه في الأصل، فُعلى، وإن كان اللَّفظ على فِعْلَى كما أنَّ البيوتَ والعِصيَّ في الأصل فُعولٌ، وإن كانت الفاء مكسورةً، وإنَّما حملوها على أنَّها فُعلى دون ما عليه اللَّفظ؛ لأنَّهم لم يجدوا في الصِّفات شيئاً على

(١) السبعة ص ٦١٥.
(٢) مجاز القرآن ٢/٢٣٦.
(٣) انظر ديوانه ١/٣٣٢.
(٤) السبعة ص ٦١٥.
(٥) السبعة ص ٢٣٧.

فعلى، كما وجدوا الفُعلى نحوَ: الحُبلى، والفَعْلى نحوَ: السَّكْرىٰ، فلمَّا لم يجدوا ذلك حكموا عليه بأنَّ الفاء في الأصل مضمومةٌ. ومَن جعل العين فيه واواً على ما حكاه أبو عبيدةَ من قولهم: ضُزْتُه؛ فينبغي أن يقول: ضوزى، وقد حُكِيَ ذلك، فأمَّا مَن جعله من قولك: ضِزْته فكان القياس أن يقول أيضاً: ضُوزى، ولا يحفل بانقلاب الياء إلى الواو، لأنَّ ذلك إنّما كُره في بِيضٍ، وعِينٍ، جمع بيضاء، وعيناء لقربه من الطرف، وقد بَعُدَ من الطرف بحرف التأنيث، وليست هذه العلامة في تقدير الانفصال كالتاء، فكان القياس أن لا يُحْفَل بانقلابها إلى الواو كما لم يبالَ ذلك في حُـوَلَلٍ، وعُـوْطَطٍ،وكأنَّهم آثروا الكسرة والياء على الضَّمَّة والواو من حيث كانت الكسرة والياء أخفَّ، ولم يخافوا التباساً حيث لم يكن في الصفة شيء على (فِعْلى)، وإنَّما هو (فُعلى)، ولولا ذلك لكان حُكْمُه حُكْمَ: كُوِلَلَ وكُوْلَلٍ في الاسم والفعل، وحكم عُوطَطٍ، وحُوْلَلٍ، ألا ترى أنَّه قال: سمعناهم يقولون: تَعَيَّطَتِ الناقةُ؟ ثم قال:

مُـظاهِـرةُ نَـيّـاً عَـتيـقـاً وعُـوطَـطا[١]

---

(١) هذا صدر بيت عجزه:

فـقـد أحـكـمـا خـلقـاً لـهـا مـتـبـايـنـاً

انظر اللسان (عوط) والعائط من الإبل: البكرة التي أدرك إنا رحمها فلم تلقح.

وهو من شواهد سيبويه المجهولة القائل، قال الأعلم: وصف ناقة مطارقة الشحم وافرة القوة والحجم لاعتياط رحمها وعقرها، وأصل المظاهرة: لبس ثوب على آخر، فالظاهر منها ظهارة والباطن بطانة، والنيّ: الشحم. والعتيق: الحولي القديم، والمتباين: المتفاوت المتباعد، يعني أنها كاملة =

فإن قلت: فكيف قال: إنَّ فِعلى لا تكون في أبنية الصفاتَ، وقد حكى أحمد بن يحيىٰ: رجل كِيْصَىً: إذا كان يأكل وحده، وقد كاصَ طعامَهُ، إذا أكله وحده؟ قيل: إنَّ سيبويه إنَّما قال: لم يحكِ فِعلى صفةً، والذي حكاه أحمد بن يحيىٰ بالتنوين، فليس هو ما قاله سيبويه، ولا يمتنع أن تجيء الألف آخراً للإلحاق بِهِجرَعٍ ونحوه.

وأمَّا قول ابن كثير: (ضِئْزَى) بالهمز فإنَّ التّوزيَّ قد حكى الهمز في هذه الكلمة فقال: ضَأَزَهُ يَضْأَزُهُ: إذا ظلمه، وأنشد:

إذا ضـأَزَانـا حَقَّـنَـا في غَـنِـيـمـةٍ[1]

ولا ينبغي أن يكون ابن كثير أراد بضيزى فُعْلى، لأنَّه لو أراد ذلك لكان ضوزى، ولم يرد به أيضاً فِعلى صفةً لأنَّ هذا البناء لم يجيء صفةً، ولكن ينبغي أن يكون أراد به المصدر مثل الذكرىٰ، فكأنَّه قال: قسمةٌ ذات ظلمٍ، فعلى هذا يكون وجهُ قراءته.

حمزة والكسائي: (يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الإثْمِ) [النجم/٣٢].

= الخلق متباعدةً ما بين الأعضاء وقد أُحكم خلقُها مع تفاوته والعُوطط: من عاطت الناقة تعيط عياطاً وعُوططاً: إذا لم تحمل. والحولل مثلها: من حالت الناقة حيالاً وحوللاً. الكتاب ٣٧٧/٢ وانظر المصنف ١٢/٤، ٤٢ واللسان (عوط).

(١) هذا صدر بيت عجزه:

تَـقَـنَّـعَ جـارَانـا فـلـم يَـتَـرَمْـرَمَـا

وروايته في اللسان (ضيز): «إذا ضاز عنا حقنا في غنمية» ولا شاهد فيها لأنها غير مهموزة. وفي مطلع البيت طمس في الأصل اجتهدنا في قراءته على نحو ما أثبتنا.

الباقون: (كَبَائِرَ الإِثْمِ)[١].

ممَّا يدلُّ على حُسن إفراد الكبير في قوله: (كبير الإثم) أنَّ فعيلاً قد جاء يعنى به الكثيرُ، كما أنَّ فَعُولاً قد جاء كذلك في قوله: (فإنْ كانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ) [النساء /٩٢] (وكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوَّاً شَيَاطِينَ الإِنْسِ) [الأنعام /١١٢] (فإنْ كانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍ لَكُمْ)[٢] فكذلك فعيل قد يراد به الكثرة كما أُرِيْدهُ بفَعُول. قال: (فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعينَ وَلَا صَدِيقٍ حَميمٍ) [الشعراء/ ١٠٠، ١٠١] وقال: (وحَسُنَ أُولئِكَ رَفِيقاً) [النساء/٦٩]، وعلى هذا حُمل قوله: (عن اليمينِ وعن الشِّمَالِ قَعِيدٌ) [ق/١٧] وقال:

وَمَا ضَرَّنَا أنَّا قَلِيْلٌ وجَارُنا
عَزِيزٌ وَجَارُ الأَكْثَرِيْنَ ذَلِيْلُ[٣].

وقال رؤبة:

دَعْهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيْقِها[٤]

وقال:

فَقَالَ فَرِيْقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُم
نَعَمْ وَفَرِيْقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي[٥]

---

(١) السبعة ص ٦١٥.

(٢) كذا الأصل، وهي تكرار في الاستشهاد كما هو ملاحظ للآية ٩٢ من النساء.

(٣) البيت للسموأل من قصيدة تبلغ عشرة أبيات، قال أبو علي القاليَ: قال أبو علي: وقرأت على أبي بكر للسموأل بن عادياء اليهودي وأنشد القصيدة. انظر الآمالي ١/ ٢٦٩، وانظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١١٢.

(٤) هذا رجز لرؤبة سبق في ١/ ٢٢٦ و٢/ ١٣١.

(٥) البيت من شواهد المغني وهو الإنشاد الثامن والثلاثون بعد المائة من شرح =

ومن ثَمَّ لم يؤنَّث في قولهم: ريحٌ خريق، ومِلحفة جديدٌ، وناقة سديسٌ، وكتيبةٌ خصيفٌ، كما لم يؤنّث فعولٌ في نحو:

خــذولٌ تــراعــي ربــربــا[1]

فمن ثَمَّ حيثُ كان على لفظ الإفراد، والمراد به الكثرة في هذه المواضع وغيرها؛ كذلك أفردا فعيلاً في قوله: (كبير الإثم)، وإن كان المراد به الكبائر، ويحسن الإفراد من وجه آخر، وهو أنَّ المصدر المضافَ، فعيل إليه واحدٌ في معنى الكثرةِ. ألا ترى أنَّه ليس يُراد به إثمٌ بعينه؟ إنَّما يراد به الآثام، فكذلك يكون المراد بالمضاف الكثرةَ إذ ليس الكبير كبيراً بعينه، إنّما هو ضروبُ ما كَبُرَ من الآثام، فإذا كان كذلك فالإفراد فيه يفيد ما يفيد الجمعُ، وقد وُصِفَ الإثم في الآية بالكِبَرِ، كما وُصِفَ بالعِظم في قوله: (افْتَرَى إِثْمَاً عَظِيمَاً) [النساء/٤٨] وهذا ممَّا يقوِّي قراءة مَن قرأ: (قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ) [البقرة/٢١٩]. ألا ترى أنَّ الكبرَ زيادة في أجزاء الشيء الكبير، كما أن العِظَمَ كذلك؟ فإن قيل: فَهَلاَّ جَمَعَا ذلك ليكون أبينَ كما جمعَ ذلك سائِرُهُم؟ قيل: إذا أتيا به على قياس ما جاء في التنزيل في غير هذا الموضع لم يكن لقائل مقـال، ألا ترى أنَّـه قد جـاء: (فإِنْ كَـانَ مِنْ قَـوْمٍ عَـدُوٍّ لَكُمْ)

= أبيات المغني ٢/٢٦٨، وهو ضمن قصيدة طويلة لنصيب شرحها البغدادي رحمه الله، وقـد خـرج هناك بما فيه الكفاية، ونضيف هنا أن الأبيات في فرحة الأديب ص ١٤٦.

(١) قطعة من بيت لطرفة، تمامه:

خَـذُوْل تُـرَاعِـي رَبْـرَبَـاً بِـخَـمِـيْـلَةٍ
تَـنَـاوَلُ أطـرافَ الـبَـرِيْـرِ وَتَـرْتَـدِي

وهو البيت السابع من معلقته في الديوان ص ٩.

[النساء/٩٢]، وقال: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف/٥٠] فأفرد؟ وجمع في قوله: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ أعْدَاءَ اللهِ إلى النارِ﴾ [فصّلت/١٩] و﴿إن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً﴾ [الممتحنة/٢]، وأنشد أبو زيد:

وقـالـوا ربَّـكَ انـصُـرْهُ فـإنَّ الـ
أَعَـادِي فـيـهِـمُ بَـأْسٌ شَـدِيْـدُ[1]

فلم يمنع من إفراد ذلك جمعُه في المـواضع التي جَمَـعَ؛ فكذلك: (كبيرَ الإثمِ) على قولهما، ومَن جمع فقال: (كَبَائِرَ الإثمِ) فلأنَّه في المعنى جمع، والإثم يُراد به الكثرة إلَّا أنَّه أفرد كما تفرد المصادر وغيرها من الأسماء التي يراد بها الأجناس الكثيرة.

قال: قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: ﴿عاداً الأولى﴾ [النجم/٥٠] منوّنةً.

وقرأ نافع وأبو عمروٍ: ﴿وعاداً لُّولى﴾ موصولة مدغمةً.

واختلف عن نافع في الهمز فروى لنا إسماعيل القاضي عن قالون وأحمد بن صالح عن أبي بكر بن أبي أويس، وقالون وإبراهيم القورسي عن أبي بكر بن أبي أويس عن نافعٍ: ﴿عاداً لُّؤْلَى﴾. وقال ابن جَمَّازٍ وإسماعيل بن جعفر، ومحمد بن إسحاق عن أبيه، وورش عن نافعٍ: ﴿عاداً لُّولى﴾ مثل أبي عمروٍ[2].

قال أبو عثمان: أساء عندي أبو عمروٍ في قراءته: ﴿وأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَاً لّولى﴾ لأنَّه أدغم النون في لام المعرفة، واللَّام إنَّما تحركت

(١) البيت لشعبة بن قمير من جملة أبيات في النوادر ص ٣٦٩.
(٢) السبعة ص ٦١٥ مع اختلاف يسير.

بحركة الهمزة، وليست بحركة لازمة، والدَّليل على ذلك أنَّك تقول: اَلْحَمَرُ، فإذا طرحت حركة الهمزة على اللاَّم لم تحذف ألف الوصل؛ لأنَّها ليست بحركة لازمة.

وقال أبو عثمان: ولكن كان أبو الحسن روى عن بعض العرب أنَّه يقول: هذا لَحْمَرُ قد جاءَ، فيحذف ألفَ الوصل لحركة اللاَّم.

قال أبو علي: القولُ في (عاداً الأولى) أنَّ من حقق الهمزة من الأولى، سَكَنَتْ لام المعرفة، فإذا سَكَنَتْ لام المعرفة والتنوينُ من قولك: (عاداً) المنصوبُ ساكنٌ التقى ساكنان: النون التي في (عاداً) ولام المعرفة، فَحرِّكَتِ التنوينُ بالكسر لالتقاء الساكنين، فهذا وجه قول مَن لم يُدغم، وقياس مَن قال: (أحدُ اللهُ)[الإخلاص/ ١، ٢] فحذف التنوين لالتقاء الساكنين أن يَحذفه هنا أيضاً، كما حذفه من (أحدُ الله)، وكما حذفه من قوله:

وَلَا ذَاكِرِ اللهَ إلَّا قَلِيلًا[١]

إلَّا أن ذا لا يدخل في القراءة، وإن كان قياساً، وجاء في الشعر كثيراً، وجاء في بعض القراءة، ويجوز في قول مَن خفَّف الهمزة من (الأولى) على قول مَن قال: اَلْحَمَرُ، فلم يحذف الهمزة التي للوصل أن يحرّكَ التنوين فيقول: (عادنِ لولى) كما يقولُ ذلك إذا حقَّق الهمزة، لأنَّ اللاَّم على هذا في تقدير السكون، فكما يكسر التنوين لالتقاء الساكنين، كذلك يكسرها في هذا القول، لأنَّ التنوين في تقدير الالتقاء مع

---

(١) عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي، سبق في ٢/٤٥٤ وصدره:

فألفيتُهُ غيرَ مُسْتَعْتِبٍ

ساكنٍ، ومَن حرَّكَ لام المعرفة، وحذف همزة الوصل، فقياسه أن يُسْكِنَ النون من (عادَنْ) فيقول: (عادَنْ لُولى) لأنَّ اللاَّم ليس في تقدير سكونٍ كما كان في الوجه الأوَّل كذلك، ألا ترى أنَّه حذف همزة الوصل؟ فإذا كان كذلك ترك النون على سكونها، كما تركه في نحو: عادٌ ذاهبٌ. ولو أدخلْتَ الخفيفة في فِعْلِ الواحد وأوْقعته على نحو الاثنين والابنين لقلت: اضرب اثنين، وأكرم ابنين، فحذفت الخفيفة من هذا، كما تحذفها في نحو: اضرب البُوْمَ؛ لأنَّ اللاَّم من الاثنين والابنين في تقدير السكون؛ فتحذفُ الخفيفة مع لام المعرفة إذا تحركت بهذه الحركة، كما تحذفها إذا لقيت ساكناً، ولم يكن ذلك كقولك: اضْرباً لَحْمَرَ، في قول مَن حذف معه همزة الوصل.

فأمَّا قول أبي عمروٍ: (عاداً لّولى) فإنَّه لما خفَّف الهمزة التي هي منقلبة عن الفاء لاجتماع الواوين أوَّلاً ألقى حركتها على اللاّم الساكنة، فإذا ألقى حركتها على اللاَّم الساكنة، تحرّكت وقبلها نون ساكنة، فأدغمها في اللاَّم كما يدغمها في الرَّاء في نحو: من راشدٍ، وذلك بعد أن يقلبها لاماً أو راءً، فإذا أدغمها فيها صار (عادَ لُّولى)، وخرج من الإساءة التي نسبها إليه أبو عثمان من وجهين: أحدُهُما أن يكون تخفيف الهمزة من قوله: (الأولى) على قول من قالَ: لَحْمَرْ كأنه يقول في التخفيف للهمز قبل الإدغام لُوْلَى فيحذف همزة الوصل كما يقول: لَحْمَر فيحذفها، فإذا كان على هذا القول كانت اللاَّم في حكم التَّحَرُّك، وخرجت من حكم السكون بدلالة حذفِ همزة الوصل معه، وإذا خرجت من حكم السكون حَسُن الإدغام معه كما حَسُن في: مَنْ لك ومَنْ لُوهُ، فهذا كأنَّ الإدغام كان في حرف متحركٍ غير ساكن كما أنَّ عامّة ما يدغم فيه من الحروف تكون متحركة. والوجه الآخر: أن

يكون أدغم على قول مَن قال: (اَلُولى) اَلَحْمَرَ فلم يحذف الهمزة التي للوصل مع إلقاء الحركة على لام المعرفة؛ لأنَّه في تقدير السكون فلا يمتنع أن يُدغم فيه وإن كان في حكم السكون كما لم يمتنع أن يدغم. في نحو: رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ، وإن كانت لاماتهنّ سواكن، ويُحَرِّكُها للإدغام، كما يُحرك السواكن التي ذكرنا للإدغام. فإذا لم يخلُ الإدغام في (عاداً لّولى) من أن يكون (اَلُولى) على قول مَن قال: اَلَحْمَر أو قول مَن قال: لَحْمَرُ وجاز في الوجهين جميعاً ثبت صحته.

فأمَّا ما روي عن نافع من أنَّه همز فقال: (عاداً لؤلَى) فإنَّه كما روي عن ابن كثير في قوله: (سُؤْقِهِ) [الفتح/ ٢٩]. ووجهه أنَّ الضَّمَّة لقربها من الواو وأنَّه لم يحجز بينهما شيءٌ، صارت كأنَّها عليها؛ فهمزها كما يهمز الواوات إذا كانت مضمومة نحو: أدؤرٍ والغُؤور، والسؤوق، وما أشبه ذلك، وهذه لغةٌ قد حُكيت ورُويت، وإن لم تكن بتلك الفاشية.

وقوله: (إنَّا إذَاً لَمِنَ الاثمين) [المائدة/١٠٦] في قياس (عاداً لولى) يجوز فيه ما جاز فيه، قال أبو عثمان: ومَن قرأ (عاداً لولى) فأظهر النون فقد أخطأ؛ لأنَّ النون لا تظهر على اللسان إلَّا مع حروف الحلق.

ذكر اختلافهم في
سورة القمر

قرأ ابن كثير ونافعٌ (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ) [القمر/٦] بغير ياء، و(مُهْطِعِينَ إلى الداعي) [القمر/٨] بياء في الوصلِ، وروى إسماعيل بن جعفر وابن جَمَّازٍ وورش عن نافع (يَوْمَ يَدعُ الداعي) بياءٍ في الوصل، وروَى عنه قالون ومحمد بن إسحاق عن أبيه وإبراهيم القُورِسيُّ عن أبي بكر بن أبي أويس وإسماعيل بن أبي أويس مثل ابن كثير: (يومَ يدعُ الداعِ) بغيرِ ياءٍ و(مُهْطِعِينَ إلى الدَّاعِي) بياء في الوصل.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (يَوْمَ يَدعُ الداعِ) [القمر/٦] و(إلى الداعِ) بغير ياء في وصل ولا وقف[1].

قد تقدَّم القول في هذا النحو في غير موضع.

وقرأ ابن كثير وحده: (إلى شَيْءٍ نُكْرٍ) [القمر/٦] خفيفة.

---

(١) السبعة ص ٦١٧.

. . . وقد رسمت (يدعو) في الأصل تارة بواو وتارة بحذفها، وقد آثرنا حذفها. وكذلك (الداع) أثبتنا الياء في مواطن إثباتها في القراءة، وحذفناها في مواطن الحذف.

وقرأ الباقون: (نُكُرٍ) مثقل[١].

قال أبو علي: نُكُرٌ: أحد الحروف التي جاءت على فُعُل، وهو صفةٌ، وعلى ذلك حمله سيبويه، واستشهد بالآية[٢]، ومثل ذلك: ناقة أجُدٌ، ومشيةٌ سُجُحٌ قال:

دعُوا التّخاجُؤَ وامْشُوا مِشْيَةً سُجُحَاً
إنّ الرِّجال ذَوُو عَصْبٍ وتَذْكِيرِ[٣]

ورجل شُلُلٌ: الخفيف في الحاجة، فقول مَن قال: نُكْرٍ، إنَّما هو على التخفيف مثل: رُسْلٍ وكتْبٍ وسَبعٍ، والضمةُ في تقدير الثباتِ كما كان كذلك في: لقضوَ الرجلُ، ولذلك رفضوا أن يجمعوا كساءً على فُعْلٍ في قول مَن قال: رُسْلٌ.

وقرأ أبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (خَاشِعَاً) [القمر/٧]، بألفٍ.

وقرأ الباقون: (خُشَّعَاً) بغير ألفٍ[٤].

قال أبو علي: وجه مَن قال: خاشعاً أنَّه فعلٌ متقدِّم، فكما لم يُلحق علامةَ التأنيث لم يُجمع، وحسن أن لا يؤنّث، لأنَّ التأنيثَ ليس بحقيقيٍّ، ومَن قال: خُشَّعَاً فقد أثبت ما يدلُّ على الجمع، وهو على لفظ الإفراد، ودلَّ الجمع على ما يدلُّ عليه التأنيث الذي ثبت في نحو قوله في الأخرى: (خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ) [القلم/٤٣] (وَخَشَعَتِ الأصواتُ لِلرَّحْمٰنِ) [طه/١٠٨]، فلذلك يُرَجَّحُ: مررتُ برجلٍ حِسَانٍ

---

(١) السبعة ص ٦١٧.
(٢) الكتاب ٢/٣١٥.
(٣) البيت لحسّان، وقد سبق في ٣/١٥٨.
(٤) السبعة ص ٦١٧ ـ ٦١٨.

قومُهُ، على قولهم: مررت برجلٍ حَسَنٍ قومُه؛ لأنَّ حِسَاناً قد حمل فيه ما يدلّ على الجمع والجمع كالتأنيث في باب أنه يدلّ عليه.

قال: وكلهم قرأ: (ففَتَحنا أبواب السماء) [القمر/١١] خفيفةً غير ابن عامرٍ فإنه قرأ (فَفَتَّحنا) مشدّدة[١].

قال أبو علي: وجه التخفيف أنّ فعَلنا بالتخفيف يدلّ على القليل والكثير، ووجه التثقيل أنه يخصّ الكثير، ويقوّي ذلك قولُه: (مفتَّحةً لهم الأبواب) [صٓ/٥٠].

قال: قرأ ابن عامر وحمزةُ وهُبيرة عن حفصٍ وعاصم: (سَتَعْلَمُونَ غَداً) [القمر/٢٦] بالتاء، وقال غير هبيرة عن حفص عن عاصم بالياء، وكذلك قرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصم بالياء[٢].

حجّة الياء: أن قبله غيبةٌ وهو قوله: (فقالوا: أَبَشَراً مِنَّا) [القمر/٢٤] (سَيَعْلَمُونَ غَدَاً) [القمر/٢٦] ووجه التاء: أنه على: قيل لهم: سَتَعْلَمُونَ غداً.

قال: وروى ورشٌ عن نافع (ونُذُرِي) [القمر/٣٠] بياءٍ، وروى غيره عنه: بغير ياءٍ، وقرأ الباقون: بغير ياء[٣].

حذفُ الياء لأنه فاصلةٌ فيجري مجرى القافية في حذف الياء منها، كما قال[٣]:

من حَذَرِ الموتِ أنْ يَأْتِيَنْ

(١) السبعة ٦١٨.

(٢) لم يرد بهذا التفصيل في السبعة، وانظر الحاشية فيه.

(٣) البيت للأعشى وقد سبق في ٣/٢١٩ و٤/١١٥ وغيرها.

ذكر اختلافهم في سورة الرحمن

قرأ ابن عامر وحده (والحبَّ ذا العَصْفِ والرَّيْحَانِ) [١٢] بالنصب.

الباقون: (الحبُّ ذو العصفِ) رفعٌ[١].

قال أبو عبيدةَ:

العصف: الذي يُعْصَفُ فيؤكلُ من الزرع، وهو العَصيفةُ، قال: علقمةُ ابنُ عَبَدَةَ:

يَسْقي مَذانبَ قد مالَتْ عَصِيفَتُها
حَدُورُها من أَتِيِّ الماءِ مَطْمُومُ[٢]

طمّها الماء: ملأها، قال: والريحانُ: الحبُّ الذي يؤكل، تقول: سبحانك وريحانك، أي: رزقك، وأنشد للنّمر بن تولب:

سلامُ الإلـهِ ورَيْحانُه
ورحمتُهُ وسماءٌ دِرَرْ[٣]

---

(١) السبعة ٦١٩.

(٢) اللسان (عصف) والطبري ٢٧/٦٥، والقرطبي ١٧/١٥٧.

(٣) مجاز القرآن ٢/٢٤٢، ٢٤٣، وتفسير الطبري ٢٧/٦٥، والقرطبي =

وروي عن ابن عباس: العَصْفُ: الورق، قتادة: العصفُ: التِّبْنُ، وقيل: العصف والعصيفة: أعالي ورق الزرع، قول ابن عامر: (والحبَّ ذا العَصْفِ) حمله على أنّ قولَه: (والأرضَ وضَعَهَا لِلأَنَامِ) [الرحمن/ ١٠] مثلُ: خلَقَها للأنام وخلق الحبَّ ذا العصفِ، وخلق الريحانَ، وهو الرزقُ، ويقوّي ذلك قولُه: (فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى) [طه/٥٣].

قال: واختلفوا في رفع النون وخفضها من قوله: (والرَّيْحَانُ) [الرحمن/١٢] فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو عمرو (والريحانُ) رفعٌ. وقرأ حمزة والكسائي: (والريحانِ) خفضٌ[1].

قال أبو علي: مَن رفع فقال: (الريحانُ) حمل ذلك على الرفع الذي قبله: فيها فاكِهَةٌ، والنَخْلُ، والحبُّ، وهذا أيضاً يدلّ على معنى الخَلْق، إلا أنه إذا تبع ما قبله كان أحسن، ليكون الكلام من وجهٍ واحد، وفيه الدّلالة على معنى الخلق. و(الريحانُ) من قول مَن رفع محمولٌ على: فيها، والمعنى: فيها هذه الأشياء التي عُدَّت، أي: فيها فاكهةٌ والريحانُ والحبُّ ذو العصف.

ومَن جرّ فقال: (ذو العصفِ والريحانِ) حمله على: ذو، كأنّه: والحبُّ ذو العصف وذو الريحان، أي من الحب: الرزق، فإن قلت: العصف والعصيفةُ رزق أيضاً، فكأنه قال: ذو الرزق، وذو الرزق؛

= ١٥٧/١٧ والمنصف ١١/٢، واللسان (روح) (درر) ومعه بيت آخر هو:

غــمــامٌ يُــنَــزِّلُ رزقَ الــعــبــادِ
فــأحــيــا الــبــلادَ وطــابَ الــشــجــرْ

(١) السبعة ٦١٩.

قيل: هذا لا يمتنع، لأن العصيفة رزقٌ غير الذي أوقع الريحانُ عليه، وكأن الريحان أُريد به الحبُّ إذا خلص من لفائفه فأوقع عليه الرزق لعموم المنفعةِ، وأنه رزقٌ للناس ولغيرهم. ويبعد أن يكون الريحان المشمومُ في هذا الموضع إنما هو قوت للناس والأنعام، كما قال: (فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجاً مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى كُلُوا وارْعَوْا أنْعَامَكُمْ) [طه/٥٣] أي: ارعوها إياها، وقال: (مَتَاعَاً لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ) [عبس/٣٢] فكذلك: العصيفة يختصّ بأنه رزق الأنعام، والريحانُ يعمّ الأناسي وغيرهم، فإن قلت: كيف يكون الريحان مصدراً وهو في الأصل فَيْعِلانٌ والعينُ محذوفةٌ، وليس في أبنية المصادر شيءٌ على هذا الوزن؛ قيل: يجوز في ذلك وجهان، أحدهما: أن تجعله اسماً وُضع موضع المصدر كما وضع ترباً وجندلاً، ونحو ذلك موضعَ المصادر. والآخر: أن يكون هذا مصدراً اختصّ به المعتلُّ كما اختصّ بكينونةٍ ونحوه، وليس ذلك في الصحيح. ويحتمل وجهاً آخر: وهو أن تجعله على فَعْلان، مثل: اللَّيان، وتجعل الياءَ بدلاً من الواو، كما جُعِلت الواو بدلاً من الياء في أشاوى، وكذلك جُعلت الياء بدلاً من الواو في رَيْحانٍ، فانتصب انتصاب المصادر فيما حكاه سيبويه من قولهم: سبحانَ الله وريحانَهُ[(١)]، كأنه قال: واسترزاقاً، وليس ذلك كما لزمه الانتصاب من المصادر نحو: معاذَ الله وسبحانَ الله، ألا ترى أنه قد جاء مرفوعاً في بيت النمر[(٢)]، ومجروراً في قراءة مَن جرّ الريحان.

قال: قرأ نافع وأبو عمروٍ: (يُخرَجُ منهما) بضمّ الياء (اللُّؤْلُؤُ والمَرجانُ) [الرحمن/٢٢] رفعٌ.

---

(١) انظر الكتاب ٣٢٢/١ (ت. هارون).
(٢) سبق قريباً.

وروى حسين عن أبي عمروٍ (يُخرِجُ) برفع الياء وكسر الراء، (اللؤْلُؤَ والمَرْجَانَ) نصباً.

وقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (يَخرُجُ منهما) منصوبة الياء، و(اللُّؤْلُؤُ والمَرجانُ) رفعٌ[1].

أبو عبيدة: المَرجَانُ: صغار اللؤلؤ وَاحدها مَرجانَة[2]، قال ذو الرُّمَّة:

كـأَنَّ عُـرَا المَــرْجَـان مِنْهــا تَعَلَّقَتْ
على أمِّ خِشْفٍ من ظِبـاءِ المَشـافِـرِ[3]

مَن قال: (يُخْرَجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ) كان قوله بَيّناً، لأن ذلك إنما يُخْرَجُ لا يَخرُجُ بنفسه، وكذلك مَن قال: (يُخْرِجُ) أي: يخرجه الله، فنسبَ الإخراج إلى الله تعالى،لأنه بقوّته وتمكينه، ومَنْ قال: (يَخْرُجُ) جعل الفعل للّؤلؤ والمرجان، وهو اتّساع،لأنه إذا أُخرِج ذلك خَرَجَ.

وقال: (يَخْرجُ مِنْهُمَا) وإنما يخرج من أحدهما، على حذف المضاف، كما قال: (على رَجُلٍ مِنَ القَرْيَتَيْنِ عظِيمٍ) [الزخرف/٣١] على ذلك. وقال أبو الحسن: وعند قوم أنه يَخْرجُ من العذب أيضاً.

وقرأ ابن كثير ونـافع وأبـو عمروٍ وابن عـامرٍ والكسـائي: (المُنْشَآتُ) [الرحمٰن/٢٤] فتحاً[4].

---

(١) السبعة ١١٩.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٤٤.

(٣) عُرى المرجان: الأطواق، وأم خشف: الظبية. والمشافر: ج مشفر وهو العَقِدُ من الرمل المطمئن. انظر ديوانه ١٦٧١/٣.

(٤) في السبعة: بفتح العين.

وقرأ حمزة: (المُنْشِئاتُ) كسراً.

وروى يحيىٰ عن أبي بكر عن عاصمٍ: (المُنْشَآتُ) و(المنشِئاتُ) فتحاً وكسراً. وروى عنه حفص: (المنشَآتُ) فتحاً. وروى حرميّ عن حماد بن سلمة عن عاصم: (المنشَآتُ) فتحاً[١].

أبو عبيدة: (المنْشَآتُ): المُجرَياتُ، المرْفوعاتُ[٢].

وجهُ مَن قال: (المُنْشَآتُ) أنها أُنشئت وأُجريت، ولم تَفْعَل ذلك أنْفُسُها، أي: فُعِلَ بها الإنشاءُ، وهذا بَيّنٌ لا إشكال فيه.

ومَن قال: (المنشِئَاتُ) نسب الفعل إليها على الاتّساع. كما يقال: مات زيدٌ، ومرضَ عمرو، وغير ذلك مما يضاف الفعل إليه إذا وُجِدَ فيه، وهو في الحقيقة لغيره، فكان المعنى: المنشِئاتُ السيرَ، فحذف المفعول للعلم به، وإضافة السير إليها أيضاً اتّساع، لأن سيرها إنما يكون في الحقيقة لهبوب الريح، أو رفع الصواري.

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: (سَنَفْرُغُ) [الرحمن/٣١] بالنون، وروى حسين الجُعْفي عن أبي عمروٍ (سَيفْرَغُ) بفتح الياء والراء.

وقرأ حمزة والكسائي: (سَيَفْرُغُ) بفتح الياء وضمّ الراء[٣].

وجه الياء في (سيفرُغُ) أن الغيبة قد تقدمَ في قوله: (وَلَهُ الجَوَارِي) [الرحمن/٢٤] وقولِهِ: (...وجهُ ربك) [الرحمن/٢٧]

---

(١) السبعة ٦٢٠ مع اختلاف يسير في العرض.
(٢) مجاز القرآن ٢/٢٤٤.
(٣) السبعة ٦٢٠.

(سيفرغ)، ويقال: فَرَغَ يفرَغُ وفرَغَ يفرُغَ، وقال أبو الحسن: بنو تميم يقولون: فرِغَ يَفْرَغُ مثل: علم يعلَم، وروي أن في حرف أُبَيّ: (سنفرَغُ إليكُمُ)، وليس الفراغُ هنا فراغاً من شُغْلٍ، ولكن تأويلُه القصدُ، كما قال جرير(١):

أَلَآن فَقَدْ فرغت إلى نمير
فهذا حينَ صِرتُ لهُم عَذَابَا

قال: قرأ ابن عامر: (أَيُّهُ الثَّقَلان) [الرحمن/٣١] بضمّ الهاء، ويقف بالهاء، قال: فمَن قرأ بهذه القراءة وقف على الهاء، وكان أبو عمروٍ يقف (أَيُّها) بألف.

قال: أخبرني محمد بن يحيىٰ قال: حدّثنا أبو جعفر الضرير، يعني محمداً، قال: كان الكسائي يقف: (أَيُّهَاْ) بالألف(٢).

لا وجه لقول ابن عامر (أَيُّهُ الثَّقَلان) وقد ذكرنا فيما قبل وجهَ الشُّبْهَةِ فيها.

قال: قرأ ابن كثير وحده: (شِواظٌ مِنْ نَارٍ) بكسر الشين [الرحمن/٣٥].

وقرأ الباقون: (شُوَاظٌ) برفع الشين(٣).

الشِّواظ والشُّواظ لغتان. زعموا. قال أبو الحسن: أهل مكّة يكسرون الشواظ.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (ونِحاسٍ) كسراً،

---

(١) سبق، انظر ٤/٢٥٦.
(٢) السبعة ٦٢٠.

[الرحمن/٣٥]، وقرأ الباقون: (ونُحاسٌ) رفعاً[١].

أبو عبيدة: (شُواظٌ منْ نَارٍ): اللهب لا دخان له، وقال رؤبة:

إنَّ لَهُمْ مِنْ وَقْعِنَا أَقْيَاظَا
ونَارَ حَرْبٍ تُسعِرُ الشُّواظَا[٢]

قال: والنحاس: الدخان. قال الجعدي[٣]:

يضيءُ كضوءِ سراجِ السليـ
ـط لم يجعلِ الله فيهِ نُحَاسا

قال: السليط: الحَلّ[٤]. وروي عن ابن عباسٍ أيضاً: الشواظ: لهب لادخان فيه، وعنه أيضاً: النحاس: الدخان.

قال أبو علي: إذا كان الشوّاظ اللهبَ لا دخان فيه، ضَعُف قراءة مَن قرأ: (شُواظٌ مِنْ نارٍ وَنُحَاسٍ) ولا يكون على تفسير أبي عبيدة إلا الرفع، ونحاسٍ على: يُرْسَلُ عَلَيْكُما شُواظٌ مِنْ نارٍ، ويرسَلُ نحاس، أي: يرسَل هذا مرة وهذا أخرى. فإن قلت: فهل يجوز الجرّ في (نحاسٍ) على تفسير ابن عباسٍ وأبي عبيدة، فإنه يجوز من وجهٍ وهو

---

(١) السبعة ٦٢١.

(٢) أنشدهما ابن دريد للعجّاج في الجمهرة ١٢٢/٣.. أقياظاً: ج قيظ وهو صميم الصيف، وقاظ يومنا: اشتد حرّه والبيتان في ملحقات ديوان العجّاج ٣٤٩/٢، وفي اللسان مادة /شوظ/.

(٣) السليط: الزيت الجيد أو دهن السمسم، والنُحاس: بضمّ النون وكسرها: الدخان قال أبو حنيفة: هو الذي يعلو وتضعف حرارته ويخلص من اللهب. انظر شعر النابغة الجعدي ص٨١، ومجاز القرآن ٢٤٤/٢، ٢٤٥. والطبري ٧٣/٢٧، والاقتضاب ص ٤٠٧، واللسان /سلط/.

(٤) الحل: الشيرج، ودهن السمسم (اللسان حلل).

على أن تقدّره: يُرسَلُ عليكما شواظٌ من نارٍ وشيءٌ من نحاسٍ، فتحذف الموصوف وتقيم الصفة مقامه كقوله: (وَمِنْ آياتِهِ يُريكُمُ البَرْقَ) [الروم/٢٤] و(مِنَ الّذينَ هَادُوا يُحرِّفُونَ الْكَلِمَ) [النساء/٤٦] (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الكتابِ إلّا لَيؤمِنَنَّ بِهِ) [النسْاء/١٥٩] (وَمِنْ أَهْلِ الْمدينَةِ مَرَدُوْا عَلَى النِّفَاقِ) [التوبة/١٠١]، فحذف الموصوف من ذلك كلّه، وكذلك في الآية فإن قُلْتَ: فإن هذا فاعل، والفاعل لا يحذف فقد جاء[1]:

وما راعَني إلّا يسير بشُرْطَةٍ
وعهدي به قَيْناً يفُشُّ بكيرِ

على أن هذا الحذف قد جاء في المبتدأ في الآية التي تلوتها أو بعضها، وقد قالوا: تَسْمَعُ بالمُعَيْديّ لا أن تراه[2].

فإذا حذف الموصوف بقي بعده قوله: (مِنْ نَارٍ) الذي هو صفة لشيءٍ المحذوف، وحذف من، لأن ذكره قد تقدّم في قولِهِ (مِنْ نارٍ) فحسَّن ذلك حذفَه، كما حسَّن حذفَ الجار من قوله: على مَن تَنْزِلْ أنْزِلْ، وكما أنشده أبو زيد من قول الشاعر[3]:

أصبحَ من أسماء قيسٌ كقابضٍ
على الماء لا يَدْري بِما هُوَ قَابِضُ

أي: بما هو قابضٌ عليه، فحذف لدلالة الجار على المتقدّم

---

(١) البيت لمعاوية الأسدي سبق ذكره ٤/١٥٥.
(٢) من أمثال العرب يضرب للشيء الذي لم تره ويعظم في نفسك بالسماع، فإذا رأيته اقتحمته عينك ـ وله رواية أخرى: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.
الوسيط في الأمثال ١/٨٣، وكتاب الأمثال لابن سلام/٩٧.
(٣) لقيس بن جروة تقدم ذكره في ج ١/٢٦٠.

عليه، وكما حذف الجار عند الخليل من قوله:

إنْ لَمْ يَجِـدْ يَـومـاً على مَن يَتَّكِـلْ[(١)]

يريد عنده: على مَن يتّكل عليه، فحذف الجارَّ لِجَرْيِ ذكرِه، فكذلك سَهُلَ حذف مِن في الآية بعض السهولةِ لجري ذكره قبل، فيكون انجرار (نحاس) على هذا بمن المضمرة، لا بالإشراك بمن التي جرّت في قوله: (من نارٍ)، وإذا انجرّت بمن هذه لم يكن الشواظ الذي هو: اللهب، قِسطاً من الدخان.

وحُكي عن أبي عمروٍ أنه قال: لا يكون الشواظ إلا من نارٍ، وشيءٍ، يعني من شيئين. وقال أبو الحسن: قال بعضهم: لا يكون الشواظ إلا من النار والدخان جميعاً، قال: وكلٌ حسنٌ، إلا أنّا نختار الرفع، يعني الرفعَ في قوله: (ونحاسٌ). قال أبو علي: فإذا كان الأمر على هذا فالجرّ متجهٌ، وليس بممتنع كما امتنع من تفسير أبي عبيدة، إلا من حيث ذكر.

قال: قرأ الكسائي وحده: (لم يَطْمُثْهُنَّ) بضمّ الميم في الحرف الأول [٥٦] وبكسرها في الثاني [٧٤]، كذلك أخبرني الكسائيّ عن أبي الحارث عنه، وقال أبو عبيدة: كان الكسائي يرى الضمّ فيها والكسر، وربّما كسر إحداهما، وضَمَّ الأخرى. وأخبرنا أحمد بن يحيىٰ ثعلب، عن مسلمةَ عن أبي الحارثِ عن الكسائي: (لم

(١) عجز بيت لأحد الأعراب وصدره:

إن الكريم وأبيك يعتمل

انظر الكتاب لسيبويه ١/٤٤٣، وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٢٤٢، ٣٠٤، واللسان (عمل).

يطمُثهُنَّ) يقرؤها بالضمّ والكسر جميعاً، لا يبالي كيف قرأها.

والباقون بكسر الميم فيهما[١].

يَطْمِثُ ويَطْمُثُ لغتان، مثل: يحشِرُ ويَحْشُرُ، ويعْكِفُ ويَعْكُفُ. قال أبو عبيدة: (لم يَطْمِثْهُنَّ): لم يمسسْهُنَّ، قال: يقال: ما طمث هذا البعير حبْلٌ قطُّ، أي: ما مسَّهُ حبْل قَطّ[٢]، قال رؤبة[٣]:

كالْبيضِ لم يطْمِثْ بِهِنَّ طامِثٌ

قال: قرأ ابن عامرٍ وحده: (تَبارَكَ اسْمُ ربِّكَ ذُوْ الجَلاَلِ) [الرحمن/٧٨] بالواو وكذلك في مصاحف أهل الحجاز والشام.

وكلّهم قرأ: (ذِيْ الْجَلاَلِ والإكرامِ) بالياء، وكذلك في مصاحف أهل الحجازِ والعراق[٤].

مَن قال: (ذي) فجرَّ جعله صفة لربّك، وزعموا أن في حرف ابن مسعود: (ويبقى وَجْهُ رَبِّكَ ذي الجَلالِ) بالياء في كلْتيهما.

وقال الأصمعي: لا يقال الجلال إلا في الله عزّ وجلّ، فهذا يقوّي الجرّ، إلا أن الجلال قد جاء في غير الله سبحانه، قال[٥]:

---

(١) السبعة ٦٢١.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٤٥، ٢٤٦.

(٣) وبعده:

ازمان رأسي قصبٌ جُثاجِثُ

من أرجوزة يمدح فيها الحارث بن سليم الهجيمي. ديوانه /٢٩.

(٤) السبعة ٦٢١.

(٥) البيت لهدبة بن خشرم العذري: يصف المنايا وعمومها للخلق فيقول:

فــلا ذا جَــلالٍ هِبْنَــهُ لِجَــلالِــهِ
ولا ذا ضَيــاعٍ هُنَّ يتــرِكْنَ للفَقــر

فالجرُّ الوجه في ذي، ومن رفع أجراهُ على الاسم.

* * *

= لا يتركن الجليل هيبة لجلاله، ولا الضائع الفقير إشفاقاً لضياعه وفقره.
وهو من شواهد سيبويه ١/٧٢، وابن الشجري ١/٣٣٤، والمفصل ٢/٣٧.

ذكر اختلافهم في
سورة الواقعة

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر: (وَحُوْرٌ عِيْنٌ) [٢٢] بالرفع، المفضل عن عاصم وحمزة والكسائي: (وَحُوْرٍ عِيْنٍ) خفض[١].

قال أبو علي: وجه الرفع، على أنه لمّا قال: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُون، بِأَكْوابٍ وأَبَاْرِيقَ) [الواقعة/ ١٧، ١٨] دلّ هذا الكلام على ما ذكر بعدُ على: لهم فيها كذا، ولهم حورٌ عينٌ، وكذلك من نصب من غير السبعة، حمل على المعنى، لأن الكلام دلّ على يُمنحون وعلى يُمَلّكُونَ. وهذا مذهب سيبويه، ومثل ذلك[٢]:

---

(١) السبعة ٦٢٢.

(٢) البيتان لكعب بن زهير. تجافى: عن الأرض ـ وذاك أكرم لها ـ أي: لم ترم بنفسها ـ والزور والكلكل: بعضه قريب من بعض ـ والنبيل: ضخم الجسم، وسمرٌ: يعني: البَعَرَ ـ وظِماءٌ: يابسة لأنها لم تشرب الماء أياماً ـ واترتهنَّ: تابعتهنّ ـ وذُبَّلٌ: يُبَّسٌ.

يصف في هذين البيتين منزلاً رحل عنه فطرقه ذئبان أو ذئب وغراب فلم يجدا به إلا موضع إناخة مطيته وبعر السمر الظماء.

وهما من شواهد سيبويه ١/٨٨. ديوانه/٥٣ ـ ٥٤.

فَــلم يـجِــدَا إلاّ مُـنَــاخَ مَــطِيَّــةٍ
تَجــافَى بهــا زَوْرٌ نبيــلُ وكَلْكَــلُ
وَسُمْــرٌ ظِمَــاءٌ واتَــرَتْهُنَّ بعــدمــا
مَضَتْ هَجْعَةٌ مِن آخِرِ الليـلِ ذُبَّـلُ

لأن معنى لم يجدا إلا مناخَ مطيّة: ثَمَّ مناخ مطيّة، فحمل سُمْر على ذلك، كما أن معنى: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ... بِأَكْوابٍ): لهم أكواب، فحمل الرفع على المعنى، وكذلك قوله[1]:

بــادَتْ وَغـيَّــرَ آيَـهُـنَّ مــع الـبـلَىٰ
إلّا رَواكدَ ....

لما كان معنى الحديث: بها رواكد، حمل قوله:

ومــشــجّــجٌ أمّــا ســواءُ قَــذَالِــهِ
فبدا ....[1].

(١) البيتان ينسبان إلى ذي الرمّة وهما في ملحقات ديوانه ٣/ ١٨٤٠، كما ينسبان إلى الشماخ وهما في ملحقات ديوانه ٤٢٧، ٤٢٨ وتمامهما:

بــادَتْ وغَــيَّــرَ آيَــهُــنَّ مــع الــبِــلَى
إلا رواكــد جــمــرُهُــنَّ هــبــاءُ
ومُــشــجَّــجٌ أمّــا ســواءُ قَــذالِــهِ
فــبــدا وغَــيَّــر ســارَهُ الــمــعــزاءُ

وأراد بالرواكد: الأثافي، ووصف الجمر بالهباء لقدمه، والهباء: الغبار وما يبدو من شعاع الشمس إذا دخلت من كوّة، وأراد بالمشجّج وتداً من أوتاد الخباء، وتشجيجه: ضرب رأسه ليثبت، وسواء قذاله: وسطه، وأراد بالقذال أعلاه. وقوله: غيّر ساره: أراد سائره والمعزاء: أرض صلبة ذات حصى.

والبيتان من شواهد سيبويه ولم ينسبهما. الكتاب ١/ ٨٨.

على: بها رواكدُ، ومشجَّجُ.

ويجوز أن يحمل الرفع على قوله: (على سُرُرٍ موضُونة) [الواقعة/١٥] يريد: وعلى سُرر موضونة حور عين، أو: وحورٌ عينٌ على سُرُرٍ موضونةٍ، لأن الوصف قد جرى عليهنّ فاختصصن، فجاز أن يرفع بالابتداء، ولم يكن كالنكرة إذا لم توصف نحو (فيها عَيْنٌ) [الغاشية/١٢] وقوله: (على سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ) [الواقعة/١٥] خبر لقوله: (ثُلَّةٌ مِنَ الأَوَّلِينَ وَقليلٌ مِنَ الآخِرين) [الواقعة/ ١٣، ١٤]، فكذلك يجوز أن يكون خبراً عنهنّ، ويجوز في ارتفاع، (وحُورٌ عيـنٌ)أن يكون عطفاً على الضمير في: (مُتَّكِئِينَ)، ولم يؤكّد لكون طول الكلام بدلاً من التأكيد. ويجوز أيضاً أن تعطفه على الضمير في (مُتَقَابلينَ)، ولم يؤكد لطول الكلام أيضاً. وقد جاء: (ما أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَاْ) [الأنعام/١٤٨] فهذا أجدر.

ووجه الجرّ: أن تحمله على قوله: (أُولٰئِكَ المُقَرَّبُونَ في جَنَّاتِ النَّعِيم) [الواقعة/١٢]، التقدير: أولئك المقرَّبُون في جنّات النعيم، وفي حورٍ عين، أي: في مقارنة حورٍ عين ومعاشرة حور عين، فحَذَفْتَ المضاف، فإن قلت: فلِمَ لا تحمله على الجار في قوله: يَطُوفُ عليهِم وِلْدَانٌ بكذا، وبِحُورٍ عين، فإن هذا يمكن أن يقال: إلا أن أبا الحسن قال: في هذا بعض الوَحشة.

قال أبو عبيد: الحوراء: الشديدة بياض العين الشديدةُ سَوادِها.

قال: قرأ ابن عامرٍ وابن كثير والكسائي: (عُرُباً) [الواقعة/٣٧]

= وقد نُسب البيتان إلى الشماخ في شواهد الإنصاف/٦، وذكر البيت الثاني اللسان في مادة /شجج/ ولم ينسبه.

سبق البيتان في ٥/ ٣١٣.

مثقّل. وقرأ حمزة: (عُرْباً) خفيف. واختُلف عن نافع وأبي عمروٍ وعاصمٍ، فروى يحيىٰ عن أبي بكر عن عاصم (عُرْبَاً) خفيفٌ، وروى حفص عن عاصم: (عُرُبَاً) مثقّل، وروى ابن جمَازٍ والقاضي عن قالون، وورش وإسحقُ عن نافع (عُرُباً) مثقّل. وروى إسماعيل بن جعفر: (عُرْباً) خفيفٌ، وروى عبد الوارث واليزيدي عن أبي عمروٍ (عُرُبَاً) مثقّل.

وروى أبو زيد وشجاع ابن أبي نصرٍ عن أبي عمروٍ (عُرْباً) خفيف، وقال عباس: سألت أبا عمروٍ فقرأ: (عُرُبَاً) مثقّل، قال: وسألته عن (عُرْباً) فقال: تميم تقولها ساكنة الراء[1].

قال أبو عبيدة: العَروب: الحسنة التبعُّل، قال لبيد[2]:

وفي الـحُدُوج عَروبٌ غيـرُ فـاحِشَـةٍ
رَيّـا الرَّوادِفِ يَعْشَىٰ دونَهـا البَصَرُ[3]

قال أبو علي: الفَعول: تجمع على فُعُلٍ وفُعْلٍ، فمن التثقيل قوله[4]:

فـاصبِـري إنّـكِ مـن قَـوْمٍ صُـبُـر

وقـــال[5]:

---

(١) السبعة ٦٢٢.

(٢) ديوانه/ ٥٦، الحدوج: مراكب النساء ـ العروب: المتحببة لزوجها ـ ريا الروادف: ضخمة العجيزة ـ يعشىٰ: يكلّ ويضعف.

(٣) مجاز القرآن ٢/٢٥١.

(٤) لم نعثر على قائله.

(٥) لم نعثر على قائله.

. . . . أنَّـــهُم . .

غُفُرٌ ذنبَهُمُ . . . .

والتخفيف في ذلك سـائغٌ مطّردٌ، وليس في هذا ما في قول الآخر[١]:

ومــا بـدّلت من أمٍّ عِمــرانَ سَلْفَـعُ
من الشُّــودِ وَرْهَـاءُ العِنــانِ عَـروبُ

ومما جاء مسكّناً في جميع عَروبٍ قول رؤبة[٢]:

الــعُــرْبُ فــي عَــرَابــةٍ وإعْــرابْ

وذُكر عن ابن عباس: العَرابَة والإعرابة: التعريض بالنكاح.

قال: وقال ابن عامرٍ: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً﴾ بهمزتين، ﴿أَإِنّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة/٤٧] بهمزتين أيضاً، خلاف ما في سائر القرآن، ولم يقرأ ابن عامرٍ بالجمع[٣] بين الاستفهامين في سائر القرآن، إلا في هذا الموضع[٤].

---

(١) ذكره صاحب التهذيب ٢/٣٦٤، واللسان (عرب) ولم ينسباه وعندهما: «وما خلف» بدل «وما بدلت». والعروب: المرأة الحسناء المتحبّبة لزوجها، والعروب أيضاً: العاصية لزوجها الخائنة بفرجها الفاسدة في نفسها. وأنشدا البيت عن ثعلب. قال ابن منظور: وعندي أن عروب في هـذا البيت الضحاكة، وهم يعيبون النساء بالضحك الكثير. السلفع: السليطة الجريئة. (اللسان).

(٢) في ديوانه:

والــعُــرْبُ فــي عَــفَــافــةٍ وإعْــرابْ

وقبله: وقــد أرى زِيــرَ الــغــوانــي الأتــرابْ

انظر ديوانه/٥.

(٣) في الأصل: بالجميع، وما أثبتناه من السبعة.

(٤) السبعة ٦٢٣.

قال أبو علي: إن أُلْحِق حرف الاستفهام في قوله: (أئِنَّا) أو لم يلحق، كان إذا متعلّقاً بشيءٍ دلَّ عليه: (أئنّا لَمَبْعُوثُوْنَ) وكذلك لو لم يُلحق فقال: (إنّا لَمَبْعُوثُون). ألا ترى أن إذا: ظَرْفٌ من الزمان فلا بدّ له من فعل، أو معنى فعل يتعلّق به، ولا يجوز أن يتعلّق بقوله: (مِتْنَاْ)، لأن (إذا) مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وليس الفعل في موضع جزم، كما يكون في موضع جزم في الشعر، فإذا لم يجز حمله على هذا الفعل، ولا على ما بعد إنّ، من حيث لم يعمل ما بعد إنّ فيما قبلها، كما لم يعمل ما بعد لا، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله، علمت أنه متعلق بشيء دلَّ عليه قوله: (إنَّا لَمَبْعُوثُونَ) أو: (أإنّا لَمَبْعُوثُوْنَ)، وذلك: نحشر، أو نبعث، ونحو هذا مما يدلّ عليه الكلام.

وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمروٍ والكسائي: (شَرْبَ) [الواقعة/٥٥] بفتح الشين.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة: (شُرْبَ) بضمّ الشين[١].

شرِب شُرْباً وشَرْباً جميعاً، فالشَّرْبُ: كالأكلِ والضَّرْبِ، والشُّرْبُ: كالشُّغلِ والذُّكْرِ، فأما الشِّرْبُ: فالمشروب، كما أن الطِّحنَ: المطحون، وقال: (لَهَاْ شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يومٍ مَعْلُومٍ) [الشعراء/١٥٥]، إنما هو ما كانت شَرْبَةٌ من الماء، وقد يكون الشَّرْبُ جمع شاربٍ، مثل: راكبٍ ورَكْبٍ، وراجِلٍ وَرَجْلٍ، وتاجِرٍ وتجرٍ، فأما قول الشاعر[٢]:

---

(١) السبعة ٦٢٣

(٢) البيت لأبي دؤاد ـ والشّرب: جماعة الشاربين. انظر شعره/٢٩٠ ضمن دراسات في الأدب العربي لغرانباوم، وفيه «الموكب» بدل «المركب».

وَعَنْسٍ قَدْ بَراها لَذَّةُ الْمَرْكَبِ والشَّرْبِ

فيمكن أن يعنيَ بالشَّرْبِ المصدر، ويمكن أن يعنيَ به جمع شاربٍ، والمصدر أشبه ليكون معطوفاً على مثله، ويقوِّي المصدر أيضاً قول الآخر(١):

كَشَرابِ قَيْلٍ عن مَطِيَّتِهِ
ولِكُلِّ أمْرٍ وَاقِعٍ قَدْرُ

فإن جعلت في البيت الشَّرْبَ مصدراً فالمعنى إدمان الشُّرب، وإن جعلته جمعاً فالمعنى استعمال الشرب.

قال: وكلّهم قرأ: (نَحْنُ قدَّرْنَا) [الواقعة/ ٦٠] بالتشديد، غير ابن كثيرٍ فإنه قرأ: (قَدَرْنَا) خفيفة(٢).

قال أبو علي: قد قالوا: (قَدَرْنا) في معنى (قَدَّرْنَا)، وقد تقدّم ذكر ذلك، ويدلّ عليه قوله(٣):

ومُفْرِهةٍ عَنْسٍ قَدَرْتُ لِساقِها
فَخَرَّتْ كما تَتّايعُ الريحُ بالقَفْلِ

---

(١) البيت لعمرو بن أحمر يذكر شبابه ونعمته. وهو من قصيدة في شعره ص ٩١، وانظر المعاني الكبير ١/ ٤٦٣.

وقيل: هو قيل بن عتر من عاد، وهو أحد أفراد وفد عاد الذين وفدوا على معاوية بن بكر أحد العماليق وسيد مكّة. القدر: القدر والقضاء. يريد أنه لها في شبابه كما لها قيل عن مطيته حين سحرته الجرادتان بغنائهما.

(٢) السبعة ٦٢٣.

(٣) لأبي ذؤيب، وقد سبق في ٥/ ٤٩

المعنى: قدرت ضربتي لساقها فضربتها، ومثله في المعنى[١]:

فإنْ تَعْتَذِرْ بالمحْلِ من ذِي ضُرُوعها
عَلَى الضيفِ يَجْرَحْ في عراقيبِها نَصْلِي

ومثله قول لبيد[٢]:

مُـدْمِناً يَمْسَـحُ في شَحْمِ الـذُّرىٰ
دَنِس الأسـؤُقِ مـن عَـضْـبٍ أَفَـلّ

قال عاصم في رواية أبي بكر: (أَإِنَّا لَمُغْرَمُونَ) [الواقعة/٦٦] استفهام بهمزتين.

حفصٌ عن عاصم، والباقون: (إِنَّا) على لفظ الخبر[٣].

قال أبو علي: قد تقدم القول في ذلك.

قال: قرأ حمزة والكسائي: (بِمَوْقِعِ النُّجُومِ) [الواقعة/٧٥] واحداً، وقرأ الباقون: (بِمَوَاْقِعِ النُّجُومِ) جماعة[٤].

أبو عبيدة: (فَلاْ أُقْسِمُ بِمَوَاْقِعِ النُّجُومِ) أي: فأقسم، قال:

---

(١) لذي الرمّة سبق ذكره في ٥/٤٩

(٢) رواية الديوان للبيت:

مُـدْمِـنٌ يـجـلـو بـأطـراف الـذرى
دَنَسَ الأَسْـؤُقِ بـالـعـضْـبِ الأَفَـلّ

والعضب: القاطع. الأفل: الكثير الفلول لكثرة ما ضرب به. والمعنى: يعرقب الإبل لينحرها ثم يمسح ذرى أسنمتها بسيفه ليجلو ما عليه من دماء سيقانها ديوانه/١٤٩.

(٣) السبعة ٦٢٤.

(٤) السبعة ٦٢٤.

ومواقعها: مساقطها حيث تغيب، هذا قول أبي عبيدة[١] وقيل: إنه مواقع القرآن حين نزل على النبي ﷺ نجوماً، ويحتمل قوله: (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى) [النجم/١] هذين الوجهين، فأمّا الجمع في ذلك، وإن كان مصدراً فلاختلافه، وذلك أن المصادر وسائر أسماء الأجناس إذا اختلفت، جاز جمعها، وعلى هذا قالوا: نُمورٌ ونُمْران، وقال: (إِنَّ أَنْكَرَ الأَصْواتِ لَصَوْتُ الحَمِيرِ) [لقمان/١٩] فجمع للاختلاف وقال: (لَصَوْتُ الْحَمِيْر)، فأفرد لما كان الجميع ضرباً واحداً.

فمَن قال: (بِمَوْقِعِ) فأفرد، فلأنه اسم جنسٍ، ومن جمع، فلاختلاف ذلك. فأما قوله[٢]:

كأنّ متنيَّ من النقيِّ
مواقعُ الطّيْرِ على الصَّفِيِّ

فليس اسم المصدر إنما هو موضع، فجمع، لأن المعنى على الجمع، وإنما شبَّه مواضع بمواضع.

قال عباس سألت أبا عمروٍ فقرأ: (هَذَا نُزْلُهُمْ) [الواقعة/٥٦] ساكنة الزاي.

وقرأ الباقون واليزيدي عن أبي عمروٍ: (نُزُلُهُمْ) مثقّلٌ[٣].

والنُّزْلُ والنُّزُلُ بمعنى، مثل: الشُّغْلِ والشُّغُلِ، والعُنْقِ والعُنُقِ، والطُّنْب والطُّنُب، فأما قوله: (ولكم فِيْهَا ما تَدَّعُونَ، نُزُلاً مِنْ غَفُوْرٍ رَحِيمٍ) [فصّلت/ ٣١، ٣٢] فَنُزُلٌ: يحتمل ضربين يجوز أن يكون

(١) مجاز القرآن ٢/٢٥٢.
(٢) للأخيل الطائي سبق ذكره في الحجّة ٤/٣٠٨.
(٣) السبعة ٦٢٣.

جمع نازلٍ كقوله:

أو تنـزلـون فـإنّـا مَـعْشَـرٌ نُـزُلُ[١]

والحال من الضمير في (يدّعون) أي: ما يدَّعُون من غَفُوْرٍ رحيم نازلين، ويجوز أن يكون؛ (نُزُلًا) يُراد به القُوْتُ الذي يُقام للنازلِ أو الضيف.

ويكون حالاً من قوله: (ما يَدَّعُون) والعامل في الحال معنى الفعل في (لهم) وذو الحال (ما يدَّعُوْنَ)، أي: لهم ما يدَّعُونَ نُزُلاً، و(من غفورٍ رحيم) صفة نزل، وفيه ضمير يعود إليه، وقوله: (كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الفِرْدَوْسِ نُزُلًا) [الكهف/١٠٧]، ويجوز أن يكون المعنى: لهم ثمر جنّات الفردوس نزلاً، فيكون النُزُل: القُوتَ، ويجوز أن يكون النزل: جمع نازل، ويدلّ على الوجه الأول: (كُلَّمَا رُزِقوا مِنْها من ثَمَرَةٍ رِزْقاً) [البقرة/٢٥].

قال: روى المفضل عن عاصم: (وتَجْعلُون رِزْقَكُم أَنَّكُم تَكْذِبُونَ) خفيفة منصوبة التاء [الواقعة/٨٢].

وروى غيره عن عاصم: (تُكَذِّبونَ) مشدّدةً، وكذلك الباقون.

(وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تَكْذِبُونَ): أي تجعلون رزقكم الذي رزقكموه الله فيما قاله: (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكاً) إلى قوله: (رِزْقاً لِلْعبَادِ) [ق/١١]، وقوله: (وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ

---

(١) عجز بيت للأعشى وصدره في ديوانه ص ٦٣:

قـالـوا الـركـوبَ! فـقـلـنـا تـلـك عـادتـنـا

أي: تنزلون عن خيولكم فنجالدكم بالسيوف بدل المطاعنة بالرماح، والبيت من شواهد سيبويه ١/٤٢٩، وشرح أبيات المغني ٨/١٠٣.

رِزْقاً لَكُمْ) [البقرة/٢٢]، أي: تكذبون في أن تنسبوا هذا الرزق إلى غير الله، فتقولون: مُطِرْنا بنوء كذا، فهذا وجه التخفيف.

ومَن قال: (تُكَذِّبون) فالمعنى: إنكم تكذبون بالقرآن، لأن الله عزّ وجلّ هو الذي رزقكم ذلك، على ما جاء في قوله: (رِزْقَاً لِلْعِبَادِ) [ق/١١] فتنسبونه أنتم إلى غيره، فهذا تكذيبهم لما جاء التنزيل به، وروي عن ابن عباس أنه قرأ: (وَتَجْعَلُونَ شُكْرَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ)[1] [الواقعة/٨٢]، أي تَجْعَلونَ مكانَ الشكر الذي يجب عليكم التكذيب. وقد يكون المعنى: تجعلون شكر رزقكم التكذيب، فحذف المضاف.

* * *

(١) هذه قراءة علي وابن عباس ورويت عن النبي ﷺ. انظر المحتسب ٢/٣١٠.

ذكر اختلافهم في
سورة الحديد

قرأ أبو عمروٍ وحده: (وَقَدْ أُخِذَ مِيْثَاْقُكُمْ) [الحديد/٨]، رفعٌ[١]، وقرأ الباقون: (أَخَذَ مِيْثَاْقَكُمْ)[١].

حجّة مَن قال: (أَخَذَ) أنه قد تقدّم: (وَمَاْ لَكُمْ لاَ تُؤْمِنُونَ بِالله) [الحديد/٨]، الضمير يعود إلى اسم الله عزّ وجلّ. وأمّا (أُخِذَ) فإنه يدلّ على هذا المعنى، وقد عرف آخِذُ الميثاق وأن آخذَه الله عزّ وجل.

قال: كلهم قرأ: (وَكُلاًّ وَعَدَ الله الحُسْنىٰ) [الحديد/١٠] بالنصب، غير ابن عامر فإنه قرأ: (وَكُلٌّ وَعَدَ الله الحُسْنىٰ) بالرفع[٢].

حجّة النصب بَيِّنٌ لأنه بمنزلة زيداً وعدتُ خيراً، فهو مفعول وعدتُ، وحجّة ابن عامرٍ أن الفعل إذا تقدّم عليه مفعوله لم يقوَ عمله فيه قوَّته إذا تأخّر، ألا ترى أنهم قد قالوا في الشعر: زيدٌ ضربتُ، ولو تأخر المفعول فوقع بعد الفاعل لم يَجزْ ذلك فيه. ومما جاء من ذلك

---

(١) في السبعة: بضمّ الألف وكسر الخاء وضم القاف.
(٢) السبعة ٦٢٥.

قول الشاعر(١):

قَــدْ أصْبَحـتْ أمُّ الخِيــارِ تــدَّعي
عــليَّ ذَنْبــاً كُـلُّهُ لــم أصْـنَــعِ

فروَوْه بالرفع لتقدّمه على الفعل، وإن لم يكن شيءٌ يمنع من تسلّط الفعل عليه، فكذلك قوله: (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنىٰ) يكون على إرَادة الهاء وحذفها، كما تحذف في الصِّلاتِ والصِّفات، فالصِّلات نحو: (أهَذَا الذي بَعَثَ الله رَسُولاً) [الفرقان/٤١] والصفات: (واتّقوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نفسٌ عَنْ نَفْسٍ شيئاً) [البقرة/٤٨] أي: لا تجزيه، ومثل ذلك قول جرير(٢):

ومــا شــيءٌ حَـمَـيْتَ بـمستـبـاح

أي: حميته.

قرأ ابن كثير وابن عامر: (فَيُضَعِّفُهُ) [الحديد/١١] مشدّدة بغير ألف. ابن كثير يضمّ الفاء، وابن عامر يفتح الفاء.

قال: وعاصم يقرأ: (فيضاعِفَهُ) بألف وفتح الفاء. وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (فيضاعفُهُ) بالألف وضمّ الفاء.

قال أبو علي: (يضاعفُهُ، ويضعِّفُهُ) بمعنىً، فأما الرفع في:

---

(١) البيت لأبي النجم، وهو من شواهد سيبويه ١/٤٤ ـ ٦٩ ـ ٧٣، وشرح أبيات المغني ٤/٢٤٠، والخزانة ١/١٧٣ ـ ٤٤٥، والخصائص ١/٢٩٢ و٣/٦١. وأم الخيار: زوجة أبي النجم.

(٢) صدر البيت:

أبَـحْـتَ حمـى تهـامـة بـعـد نـجـد

وقد سبق ذكره في ٢/٤٤.

فيضاعِفُ فهو الوجه، لأنه محمول على: (يُقرضُ)، أو على الانقطاع من الأول، كأنه: فهو يضاعف، ولا يكون النصب في هذا كما كان في قولك: أتَقُومُ فأحدّثَك؟ لأن القيامَ غيرُ متيقَّن فالمعنى: أيكون منك قيامٌ فحديثٌ مِنّي؟، وليس ما في الآية كذلك، ألا ترى أنه مَن قال: (مَنْ ذَاْ الَّذِي يُقْرِضُ الله) [الحديد/١١] فالقرض ليس مسؤولاً عنه، وإنما المسؤول عنه الفاعل، وعلى هذا أجازوا: أيُّهم سار حتى يدخُلُها، ولم يُجِزْ سيبويه النصبَ في يدخل، لأن السير متيقن غير مسؤول عنه، وإنما السؤال عن الفاعل، فكذلك في قوله: (مَنْ ذَاْ الّذي يُقْرِضُ) (فيضاعف له). لا يكون في يضاعفُ إلا الرفع، كما لم يكن في يدخُلُ بعد حتى إلا الرفع. ومَن نصب فقال: (فيضاعفَه) لم يكن الوجه، وإنما هو مما يجوز في الشعر في نحو قوله[1]:

وألْحَقُ بالحجازِ فأستريحا

ألا ترى أن المعطوف عليه موجَبٌ في موضع تيقُّن، ولكن يحمل قول الذي نصب، فقال: (يُضَاعِفَه) على المعنى، لأنه إذا قال أحدٌ: مَن ذا الذي يُقْرِضُ، فكأنه قد قال: أيقرضُ الله أحدٌ قرضاً فيضاعفه له؟ وإن لم يحمله على ما ذكرنا من المعنى لم يستقم، فالوجه في قراءة: (فيضاعفَه) ما عليه الأكثر من الرفع في: (فيضاعفُهُ).

---

(١) عجز بيت للمغيرة بن حبناء وصدره:

سأترك منزلي لبني تميم

واستشهد به سيبويه ١/٤٢٣ - ٤٤٨، وهو الشاهد رقم ٣١٩ من شواهد المغني، وفي الخزانة ٣/٦٠٠، والمحتسب ١/١٩٧، والمفصل ١/٢٧٩.

قال: قرأ حمزة وحده: (لِلّذِينَ آمنوا أَنْظِرُونَا) [الحديد/١٣] مكسورة الظاء.

وقرأ الباقون: (لِلّذينَ آمنوا انْظُرُونَا) موصولةً[1].

ليس النظر الرؤية التي هي إدراك البصر، إنما هو تقليب العين نحو الجهة التي فيها المرئيُّ المراد رؤيته، ممّا يدلّ على ذلك قوله[2]:

فيـا مَيُّ هـل يُجْـزىٰ بكـائي بمثلِهِ
مِـرَاراً وأَنْفَـاسي إليـكِ الـزوافِـرُ
وأنّي متى أُشرِفْ من الجانب الـذي
بـه أنتِ من بين الجـوانِبِ نـاظـرُ

فلو كان النظر الرؤية لم يطلب عليه الجزاء، لأن المحبّ لا يستثيب من النظر إلى محبوبه شيئاً بل يريد ذلك ويتمنّاه، ويدلّ على ذلك قول الآخر[3]:

ونـظرةِ ذي شَـجَـنٍ وامـقٍ
إذا مـا الـركـائب جـاوَزْنَ مِيـلا

فهذا على التوجّه إلى الناحية التي المحبوب فيها، وتقليب البصر نحوها لما يعالج من التلفّت والتقلّب. كقول الآخر[4]:

---

(١) السبعة ٦٢٦ وفيه: (انظُرونا) موصولة الألف مضمومة الظاء.

(٢) البيتان لذي الرُّمَّة ـ ومعناهما: يامي هل تبكين مثلما أبكي مراراً، وإنني صابر على ذلك فهل تجزينني على هذه المحبة؟

والبيت الثاني من شواهد سيبويه ٤٣٧/١، والمقتضب ٧١/٤، والخزانة ٦٤٥/٣، انظر ديوانه ١٠١٤/٢.

(٣) لم نعثر على قائله.

(٤) لم نعثر على قائله.

مـا سِرتُ ميـلاً ولا جاوزْتُ مـرحَلَةً
إلا وذكــرِكِ يَـلْوي كـابيـاً عُـنُقِـي

وما يبيّن أن النّظرة ليست الرؤية أن الركابَ إذا حاذت هذه المسافة أو جاوزتها لم تقع الرؤية على مَن صار من الرائي بهذه المسافة. فأما قوله: (وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [آل عمران/٧٧]، فالمعنى: أنـه سبحانه لا ينيلهم رحمته، وقد تقول: أنا أنظر إلى فلان، إذا كنت تُنيله شيئاً، ويقول القائل: انظر إليّ نظر الله إليك، يريد: أنلني خيراً أنالك الله.

ونظرتُ بعد يستعمل وما تصرف منه على ضروبٍ، أحدها: أن تريد به: نظرت إلى الشيء فيحذف الجار، ويوصل الفعل، من ذلك ما أنشد أبو الحسن[١]:

ظـاهـراتُ الجمــال والحسن ينـظرْ
نَ كـمــا يــنـظُر الأراكَ الـظبــاءُ

المعنى: ينظرن إلى الأراك، فحذف الجار الذي في نحو قوله[٢]:

نـظرْن إلــى أظعــانِ مــيٍّ كــأنــهــا

(١) البيت في الأساس (نظر) برواية:
ظــاهــرات الـجــمــال يــنــظرن هَـوْنـاً
ولم ينسـبه.
(٢) صدر بيت لذي الرمّة وعجزه:
مــولــيــةً مَـيْسٌ يَـمـيــلُ ذوائـبُـهُ
والميس: شجر تُعمل منه الرحال- تميل ذوائبه: أغصانه وأعاليه ورواية الديوان: «نظرتُ»، ديوانه ٢/ ٨٢٥.

والآخر: أن يريد به تأمّلت وتدبّرت، فهو فعل غير متعدٍّ، فمن ذلك قولهم: اذهب فانظر زيداً أبو مَن هو؟ فهذا يُراد به التأمّل، من ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ٱنْظُر كَيْفَ ضَرَبُوا لكَ الأمثالَ﴾ [الإسراء/٤٨]، ﴿ٱنْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الكَذِبَ﴾ [النساء/٥٠]، ﴿ٱنْظُرْ كيف فضَّلْنَا بَعْضَهُمْ على بَعْضٍ﴾ [الإسراء/٢١].

وقد يتعدّى هذا بالجار كقوله: ﴿أَفَلَا يَنْظُرونَ إلى الإبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية/١٧]، فهذا أحضّ على التأمّل، وتَبَيُّنِ وجه الحكمة فيه، وقد يتعدّى بفي، وذلك نحو قوله: ﴿أَوَلَمْ ينظروا في مَلَكُوتِ السَّمواتِ والأرضِ﴾ [الأعراف/١٨٥]، فهذا كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا في أَنْفُسِهِمْ﴾ [الروم/٨].

فأما قوله[1]:

ولـمـا بـدا حـورانُ والآلُ دونـهُ
نـظرتَ فلم تَنْظُرْ بعَيْنَيـكَ منـظَرا

ويجوز أن يكون نظرت فلم تنظر، أي: نظرت فلم ترَ بعينيك مَنْظَراً لغَرَقهِ في الآل كقوله[2]:

تـرى قُـورَهـا يَغْـرَقنَ في الآلِ مَـرَّةً
وآوِنَـةً يَخْـرُجْنَ مِنْ غـامـرٍ ضَحْـلِ

وقد يجوز أن يُعنى بالنظر الرؤية على الاتّساع، لأن تقليب

(١) البيت لامرىء القيس من قصيدة قالها يوم توجه إلى بلاد الروم، وفي الديوان:

فـلـمـا بـدت حـوران والآل دونـهـا

وحوران: جنوب دمشق ـ والآل: السراب. ديوانه/٨٧.

(٢) البيت لذي الرمّة سبق ذكره في ٤/ ٢٢٣.

البصر نحو المبصر تتبعه الرؤية، وقد يجري على الشيء لفظ ما يتبعه، ويقترن به كقولهم للمرأة: راوية، وكقولهم للفِناءِ: عَذِرَة، وكقولهم لـذي بطن الإنسـان: غائِط وإنمـا الغائط: المـطمئن من الأرض المستقل، وقد يكون: نظرْتَ فلم تنظر، مثل: تكلّمت فلم تكلّم، أي: لم تأتِ بكلام على حسب ما يراد، أي: لم يقع الموقع الذي أريد، فكذلك: نظرتَ فلم تنظر منظراً كما تريد، أو: لم ترَ منظراً يروق.

وضرب آخر من نظرتُ: أن يريد به انتظرته، من ذلك قوله: (إِلَى طَعَامٍ غيرِ نَاظِرِيْنَ إِنَاْهُ) [الأحزاب/٥٣]، أي: غير منتظرين إدراكه وبلوغه، ومن ذلك قول الشاعر(١):

مـا زِلْتُ مُذْ أشْهَـرَ السُّفَّارُ أنـظُرُهُم
مثـلَ انتـظارِ المضحِّي راعيَ الإبـلِ

يدلّك على ذلك قوله: مثل انتظار المضحّي، المعنى: انتظرتهم انتظاراً مثل انتظار المضحّي، فقد تبيَّنت أنه أراد بنظرت: انتظرت، وقد يجيء فعلت وافتعلت بمعْنىً كثيراً، كقولهم: شوَيْتُ واشتَوَيْتُ، وحَضَرت واحتَضَرْتُ، ومن ذلك قول الفرزدق(٢):

نـظرتُ كـمـا انتـظرتَ الله حتى
كفـاكَ المـاحـلين لـك المُحـالا

---

(١) ذكره اللسان (شهر) ولم ينسبه وروايته فيه «راعي الغنمِ» بدل «الإبل» أشهر السفّار: مضى عليهم شهر.

(٢) انظر ديوانه ٢/٦٥٥، وفيه:

نـظرتـك مـا انـتـظرت الله حـتـى
كـفـاك المـاحـليـن بـك المُحـالا

يريد: انتظرتُ كما انتظرتَ، وقد يكون: أنْظَرْتُ في معنى انتظرت، تطلب بقولك أنـظرني التنفيسَ الذي يطلب بالانتظار، من ذلك قوله[1]:

أَبَـا هِـنْـدٍ فَـلاَ تَعْـجَـلْ عَـلَيْـنـا
وأنْـظِرْنـا نُـخبِّـرْكَ الـيـقـيـنـا

ومن ذلك قوله: (قَالَ أَنْظِرْني إلى يوم يُبْعَثونَ) [الأعراف/١٤] إنما هو طلب الإمهال والتسويف، فالمطلوب بقوله: وأنظرنا نخبّرك اليقينا: تنفيس، وفي قوله: (أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ) تسويف وتأخير، وكذلك قوله: (أَنْظِرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ) [الحديد/١٣] نَفِّسُونا نقْتبس، وانتظروا علينا، وكذلك ما جاء في الحديث من إنظار المعسر[2]، فهذا وإن كان التأخير يشملها فهو على تأخير دون تأخير، وليس تسرّعَ من تسرّعَ إلى تخطئة مَن قال: (انظُرونا) بشيءٍ، وليس ينبغي أن يقال فيما لطف إنه خطأ، وهو زعموا قراءة يحيى بن وثّابٍ والأعمش.

قال: قرأ نافع وحفص والمفضل عن عاصم: (ومَا نَزَلَ من الحقِّ) [الحديد/١٦] خفيفة نصب.

وقرأ الباقون، وأبو بكر عن عاصمٍ: (وما نَزَّلَ) مشدّدة، وروى

---

(١) لعمرو بن كلثوم من معلقته المشهورة «شرح المعلقات السبع للزوزني/١٢٢.

(٢) أخرج أحمد وعبد بن حميد في مسنده ومسلم وابن ماجه عن أبي اليسر أن رسول الله ﷺ قال: «مَن أنظر معسراً أو وضع عنه أظلّه الله في ظله يوم لا ظل إلا ظلّه» انظر الدرّ المنثور للسيوطي ١/٣٦٨ وانظر مسند أحمد ١/٣٢٧.

عباس عن أبي عمروٍ: (وما نُزِّلَ مِنَ الحقّ) مرتفعة النون مكسورة الزاي[١].

قال أبو علي: مَن خفّف (وما نَزَلَ من الحقِّ) فعَلى نزل ذكرٌ مرفوع بأنه الفاعل، ويعود إلى الموصول، ويقوّي التخفيف قوله: (وبالحقِّ نَزَل) [الإسراء/١٠٥].

ومَن قال: (وما نَزَّلَ) فشدّدها على الفعل الضمير العائد إلى اسم الله عزّ وجلّ، والعائد إلى الموصول الضمير المحذوف من الصلة كالذي في قوله: (وَسَلَامٌ على عِبَادِه الَّذيْنَ اصْطَفَى) [النمل/٥٩] أي: اصطفاهم. وحجّة ذلك كثرة ما في القرآن من ذكر التنزيل.

ومَن قرأ: (وما نُزِّلَ) فالعائد إلى الموصول: الذكر المرفوع في (نُزِّلَ) وذلك الذكر مرفوع بالفعل المبني للمفعول، و(ما) الذي هو الموصول في كل ذلك في موضع جرّ بالعطف على الجار في قوله: (أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهمْ لِذِكْرِ الله وما نَزَلَ) [الحديد/١٦].

قال: قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر: (إِنَّ المصَدِّقِينَ والمُصَدِّقاتِ) [الحديد/١٨] خفيف.

وقرأ الباقون وحفص عن عاصم، مشدّدة الصاد فيهما[٢].

قال أبو علي: مَن خفّف فقال: (إنّ المُصَدِّقِين) فمعناه: إن المؤمنين والمؤمنات، وأما قوله: (وَأَقْرِضُوا الله قَرْضَاً حَسَنَاً) [الحديد/١٨] فهو في المعنى كقوله: (إنَّ الذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصالحات) [الكهف/١٠٧] لأن إقراض الله من الأعمال الصالحة.

(١) السبعة ٦٢٦.

(٢) السبعة ٦٢٦.

ومن حجّة مَن قال: (المُصَدِّقينَ) فخفّف، أنه أعمّ من (المصَّدِّقين)، ألا ترى أن (المُصَّدِّقين) مقصورٌ على الصدقة، و(المُصَدِّقين) تعمّ التصديق والصدقة، لأن الصدقة من الإيمان فهـو أذهب في باب المدح.

ومن حجّة مَنِ ثقّل فقال: (المصَّدِّقين والمصَّدِّقاتِ) أنهم زعموا أن في حرف قراءة أُبيّ: (إن المُتَصَدِّقيْنَ والمتصدّقات) ومن حُجّتهم أن قوله: (وَأَقْرَضُوا الله قَرْضاً حَسَناً) [الحديد/١٨] اعتراضٌ بين الخبر والمخبر عنه، والاعتراضُ بمنزلة الصفة، فهو للصدقة أشدُّ ملاءمةً منه للتصديق، وليس التخفيف كذلك، لأن الإيمان ليس الإقراضَ فقط، بل هو أشياء أُخر، والإقراض منه.

ومن حجّة مَن خفّف فقال: (المُصَدِّقينَ)أن يقول؛ لا نحمل قوله: (وأقرضوا) على الاعتراض، ولكنّا نعطفه على المعنى، ألا ترى أن المُصَدِّقينَ والمُصَدّقات معناه إن الذين صَدّقوا، فكأنّه في المعنى: إن المُصَدِّقين، وأقرضوا؛ فحمل وأقرضوا على المعنى لمّا كان معنى المُصَدّقين الذين صَدَّقوا، فكأنه قال: إن الذين صدَّقوا وأقرضوا.

قال: قرأ أبو عمرٍو وحدهُ: (بِمَا أَتَاكُمْ) [الحديد/٢٣] قصراً، وقرأ الباقون: (بِمَاْ آتَاكُمْ) ممدودة[١].

من حجّة من قصر فقال: (أتاكُمْ) أنه مُعَادَلٌ به (فاتكم). فكما أن الفعل للغائب في قوله: (فاتكم) كذلك يكون الفعل الذي في قوله: (بما أتاكُمْ) والعائد إلى الموصول من الكلمتين الذكر المرفوع بأنه فاعليٌّ، وأنشد أبو زيد[٢]:

(١) السبعة ٦٢٦.

(٢) النوادر/١٥٠ (ط الفاتح) وهو لمرداس بن الحصين. وقد سبق في طرّة الجزء =

ولا فَــرِحٌ بخَيْرٍ إنْ أتــاه
ولا جَــزِعٌ مــن الــحَــدَثــانِ لَاعِ

ومن حجّة مَن مدّ أن الخير الذي يأتيهم هو مما يعطيه الله فإذا مدّ كان ذلك منسوباً إلى الله سبحانه، وهو تعالى المعطي لذلك، ويكون فاعلي القول في (أتاكم) ضميراً عائداً إلى اسم الله، والهاء محذوفة من الصلة تقديره: بما أتاكموه.

قال: قرأ نافع وابن عامر: (فإنَّ الله الغنيُّ الحميدُ) [الحديد/٢٤] ليس فيها هو، وكذلك في مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقون: (هُوَ الغنيُّ الحميد)[1].

قال أبو علي: ينبغي أن يكون (هو) في قول مَن قال: (هو الغنيُّ الحميدُ) فصلاً، ولا يكون مبتدأ لأن الفصل حذفه أسهل، ألا ترى أنه لا موضع للفصل من الإعراب وقد يحذف، فلا يخلّ بالمعنى كقوله: (إنْ تَرَنِي أَنَا أقلَّ مِنْكَ مَالًا وولداً) [الكهف/٣٩].

ابن عامر في رواية هشام: (فاليومَ لا تُؤْخَذُ) [الحديد/١٥]، ابن ذكوان: بالياء، وكذلك الباقون: بالياء[2].

التاء حسن لتأنيث الفاعل، والياء حسن للفصل الواقع بين الفعل والفاعل، وأن التأنيث ليس بحقيقي.

= الأول ص ٣٠٦ من هذا الكتاب.
(١) السبعة ٦٢٧.
(٢) السبعة ٦٢٧.

ذكر اختلافهم في
سورة المجادلة

قرأ عاصم في رواية المفضل عن[1]: (مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ) [٢] رفع، ولم يختلف في ذلك أنه نصبٌ على لفظ حفصٍ[1].

وجه الرفع أنه لغة تميم، قال سيبويه: وهو أقيس الوجهين، وذلك أنّ النفي كالاستفهام، كما لا يغيّر الاستفهام الكلام عمّا كان عليه في الواجب، وكذلك ينبغي أن لا يغيّر في النفي عمّا كان عليه في الواجب، ووجه النصب: أنه لغة أهل الحجاز، والأخذ في التنزيل بلغتهم أولى، وعليها جاء قولَه: (ما هذا بَشَرَاً) [يوسف/٣١]، ووجهه من القياس، أن يدخل على الابتداء والخبر كما أنّ ليس تدخل عليهما، وهي تنفي ما في الحال، كما أن ليس تنفي ما في الحال، وقد رأيت الشبَهين إذا قاما في شيء من شيء، جذباه إلى حكم ما فيه الشبهان منه، فمن ذلك جميع ما لا ينصرف مع كثرته واختلاف فنونه، لمّا حصل الشَّبهَان من الفعل صار بمنزلته في امتناع الجرّ والتنوين منه، فكذلك (ما) لما حصل فيه الشبهان من ليس وجب

---

(١) «عن»: ساقطة من السبعة.

(٢) السبعة ٦٢٨. وذكر الآية: (ماهنّ أمهاتِهِمْ).

على هذا أن يكون في حكمها، ويعمل عملها، كما أن جميع ما لا ينصرف صار بمنزلة الفعل فيما ذكرنا، وغير ذلك يبعد فيه كما يبعد صرف ما لا ينصرف.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (والّذينَ يَظَّهَّرُونَ) [المجادلة/٢] بغير ألف.

وقرأ عاصم: (والَّذِينَ يُظاهِرُوْنَ) خفيف بألف وضم الياء.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: (يَظَّاهَرُونَ) بفتح الياء بألف مشدّدة الظاء[1].

قال أبو علي: ظاهر من امرأته، وظهَّرَ، مثل ضاعف وضعَّفَ، وتدخل التاء على كل واحد منهما فيصير: تظاهَرَ وتَظَهَّرَ، ويدخل حرف المضارعة فيصير: يتظهَّر، ويتظاهر، ثم تدغم التاء في الظاء لمقاربتها لها، فيصير: يظَّاهَرُ ويَظَّهَّرُ، ويفتَح التاء التي للمضارعة لأنها للمطاوعة كما يفتحها في يتدحرج الذي هو مطاوع دحرجتُهُ فتدحرج، وإنما فتحت الياء في يَظَّاهَرُ، ويَظَّهَّرُ، لأنه للمطاوع، كما أن يتدحرَجُ كذلك، ولأنه على وَزنهما، وإن لم يكونا للإلحاق.

فأما قول عاصم: (يُظَاهِرون) فقال أبو الحسن هو كثير في القراءة، وفي كلام العرب. قال أبو علي: وقولهم: الظهار، وكثرة ذلك على الألسنة، يدلّ على ما قال أبو الحسن.

قال: قرأ حمزة وحده: (وَيَنْتَجُونَ) [المجادلة/٨] بغير ألف.

والباقون: (يَتَنَاْجَوْنَ) بألف[2].

قال أبو علي: (يَنْتَجُونَ) يَفْتَعِلُونَ من النّجوى، والنّجوى:

(١) السبعة ٦٢٨.

(٢) السبعة ٦٢٨.

مصدر كالدّعوى والعدوى، ومثل ذلك في أنه على فَعْلى: التّقوى، إلا أن الواو فيها مبدلة وليست بلام، ولما كان مصدراً وقع على الجميع على لفظ الواحد في قوله: ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ، وَإِذْ هُمْ نَجْوىٰ﴾ [الإسراء/٤٧] أي: ذوو نجوى، ومما يدلّ على ذلك قوله: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاْهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بصدَقةٍ﴾ [النساء/١١٤] أي: إلا في نجوى من أمر بصدقةٍ، فأفرد ذلك، وإن كان مضافاً إلى جماعة لما كان مصدراً، كقوله: ﴿مَاْ خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ واحِدَةٍ﴾ [لقمان/٢٨] ونحو ذلك، وقال: ﴿مَاْ يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا﴾ [المجادلة/٧].

وقوله: ﴿ثلاثةٍ﴾ يحتمل جرّه أمرين، أحدهما: أن يكون مجروراً بإضافة ﴿نجوى﴾ إليه، كأنه: ما يكون من سرار ثلاثةٍ إلا هو رابعهم، أي: لا يخفى عليه ذلك، كما قال: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّ الله يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [التوبة/٧٨] وكقوله: ﴿فإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَىٰ﴾ [طه/٧]، ويجوز أن يكون ﴿ثَلَاثَةٍ﴾ جرّاً على الصفة على قياس قوله: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوى﴾ [الإسراء/٤٧]، فأما النّجيّ فصفة تقع على الكثرة كالصَّديقِ والرفيق والحميمِ، ومثله الغَزِيُّ، قال جرير[1] فجمَعَ:

تُـرِيـحُ نِقَـادَهَـا جُشَمُ بنُ بَكْـرٍ
ومـا نَـطَقُـوا بـأَنْجيـةِ الخُصـومِ

وأنشد أبو زيد[2]:

---

(١) ديوانه/٤٩٥ برواية: (الحُكُومِ). والنقّاد: صغار الضأن ـ والأنجية: القوم يتشاورون في الأمر جمع نجيّ.

(٢) نسب اللسان هذا البيت في مادة /نجا/ إلى سحيم بن وثيل اليربوعي بينما لم ينسبه أبو زيد في النوادر إلى أحد، انظر النوادر/١٥٩ (ط. الفاتح).

إنّي إذَا مــا القَـوْمُ كــانُــوا أنْجِيَــهْ
واختلَفَ القَــوْلُ اختـلاَفَ الأرشِيَــهْ

وفي التنزيل: (خَلَصوا نَجيّا) [يوسف/ ٨٠]، فأما قول حمزة: (يَنْتَجُونَ) وقول سائرهمْ: (يَتَنَاْجَوْنَ) فإنّ يفتعلون، ويتفاعلون يجريان مجرىً واحداً، ومن ثَمّ قَالُوا: ازدوجوا واعتوروا، فصحَّحُوا الواو، وإن كانت على صورةٍ يجب فيها الاعتلال لما كان بمعنى تعوروا وتزاوجوا، كما صحّ: عورَ وحَولَ وصَيِدَ، لما كان ذلك على معنى اِفْعَالَّ، ومن ثَمَّ جَاءَ: (حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فيهَا جَميعَاً) [الأعراف/٣٨] فادّاركوا: افتعلوا، وادّاركوا: تفاعلوا، فكذلك في المعنى في: ينتَجُـونَ، وَيَتَنَاْجَـوْن واحد.

ومن حجّة مَن قرأ: (يَتَنَاْجَوْن) [المجادلة/٨] قوله: (إِذَاْ نَاْجَيْتُمُ الرَّسُولَ) [المجادلة/١٢] (وَتَنَاْجَوْا بالبِرِّ والتَقوى) [المجادلة/ ٩]، فهذا مطاوع: (نَاْجَيتُم) وليس في هذا ردٌّ لقراءة حمزة (يَنْتَجُونَ) لأن هذا في مساغه وجوازه مثل: ناجيتُ. وينتجون، قراءة الأعمش فيما زعموا.

قــال: قـرأ عــاصمٌ وحــده: (تَفَسَّحُــوا في الْمَجَــالِسِ) [المجادلة/١١] بألفٍ، وقرأ الباقون: (في المجْلِسِ) بغير ألف[١].

قال أبو علي: زعموا أنه مجلس النبيّ ﷺ، فإذا كان كذلك فالوجه الإفراد، ويجوز أن يجمع على هذا على أن تجعل لكلّ جالسٍ مجلساً، أي: موضع جلوس، ويكون المجلس على إرادة العموم مثل قولهم: كثر الدينار والدرهم، فيشهد على هذا جميع المجالس، ومثله في التنزيل: (إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) [العصر/٢].

(١) السبعة ٦٢٩.

وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم والأعشى عن أبي بكر عن عاصم وهرون بن حاتمٍ عن أبي بكر: (وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فانْشُزُوا) [المجادلة/١١]، برفع الشين [فيهما] وأمّا يحيىٰ فروى عن أبي بكر، أنه لم يحفظ كيف قرأ عاصمٌ زعم ذلك خلف وأبو هشام والوكيعي[١] عن يحيىٰ، وقال ابن سعدان عن محمد بن المنذر عن يحيىٰ عن أبي بكر عن عاصمٍ :(وإذا قيل انْشِزُوْا فانشِزُوْا) بكسر الشين، وقال غيره عن يحيىٰ عن أبي بكر،لم أحفظها عن عاصم، فسألت عنها الأعمش فقال: (انشِزوا فانشِزوا) بكسر الشين فيهما. وقال عبد الجبار بن محمد العطاردي[٢] سألت عروة بن محمد: كيف ينبغي أن تكون قراءة عاصم؟ فقرأها برفع الشين وقال: هو مثل: (يَعْكُفُون) [الأعراف/١٣٨].

وقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (وإذا قيل انشِزُوْا فانْشِزُوا) بكسر الشين فيهما[٣].

قال أبو علي: انشِزوا هو من النشز: المرتفع من الأرض، وقال الشاعر[٤]:

تـرى الثعلبَ الحـوليَّ فيهـا كـأنـه
إذا مـا عَـلاَ نَشْـزاً حصـانٌ مُجَلَّلُ

(١) في الأصل الوكيعي، بإسقاط الواو، والتصويب من السبعة. وانظر ترجمة الوكيعي في طبقات القرّاء ١/٧، ترجمة رقم ١٢.
(٢) انظر طبقات القرّاء ١/٣٥٨.
(٣) السبعة ٦٢٩ وما بين معقوفين منه.
(٤) البيت غير منسوب وقد ذكره القرطبي في تفسيره ٣/٢٩٥.

ومن هذا نشوز المرأة عن زوجها، وينشِزُ ويَنْشُزُ: مثل يحشِر ويَحْشُر، ويعكِف ويَعكُف.

قال: روى المفضل عن عاصم: (أُولَٰئِكَ كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيْمانُ) [المجادلة/٢٢] برفع الكاف من (كُتِبَ)، ورفع النون من الإيمان، وقرأ الباقون: (أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمانَ)[١].

قال أبو علي: معنى (كتب في قلوبهم الإيمان)، كتب في قلوبهم علامته، فحذف المضاف، ومعنى كتابة الإيمان في قلوبهم: أنها سِمَةٌ لمَن يشاهدهم من الملائكة أنهم مؤمنون، كما أن قوله في الكفّار: (وَطَبَعَ اللهُ عَلَىٰ قُلُوْبِهِمْ) [التوبة/٩٣] علامة يعلم من شاهدها من الملائكة أنه المطبوع على قلبه، وعلى هذا قوله: (وَلَا تُطِعْ مَنْ أغفلنا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا) [الكهف/٢٨] أي: جعلها غفلاً من العلامة التي تكون في قلوب الذاكرين.

ومَن أسند الفعْل إلى الفاعلِ فلتقدّم ذكر الاسم، ويقوِّي ذلك أن المعطوف عليه مثله وهو قوله: (وَأَيَّدَهُمْ بِرُوْحٍ مِنْهُ) [المجادلة/٢٢].

ومَن قال: (كُتِبَ) فلأنه يُعلَم أنه من فِعْل الله عزّ وجلّ.

نافع وابن عامر: (ورُسُلِيَ إِنَّ اللهَ) [المجادلة/٢١] بفتح الياء. والباقون لا يحرّكون[٢].

قال أبو علي: التحريك والإسكان جميعاً حسنان.

---

(١) السبعة ٦٣٠.
(٢) السبعة ٦٢٩.

ذكر اختلافهم في
سورة الحشر

قرأ أبو عمروٍ وحده: (يُخَرِّبُوْنَ) [٢] شديدة، وقرأ الباقون: (يُخْرِبُوْنَ) خفيفة(١).

خَربَ الموضع وأخربتُهُ وخَرَّبْتُهُ مثل: فَرِحَ وفَرَّحته وأفرحته، وغَرِمَ وغَرَّمْتُهُ وأَغْرَمْتُهُ، قال الشاعر:

وأَخْـــرَبْـــتَ مـن أرضِ قَـــوْمٍ دِيَـــارَا(٢)

وحكي عن أبي عمرو: الإخراب: أن يُترَكَ الموضع خَرِباً، والتخريب: الهدم.

وقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ) [١٤] بألف. والباقون: (جُدُرٍ).

---

(١) السبعة ٦٣٢.

(٢) عجز بيت للأعشى وصدره:

فـــأقللت قوماً وأعمرتهـــــم

والمعنى: أقلّ الشيء حمله ورفعه، وأعمره الدار أو الإبل: أعطاه إيّاها: انظر ديوانه/ ٤٩.

قال أبو علي: المعنى في الجمع أنهم لا يُصْحِرون[1] معكم للقتال، ولا يبرزون لكم، ولا يقاتلونكم حتى يكون بينكم وبينهم حاجز من حِصْنٍ أو سورٍ، فإذا كان كذلك، فالمعنى على الجمع، إذ ليس المعنى أنهم يقاتلونكم من وراء جدارٍ واحدٍ، ولكن من وراء جدر، كما لا يقاتلونكم إلا في قرى محصَّنة. فكما أن القرى جماعة، كذلك الجدُر ينبغي أن تكون جمعاً، وكأنّ المراد في الإفراد الجمع، لأنه يُعلم أنهم لا يقاتلونهم من وراء جدارٍ واحد.

قال: نصب ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (إِنِّيَ أَخَافُ الله) [الحشر/١٦]، وأسكنها الباقون[2].

قال أبو علي: التحريك والإسكان حسنان.

---

(١) أصحر القوم: إذا برزوا إلى فضاء لا يواريهم شيء. انظر اللسان /صحر/

(٢) السبعة ٦٣٢.

ذكر اختلافهم في
سورة الممتحنة

قـرأ ابن كثير ونـافـع وأبـو عمـروٍ: (يُفْصَـلُ) [٣] بـرفـع الياء وتسكين الفاء ونصب الصاد، وقرأ عاصم بفتح الياء وكسر الصاد.

وقرأ ابن عامر: (يُفَصَّلُ) برفع الياء وتشديد الصاد. وفتحها.

وقرأ حمزة والكسائي (يُفَصِّل) بـرفع اليـاء والتشديد وكسر الصاد[١].

قال أبو علي: يذهب أبو الحسن في هذا النحو إلى أن الظرفَ أُقيم مقام الفاعل، وترك على الفتح الذي كان يجري عليه في الكلام لجريه في آخر الكلام منصوباً، وكذلك يقول في قوله: (وَإِنَّا مِنَّا الصّالِحُون ومِنَّا دُونَ ذلِكَ) [الجنّ/١١]، وكذلك يجيء على قياس قوله: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) [الأنعام/٩٤]، فاللفظ على قوله مفتوح، والموضع رفع، كما كان اللفظ في قوله: (كفى بالله) [العنكبوت/٥٢] وما جاءني من رجلٍ، مجروراً، والموضع موضع رفع.

والقول في قراءة ابن عامر: (يُفَصَّلُ) مثل القول في: يُعمَلُ،

(١) السبعة ٦٣٣.

وقول عاصم:(يَفْصِلُ)، حسنٌ والضمير يرجع إلى اسم الله عزّ وجلّ، ودلّ عليه قوله: (وَأَنَاْ أَعْلَمُ بِمَاْ أَخْفَيْتُمْ) [الممتحنة/١] وكذلك قول حمزة والكسائي: (يُفَصِّلُ) مثل ما قرأ عاصم في إسناد الفعل إلى الضمير الذي دلّ عليه قوله: (وَأَنَاْ أَعْلَمُ بما أَخْفَيْتُمْ).

قال: قرأ أبو عمروٍ وحده: (ولا تُمَسِّكُوا) [الممتحنة/١٠] بالتشديد، وقرأ الباقون: (ولا تُمْسِكوا) خفيفة[١].

حجّة مَن قال؛ (تُمْسِكوا) قوله: (فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ) [البقرة/٢٢٩]، (ولا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرارًا) [البقرة/٢٣١]، و(فَأَمْسِكُوْهُنَّ في البيوتِ) [النساء/١٥]، و(أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) [الأحزاب/٣٧]. وقال أبو الحسن: (تُمَسِّكوا) لأنها من مَسَّكت بالشيء، قال: وهو كثير، أو أكثر. قال: ومَن حجّته: (والذِينَ يُمَسِّكُونَ بالْكِتَابِ) [الأعراف/١٧٠].

قال: قرأ عاصم: (أُسْوةٌ) [الممتحنة/ ٤، ٦] برفع الألف. وقرأ الباقون: (إِسْوةٌ) كسراً[١].

(أُسْوةٌ وإِسْوَةٌ) لغتان.

قال: حدّثني الحسن بن العباس الجمال[٢] قال: حدّثني الحلواني عن شباب[٣] عن أحمد بن موسى عن أبي عمروٍ: (بُرَءَاءُ) [الممتحنة/٤] يمدّ ويهمز ولا ينوّن مثل: بُرعَاعُ، قال: ولا اختلاف

---

(١) السبعة ٦٣٣.

(٢) ترجمته في طبقات القراء ١/٢١٦.

(٣) هو خليفة بن خياط أبو عمرو العصفري الحافظ شباب صاحب التاريخ توفي سنة ٢٤٠ هـ، انظر ترجمته في الطبقات ١/٢٧٥.

في ذلك بين أحد من القرّاء أنها بهذا اللفظ(١).

بريء وبرءاءُ: مثل فقيه وفقهاء، وظريف وظرفاء، الهمزة الأولى في فعلاء لام الفعل، والثانية المنقلبة عن ألف التأنيث، والألف التي قبل الهمزة زيادةٌ لحقت مع علامة التأنيث. ويدلّك على أن الهمزة منقَلبة عن ألف التأنيث لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ، أنه إذا زالت هذه الصورة، زالت الهمزة وعاد حرف اللين، وذلك قولك: صحراءُ وصحارى، ويدلّك على أن علامة التّأنيث الألف المنقلبة عنها الهمزة أنّ العلامتين الأخريين، كلّ واحدةٍ منهما على حرف مفرد، وكذلك في هذا النحو من فعلاء ونحوها مما لا يكون للإلحاق، والدليل على أن الألف التي قبلها زيادة، أنها لا تخلو من أن تكون زائدة، أو للتأنيث، فلا تكون التي للتأنيث، لأن علامته إنما تكون آخراً، ولا تكون وسطاً، وقد جاء في غير القراءة ألفاظ في جمع بريءٍ، قالوا: بريءٌ وبِراءٌ، كما قالوا: ظريفٌ وظِرافٌ، وقالوا: بُراءٌ، كما قالوا: توأمٌ وتُؤامٌ، وجاء لفظ المصدر أيضاً في موضع الجمع، قالوا: نحن البَرَاءُ(٢).

---

(١) السبعة ٦٣٣، ٦٣٤.

(٢) في اللسان (برأ) عن الأزهري: العرب تقول: نحن منك البَرَاء والخَلاء، والواحد والاثنان والجمع من المذكر والمؤنث يقال: براء لأنه مصدر.

ذكر اختلافهم في سورة الصفّ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصم في رواية أبي بكرٍ: (بَعْدِيَ اسْمُهُ أَحْمَدُ) [٦] بفتح الياء.

وقرأ عاصم في رواية حفصٍ وابن عامر وحمزة والكسائي: (من بعدِيْ اسمُهُ أحمدُ) لا يحرّكون الياء[١].

قال أبو علي: إن حَرَّكتَ الياءَ قلت: (مِنْ بَعْدِيَ اسْمُهُ) فحذفت همزة الوصل للإدراج، وإن أسكنتها قلت: (مِنْ بَعْدِ اسمُهُ) فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، أحد الساكنين الياء (مِنْ بَعْدي) والآخر: السين من (اسْمُهُ) لأن همزة الوصل تسقط في الإدراج، فإذا سقطت التقى الساكنان، وإذا التقيا حذفت الأوّل منهما، كما تحرّك الأوّل في نحو: اذهبِ اذهبْ.

فأما قوله: (اسمُهُ أَحْمدُ) فجعله في موضع جرٍّ لكونها وصفاً لرسولٍ، فكما أن قوله: (يأتي) من قولِهِ: (يَأْتي مِنْ بَعْدِي) [الصفّ/٦] في موضع جرّ، كذلك ما عطف عليه من الجملة الثانية،

(١) السبعة ٦٣٥.

ويدلّك على ذلك ارتفاع المفرد الذي هو مبارك من قوله: (وَهٰذا كتابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ) [الأنعام/ ٩٢، ١٥٥]، فأما قوله: (اسْمُهُ أَحْمَدُ) فأحمد عبارة عن الشخص، والاسم قول والقول لا يكون الشخصَ، وخبرُ المبتدأ ينبغي أن يكون المبتدأ في المعنى، فذلك على إضمارٍ تقديره: اسمه قول أحمدَ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما تقول: الليلةَ الهلالُ، وأنت تريد: الليلةَ ليلةُ الهلالِ، فتحذف الليلة، وكذلك قوله: (يجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ في التّوْراة) [الأعراف/١٥٧]، والمعنى: يجدون ذكره مكتوباً، ألا ترى أن الشخص لا يُكتبُ، وهذا مذهب سيبويه. قال: تقول إذا نظرتَ في الكتاب: هذا زيدٌ، تريد هذا ذكرُ زيد، واسم زيد، فلمّا لم يكن الشخصُ المشار إليه، وإنّما المشار إليه كتابه، حمله على هذا الذي ذكره بكتابه.

قال: قرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي: (مُتِمُّ نُورِهِ) [الصفّ/٨] مضاف.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: (مُتِمٌّ نُوْرَهُ) رفع منوّن[1].

قال أبو علي: الإضافة فيه يكون بها الانفصال، كما يقدر في قوله: (عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ) [الأحقاف/٢٤]، ومثل ذلك: (ذائقة الموت) [آل عمران/١٨٥] و(إنّا مرسلو الناقةِ) [القمر/٢٧].

والنصب في: (مُتِمٌّ نورَهُ) على أنه في حال الفعل، وفيما يأتي، ومثل ذلك: (هَلْ هُنَّ كاشِفَاتٌ ضُرَّهُ) [الزمر/٣٨] و(كاشِفَاتُ ضُرِّهِ).

وقرأ ابن عامرٍ وحده: (تُنَجِّيكُمْ مِنْ عذابٍ أَلِيمٍ) [الصفّ/١٠]

(١) السبعة ٦٣٥.

بالتشديد. وقرأ الباقون: (تُنْجيكُمْ) خفيف[١].

حُجَّةُ (تُنَجِّيكمُ): بالتشديد قوله: (ونَجّيْنَا الّذينَ آمَنُوا) [فصّلت/١٨]. وحجّة (تُنْجِيكُمْ): (فَأَنْجَاهُ الله من النارِ) [العنكبوت/٢٤].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (كُونُوا أَنْصَاراً لله) [الصف/١٤] منوّنة.

وقرأ عاصم وابن عامرٍ وحمزة والكسائيّ: (أَنْصَارَ الله) مضاف[١].

قال أبو علي: زعموا أن في حرف عبد اللَّه (أَنْتُمْ أَنْصَارُ الله)، وإذا كان كذلك فليس موضع ترجيةٍ إنما هو إخبار عنهم بأنهم أنصار الله، ويكون قوله: (كونوا) أمراً بإدامة النصر والثبات عليه كقوله: (يٰأَيُّها الّذِينَ آمَنُوا آمنوا بالله وَرَسُوْلِهِ) [النساء/١٣٦]، وموضع الكاف نصب على الحمل على المعنى ممّا في أنصار الله، من معنى الفعل، كأنه: نصرتم الله مثل نصرة الحواريّين لدين الله عزّ وجلّ، ولا يدلّ قوله: (قال الْحَوَارِيُّوْنَ نَحْنُ أَنْصَارُ الله) [الصفّ/١٤] على اختيار الإضافة من قوله (كُوْنُوا أَنْصَارَ الله)، لأن أولئك قد كان منهم ذلك، فأخبروا عن أمرٍ كان وقع منهم، ويجوز أن يكون غيرهم، في ترجيةٍ إلى ذلك في قول مَن نوّن أنصاراً لله.

قال: حرّك نافعٌ في هذه السورة: (مَنْ أَنْصَارِيَ إلى الله) [الصفّ/١٤]، وأسكنها الباقون[٢].

وكِلا الأمرين حَسَنٌ.

---

(١) السبعة ٦٣٥.

(٢) السبعة ٦٣٥.

ذكر اختلافهم في
سورة الجمعة

قال أبو بكرٍ أحمد بن موسى: **لم يختلفوا في سورة الجمعة**[١].

ذكر اختلافهم في
سورة المنافقين

قرأ ابن كثير وأبو عمرٍو والكسائي: (خُشْبٌ) [٤] ممّا قرأتُ على قنبل خفيفة.

وقال أبو ربيعة[٢]: (خُشُبٌ) مثقّلة، وروى عبيد عن أبي عمرٍو (خُشُبٌ) مثقّلة، وكذلك روى عبّاسٌ أيضاً، وقال الخفّاف وأبو زيد مثقّل، وقال اليزيدي وعبد الوارث: (خُشْبٌ) خفيفة.

(١) السبعة ٦٣٦.

(٢) هو محمد بن إسحق بن وهب أبو ربيعة الربعي المكّي المؤدب، مؤذّن المسجد الحرام مقرىء جليل ضابط توفي سنة ٢٩٤ هـ. انظر ترجمته في الطبقات ٢/٩٩.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: (خُشُبٌ) مثقّلة، والمفضّل عن عاصم: (خُشْبٌ) خفيفة(١).

قال أبو علي: مَن خفّف فقال: (خُشْبٌ) جعله مثل: بَدَنَةٍ وبُدْنٍ، وقال: (والْبُدْنَ جَعَلْنَاهَالَكُمْ) [الحج/٣٦]، ومثل ذلك في المذكر: أَسَدٌ وأُسْدٌ، وَوَثَنٌ وَوُثْنٌ، وزعم سيبويه أنه قراءة، يعني قوله: (إِنْ تَدْعُوْنَ مِنْ دُونِهِ إلاّ أُثْناً) [النساء/١١٧](٢) والتثقيل: أن فُعُل قد جاء في مذكّره، قالوا: أُسُدٌ كما قالوا في جمع نَمِرٍ: نُمُرٌ، وجاء بيتٌ(٣):

تُـقْـدِمُ إقـدامـاً عَـلَيْـكُـمْ كـالأسُـد

قال أبو الحسن: التحريك في خُشُبٍ لغةُ أهل الحجاز.

وقرأ نافع: (لَوَوْا) [المنافقون/٥] خفيفة، وكذلك المفضل عن عاصم مثل نافعٍ.

وقرأ الباقون (لَوَّوْا) مشدّدة(١).

---

(١) السبعة ٦٣٦.

(٢) ذكر سيبويه ٣/٥٧١ (ت هارون) أنك تكسِّر (فعلاً) على (فُعُل)، قال: وذلك قليل، وذلك نحو: أَسَد وأُسْد، ووثَنٍ ووُثْن، بلغنا أنها قراءة. ولم يشر إلى الحرف الذي قرىء فيه ذلك.

وذكر صاحب اللسان (وثن): أن جمع الوثن أوثان ووُثُن ووُثْن وأُثُن، على إبدال الهمزة من الواو، وقد قرىء: (إن يدعون من دونه إلا أُثُناً). حكاه سيبويه. قال الفراء: وهو جمع الوثَن، فضم الواو وهمزها، كما قال: (وإذا الرسل أُقِّتَتْ) قلت: وهذه القراءة ليست من القراءات الأربع عشرة.

(٣) لم نظفر بقائله أو تتمته، وقد نقل الطبرسي كلام أبي علي في مجمع البيان بمجمله.

التخفيف يصلح للقليل والكثير، والتثقيل يختصّ بالكثرة، وحجّة التخفيف: (لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ) [النساء/٤٦]، واللّيّ: مصدر لَوَى، مثل: طوى طيّاً، فالتخفيف أشبه بقوله: (لَيًّا) والتثقيل، لأن الفعل للجماعة، فهو كقوله: (مفتّحةً لهُمُ الأبواب) [صٓ/٥٠] وقد جاء:

تَلْوِيَةَ الخاتِنِ زُبَّ المُعْذَرِ[1]

أنشده أبو زيد.

قال: قرأ أبو عمروٍ وحده: (وأكونَ) [المنافقين/١٠] بواوٍ. وقرأ الباقون: (وَأَكُنْ) بغير واو[2].

مَن قال: (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ) عطف على موضع قوله: (فأصَّدَّقَ)، لأن (فأَصَّدَّقَ) في موضع فعل مجزومٍ، ألا ترى أنك إذا قلت: أَخِّرني أصدَّقْ، كان جزماً بأنه جواب الجزاء، وقد أغنى السؤال عن ذكر الشرط، والتقدير: أَخِّرني، فإن تؤخرني أصدَّقْ، فلما كان الفعل المنتصب بعد الفاء في موضع فعلٍ مجزوم، بأنه جزاء الشرط، حمل قوله: (وَأَكُنْ) عليه، ومثل ذلك قراءة مَن قرأ: (مَنْ يُضْلِلِ الله فَلَا هادِيَ لَهُ، وَيَذَرْهُمْ) [الأعراف/١٨٦]، لما كان (لَا هَادِيَ) في موضع فعل مجزومٍ حُمِلَ (يَذَرْهُمْ) عليه، ومثل ذلك قول الشاعر[3]:

فأبْلُوني بَلِيَّتَكُم لَعَلّي
أصالِحُكُمْ وأستدرجْ نَوَيّا

حُمِلَ: وأستدرجْ على موضع الفاء المحذوفة، وما بعدها من

---

(١) هذا من الرجز، ذكره اللسان /عذر/ وفيه: «المعذور» بدل «المعذر».

(٢) السبعة ٦٣٧.

(٣) وهو أبو دواد سبق في ٢/٤٠١ و٤/١١٠

لعلّي، وكذلك قوله:

أيّـاً سَلكْتُ فـإنّني لـك كـاشـحٌ
وعلى انتقاصِكَ في الحيـاةِ وأزْدَدِ[(١)]

حمل وأزدد على موضع الفاء وما بعدها، وأما قول أبي عمروٍ: (وَأَكُوْنَ) فإنه حمله على اللفظ دون الموضع، وكان الحمل على اللفظ أولاً لظهوره في اللفظ وقربه ولأن ما لا يظهر إلى اللفظ لانتفاء ظهوره قد يكون في بعض المواضع بمنزلة ما لا حكم له، وزعموا أن في بعض حرف أبي (فأَتَصدَّقَ وَأَكُونَ).

قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر: (والله خَبِيرٌ بما يَعْمَلُونَ) بالياء [المنافقون/١١].

وقرأ الباقون وحفص عن عاصمٍ بالتاء.[(٢)]

قال أبو علي: يجوز أن تكون الياء على قوله: (وَلَنْ يُؤَخِّرَ الله نَفْساً) [المنافقون/١١] لأن النفس، وإن كان واحداً في اللفظ، فالمراد به الكثرة، فحمل على المعنى، ومَن قرأ بالتاء كان خطاباً شائعاً.

* * *

(١) سبق انظر ٤/ ١١٠.
(٢) السبعة ٦٣٧.

ذكر اختلافهم في
سورة التغابن

قرأ نافع وابن عامر: (نُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاته ونُدْخِلْهُ) [٩] بالنون جميعاً، وكذلك روى المفضل عن عاصم بالنون أيضاً.

وقرأ الباقون: (يُدْخِلْهُ) بالياء[1].

حجّة الياء: أن الاسم الظاهر قد تقدّم: (وَمَنْ يُطِعِ الله ورسوله يُدْخِلْهُ) [النساء/١٣، الفتح/١٧] ووجه النون أنه كقولك: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ) [الإسراء/١] ثم قال: (وَآتَيْنَا مُوسَىٰ الكِتَابَ) [الإسراء/٢].

وقرأ ابن كثيرٍ وابن عامرٍ: (يُضَعِّفْهُ لَكُمْ ويَغْفِرْ لَكُمْ) [التغابن/١٧] بغير ألفٍ. وقرأ الباقون: (يُضَاعِفْهُ لكم) بألفٍ[1].

ضاعَفَ وضعَّف بمعنىً، قال سيبويه: والجزم في يُضَعِّفْ لأنه جواب الشرط.

قال: وقرأ أبو عمرو: (يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ) [التغابن/٩] يُشِمُّهَا شيئاً من الضمّ، روى ذلك عبيد وعلي بن نصر،

---

(١) السبعة ٦٣٨.

وقال عباسٌ: سألت أبا عمروٍ فقرأ: (يَجْمَعْكُمْ) ساكنة العين، الباقون يضمّون العين[١].

إشمام الضمّ هو أن يخفّف الحركة فلا يُمطّطها ولا يشبعها، وأما الإسكان في (يَجْمَعْكُمْ) فعلى ما يجيز به سيبويه من إسكان الحركة إذا كانت للإعراب، كما يسكنها إذا كانت لغيره، ومثيل ذلك من الشعر قول جرير:

سيـرُوا بني العمِّ فـالأهـوازُ منـزلُكُم
ونهـرُ تِيـرَى ولا تعـرفْكُمُ العـربُ

وقد ذكرنا ذلك[٢]، والحجّة فيما تقدم.

* * *

(١) السبعة ٦٣٨.
(٢) سبق انظر ٦/٢.

ذكر اختلافهم في
سورة الطلاق

قرأ ابن عامر ونافع: (صالِحاً نُدْخِلْهُ) [١١] بالنون. المفضل عن عاصم مثله بالنون، وقرأ الباقون بالياء.

قال أبو علي: الوجه الياء، لتقدّم الاسم الذي على لفظ الغيبة، والنون معناها معنى الياء وقد تقدم ذكر هذا النحو.

ابن كثير: (وكائِنْ) [الطلاق/٨] ممدودٌ مهموزٌ، عبيد عن أبي عمروٍ مثله، وقرأ الباقون: (وَكَأَيِّنْ) مهموز مشدّد[١].

قولهم: (كأيِّنْ) إنما هو: أيٌّ دخلت عليها الكاف الجارّة، كما دخلت على ذا من قولهم: كذا وكذا درهماً، ولا موقع للكاف في كأيٍّ، كما أنه لا موضع للتي في كذا، فموضع كَأيٍ رفع بالابتداء، كما أن موضع كذا كذلك، ومثل هذا في أنه دخل على المبتدأ حرف الجر، فصار مع المجرور في موضع رفع قولهم: بحسبكَ أن تفعل كذا، يريدون: حسبُكَ فعل كذا، فالجار مع المجرور في موضع رفع،

(١) السبعة ٦٣٩.

أنشد أبو زيد(١):

بِحَسْبِـكَ في الْقَـوْمِ أن يَعْـلَمُـوا
بـأنَّـك فـيـهِـم غَـنِـيٌّ مُـضِـرّ

وأكثر العرب يستعملها مع مِن، وكذلك ما جاء منه في التنزيل نحو قوله: (وكأيٍّ مِنْ قَرْيةٍ عَتَتْ) [الطلاق/٨]، (وكأيّن مِنْ دابَّةٍ لا تحْملُ رِزْقَهاْ) [العنكبوت/٦٠]، (وكأيٍّ من نَبِيٍّ قاتل مَعَهُ رِبِّيُّوْنَ كثيرٌ) [آل عمران/١٤٦]، وكذلك ما جاء في الشعر منه كقول جرير(٢):

وَكَـائِنْ بـالأبـاطِـحِ مِنْ صـديقٍ
يَـراني لـو أُصِبْتُ هُـو المُصَـابَـا

وقـول الآخر(٣):

وكـائِنْ إليكم قـادَ مِنْ رَأْسِ فِتْنَـةٍ
جُنُـوداً وَأَمْثَـالُ الجبـال كَتَـائِبُـهْ

فأما قوله: (وكائنْ)، وقراءة مَن قرأ بذلك، فالأصل: كأيّ، كما أن الأصل في كذا أنه كاف دخلت على الاسم، إلا أنه لما لزم الاسم، وكثر الكلام به، صارت الكلمتان بمنزلة كلمة واحدة، كما أن لعمري، لما لزمت فيه الاسم اللام، وصارت معه كالكلمة الواحدة، استجازوا فيها القلب، فقالوا: لعمري ورعملي، فقلبت كما قُلِب قسِيٌّ ونحوه

(١) البيت لأشعر الرَّقَبان الأسَدي الجاهلي، وهو في النوادر مع أبيات ص ٧٣ (ط. الفاتح) وانظر تخريجه فيه. وقوله: غني مُضِر أي: صاحب ضرائر.

(٢) انظر ديوانه/١٧.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ١٠١/١ من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك.

من المفرد؛ قُلِبَ على هذا الحد أيضاً كأي، فقالوا: كائن، والأصل كيّاءٍ فقدّمت الياءان على الهمزة من أيّ فصار كيّاءٍ بعد القلب، مثل كيُّنونة في أنه وقعت بعد الكاف ياءان مدْغمةٌ إحداهما في الأخرى، فحذفت الثانية المدغم فيها، كما حذفت الثانية من كيّنونةٍ، فبقيت كيْنونة خفيفة الياء، كذلك بقيت كياءٍ فأبدلت من الياء الساكنة الألف كما أبدلت من طَيِّىءٍ في الإضافة، فقالوا: طائيّ، وكذلك حَاحَيْتُ وَعَاعَيْتُ، فصار كائن. ومثل ذلك في أن الكلمتين لما لزمت إحداهما الأخرى، صارتا بمنزلة شيء واحدٍ، قولهم في جواب هَلُمَّ: لا أُهَلِمُّ مثل: لا أُهَرِيقُ، وقولهم: بأبأ الصبي أباه، وقولهم: هلَّلَ ودَعْدَعَ، ونحو ذلك من الكَلِم المركبة التي أُجريت مجرى المفردة في الاشتقاق منها على حدّ الاشتقاق في المفردة، وقد جاء كائن في الشعر كما جاء في القراءة قال:

وكـائِنْ رَدَدْنَـا عنكُمُ مِنْ مُـدَجَّـجٍ
يجيء أمـام الألفِ يـردي مُقَنَّعَـا[1]

فكائن تجري مجرى كم في الخبر، وإرادة الكثرة فيكون: مبتدأً كقوله: (وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أمرِ رَبِّهَا) [الطلاق/٨]، فهذا مبتدأ في اللفظ، وفاعل في المعنى كما أن: كم رجلٍ قام،كذلك، ويكون مفعوله كقوله: (وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ) [الحج/٤٥] فهذه مفعول بها في المعنى ومبتدأة في اللفظ، ومَن قال: زيداً ضربتُهُ،

(١) البيت لعمرو بن شأس وهو من شواهد سيبويه ـ ومعنى البيت: كم رددنا عن عشيرتنا في الحرب من مدجّج بارز لهم ـ ويردي: يمشي الرديان وهو ضرب من المشي في تبختر ـ والمقنع: الذي تقنع بالسلاح. انظر الكتاب لسيبويه ٢٩٧/١.

كان كأيّن عنده في موضع نصب، وأتت على المعنى، كما حمل على المعنى في قوله: (فَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناهَاْ) [الأعراف/٤] ولو حمل الكلام على لفظ كم كان حسناً، ومثله في الحمل على المعنى: (وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ في السَّمٰواتِ لا تُغْنِي شَفَاْعَتُهُم شَيْئَاً) [النجم/٢٦]، وقال: (وكُلٌّ آتَوْهُ دَاْخِرِينَ) [النمل/٨٧]، وقال: (إنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمٰواتِ والأَرْضِ إلّا آتِي الرَّحْمٰنِ عَبْدَاً) [مريم/٩٣].

قال: وكلُّهم قرأ: (بَاْلِغٌ أَمْرَهُ) [الطلاق/٣] منوّن، وروى حفص والمفضل عن عاصم: (بَاْلِغُ أَمْرِهِ) مضاف[1].

قال أبو علي: (بالغٌ أَمْرَهُ) على: سيبلغ أمره فيما يريده فيكم؛ فهذا هو الأصل وهذا حكاية حالٍ، ومَن أضاف حذف التنوين استخفافاً، والمعنى معنى ثبات النون مثل: (عَاْرِضٌ مُمْطِرُنَاْ) [الأحقاف/٢٤] و(إنَّا مُرْسِلُو النّاقَةِ) [القمر/٢٧] و(مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِم) [الأحقاف/٢٤].

هشام بن عمّارٍ عن ابن عامرٍ: (نُكْراً) [الطلاق/٨] خفيف، ابن ذكوان: (نُكُراً) مثقّل[2].

قد مضى القول في ذلك[3].

* * *

(١) السبعة ٦٣٩.

(٢) السبعة ٦٣٩.

(٣) انظر ص ٢٩١.

ذكر اختلافهم في
سورة التحريم

قرأ الكسائي وحده: (عَرَفَ بَعْضَهُ) [٣] خفيفة.

الباقون: (عَرَّفَ) مشدّدة[١].

وجه التخفيف لقول الكسائي (عَرَفَ بَعْضَهُ) أنه جازى عليه، لا يكون إلا كذلك، ألا ترى أنه لا يخلو من أن يكون (عَرَّفَ) الذي معناه علم، أو الذي ذكرنا، فلا يجوز أن يكون من باب العلم، لأن النبيّ ﷺ، إذا أظهره الله على ما أسرَّهُ إليها علم جميعَ ذلك، ولم يجز أن يُعلَمَ من ذلك مع إظهار الله إياه عليه بعضه، ولكن يعلم جميعه، فإذا لم يجز حمله على هذا الوجه، علمت أنه من المعنى الآخر، وهذا كما تقول لِمَن يُسيء أو يُحسن: أنا أعرف لأهل الإحسان،وأعرف لأهل الإساءة، أي: لا يخفى عليّ ذلك، ولا مقابلتُهُ بما يكون وفقاً له.

وقد قرأ بالتخفيف غير الكسائي منهم فيما زعموا الحسن وأبو عبد الرحمن، وكأنّ معنى (عرف بعضه) جازى على بعض ذلك، وأغضى عن بعض. ومثل (عَرَفَ بعضَه) فيمن خفّف قوله: (وَمَا تَفْعَلُوا

(١) السبعة ٦٤٠.

مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ) [البقرة/١٩٧]، ومثله؛ (أُولٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ) [النساء/٦٣]، ومثلُهُ: (وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهْ) [الزلزلة/٧]، فقوله(يره)من رؤية العين، أي: يرى جزاءه، فحذف المضاف كما حذفه من قوله: (وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ) [الشورى/٢٢] أي: جزاؤه واقع بهم، وكان مما جازى عليه تطليقه حفصة واحدة.

وأما (عَرَّف) بالتشديد فالمعنى: عَرَّفَ بَعْضَهُ وأَعْـرَضَ عَنْ بَعْضٍ ، فلم يُعرِّفْه إياها على وجه التكرّم والإغضاء.

قال: قرأ ابن كثير: (وجَبْرِيلُ) [التحريم/٤] بفتح الجيم وكسر الراء من غير همز، وقرأ أبو عمروٍ ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم: (وَجِبْرِيلُ) وكذلك المفضل، وقرأ عاصم في رواية يحيـى: (وجَبْـرَئِلُ) مفتـوح الـراء والجيم مقصـورة[١]، وقـرأ حمـزة والكسـائي: (جَبْرَئيل) وكذلك الكسائي عن أبي بكر عن عاصم، وحسين عن أبي بكر ومحمد بن المنذر عن يحيـى عن أبي بكر وأبانُ عن عاصم[١].

قال أبو علي: ليس هذا الاسم بعربي، وأشبه هذه الوجوه بالتعريب ما كان موافقاً لبناءٍ من الأبنية العربية، فالخارج عن الأبنية (جَبرِيلُ)، ألا ترى أنه ليس في أبنيتهم مثل: قَنْدِيل، فأمّا جِبريل فعلى وزن قِنْديل (وجَبْرئل) على وزن جَحْمرِش وصَهْصلِق، و(جَبْرئيل) على وزن عندليب. فأما قول ابن كثير: جَبْرِيل فهو متجه، وإن لم يجيء في أبنيتهم، ألا ترى أنه قد جاء فيما كان نكرة من الأسماء الأعجمية ما ليس على أبنيتهم نحو: الآجُرّ والإبريسم، فإذا جاء في

(١) في السبعة: على وزن جَبْرعِل.
(٢) السبعة ٦٤٠.

النكرات التي هي أشبه بالأسماء المقرّبة، واحتمل ذلك فيها وا ستجيز، فأن ستجاز في الأسماء المعرفة والمنقولة في حال تعريفها أولى.

عباس عن أبي عمروٍ: (إنْ طَلَّقْكُنَّ) [التحريم/٥] مدغمة، الباقون يظهرون: (إن طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ) خفيفة.

اليزيدي عن أبي عمروٍ: (إن طلَّقَكُنَّ) مثقّلة، (أن يُبَدِّلَهُ) مشدّدة.

إدغام القاف في الكاف حسن، لأنّها من حروف الفم، وأصل الإدغام أن تكون فيها دون حروف الطرفين: الحلق والشفة.

وإن تُرِك الإدغامُ فيهما لأنهما من أول مخارج الفم فإذا كان من أول مخارجه أشبه حروف الحلق لقربها منها، كما أن الخاء والغَيْن لمّا كانتا آخر مخارج الحلق وأقربها إلى الفم، أُجْرِيا مجرى حروف الفم في أن لم تبيّن النون معهما في نحو: مُنغِلٍ ومُنْخُلٍ، وكذلك القاف والكاف يكونان لقربهما من الحلق في حكم حروفه، والإدغام في حروف الحلق ليس بالكثير فكذلك فيما أشبههنّ.

فأما (يبدلُهُ)، و(يبدِّلُهُ) فقد تقدّم القول فيه.

أبو بكر عن عاصم، وخارجة عن نافعٍ: (تَوْبَةً نُصُوْحَاً) [التحريم/٨] بضم النون. حفص عن عاصم (توبةً نَصوحاً) بفتح النون، وكذلك قرأ الباقون[1].

قال أبو الحسن: الفتح كلام العرب وقراءة الناس، قال: ولا

---

(١) السبعة ٦٤١.

أعرف الضمّ، قال أبو علي: يشبه أن يكون مصدراً، وذلك أن ذا الرمّة قال:

أحبُّـكِ حبّـاً خـالـطَتْـهُ نَصَـاحَـةٌ[1]

فالنّصاحة على فَعَالةٍ، وما كان على فَعَالٍ من المصادر، فقد يكون فيه الفعُول نحو: الذهاب والذهوب، والمضاء، والمضيّ، فيكون أن يكون النُّصُوح مع النَّصاحة كالمضاءِ والمضيّ، فيكون قد وصف بالمصدر نحو: عَدْلٍ ورضىً. وقال أبو الحسن: نصحتُهُ في معنى صدقته، وقال: (تَوْبَةً نَصُوْحَاً) صادقة.

قرأ أبو عمروٍ وحفص عن عاصم، وخارجة عن نافع: (وَكُتُبِهِ) [التحريم/١٢] جماعة.

وقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (وَكِتابِهِ) واحداً[2].

حجّة مَن قال: (وَكُتُبِهِ) فجمع، أنه موضع جمع، ألا ترى أنها قد صدَّقت بجميع كتب الله، فمعنى الجمع لائق بالموضع حسن. ومَن قال: (كِتَابِهِ) أراد الكثرة والشياع، وقد يجيء ذلك في الأسماء المضافة كما جاء في المفردة التي بالألف واللام. قال: (وَإِنْ تَعُدُّوْا نِعْمَةَ الله لاَ تُحْصُوْهَا) [إبراهيم/٣٤]، فكما أن المراد بنعمة الله الكثرة، كذلك في قوله: (وَكِتابِهِ).

(١) عجز البيت:

وإن كُنْتِ إحـدى الـلاويـاتِ الـمـواعـكِ

واللاويات: اللواتي يَمْطُلْنَ ـ والمواعك: معكته أي: مطلته، انظر ملحقات ديوانه ١٧٤٥/٣.

(٢) السبعة ٦٤١.

ذكر اختلافهم في سورة الملك

قرأ حمزة والكسائي: (مِنْ تَفَوُّتٍ) [٣] بغير ألف.

وقرأ الباقون: (تَفَاْوُتٍ) بألف[٣].

قال أبو زيد: سمعت مَن يقول: تَفاوَت الأمر تفاوُتاً، وتفاوَتاً، وليس ذا على القياس، يعني تفاوَتاً.

قال أبو الحسن: تَفَاوُتٌ أجود، لأنهم يقولون: تفاوتَ الأمر، ولا يكادون يقولون: تَفَوَّتَ الأمر، قال: وهي أظن لغةٌ.

قال سيبويه: قد يكون فاعَلَ وفعَّل بمعنىً، نحو: ضاعَفَ وضَعَّفَ، وتفاعل مطاوع فاعل، كما أن تفعَّلَ مطاوع فَعَّلَ. فعلى هذا القياس يكون: تفاوَت وتَفَوَّت بمعنىً، وقد يجب في القياس ما لا يجيء به السمع، و(تَفَوُّتٍ) زعموا قراءة عبد اللّه والأعمش.

قال: قرأ ابن كثير: (وإِلَيْهِ النُّشُورُ. وُامِنْتُمْ)[١] [١٥-١٦]

قال أبو علي: أصله: (النُّشُورُ. أَأَمِنْتُمْ) إذا حَقّق الهمزتين، فإذا خفّفت الهمزة الأولى قلبها واواً لانضمام ما قبلها، وهذا في المنفصل

---

(١) السبعة ٦٤٤. وزاد بعدها: «بتَرك همزة الألف التي للاستفهام فتصير في لفظ واو بضم الراء» [في الوصل].

نظير قولهم في المتّصل: التُّوَدَةُ إذا خفّف التؤَدَة، وجُوَنٌ إذا خُفّف جُؤَنٌ التي هي جمع جؤنةٍ، مثل: ظلْمةٍ وظُلَم. فأمّا الهمزة التي هي فاءٌ من قوله: (ءَأَمِنْتُمْ) بعد تخفيفِ الأولى بقلبها واواً، فإنه يجوز فيه التحقيق والتخفيف. فإن حقّق كان لفظه: (النّشورُ وَأَمِنْتُمْ) يحقِقها، وإن خفّفها كان قياسها أن يجعلها بين الألف والهمزة لتحرّكها بالفتحة، فيكون في اللفظ: (وَإِلَيْهِ النُّشُور وَآمِنْتُمْ). ومن قال[1]:

. . . لا هَنَاكِ المرتع

فقلبها ألفاً فقياسه أن يقول هنا: (النّشُوْرُ وَامنتُم) فلا يجعلها بين بين ولكن يقلبها ألفاً محضة، وسيبويه يُجيز هذا القلب في الشعر وغير حال السعة.

وقال غير أحمد: يجعل الهمزة من (ءَأَمِنْتُم) بعد تخفيف الأولى بقلبها واواً ألفاً، فيصير: (النشورُ وَامِنْتُم).

قال أحمد: **قرأ نافع وأبو عمروٍ: (النشور. آمِنْتُم) بهمزة ممدودة**[2].

قوله بهمزة ممدودة: يريد أنه يحقّق الأولى ويخفّف الثانية، وتخفيفُها أن تجعل بينَ بينَ ولفظها: (النُّشُور أاَمِنْتُمْ)، وكان قياس قول أبي عمروٍ على ما حكاه عنه سيبويه من أنه إذا اجتمع همزتان خفّف الأولى منهما دون الثانية، أن يقلب الأولى منهما واوا كما فعله ابن كثير.

فأما الثانية فإن شاء خفّفها وإن شاء حَقَّقَها، وتخفيفها أن يجعلها

(١) قطعة من بيت للفرزدق ـ سبق في ١/٣٩٨ و٢/٢١٨.

(٢) السبعة ٦٤٤، وفيه: بهمزة بعدها ألف ممدودة.

بين الألف والهمزة، ولعلّ أبا عمروٍ ترك هذا القول في هذا الموضع وأخذ فيه بالوجه الآخر، وهو تخفيف الثانية منهما إذا التقيا دون الأولى.

قال: وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (أأَمِنْتُمْ) بهمزتين(١).

هذا على ما يذهبون إليه من الجمع بين الهمزتين، وليس ذلك الوجه.

قال: قرأ الكسائي: (فسُحْقاً) و(فسُحُقاً) [الملك/ ١١] خفيفاً وثقيلاً، وقرأ الباقون: (فَسُحْقاً)(٢).

قال أبو علي: (سُحْقاً) منتصب على المصدر، المعنى: أسحقه الله سحقاً، وكان القياس: أسحقَ إسحاقاً، فجاء المصدر على الحذف كقولهم: عَمْرَكَ الله وقال(٣):

وإن يهلَكْ فذلك كان قَدْري

يمكن أن يكون: تقديري، ومن ذلك قوله: (فِي مَكَانٍ سَحِيْقٍ) [الحج/ ٣١] أي: بعيد. وسُحْقٌ وسُحُقٌ كالعُنْقِ والعُنُق، والطُّنْبِ والطُّنُبِ، وما أشبه ذلك، وكلّه حسن.

وقرأ الكسائي وحده: (فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ) [الملك/ ٢٩] بالياء، وقرأ الباقون: بالتاء(٤).

---

(١) السبعة ٦٤٤.

(٢) السبعة ٦٤٤.

(٣) عجز بيت ليزيد بن سنان، سبق في ٢/ ١٢٩، ٢٥٣ ـ ٣/ ١٨٤.

(٤) السبعة ٦٤٤.

حجّة الياء: أن ذكر الغيبةِ قد تقدّم في قوله: (فَمَنْ يُجِيْـرُ الكافِرينَ مِنْ عَذَاْبٍ أَلِيمٍ) [الملك/٢٨]. والتاء: على قوله: قُلْ لَهُمْ سَتَعْلَمُون.

قرأ ابن كثير ونافعٌ وابن عامرٍ وأبو عمروٍ وحفصٌ عن عاصمٍ: (إِنْ أَهْلكنِيَ الله وَمَنْ مَعِيَ أَوْ) [الملك/٢٨] بنصب الياءَين، وحفص عن عاصمٍ بفتح ياء (مَعِيَ) في كلّ القرآن. وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر والكسائي: (إِنْ أهلكني الله) محرّكة الياء. وأسكنا جميعاً الياء في (مَعيْ).

خلف عن المسيّبي عن نافع: (إِنْ أَهْلَكَنِيْ الله) ساكنة الياء. وقرأ حمزة: بإسكان الياءين[1].

قال أبو علي: التحريك في الياء حسن وهو الأصل، والإسكان لكراهة الحركة في حروف اللين لتجانس ذلك واجتماع الأمثال أو المتقاربة.

وقرأ نافع في رواية ورش: (نَذِيْرِي) و(نَكِيْرِي) [الملك/١٨] بياء في الوصل، ولم يأتِ بذلك عن نافع غيره. والباقون بكسر الرّاء من غير ياءٍ في وصلٍ ولا وَقف[2].

حذف الياء في الوصل والوقف لأنّه فاصلة، والفاصلة كالقافية في استحسان الحذف منها.

---

(١) السبعة ٦٤٥.

(٢) السبعة ٦٤٥.

ذكر اختلافهم في
سورة نون [القلم].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو وحمزة: (نون وَالْقَلَم) [١] النون في آخر الهجاء من نون ظاهرة عند الواو.

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم أنه كان لا يبيّن النون في (يٓس) و(نون) و(طٓسم). وروى حفص عن عاصم وحسين عن أبي بكر أنه كان يبيّن النون في (نون). وروى يعقوب عن نافع أنه أخفاها، وكان الكسائي لا يبيّن النون في (نون)، وقال يحيـى عن أبي بكر عن عاصمٍ: (نونْ) جزم على هذا، وهذا يدلّ على أنه يبيّن.

الحلواني عن قالون عن نافع: (يٓس) مخفاة النون، و(نون) ظاهرة[١].

قال أبو علي: وجه إظهار هذه النونات أنها من حروف ينوى بها الوقف، وإذا كانت موقوفة بدلالة اجتماع الساكنين فيها نحو: ميم لام صاد كانت في تقدير الانفصال ممّا قبلها، وإذا انفصل ممّا قبلها وجب

---

(١) السبعة ٦٤٦.

التبيين، لأنها إنما تخفى مع حروف الفم، فإذا انفصلت عنها بالوقف عليها ولم تتصل بما قبلها فليس هناك أمرٌ لا يُبَيّن له.

ووجه الإخفاء أن الهمزة الوصل معها لم يُقطع في نحو: (أَلِفْ لَامْ مِيم الله) [آل عمران/ ١،٢] وقولهم في العدد: واحدُ آثنان، فمن ثمّ حيث لم تقطع الهمزة معها علمت أنه في تقدير الوصل، وإذا وصلتها أخفيت النون معها، وقد بُيّن ذلك فيما تقدّم.

قال أحمد: قال ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ والكسائي وحفص عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (أَنْ كَانَ ذا مَالٍ) [القلم/١٤] بغير استفهام.

وقرأ حمزة: (أأَنْ كان) بهمزتين، وكذلك روى يحيىٰ عن أبي بكرٍ عن عاصم، وروى أبو عبيد عن حمزة أنه كان يقرأ: (أانْ كَانَ ذَا مَالٍ) بهمزة ممدودة، وهو غلط.

وقرأ ابن عامرٍ: (أانْ كَانَ) ممدودة بهمزة واحدة[1].

قوله: (أَنْ كان ذا مالٍ وبنينَ) لا يخلو من أن يكون العامل فيه: (تُتْلىٰ) من قوله: (إذَاْ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آياتُنَاْ) [القلم/١٥]، أو قال من قوله: (قَالَ أَسَاْطيرُ الأَوَّلِينَ) [القلم/١٥]، أو شيء ثالث، فلا يجوز أن يعمل واحد منهما فيه، ألا ترى أن: (تُتْلىٰ عليه آياتُنَا) قد أضيف (إذا) إليه، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبله، ألا ترى أنك لا تقول: القتالُ زيداً حين تأتي، فتريد حين تأتي زيداً، ولا يجوز أن يعمل فيه (قال) أيضاً، لأن (قال) جواب (إذا) وحكم الجواب أن يكون بعد ما هو جواب له،

---

(١) السبعة ٦٤٦، ٦٤٧.

ولا يتقدم كلّه عليه، فكما لم يعمل فيه الفعل الأول، كذلك لم يعمل فيه الفعل الثاني، وإذا لم يجز أن يعمل في آن واحدٌ من هذين الفعلين، وليس في الكلام غيرهما علمت أنه محمول على شيء آخر مما يدلّ ما في الكلام عليه، والذي يدلّ عليه هذا الكلام في المعنى هو: يجحدُ، أو يكفرُ، أو يستكبر عن قبول الحق ونحو ذلك، وإنما جاز أن يعمل المعنى فيه وإن كان متقدماً عليه، لشبهه بالظرف، والظرف قد تعمل فيه المعاني وإن تقدم عليها، ويدلّك على مشابهته للظرف تقدير اللام معه، وأن من النحويين مَن يقول: إنه في موضع جر، كما أنه لو كانت اللام ظاهرة معه كان كذلك، فإذا صار كالظرف من حيث قلنا لم يمتنع المعنى من أن يعمل فيه، كما لم يمتنع في نحو قوله: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ، إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيْدٍ﴾ [سبأ/٧] لمّا كان ظرفاً، والعامل فيه بُعِثْتُمْ، الدالّ عليه قوله: ﴿إِنَّكُمْ لفي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾؛ فكذلك: ﴿أَنْ كانَ ذَاْ مَاْلٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم/١٤]، كأنه: جحد بآياتِنا، لأن كان ذا مالٍ وبنين، أو: كفر بآياتنا، لأن كان ذا مالٍ وبنين، وعلى هذا المعنى يكون محمولاً فيمن استفهم فقال: ﴿أأن كان ذا مال وبنين﴾ لأنه توبيخ وتقرير، فهو بمنزلة الخبر، ومثل ذلك قولك: أَلِأَنْ أنْعَمْتُ عليكَ جحدتَ نعمتي، إذا وبّخته بذلك، فعلى هذا تقدير الآية.

وأمّا قول أحمد فيما رواه أبو عبيد عن حمزة من قوله: ﴿أأن كان ذَاْ مَالٍ﴾ بهمزة ممدودة أنه غلط؛ فإنما هو تغليط فيما أظن من طريق الرواية، وليس من طريق العربية، لأن ذلك لا يمتنع، ويريد بالهمزة الممدودة همزة بعدها همزة مخفّفة، وليس هذا من مذهب حمزة لأنه يحقّق الهمزتين، فلعلّه غلّطه من هذا الوجه.

ويمكن أن يكون حمزة في الرواية التي رواها عنه أبو عبيد أحمد هو مِن مَنْ يخفّف الثانية من الهمزتين، ألا ترى أن قول حمزة في الجمع بين الهمزتين، كقول ابن عامرٍ في جمعه بينهما وتخفيفه إياهما، فكما أن ابن عامر قال: (أآن كَانَ) ممدودة بهمزة واحدة، وقوله في غير هذا الموضع الجمع بين همزتين، كذلك يجوز أن يكون حمزة أخذ به، وقول أحمد عن ابن عامرٍ بهمزة واحدة ممدودة، لا يكون إلا على أنه أن يخفّف الثانية، ألا ترى أنه لا يخلو من أن يكون قرأ بذلك على غير الاستفهام، أو على الاستفهام، فإن كان قرأ على غير الاستفهام، فليس إلا همزة واحدة، وهي همزة أن، فإذا مدّ علمتَ أن المدّة إنما هو همزة أن، حقّقها بعد همزة الاستفهام إذ لا مصرِفَ لها إلى غير ذلك.

قال: قرأ نافع وحده: (لَيَزْلِقُونَكَ) [القلم/ ٥١] [بفتح الياء] من زلَقَ، وقرأ الباقون: (لَيُزْلِقُونَكَ) [بضم الياء] من أزلقت[١].

يقال: زَلَق يَزْلَقُ، زَلَقاً. فمَن قال؛ (لَيَزْلِقُونَكَ) جعله من زَلَق هو، وزَلَقْتُهُ أنا مثل: شَتِرَتْ عينه[٢]، وشَتَرْتُهَا أنا، وحَزِن وحزنتُه أنا. والخليل يذهب في ذلك إلى أن المعنى: جعلت فيه شَتَراً، وجعلت فيه حُزْناً، كما أنك إذا قلت: كحلتُهُ، وَدَهَنْتُهُ، أردتَ جعلتَ فيه ذلك، ومَن قال: أزلقْته ثقّل الفعل بالهمزة وهذا الباب أكثر من الأول وأوسع. ومعنى: (يُزْلِقُونَكَ بِأَبْصارهم) أنهم ينظرون إليك نظر البغضاء كما ينظر

---

(١) السبعة ٦٤٧ وما بين معقوفين منه.

(٢) شترت عينه: الشَّتَرُ هو استرخاء الجفن الأسفل أو انقلاب جفن العين من أعلى وأسفل أو تشنجه، انظر اللسان /شتر/.

الأعداء المنابذون، ومثل ذلك قول الشاعر[١]:

يَتَقَارَضُون إذا التَقَـوْا في مجلس
نَـظَراً يُـزيـل مـواطـىءَ الأَقـدام

* * *

(١) ذكره اللسان في مادة (قرض وزلق) ولم ينسبه وكذا ذكره البحر المحيط في تفسير سورة القلم ٣١٧/٨، والقرطبي ٢٥٦/١٨.

ذكر اختلافهم في
سورة الحاقة

قرأ عاصم في رواية أبان وأبو عمروٍ والكسائي: (وَمَنْ قِبَلَهُ) [٩] بفتح الباء[١].

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامرٍ وحمزة: (قَبْلَهُ)

قال سيبويه: قِبَلَ: لِما وَلِيَ الشيءَ، تقول: اذهب قِبلَ السوق [أي: نحو السوق]، ولي قِبَلَك حقّ، أي: فيما يليك، واتّسع حتى صار بمنزلة لي عليك[٣].

حجّة مَن قرأ: (وَمَن قِبَلَهُ) أنهم زعموا أن في قراءة أُبَيّ: (وَجَاءَ فِرْعَونُ وَمَنْ مَعَهُ)، فهذا يقوّي (من قِبَلَهُ)، لأن قِبَلَ لِما ولي الشيءَ مما لم يتخلّف عنه فهو يتبعه ويَحُفُّ به.

وحجّة مَن قال: (وَمَنْ قَبْلَهُ) مَن قَبْلَهُ من الأمم التي كفرت كما كفر. فإن قلت: إن قوله: (وَمَن قَبْلَهُ) لفظ عام يقع على المؤمن

---

(١) في السبعة بكسر القاف وفتح الباء.

(٢) السبعة ٦٤٨ وزاد: ساكنة الباء.

(٣) سيبويه ٤/٢٣٢ (ت. هارون) وما بين معقوفين منه.

والكافر، فكيف جاز أن يُذْكروا بأنهم جاؤوا بالخاطئة؟ قيل: قد يجوز أن يخصَّ (من) في قوله: (مَنْ قبْلَهُ) كأنه عنى به الكفّار دون المؤمنين، ويقوّي ذلك قوله: (فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ) [الحاقة/١٠]، ويجوز أن يكون ذكر من قبله من الكفّار كما ذكر من بعده بقوله: (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَفِرْعَوْنَ وثمودَ) [الحج/٤٢].

قرأ حمزة والكسائي: (لا يَخْفَىٰ) [٥] بالياء، وقرأ الباقون: (لَا تَخْفَىٰ) بالتاء[1].

كِلا الأمرين حسن.

وقرأ ابن كثير وحده: (قَلِيْلًا ماْ يُؤْمِنُونَ) [٤١] و(قَلِيْـلًا ماْ يَذَّكَّرُونَ) [٤٢] بالياء فيهما جميعاً.

ابن عامر في رواية هشام مثل ابن كثير بالياء فيهما، وفي رواية ابن ذكوان بالتاء فيهما، وروى القطعي عن عبيد عن هٰرون عن أبي عمرٍو (قَلِيلًا ما يُؤْمِنون) وَ(قَلِيلًا ماْ يذَّكَّرُون) بالياء جميعاً، ولم يروه غيره، حدّثنيه الخزاز عن محمد بن يحيىٰ عن عبيد عن هٰرون عن أبي عمرٍو، وقرأ الباقون بالتاء فيهما[2].

قال أبو علي: حجّة الياء أنه خطاب للنبيّ ﷺ، كأنه قليلاً ما يؤمنون يا محمد، وحجّة التاء: كأنه: قل لهم: قليلاً ما تؤمنون.

روى الحلواني بإسناده عن ابن كثير: (وَتَعْيَهاْ) [الحاقة/١٢] ساكنة العين، وكذلك قال أبو ربيعة عن قنبل، وقرأت أنا على قنبل:

---

(١) السبعة ٦٤٨.

(٢) السبعة ٦٤٨، ٦٤٩.

(وَتَعِيَهَاْ) بكسر العين وفتح الياء مثل حمزة. وكذلك الباقون على وزن تلِيَها[١].

وجه قوله: (وتعْيَها) أنه جعل حرف المضارعة مع ما بعدُ بمنزلة فَخْذٍ، فأسكن كما يُسكن كَتِفُ ونحوه، وهذا يشبه ما من نفس الكلمة نحو الكاف من كتفٍ، لأن حرف المضارعة لا ينفصل من الفعل، فصار كقول مَن قال: وَهْوُ وَهْيَ، ومثل ذلك قوله: (وَيَتَّقْهِ) [النور/٥٢] جعل تَقِهِ من (يَتَّقْهِ) بمنزلة كتِفٍ، فأسكن، وقد يكون هذا على ما ما أنشده أبو زيد من قوله[٢]:

قالت سُلَيْمَىٰ اشْتَرْ لنا سَوِيقا

جعل تَرِلَ بمنزلة كتِفٍ فخفَّفَ، وقد يجوز أن يكون أجرى الوصل مجرى الوقف مثل: سَبَسبّا[٣].

* * *

(١) السبعة ٦٤٨.
(٢) سبق انظر ١/٦٧، ٤١٠، و٢/٧٩، ٢٧٨.
(٣) سبق انظر ١/٦٥.

ذكر اختلافهم في
سورة سأل سائل (١)

قرأ نافع وابن عامر: (سَالَ) [١] غير مهموز، وقرأ الباقون: (سَأَلَ) مهموز(٢).

قال أبو علي: مَن قال: (سَاْلَ) جعل الألف منقلبة عن الواو التي هي عين مثل: قال، وخاف. وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: هما يتساولان، فمَن قال: (سال) كان على هذه اللغة، ومَن قال: (سأل) فعَلى قول مَن قال: سأل، فجعل الهمزة عين الفعل، فإن حقّق قال: (سأل) مثل سَعَل، وإن خفّف جعلها بين الألف والهمزة، فأما قول الشاعر(٣):

سَالَتْ هُذَيْلٌ رسولَ الله فاحشةً
ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما قالَتْ ولم تُصِب

فيمكن أن يكون من قول مَن قال: يَتَساولان، ويمكن أن يكون

---

(١) وتسمى الواقع والمعارج.
(٢) السبعة ٦٥٠.
(٣) البيت لحسّان ـ سبق انظر ٢/٢١٨

من قول مَن جعل الهمزة عيناً، فقلب في الشعر كما قال[١]:

لا هَـنَـاك الـمـرتـعُ

إلا أن سيبويه زعم أن هذا الشاعر ليست لغته سِلْتُ[٢]، فإذا كان كذلك حُمِل على: لا هَنَأكِ. وقد قيل: إن ذلك وادٍ في جهنم[٣]، فتكون الألف في (سَالَ) مثل التي في باع.

قال: كلهم همز: (سَأْئِلٌ) [المعارج/١] لا خلاف بينهم في ذلك[٤].

لا يكون غير الهمز في اسم الفاعل لأنه لا يخلو من أن يكون الفاعل من يتساولان، أو من اللغة الأخرى، فإن كان من قولـه: يتَساوَلان لم يكن فيه إلا الهمز، كما لا يكون في: قائلٍ وخائف، إلا ذلك لأنها إذا اعتلّت في الفعل اعتلت في اسم الفاعل، وإعلالها لا يكون بالحذف للإلباس، فإذا لم يكن بالحذف كـان بالقلب إلى الهمزة، وإن كانت من لغة من همز لم يكن فيه إلا الهمز، كما لا يكون في ثائرٍ وشاءٍ[٥] في فاعل من شأوتُ إلا التحقيق للهمزة، إلا أنك إن شئت خفّفت الهمزة فجعلتها بين بين، وكذلك في الوجه الآخر.

قـال: قـرأ الكسـائي وحـده: (يَعْـرُجُ المَـلاْئِكَـةُ والـرُّوحُ) [المعارج/٤] بالياء.

---

(١) سبق ذكره في ١/٣٩٨، ٢/٢١٨، ٦/٤١.

(٢) انظر الكتاب ٢/١٧٠ حيث ورد الشاهد.

(٣) أخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن ابن عباس في قوله: (سال سائل) قال: سال:وادٍ في جهنم. انظر الدرّ المنثور للسيوطي ٦/٢٦٤.

(٤) السبعة ٦٥٠.

(٥) رسمت في الأصل شايء، وآثرنا الرسم الإملائي المناسب.

وقرأ الباقون: (تَعْرُجُ) بالتاء[١].

قال أبو علي: الوجهان حسنان.

قال: روى حفصٌ عن عاصم: (نَزَّاعَةً للشَّوىٰ) [المعارج/١٦] نصباً، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (نزاعةٌ) رفعاً[٢].

مَن قال: (إنهّا لظىٰ. نَزَّاعةٌ للشّوى) فرفع نزاعةً، جاز في رفعه ما جاز في قولك: هذا زيد منطلق، (وهذا بعلي شيخٌ)[٣] [هود/٧٢].

ومَن نصب فقال: (نَزَّاعَةً للشّوىٰ) فالذي يجوز أن يكون هذا النصب عليه ضربان: أحدهما: أن يكون حالاً، والآخر أن يحمل على فعل، فحمله على الحال يبعد، وذلك أنه ليس في الكلام ما يعمل في الحال، فإن قلت: فإن في قوله؛ (لَظَى) معنى التلظّي والتلهّب، فإن ذلك لا يستقيم، لأن لظى معرفة لا تنتصب عنها الأحوال، ألا ترى أن ما استعمل استعمال الأسماء من اسمٍ فاعل أو مصدر لم يعمل عمل الفعل نحو: صاحب، ودَرٍّ في قوله: لله دَرُّكَ، فإن لم يعمل هذا النحو الذي هو اسم فاعل أو مصدر عمل الفعل من حيث جرى مجرى الأسماء، فأن لا يعمل الاسم المعرفة عمله أولى.

ويدلّ على تعرف هذا الاسم وكونه علماً، أن التنوين والألف واللام لم تلحقه، فإذا كان كذلك لم تنتصب الحال عنه، فإن جعلتها مع تعريفها قد صارت معروفة بشدّة التلظّي، جاز أن تنصبه بهذا المعنى الحادث في العَلَم، وعلى هذا قوله: (وَهُوَ اللهُ في السَّمٰواتِ

---

(١) السبعة ٦٥٠.

(٢) السبعة ٦٥٠.

(٣) بالرفع وهي قراءة الأعمش. انظر المحتسب ١/٣٢٤.

وَفِي الأَرْضِ) [الأنعام/٣]، علّقت الظرف بما دَلَّ عليه الاسم من التدبير والإلطاف. فإن علّقت الحال بالمعنى الحادث في العَلَم، كما علّقت الظرف بما دَلَّ عليه الاسم من التدبير لم يمتنع، لأن الحال كـالظرف في تعلّقها بالمعنى، كتعلّق الظرف به، وكان وجهاً.

وإن علَّقت (نَزَّاعَةً) بفعل مضمر نحو: أعنيها نزّاعةً للشّوى، لم يمتنع أيضاً.

قال: وقرأ ابن كثير فيما أخبرني به مضر عن البزيّ؛ (ولا يُسْأَلُ) [المعارج/١٠] برفع الياء وفتح الهمزة. وقرأ على قنبل عن النبّال عن أصحابه عن ابن كثير: (ولا يَسْأَلُ) بنصب الياء، وروى أبو عبيدٍ عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفرٍ وشيبة: (ولا يُسْأَلُ) برفع الياء وهو غلط. وكلّهم قرأ: (ولا يَسْأَلُ) بفتح الياء[1].

قال أبو علي: مَن ضمّ فقال: (لا يُسْأَلُ حميمٌ حميماً) فالمعنى، والله أعلم: لا يُسألُ حميمٌ عن حميمه ليعرف شأنه من جهته، كما قد يتعرّف خبر الصديق من جهة صديقه، والقريب من قريبه، فإذا كان كذلك، فالكلام إذا بنيتَ الفعلَ للفاعلِ: سألتُ زيداً عن حميمه.

وإذا بنيتَ الفعل للمفعول قلت: سُئِلَ زيدٌ عن حميمه، وقد يحذف الجار فيصل الفعل إلى الاسم الذي كان مجروراً قبل حذف الجار، فينتصب بأنه مفعول الاسم الذي أسند إليه الفعل المبني للمفعول به، فعلى هذا انتصاب قوله: (حميمٌ حميماً)، ويدلُّ على هـذا المعنى قولـه: (يُبَصَّرُونَهُم) [المعـارج/١١]، أي: يُبَصَّـرُ الحميم

(١) السبعة ٦٥٠.

الحميم، والفعل قبل تضعيف العين منه: بَصُرْتُ به، كما جاء: (بَصُرْتُ بما لم يَبْصُروا به) [طه/٩٦] فإذا ضعَّفت عين الفعل صار الفاعل مفعولاً تقول: بَصَّرَني زيدٌ بكذا، فإذا حذفت الجار قلت: بَصَّرني زيدٌ كذا، فإذا بنَيت الفعل للمفعول به وقد حذفت الجار قلت: بُصِّرتُ زيدٌ، فعلى هذا (يُبَصَّرُونَهُمْ) فإذا بُصِّروا هم لم يحتج إلى تعريف شأن الحميم من حميمه، وإنما جمع فعل (يُبَصّرُونَهمُ) لأن الحميم وإن كان مفرداً في اللفظ، فالمراد به الكثرة والجمع، يدلّك على ذلك قوله: (فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ ولا صَدِيقٍ حَمِيمٍ) [الشعراء/١٠٠].

ومَن قرأ: (ولا يَسأَلُ حَمِيْمٌ حَمِيمَاً)، فالمعنى لا يَسْأل الحميم عن حميمه في ذلك اليوم لأنه يذهل عن ذلك، ويشتغل عنه بشأنه، ألا ترى قوله: (يَوْمَ ترونها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) [الحج/٢]، وقوله:(يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ) [عبس/٣٤] وقوله: (لِكُلِّ امْرِىءٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيه) [عبس/٣٧]، فقوله: (لَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمَاً) من قولك: سألت زيداً، أي: سألتُهُ عن شأنه وأمره، ويجوز أن يكون المعنى: لا يَسْأَلُ عن حميمه، فيُحذف الجارّ ويوصل الفعل.

قال: قرأ ابن كثير وحده: (لِأَمَانَتِهِمْ) [المعارج/٣٢] واحدة وقرأ الباقون: (لِأَمَانَاتِهِمْ) جماعة[1].

قال أبو علي: مَن قال: (لِأَمَانَتِهِمْ) فأفرد وإن كان مضافاً إلى جماعة، ولكل واحدٍ منهم أمانة، فلأنه مصدر، فأفرد كما يفرد نحو قوله: (لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) [لقمان/١٩] وهو يقع على جميع الجنس

(١) السبعة ٦٥١.

ويتناوله. ومن جمع فلاختلاف الأمانات وكثرة ضروبها، فحسن الجمع من أجل الاختلاف ومشابهته بذلك الأسماء التي ليست للجنس.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وأبو عمرٍو وحمزة والكسائي: (بِشَهَٰدَتِهِمْ) [المعارج/٣٣] واحدة.

وروى عباسٌ عن أبي عمرٍو والحلواني عن أبي معمرٍ، وعبد الوارث عن أبي عمرٍو: (بِشَهَٰدَٰتِهِمْ) جماعة. وكذلك روى حفص عن عاصم جماعةً[١].

القول في الشهادة والشهادات، كما تقدم من القول في الأمانة والأمانات.

قال: روى المفضل عن عاصم: (أَنْ يَدْخُلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ) [المعارج/٣٨] مفتوحة الياء، وروى يحيى عن أبي بكر وحفص عن عاصم أن (يُدخَل) مضمومة الياء. وكلهم قرأ: (أَنْ يُدْخَلَ) مضمومة الياء[٢].

قال أبو علي: حجّة مَن ضمّ الياء أن غيره يُدخله، كما قال: (فَأُولَئِكَ يُدْخَلُون الْجَنَّة) [النساء/١٢٤]، وقال: (سَيُدْخَلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) [غافر/٦٠]، فهذا يدلّ على أن غيرهم يُدْخِلُهُمْ.

ومَن فتح الياء فلأنهم إذا أُدخلوا دَخلوا، وممّا يقوّي الفتح قول: (أَمْ حَسِبْتُم أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ) [البقرة/٢١٤]، وفتح التاء فيه.

قرأ ابن عامر وحفصٌ عن عاصم: (إِلَى نُصُبٍ) [المعارج/٤٣]

---

(١) السبعة ٦٥١.

(٢) السبعة ٦٥١.

بضمتين، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصمٍ: (إِلَى نَصْبٍ)[١].

أبو عبيدة: (كَأَنَّهُمْ إلى نَصْبٍ يُوفِضُونَ) إلى عَلَمٍ يسرعونَ.

قال رؤبة[٢]:

تمشي بنا الجدّ على أَوْفاض

أي: على عجلة وسرعة[٣]. وفسّر أبو الحسن أيضاً نَصْبٌ: علم، ورُوي أيضاً عن مجاهد: نَصْبٌ غاية. وروي عن أبي العالية أنه فسّر (إلى نُصُب) بأنه إلى غاية يستبقون.

قال أبو علي: فهذا يجوز أن يكون نُصْب جمع نَصْب مثل سَقْف وسُقْف، ووَرْدٍ ووُرْدٍ. ومَن ثقّل فقال: نُصُبٌ كان بمنزلة: أُسُد، ويمكن أن يكون النَّصْبُ والنُّصْبُ لغتين كالضَّعْف والضُّعْف وما أشبه ذلك، ويكون التثقيل كشُغْل وشُغُل، وطُنْب وطُنُب.

---

(١) السبعة ٦٥١ وزاد بعد: بفتح النون وسكون الصاد.

(٢) في الديوان:

يُمسي بنا الجدُّ على أوفاض

وبعده: يقطع أجواز الفلا انقضاضي

ديوان رؤبة/٨١.

(٣) مجاز القرآن ٢/٢٧٠.

ذكر اختلافهم في سورة نوح

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامرٍ والكسائي وعلي بن نصر عن أبي عمروٍ: (أَنُ اعبُدُوا الله) [٣] بضم النون.

وقرأ عاصم وحمزة واليزيدي عن أبي عمروٍ: (أنِ اعبُدُوا الله) بكسر النون[١].

قال أبو علي: وجه مَن ضمّ النون أنه كره الكسرة قبل الضمّة وإن حجز بينهما حرف، ألا ترى أنهم قالوا: اشرَب واضرِب، وقالوا: اُقتُلْ فضمّوا الهمزة في اقتُل،وكسروها في المثالين الآخرين، فكذلك ضمّ النون في: (أَنُ اعبُدوا).

فإن قلت: فهلّا لم يستجيزوا غير الضمّ في نحو: اُقْتل اعبُدْ، قيل: استجيز الكسر فى: (أنِ اعبُدُوا) ونحوه، وإن لم يستجيزوا: (اِعبُدوا) لأن الكسرة في (أن اقْتُلُوا) و (أن اعبُدوا) غير لازمة، ألا ترى أن الكلمة قد تستعمل، ولا تلزمُ بها هذه الكسرة فصارت الكسرة قبل الضمّة بمنزلة الرفعة بعد الكسرة في قولهم

(١) السبعة ٦٥٢.

في الرفع: كَتِفٌ وضَحِكٌ، فكما احتملت الرفعَة بعد الكسر، لما كانت للإعراب فلم تلزم، كذلك احتُملت الكسرة في (أَنِ اعبُدُوا) لمّا لم تلزم، ولم تكن لذلك بمنزلة اقتُلْ.

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو: (دُعَـائِيَ إلاّ) [نوح/٦] بالهمز وفتح الياء، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (دُعَايْ) ساكنة الياء، وقال عباسٌ: سألت أبا عمرٍو فقرأ: (دُعَائِيْ إلا) يرسل الياء.

حدّثني محمد بن الجهم عن خلف، والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثيرٍ (دُعَايَ إلا) بنصب الياء، ولا يهمز مثل (هُدَايَ) [البقرة/٣٨][1].

قال أبو علي: إسكان الياء في (دُعايْ) وتحريكها حسن، فأمّا القصر في الدعاء فلم أسمعه، ولعلّ ذلك لغة لم تبلغنا.

قال: وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (مالُهُ وَوُلْدُهُ) [نوح/٢١] ساكنة اللام.

وقرأ نافع وعاصم وابن عامر: (مالُهُ وَوَلَدُه) بفتح اللام، خارجة عن نافع: (وَوُلْدُهُ) مثل أبي عمرو[2].

قال أبو علي: الوَلَدُ والْوُلْدُ، يجوز أن يكونا لغتين كالحَزَنِ والحُزْنِ والبَخَل والبُخْلِ، ويدلّك على أن الوُلْد يَكون واحداً ما أنشده من قول الشاعر[3]:

---

(١) السبعة ٦٥٢.

(٢) السبعة ٦٥٢، ٦٥٣.

(٣) عجز بيت صدره:

وليت فلاناً كان وُلْدَ حِمارِ

فهذا يكون واحداً، ويجوز مع وقوعه على الواحد أن يكون جمعاً يجمع عليه فَعَلٌ أو فُعْلٌ، وذاك أن كلّ واحدٍ من فُعْلٍ وفَعَلٍ يجري مجرى الآخر، وقد جمعوا فَعَلٌ على فُعْلٍ نحو: أَسَدٍ وأُسْدٍ، وكذلك يجوز أن يكون جُمع وَلَدٌ على وُلْدٍ، ويجوز أن يكون: وُلْدٌ جمع على وَلَدٍ، كما جُمع الفُلْكُ على الفُلُكِ بدلالة قوله: (الفُلْكِ المشحونِ) [يس/٤١]، فهذا واحداً والجمع قوله: (الفُلُك التي تجري في البحر) [البقرة/١٦٤] فجمع الفُلْكُ على الفُلُك، ألا ترى أنّا لا نعلَمُ الفلَكَ مستعملاً في الفُلْكِ، فإذا لم يجىء ذلك فيه كان جمعاً للفُلْك، فالضمّة التي في اللفظة التي يراد بها الجمع غير التي كانت في الواحد، كما أن الضمّة في: مَنْصُ، في ترخيم منصورٍ على مَن قال: يا حارُ، غير الضمة التي كانت فيه في قول مَن قال: يا حارِ، وكما أن الكسرة في دِلاصٍ وهِجانٍ إذا أردت بهما الجمع غير اللتين كانا في الواحد، ألا ترى أن التي في الجمع مثل التي في ظِرافٍ، والتي كانت في الواحد مثل التي كانت في دِلَاثٍ[1] وكِنَازٍ، ويدلّ على أن الوُلْدَ يكون جمعاً قول حسان[2]:

يا بِكْرَ آمِنَةَ المباركِ بكرُها
من وُلْدِ مُحْصَنَةٍ بِسَعْدِ الأسْعُدِ

= فليت فلاناً كان في بطن أمّهِ
وقد ذكره المحتسب ١/٣٦٥ ولم ينسبه، وكذا اللسان في مادة (ولد).

(١) الدلاث ككتاب: السريعة والسريع من النوق وغيرها.

(٢) في الديوان برواية: «المباركَ ذكرُهُ... ولدتك...»، ديوانه ١/١٣١.

فأما التي في قوله: ﴿مَنْ لم يَزِدْهُ مالُهُ وَوُلْدُهُ﴾ [نوح/٢١] فيكون جمعاً، وإن كان مضافاً إلى الواحد لأنه ضمير مَن، وهو مفرد في اللفظ، والمراد به الجمع فأفرد على معنى مَنْ، وإضافة لفظ الجميع إلى المفرد في هذا، كما حكي من قولهم: ليْتَ هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أنفسه، فجمع الأنفس، وإن أضاف إلى لفظ المفرد فكذلك يكون الوُلْدُ في قوله: ﴿وَوُلْدُهُ﴾، وكذلك: ﴿لِيَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف/١٣]. ويجوز أن يكون مفرداً كما كان المال في قوله: ﴿مالُهُ﴾ مفرداً، الوجهان جميعاً يجوزان.

قال: قرأ نافع وحده: ﴿ولا تَذَرُنَّ وُدّاً﴾ [نوح/٢٣] بضمّ الواو. وقرأ الباقون: ﴿وَدّاً﴾ بفتح الواو، وروى أبو الربيع عن بُرَيْد[١] بن عبد الواحد عن أبي بكر عن عاصم: ﴿وُدّاً﴾ مضمومة الواو مثل نافع، ولم يروه عن عاصم غيره وهو غلط، ويحيىٰ عن أبي بكر عن عاصم، والكسائي عن أبي بكر، وحفصٌ عن عاصم، أنه قرأ: ﴿وَدّاً﴾ مثل أبي عمرٍو، وحدّثني المروذِيّ عن ابن سعدانَ عن محمدِ بن المنذر عن يحيىٰ عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: ﴿وُدّاً﴾ بضمّ الواو مثل نافع وهو غلط[٢].

قال أبو عبيدة: هذه أصنام كانت في الجاهلية تعبد[٣]، وزعموا أن وَدّاً كان لهذا الحيّ من كلب، وحكاه بالفتح، وسمعت قول

(١) في الأصل «يزيد» والتصويب من السبعة. وانظر ترجمة بريد بن عبد الواحد في الطبقات ١/١٧٦.
(٢) السبعة ٦٥٣.
(٣) انظر مجاز القرآن ٢/٢٧٠.

الشاعر[١]:

فَحَيَّاكِ وَدٌّ مَنْ هَداكِ لِفِتْيَةٍ
وخُوصٍ بأعلى ذي نُضَالَة هُجَّدِ

وقال أبو الحسن: ضمّ أهل المدينة الواو وعسى أن يكون لغة في اسم الصنم، قال[٢]: وسمعت هذا البيت:

حيّاكَ وُدٌّ فإنّا لا يَحِلُّ لنا
فضلُ النساءِ وإنّ الدِّين قَدْ عَزَمَا

الواو مضمومة. قال: وسمعت مَن يقول: إن الواو مفتوحة.

قال: قرأ أبو عمروٍ وحده: (مِمَّا خَطَايَاهُمْ) [نوح/٢٥] مثل: قضاياهُمْ. الباقون: (خَطِيْئَاتِهِمْ)[٣].

قال أبو علي: (خَطَاْيَاْهُمْ) على التكسير، وحجّتُهُ: (نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَاْيَاْكُمْ) [البقرة/٥٨] وخطيئات[٤]: جمع التصحيح، و(ما) زائدة، كالتي في قوله: (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ الله لِنْت لَهُمْ) [آل عمران/١٥٩]، وقوله: (فبما نَقْضِهِمْ مِيْثَاْقَهُمْ) [النساء/١٥٥].

---

(١) البيت للحطيئة وفي ديوانه (ما هداكِ.... ذي طُوالة)...
والوَدّ: اسم صنم كان لقوم نوح ثم صار لكلب وكان بدومة الجندل ـ وخوص: إبل غائرة العيون وذي نضالة: اسم مكان ـ وهجد: نيام، ديوانه/١٥٢، تهذيب اللغة للأزهري ٦/٣٦.
(٢) البيت للنابغة الذبياني ـ ومعنى عزم: اشتدّ، ويروى: حيّاك ربّي....
(٣) السبعة ٦٠٣.
(٤) رسمت في الأصل خطِأت.

حفص عن عاصم: ﴿دَخَلَ بَيتيَ مُؤْمِنًا﴾ [نوح/٢٨] بفتح الياء، وكذلك أبو قرّة عن نافع.

الباقون لا يحرّكون الياء في (بيتي)[1].

قال أبو علي: كلا الأمرين حسن.

* * *

(1) السبعة ٦٥٤.

ذكر اختلافهم في
سورة الجنّ

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ) [١]، (وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا) [١٦] (وَأَنَّ المساجِدَ لله) [١٨]، (وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّه) [١٩] أربعة أحرف بالفتح.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر كما قرأ[١] إلاّ قوله: (وإِنَّهُ لَمّا قَامَ عَبْدُ اللّهِ) فإنهما كسراه. المفضل عن عاصمٍ مثل أبي بكر.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي كلّ ذلك بالفَتح إلا ما جاء بعد قولٍ، أو بعد فاءِ جزاء[٢]. حفص عن عاصم مثل حمزة.

أما قوله: (وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا) فإنّه يجوز فيه أمران: أحدهما: أن تكون المخفّفة من الثقيلة، فيكون محمولاً على الوحي، كأنه: أُوحي إليّ أن لو استقاموا، وفصل (لو) بينهما وبين الفعل كفصل السين، ولا في قوله: (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلاّ يرجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً) [طه/٨٩] و(عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضىٰ) [المزمّل/٢٠].

(٢) السبعة ٦٥٦ وسقط ما بعده.

(١) زاد في السبعة من نسخة: «أبو عمرو» بعد قوله: قرأ.

والآخر: أن يكون قبل لو بمنزلة اللام في قوله: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾ [الأحزاب/ ٦٠]، وقوله: ﴿وَإِنْ لم تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ﴾ [الأعراف/٢٣] فتلحق مرّة، وتسقط أخرى، لأن (لو) بمنزلة فعل الشرط، فكما لحقت اللام زائدة قبل إن الداخل على فعل الشرط، كذلك لحقت (أن) هذه قبل (لو).

ومعنى ﴿وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ قد قيل فيه قولان: أحدهما: لو استقاموا على طريقة الهدى، والآخر: لو استقاموا على طريقة الكفر.

ويستدلّ على القول الأول بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أقامُوا التَّوْرَاةَ والإنْجِيلَ، وما أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لأكلوا مِنْ فَوقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة/٦٦]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا واتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ والأَرْضِ، وَلَكِنْ كَذَّبُوا﴾ [الأعراف/ ٩٦].

ويستدلّ على القول الآخر بقوله: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً واحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بالرَّحْمَنِ لبُيُوتِهِمْ سَقْفاً مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الزخرف/٣٣].

وأما قوله: ﴿وَأَنَّ المساجِدَ لله﴾ [الجنّ/١٨]، فزعم سيبويه[1] أن المفسّرين حملوه على: (أُوحِيَ) كأنه: وأوحِي إليّ أن المساجد لله، ومذهب الخليل أنه على قوله: ولأن المساجد لله فلا تدعوا، كما أن قوله: ﴿أَنَّ هٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمّةً واحدةً﴾ [الأنبياء/٩٢] على قوله: ولأن هذه

(١) انظر الكتاب ١/ ٤٦٤ في «باب آخر من أبواب أنّ».

أمتُكُمْ أمةً واحدةً وأنا رّبكم فاعبدون، أي: لهذا فاعبدوني، ومثله في قول الخليل: (لإيْلافِ قريش) [قريش/١] كأنه: لهذا فَلْيعبدوا.

فأمّا المساجدَ فقيل فيها: إنها بيوت العبادة، أي: لا تشركوا فيها الأوثان مع الله في العبادة، وقيل: إن المساجد المواضع التي يسجد بها الساجد، فقال سيبويه: ولو قُرِىءَ: (وإنّ المساجِدَ لله) لكان جيداً.

وأمّا قوله: (وَأَنَّهُ لَمّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ) [الجنّ/١٩] فيكون على: أُوحي إليَّ، ويكون على أن يقطع من قوله: (أوحي) ويستأنف به، كما جوّز سيبويه القطع من أوحي في قوله: (وَأَنَّ المساجِدَ لله) فعلى هذا تحمل قراءة نافع وعاصم: (وإنّه لَمّا قامَ عَبْدُ اللَّه) فكسرا همزة (إنَّ)، فأما قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي كلّ ذلك بالفتح، فإنه على الحمل على (أُوحي)، ويجوز أن يكون على غيره، كما حمل المفسّرون: (وَأَنَّ المساجِدَ لله) على الوحي، وحَمَله الخليلُ على ما ذكرناه عنه، فأما ما جاء من ذلك بعد قولٍ أو حكاية، فكما حُكِي قولُه: (قَال الله إنِّي مُنزِلها عَلَيْكُمْ) [المائدة/١١٥] و(يا مَرْيَمُ إنَّ الله اصْطَفَاكِ) [آل عمران/٤٢] وكذلك ما جاء بعد فاء الجزاء، لأن ما بعد فاء الجزاء موضع ابتداء، فلذلك حمل سيبويه قوله: (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ الله مِنْهُ) [المائدة/٩٥]، (وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً) [البقرة/١٢٦]، (وَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ) [الجنّ/١٣] على أن المبتدأ فيها مضمر، ومثال ذلك في هذه السورة قوله: (وَمَنْ يَعْصِ الله وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) [الجنّ/٢٣].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامر: (نَسْلُكْهُ عَذَاباً صَعَداً) [الجنّ/١٧] بالنون.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (يَسْلُكْهُ) بالياء، عباسٌ عن أبي عمروٍ بالياء[1].

مَن قرأه بالياء فلتقدُّم ذكر الغَيْبَةِ في قوله: (ومن يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ) ومَن قرأ بالنون فهو مثل قوله: (وآتينا موسى الكتاب) [الأنعام/١٥٤] بعد قوله: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ) [الإسراء/١].

وقرأ عاصم وحمزة: (قُلْ إِنَّما أَدْعُوَ رَبِّي) [الجنّ/٢٠] بغير ألف، وقرأ الباقون: (قَاْلَ). أبو الربيع عن أبي زيد عن أبي عمروٍ: (قُلْ) بغير ألف مثل حمزة[2].

قال أبو علي: وجه مَن قال أن ذِكر الغيبة قد تقدّم، وهو قوله: (وَأَنَّهُ لَمّا قامَ عَبْدُ اللَّهِ) [الجنّ/١٩] قال: (إِنَّمَا أَدْعُوا) على الغيبة التي قبلها.

ومَن قال: (قُلْ) فلأن بعده مثله وهو قوله: (قُلْ إِنَّني لا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا رَشَداً) [الجنّ/٢١]، (قُلْ إِنّني لَنْ يجيرَني مِنَ الله أَحَدٌ) [الجنّ/٢٢]. (قُلْ إِنْ أَدْري أقريبٌ) [الجنّ/٢٥].

هشام بن عمّار عن ابن عامر: (لُبَدَاً) [الجن/١٩] بضمّ اللام، ابن ذكوان عن ابن عامر: (لِبَدَاً) بكسر اللام، وكذلك الباقون[3].

أبو عبيدة: (كَاْدُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبدَاً) أي: جماعات، واحدها

---

(١) السبعة ٦٥٦.
(٢) السبعة ٦٥٧.
(٣) السبعة ٦٥٦.

لِبْدَة، قال: وكذلك يقال للجراد الكثير، قال عبد مناف بن رِبْع[١]:

صـابُـوا بـسِتَّـةِ أَبْيـاتٍ وَأَربَـعَـةٍ
حتّى كَـأَنَّ عَلَيْهِـم جَـابِيـاً لِـبَـدَاً

قال: الجابي: الجراد، لأنه يجبي كلّ شيء يأكله، وقال قتاد في قوله: (يَكُونُونَ عليـه لِبَدَاً) تلبَّدَ الجنّ والإنس على هذا الأم ليطفئوه فأبى الله إلا أن ينصُرَه ويُمضيه ويُظهره على مَن ناوأه. وقال غيره: كاد الجنّ لما سمعوا قراءة النبيّ ﷺ يسقطون عليه.

وما روي عن ابن عامر: (لُبَداً) فإن اللُّبَد الكثير، من قوله: (أَهْلَكْتُ مَالاً لُبَدَاً)[البلد/٦]، وكـأنه قيـل له: لُبَـداً، لركوب بعضه على بعض، ولصوق بعضِه ببعض لكثرته، فكأنه أراد: كادوا يَلْصقون به من شدّة دنوّهم للإصغاء والاستماع مع كثرتهم، فيكون على هذا قريب المعنى من قوله: (لِبَدَاً) إلاّ أن لِبَداً أعرف بهذا المعنى وأكثر.

قال ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (رَبِّيَ أمـداً) [الجنّ/٢٥] وأسكن الباقون[٢].

---

(١) ويروى «طافوا بستةٍ» أو «جاؤوا لستة» وصابوا: وقعوا، والجابي: يهمز ولا يهمز، واللبد: المتراكب بعضه على بعض. يقول: من كثرة ما وقع عليهم الناس كأن عليهم جراداً منقضاً. انظر شرح السكري ٢/٦٧٤. واللسان (جبأ). وفيه: سمي الجراد الجابىء لطلوعه.

(٢) السبعة ٦٥٧ وفيه: «حرّك ابن كثير ونافع وأبو عمرو الياء من (ربي). وأسكنها الباقون». ولم يتكلم أبو علي عن الحجّة فيها لسبق نظائرها.

ذكر اختلافهم في
سورة المزمِّل

قرأ أبو عمرو وابن عامر: (وِطَاءً) [٦] بكسر الواو ممدودةً، وقرأ الباقون: (وَطْأً) بفتح الواو مقصورة(١).

رُوي عن مجاهد: (أشدُّ وِطَاءً)، قال: يواطىء السمعُ القلبَ. ابن سلّام عن يونُسَ (أشدّ وِطاءً) قال: ملاءمةً ومُوافقةً. ومن ذلك قوله: (لِيُوَاْطِئُوا عِدَّةَ مَاْ حَرَّمَ اللهُ) [التوبة/٣٧] أي: ليوافقوا، فكأن المعنى: إن صلاة ناشِئة الليل، أو عَمَل ناشِئة الليل يواطىء السمع القلب فيها، أكثر مما يواطىء في ساعات النهار، لأن الليالي أفرغ للإفهام عن كثيرٍ مما يَشغَلُ بالنهار.

ومَن قال: (وَطْأً) فالمعنى: أنه أشقّ على الإنسان من القيام بالنهار، لأن الليل للدّعة والسكون، ومنه الحديث: «اللّهمّ اشدُدْ وطأتك على مُضَر»(٢) وهو أقوم قِيْلاً: أي: أشدّ استقامة وصواباً لفراغ البال وانقطاع ما يشغل، قال:

---

(١) السبعة ٦٥٨.

(٢) رواه أحمد في المسند ٢/٢٥٥.

لــه ولــهــا وقــعٌ بــكــلّ قــرارة
ووضــع بــمـسـتـنّ الـفـضــاء قــويـم[١]

أي: مستقيم، والنّاشِئَةُ: ما يحدثُ وينشأ من ساعات الليل، وروي عن الحسن أن ما كان بعد العشاء فهو ناشئة.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وحفص عن عاصم: (ربُّ المشرِقِ) [المزمّل/٩] رفع.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وابن عامر: (رَبِّ المشرقِ)خفض[٢].

الرفع في قوله: (ربُّ المشرقِ) يحتمل أمرين، أحدهما: أن يكون لما قال: (واذْكُرِ اسمَ رَبِّكَ) [المزمل/٩] قطعه من الأول فقال: هو ربّ المشرق، فيكون على هذا خبر مبتدأ محذوف كقوله: (بشرٍّ من ذلكمُ النار)[الحج/٧٢] وقوله: (متاعٌ قليلٌ) [آل عمران/١٩٧] أي: ذلك متاع قليل، أي أن تقلبهم متاع قليل.

والوجه الآخر: يرفعه بالابتداء، وخبره الجملة التي هي: (لا إلٰه إلَّا هُو) [المزمل/٩] والعائد إليه الضمير المنفصل. ومن خفض فعلى إتباعه قوله: (واْذكُرِ اسْمَ رَبِّكَ)(رَبِّ المشرقِ والمغربِ) [المزمل/٩].

قال: قرأ أبو عمروٍ ونافع وابن عامر: (ونِصْفِهِ وثُلُثِهِ) [المزمل/٢٠] كسراً، وقرأ الباقون: (وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ) نصباً.

مَن نَصَبَ فقال: (وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ) حمله على (أدنى) وأدنى في موضع نصب.

---

(١) القرارة: القاع المستدير. واستن السراب: اضطرب. (٢) السبعة ٦٥٨.

قال أبو عبيدة: أدنى: أقرب[١]. فكأنه: إن ربّك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل، وتقوم نصفه وثلثه.

وأمّا مَن جرّ فقال: (من ثلثي الليلِ ونصفِهِ وثُلُثِهِ)؛ فإنه يحمله على الحال.

قال أبو الحسن: وليس المعنى عليه فيما بلغنا لأن المعنى يكون على أدنى من نصفه وأدنى من ثلثه، قال: وكأن الذي افترض الثلث أو أكثر من الثلث، قال: وأما الذين قرؤوا بالجرّ، فعلى أن يكون المعنى: أنكم لم تؤدّوا ما افتُرِضَ عليكم، فقوموا أدنى من ثلثي الليل ومن نصفه ومن ثلثه.

ابن ذكوان عن ابن عامرٍ (وثُلُثُه) و(ثُلُثَيِ الليلِ) مثقّل، وزاد الحلواني عن هشام عن ابن عامرٍ (ثُلْثَي) خفيفاً، (وثُلُثه) مثقّل.

وروى لنا محمد بن الجهم عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير (وَثُلْثه) ساكنة اللام[٢].

حجّة التثقيل قوله: (فَلِأُمِّهِ الثُلُثُ) [النساء/١١]. وحجّة التخفيف: أن هذا الضرب قد يخفّف، فيقال: العُنُقُ والعُنْق، والطنُبُ والطُنْبُ، والرُسُلُ والرُسْلُ، والأسُدُ والأسْدُ.

(١) مجاز القرآن ٢/ ٢٧٤.
(٢) السبعة ٦٥٨.

ذكر اختلافهم في
سورة المُدَّثِّر

قرأ عاصم في رواية حفص: (والرُّجْزَ) [٥] بضمّ الراء، والمفضل مثله.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (والرِّجْزَ) بكسر الراء[١].

قال أبو الحسن: قراءة الحسن مضمومة، وقال: هو اسم صنم فيما زعموا، ومَن كسر فقال: (والرِّجْزَ فَاهْجُرْ)، فالرجزُ العذاب، والمعنى: وذا العذاب فاهجر، يعني: الأصنام، لأن عبادتها تؤدّي إلى العذاب، وقد قال: (لئن كشفتَ عنّا الرَّجزَ لَنُؤْمِنَنَّ لك) [الأعراف/١٣٤]، ويجوز أن يكون الرِّجْزُ والرُّجزُ لغتين، كالذِّكرُ والذُّكْرُ قال قتادة: هما صنمان كانا عند البيت، إِساف ونائلةُ.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وأبو بكر عن عاصم وابن عامر والكسائي: (إذا دَبَر) [٣٣]. [بفتح الدال].

وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة: (واللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرْ) بتسكين الدال[٢].

(١) السبعة ٦٥٩.

(٢) السبعة ٦٥٩. ومابين معقوفين منه.

ابن سلّام عن يونس قال يونس: دَبَر: انقضى، وأدْبَرَ: تولّى، قال ابن سلام، ذكر غير واحد من أصحاب الحديث عن الحسن أنه قال: إدبار النجوم: ركعتا الفجر، وإدبار السجود ركعتان بعد المغرب، قال: وقال يونس: إدبَار النجوم: انقضاؤها، وإدبار السجـود آثار السجود، وفي حرف عبد اللَّه: (واللَّيْلِ إذا أَدْبَرَ) فيما زعموا، وروي أن مجاهداً سأل ابن عباس عنها، فلما ولّى الليل قال له: يا مجاهد، هذا حين دبر الليلُ، قال قتادة: (واللّيْلِ إذَا دَبَرَ): إذا ولّى، ويقال: دَبَرَ وأَدْبَرَ، قال[1]:

وأبي الـذي تَـرَكَ الملوكَ وجمعَهُمْ
بِصُهـابَ هـامِـدةً كـأمْسِ الـدابِـر

وقد قالوا أيضاً: كأمس المدْبرِ، والوجهان جميعاً حسنان.

قال أبو علي: **قُنْبُـل عن ابن كثيرٍ: (إنَّهـا لإَحْدَى الكُبَـر) [المدّثر/٣٥] مهموز مثل أبي عمـروٍ. وحدّثني غيـر واحد منهم أحمد بن أبي خيثمة، وإدريس عن خلف قال: حدّثنا وهب بن جرير عن أبيه قال: سمعت عبد اللَّه بن كثير يقرأ: (لَحْدى الكُبَرِ) لا يهمز ولا يكسر**[2].

وقال قتادة: (إنّها لإحدى الكُبـر): جهنم. قال أبـو علي: التخفيف في (لإحدى الكُبَر) أن تجعل الهمزة فيها بين بين نحو: سَيِمَ، (وَإذْ قَالَ اِبرَاهِيم)[الأنعام/٧٤، إبراهيم/٣٥، الزخرف/٢٦]، فأما حذف الهمزة فليس بقياس، ووجه ذلك أنَ الهمزة حذفت حذفاً

(١) سبق في ص ١٧٥
(٢) السبعة ٦٥٩، ٦٦٠ مع تقديم وتأخير.

كما حذفت في قوله[١]:

وَيْلُمِّهَـاْ في هـواءِ الجـوّ طـالِبَـةً
ولاَ كَهٰذَا الَّذِي في الأَرْضِ مطلوبُ

ويشبه أن يكون الذي حسَّنَ ذلك لقائله، أنه وجد الهمزة تحذف حذفاً في بعض المواضع في التخفيف، وليس هذا منها، ولكنه مثل: ويل أمّها، كان القياس أن تجعل بين الهمزة والواو، فحذفت حذفاً، وقد جاء ذلك في غير موضع في الشعر، قال أبو الأسود لزياد[٢]:

يـابـا المُغيـرةِ رُبَّ أمـرٍ مُعْضِـلٍ
فـرَّجْتـه بـالنُّكـرِ منّي وَالـدَّهـا

وقال آخر؛ أنشده أحمد بن يحيىٰ:

إنْ كـانَ حـرّ لَـكَ بـا فَـقِيْـمَـهْ
بـاعَـكَ عَبْـداً بـأَخَسِّ قِيـمَـهْ[٣]

وقال آخـر[٤]:

إن لم أقـاتـلْ فـالبِسـوني بُـرْقعـا
وفَـتَحـاتٍ فـي اليَـدَيـنِ أرْبـعَـا

---

(١) وهو امرؤ القيس (ديوانه/٢٢٧) والبيت من شواهد سيبويه. قال الأعلم: وصف عقاباً تتبع ذئباً لتصيده، فتعجب منها في شدّة طلبها ومنه في سرعته وشدّة هروبه. وأراد: ويل أمها فحذف الهمزة لثقلها ثم أتبع حركة اللام حركة الميم. انظر سيبويه ١/٣٥٣، ٢/١٧٢، والخزانة ٢/١١٢.

(٢) سبق انظر ٣/٢١١، ٣٠٧.

(٣) في طرّة الأصل تعليقه نصها: «هذا البيت في... عليه وليس في نسخة الشيخ بن ... قوله إن كان». ولم نقف على قائل الرجز.

(٤) سبق في ٣/٢١١ و٣٠٦.

حذف الهمزة حذفاً ولم يخفّف على القياس.

ومن ذلك قول الفرزدق[1]:

فعليّ إثـمُ عـطيّـة بنِ الـخَيْـطَفَى
وآثْمُ التي زجَـرَتْـكَ إن لم تَجْهَـد

فهذا مثل قراءة ابن كثير، ألا ترى أن (لَإِ) في قوله (لإحدى الكبُرَ) مثل: وإثم التي، وهذا النحو في الشعر غير ضيّق في القياس، وقد جاء منه في الكلام، وحكمها في القياس أن تجعل بين الهمزة والألف، وفي هذا الحذف ضعف لأنه إذا حذفها بقي بعدها حرف ساكن يكون أول الكلمة بعد الحذف، ولهذا لم تخفّف الهمزة أولاً، لأن التخفيف تقريبٌ من الساكن كأن لا يكون فيما يلزم الابتداء به ساكناً أجدر، ومن ثم لم يجزموا مُتَفَا، لأن السكون يلحق الزحاف فيلزم فيه الابتداء بالساكن، ووجهه أن اللام اللاحقة أول الكلمة لما لم تفرد صار بمنزلة ما هو من نفس الكلمة فصار حذف الهمزة كأنه يحذف في تضاعيف الكلمة، ومن ثم قالوا: (لَهْوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ) [الحج/ ٥٨] فخفّفوه كما خفّفوا عَضْداً ونحوه، مما هو كلمة واحدة.

نافع وابن عامر: (مُسْتَنْفَرَة) [المدّثر/ ٥٠] بفتح الراء ونصب الفاء.

المفضّل عن عاصمٍ مثله، وقرأ ابن كثيرٍ وعاصم وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (مُسْتَنْفِرَةٌ) بكسر الفاء[2].

أبو الحسن: الكسرة في: (مُسْتَنفِرَة) أولى، ألا ترى أنه قال:

---

(١) لم نعثر عليه في ديوانه.
(٢) السبعة ٦٦٠.

(فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَة) [المدّثر/٥١] فهذا يدلّ على أنها هي التي استنفرت، ويقال: نفر، واستنفر، مثل: سخِر، واستسخرَ، وعجِبَ واستعْجَبَ، قال(١):

ومُستعجِبٌ ممّا يرى من أناتِنا
ولَو زَبَنَتْهُ الحربُ لم يترَمْرَمِ

ومَن قال: (مُستَنْفَرَة) فكأن القسورة استنفرتها، أو الرامي.

قال أبو عبيدة: مستنفِرَة، ومستنْفَرَة: مذعورة، قال: والقَسْورة: الأسد(٢)، وقالوا: الرُّمَاة. قال ابن سَلّام: سألت أبا سَوَّارٍ الغَنَوِيَّ، وكان أعرابياً فصيحاً قارئاً للقرآن، فقلت: كأنهم حمر ماذا؟ فقال: (كأنَّهم حُمُرٌ مُسْتَنْفَرَة) طردها قسورة، فقلت: إنما هو: (فرت من قَسْوَرَة) فقال: أَفَرَّتْ؟ قلت: نعم، قال: فمسْتَنْفِرَةً إذاً.

* * *

(١) لأوس بن حجر، سبق ١/٣٥٢. و٤/٤٣٣

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٧٦.

ذكر اختلافهم في
سورة القيامة

قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل: (لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيامَةِ) بغير ألف، و(لَا أُقْسِمُ) [٢] بألف.

وكلّهم قرأ: (لا أقسم) (ولا أُقْسِمُ) بألف[١].

قال أبو علي: مَن قرأ: (لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) كانت (لا) على قوله صلة، كالتي في قوله: (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكتابِ) [الحديد/ ٢٩] فإن قلت: فإن (لا) و(ما) والحروف التي تكون زوائد إنما تكون بين كلامين كقوله: (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ) [نوح/ ٢٥] و(فَبِمَا رَحْمَةٍ) [آل عمران/ ١٥٩] و(فَبِما نَقْضِهِمْ) [النساء/ ١٥٥] ولا تكاد تُزاد أولاً.

فقد قالوا: إن مجاز القرآن مجاز الكلام الواحد والسورة الواحد[٢]، قالوا: والذي يدلّ على ذلك أنه قد يذكر الشيء في سورة فيجيء جوابه في سورة أخرى كقوله: (وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ) [الحجر/ ٦]، جاء جوابه في سورة أخرى. فقال: (مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) [القلم/ ٢]، فلا فصل على هذا بين

---

(١) السبعة ٦٦١.

(٢) كذا الأصل، **والوجه**: الواحدة.

قوله: ﴿لِئَلّا يعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد/٢٩] وبين قوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَة﴾ [القيامة/١]، وقد حُمل (ما) على الزيادة فيما أنشده أبو زيد[١]:

ما مَعَ أنَّك يومَ الوِردِ ذُو جَرَزٍ
ضَخْمُ الدسيعَةِ بالسَّلْمَيْنِ وَكَّارُ
ما كُنْتَ أَوَّلَ ضَبٍّ صابَ تَلْعَتَهُ
غَيْثٌ وأخطأهُ جَدْبٌ وإضرارُ

فهذا ما جاء فيه زائداً في أوّل البيت، فأما قول ابن كثير: ﴿لأُقْسِمُ بِيَوْمِ القيامَةِ﴾، فإن اللام يجوز أن تكون التي يصحبها إحدى النونين في أكثر الأمر، وقد حكى ذلك سيبويه وأجازه، وكما لم تلحق النون مع الفعل في الآي، كذلك لم تلحق اللام مع النون في نحو قول الشاعر[٢]:

وقتيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فإنه
فَرِغٌ وإنَّ أخاهُمُ لم يُثْأرِ

(١) البيتان لعبدة بن الطبيب، وهما في النوادر ٢٣٧ (ط. الفاتح) برواية: «الجرازة» بدل «الدسيعة» و:
غيث فأمرع واستخلت له الدارُ
والبيتان من مقطعة في خمسة أبيات أوردها الجاحظ في الحيوان ٥/٢٦٣، ٢٦٤ (ت. هارون) والسلمان: الدلوان - والوكّار: العدّاء. والتلعة: ما ارتفع من الأرض.

(٢) لعامر بن الطفيل. وهو في شرح أبيات المغني ٣/٨. وقتيل مرة: هو أخو الشاعر قتله بنو مرّة - فَرِغٌ: رأس في قومه شريف، وفرغٌ أي هدر لم يثأر له - ولم يقصد: لم يقتل، وانظر ابن الشجري ١/٣٦٩ - ٢/٢٢١.

ويجوز أن تكون اللام لحقت فعل الحال، فإذا كان المثال للحال لم تسبقه النون، لأن هذه النون لم تلحق الفعل في أكثر الأمر إنما هي للفصل بين فعل الحال والفعل الآتي، وقد يمكن أن تكون (لا) ردّاً لكلام.

وزعموا أن الحسن قرأ: (لأُقْسِمُ) وقرأ: (لا أُقْسِمُ)، وقال: أَقْسَمَ بالأولى ولم يقسم بالثانية. وحُكِيَ نحو ذلك عن ابن أبي إسحٰق أيضاً.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبانٍ: (بَرَقَ البَصَرُ) [القيامة/٧] بفتح الراء.

وقرأ الباقون وعاصم: (بَرِقَ) بكسر الراء[١].

حُكي عن هٰرون قال: سألت أبا عمروٍ فقال: (برِقَ) بالكسر يعني: جاء، وسألت ابن أبي إسحق فقال: (بَرَقَ)، وقال أبو عبيدة: برِقَ البصَرُ: إذا شَقَّ وأنشد[٢]:

لـمّـا أتـاني ابـنُ عـمـيـرٍ راغـبـا
أعْـطَيْتُـه عَيْـسـاءَ منـهـا فـبَـرِقْ

وقال أبو الحسن: المكسورة في كلام العرب أكثر، والمفتوحة لغة. قال قتادة: بَرِقَ البصر: شخص البصر.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (بَلْ تحبّون) [القيامة/٢٠]،

---

(١) السبعة ٦٦١.

(٢) أنشده للكلابي برواية: «عيساً صهاباً فَبَرِقْ». مجاز القرآن ٢/٢٧٧، وانظر القرطبي في تفسيره ١٩/٩٤.

(وَتَذَرُونَ) [القيامة/ ٢١] بالتاء جميعاً، وقرأ الباقون: بالياء جميعاً[1].

يحبون: أي: هم يحبّون ويذرون، والتاء على: قُلْ لهم: بل تحبّون وتذرون. قال أبو علي: الياء على ما تقدّم من ذكر الإنسان، والمراد به الكثرة، والياء حسن لتقدّم الذكر، وليس المراد به واحداً، وإنما المراد الكثرة والعموم لقوله: (إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً) [المعارج/١٩]، ثم قال: (إلا المصلِّين) [المعارج/٢٢].

حفص وقنبل: (مَنْ راقٍ) [القيامة/٢٧] يقف على (من) ويبتدىء: (راقٍ) ولم يقطعها غيره، وكأنه في ذلك يصل[2].

قال غير أحمد: لم يتعمّد الوقف على (مَنْ راقٍ) و(بَلْ رانَ) [المطفّفين/١٤] مظهرَيْ النون واللام غير عاصم.

قال أبو علي: لا أعرف وجه ذلك، وقيل: التَمَسُوا الأطبّاء فلم يُغْنُوا عنهم من قضاء الله شيئاً.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وعاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (مِنْ مَنيٍّ تُمْنَىٰ) [القيامة/٣٧] وروى حفصٌ عن عاصم: (يُمْنَىٰ) بالياء، وكذلك المفضّل عن عاصم، وقرأ ابن عامر: (يُمْنَىٰ) بالياء.

وروى علي بن نصر واليزيدي وعبد الوارث والنصر بن شُمَيْل عن هٰرونَ عن أبي عمروٍ وعُبَيْد عن هٰرون عن أبي عمروٍ (تُمنَى) بالتاء.

وروى أبو زيد بالتاء والياء، وقال عباس: سألت أبا عمروٍ فقرأ

(١) السبعة ٦٦١.
(٢) السبعة ٦٦١.

: (مِنْ مَنِيٍّ تُمْنىٰ) بالتاء، وقال: (مِنْ نُطْفةٍ إذا تُمْنىٰ) [النجم/٤٦][1].

مَن قال: (من مَنِيٍّ تُمْنَىٰ) حمله على النطفة: ألم يكُ نطفة تمنى من مَنيٍّ، ومَن قال: (يُمْنىٰ) حمله على المنيّ كأنه: من منيٍّ يمنى، أي: يقدّر خلق الإنسان وغيره منها. قال[2]:

مَنَتْ لـك أن تَلْقَى ابنَ هِنْـدٍ منيّــةٌ
وفــارسَ مَـيّــاسٍ إذا مــا تَـلبَّــبا

وقــــال أخر[3]:

لعمـرُ أبي عَمْروٍ لقـد سـاقـه المَنَا
إلى جَـدَثٍ يُـوزىٰ لـه بـالأهــاضِبِ

أي: ساقه القدر، وزعموا أنه لم يختلف في قوله: (وأنّهُ خَلَق الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ والأُنْثَىٰ من نُطْفةً إذا تُمْنَى) [النجم/٤٦] وفي هذا دلالة على أن قوله: (أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً من مَنِيٍّ تُمْنَى) [القيامة/٣٧] أي تُمْنى النطفة، فيجب إلحاق علامة التأنيث الفعلَ لوضوح ذلك بالآية الأخرى التي في سورة النجم.

---

(١) السبعة ٦٦٢.

(٢) نسبه الفارسي في إيضاح الشعر ص ٥٥٣ إلى ابن أحمر، وهو في شعره ص ٤٠ وأسماء خيل العرب وأنسابها ص ٢٢٨ وروايته فيهما:

فــوارس سـلّى يــوم سـلّى وهــاجــر

وانظر التاج (ميس). فارس مياس: هو شقيق بن حَرّي من باهلة، ومياس: فرسه. وتلبب الفارس: لبس السلاح وتشمر للقتال.

(٣) وهو صخر الغي ،والبيت من قصيدة له ويقال إنها لأخيه يرثي بها أخاه صخراً. انظر شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٤٥ . واللسان (منا) (وزي). والمنا: القدر، ويوزى: يشرّف له وينصب.

ذكر اختلافهم في
سورة الإنسان

قرأ ابن كثير (سَلاسِلَ) [الإنسان/ ٤] بغير ألفٍ، وَصَلَ أو وقف، هذه رواية قنبل.

وقرأ أبو عمروٍ غير منوّنة في الوصل، والوقف بألف.

وقرأ ابن عامر وحمزة: (سلاسِلَ) بغير نون، ووقف حمزة بغير ألف.

حدثّني ابن الجهم عن خلف، والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: (سَلَاسِلًا) منوّن.

وقال الحلواني عن أبي معمر عن عبد الوارث؛ كان أبو عمروٍ يستحب أن يسكت عندها، ولا يجعلها مثل التي في الأحزاب، لأنها ليست آخر آية.

وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي: (سلاسلًا) منوّنة، (قواريرا، قواريرا من فضّة) [الإنسان/ ١٥، ١٦] كلاهما بألف ولا ينوّن فيهما.

وقرأ ابن عامر وحمزة: (قواريرَ، قواريرَ) بغيرِ ألف، ووقف حمزة بغير ألف فيهما.

وقرأ ابن كثير: (قواريراً) منوّنةً، (قوارير مِنْ فِضَّةٍ) غير منوّنة.

وقرأ أبو عمرو: (قواريراْ) غير منوّنة، ووقف بألف. (قَوَارِيرَ من فضَّةٍ) غير منوّنة أيضاً، ووقف بغير ألف. وقال عباس: سألت أبا عمروٍ فقرأ: (كانت قواريرا) يثبت الألف، ولا ينوّن، (قواريرَ من فضّةٍ) [بغير ألفٍ ولا تنوين، وقال أبو زيد فيما كتب به إليّ أبو حاتم عن أبي زيد عن أبي عمرو: (كانت قواريرَ قوارير من فضة)][ولا يصل (قوارير)[1].

قال أبو علي: حجّة مَن صرف: (سلاسلاً، وقواريراً) في الوصل والوقف أمران: أحدهما: أن أبا الحسن قال: سمعنا من العرب مَن يصرف هذا، ويصرف جميع ما لا ينصرف، وقال: هذا لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر، فصرفوه، فجرَتْ ألسنتهم على ذلك، واحتملوا ذلك في الشعر لأنه يحتمل الزيادة كما يحتمل النقص، فاحتملوا زيادة التنوين، فلما دخل التنوين، دخل الصرف.

والأمر الآخر: أن هذه الجموع أشبهت الآحاد، لأنهم قد قالوا: صواحبات يوسف، فيما حكاه أبو الحسن وأبو عثمان، فلما جمعه جمْعَ الآحاد المنصرفة جعلوه في حكمها، فصرفوها.

قال أبو الحسن: وكثير من العرب يقولون: مواليات ويريدون الموالِيَ، وأنشد للفرزدق[2]:

---

(١) السبعة ٦٦٤ وما بين معقوفين منه. وفيه زيادة بيان أيضاً.

(٢) ديوانه ٣٧٦/١ وهو من شواهد سيبويه ٢٠٧/٢، ويزيد: هو يـزيد بن المهلب. وخُضُع: ج خضوع وهو تكثير خاضع ـ ونواكس الأبصار أي: يطأطئون رؤوسهم وينكسون أبصارهم إذا رأوه إجلالاً له وهيبة منه. وانظر الخزانة ٩٩/١، المقتضب ١٢١/١ ـ ٢١٩/٢، المفصل ٥٦/٥.

وإذا الـرِّجَـالُ رَأَوْا يـزيـدَ رأيتَهُمْ
خُضُـعَ الـرِّقـابِ نـواكسِي الأبْصـارِ

فهذا كأنه جمع نواكس، ويؤكّد هذا الذي قاله أبو الحسن قول العجّاج(١):

جَـذْبَ الـصَّـرارِيِّـيـن بـالـكُـرُورِ

فجمع صُرَّاءً(٢) الذي هو فُعّالٌ مثل: حُسَّانٍ(٣)، على فعاعيل وشبهه بكُلّابٍ(٤) وكلاليب، وجمع بالواو والنون، ويدلّ على أن صرّاء واحد مثل حُسّانٍ قول الفرزدق(٥):

أشـاربُ خـمـرةٍ وخـديـنُ زِيـر
وصُـرّاءٌ لِـفَـسْـوَتِـهِ بـخـارُ

وأما قراءة حمزة: (قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ) بغير نون ولا ألف، وكذلك: (سَلَاسِلَ) بغير نون ولا ألف، فإنه جعله كقوله: (لَهُدِّمَتْ صوامِعُ وبِيَعٌ وصلوات وَمَسَاْجِدُ) [الحج/ ٤٠] وكذلك قول ابن عامرٍ إلا أنه يشبه أن

---

(١) سبق في ٣٥٣/٥، وانظر إيضاح الشعر ١٦٧.
(٢) صُرَّاء جمع صارٍ، وجمع صُرَّاء صراري. والصاري الملاح. انظر اللسان (صرر).
(٣) حُسّان: أحسن من الحسن.
(٤) الكلاب: حديدة معطوفة كالخطاف.
(٥) رواية الديوان له كما يلي:
أشـارِبَ قَـهْـوةٍ وخـديـن زيـرٍ
وصَـرَّاء لِـفَـسْـوَتِـهِ عِـصـارُ
والعصار: الريح الشديدة. ديوانه ١/ ٣٨٨.

يلحقَ الألف في الوقف في فحوى ما حكاه أحمد عنه، وإلحاق الألف في (سلاسِلَ، وقواريرَ) كإلحاقها في قوله: (الظنونا والسبيلا والرسولا) ويشبه ذلك بالإطلاق في القوافي من حيث كانت مثلها في أنها كلام تام، وقياس من نَوَّنَ القوافي فقال[1]:

أقِلِّي اللوم عاذِلَ والعتَابَا

أن ينوّن (سلاسلاً، وقواريراً) على هذا المذهب، قال أبو الحسن: ولا يعجبني ذلك، لأنها ليست لغة أهل الحجاز، قال أبو الحسن: (سلاسلاً، وأغلالاً) منوّنةً في الوصل والسكت على لغة مَن يصرف نحو ذا من العرب والكتاب بِألِفٍ، وهي قراءة أهل مكّة وأهل المدينة والحسن؛ وبها نقرأ، قال: (وقوارير) ينوّنهما أهل المدينة كلتيهما ويثبتون الألف في السكت.

قال: ونحن نثبت ذلك الألف فيهما وننوّنهما إذا وصلنا، نحمل ذلك على لغة مَن يصرف أشباه ذا. وإن شئتَ لم تنوّن إذا وصلت لأنها رأس آية، وأهل الكوفة يقولون: (الظّنونا والسبيلا، والرسولا) وأهل مكّة وأبو عمروٍ يثبتون الألف في هذا في الوصل والسكوت، وكذلك نقرؤه لأنه رأس آية، ولا يجوز فيه تنوين إلا على لغة مَن ينوّن القوافي، ولا تعجبني تلك اللغة لأنها ليست لغة أهل الحجاز. انتهت الحكاية عن أبي الحسن.

فأما قوله: (قَوَارِير قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ) فإن قلت: كيف تكون القوارير من فضة، وإنما القوارير من الرمل دونها، فالقول في ذلك أن الشيء إذا قاربه شيءٌ ولزِمَهُ ذلك واشتدَّ ملابسته له، قيل فيه: هو من

---

(١) صدر بيت سبق في ١/٧٣، ٢/٣٦١، ٣٧٦، ٣/٢٢٠.

كذا، وإن لم يكن منه في الحقيقة، كالحلقة من الفضة، والقفل من الحديد كقول البَعيث[١]:

ألا أَصْبَحَتْ خَنْساءُ جاذِمَةَ الوصْلِ
وضَنَّتْ عَلَينا والضَّنينُ مِنَ البُخْلِ
وَصَدَّتْ فأعدانا بِهَجْرٍ صُدُودُها
وهُنَّ مِنَ الإخلافِ قَبْلَكَ والمَطْلِ

وأنشد أحمد بن يحيى[٢]:

ألف الصُّفونَ فما يزال كأنه
ممّا يقوم على الثلاثِ كَسِيرَا

وأنشد[٣]:

ألا في سبيل الله تغبير لَمَّتي
ووجهكَ ممّا في القوارير أصفرا

فعلى هذا يجوز: (قوارير من فِضَّةٍ) أي هي في صفاء الفضة ونقائها، كما قال في النساء:

(١) رواية النقائض «جاذبة الوصْلِ»، وفي الخصائص: «ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل...». والجاذمة: التي انقطع وصلها ـ والضنين: البخيل ـ يريد أنك من أهل البخل. وهنّ من الإخلاف: أي: هنّ من أهل الإخلاف، فحين صَدَّتْ أعدانا صدودها. انظر النقائض ١/١٣٥، الخصائص ٢/٢٠٣، و٣/٢٦٠، ابن الشجري ١/٧٢، شرح أبيات المغني ٥/٢٦٦، اللسان مادة /ضنن وولع/.

(٢) هو الشاهد رقم ٥٢٤ من شرح أبيات المغني ٥/٣٠١، ولم يعثر على قائله ـ والصُّفون: صفة من صفات الفرس ـ فرس صافن أي ثانٍ في وقوفه إحدى قوائمه. وانظر ابن الشجري ١/٥٦ ـ ٧١.

(٣) لم نعثر له على قائل أو تتمة.

وهـــنّ مـــن الإخـــلاف[1] ...

وكمـــا قال[2]:

ووجـهـك مـمـا فـي الـقـواريـر

ولا يمتنع على هذا أن يقدّر حذف المضاف، كأنك أردت: قوارير من صفاء الفضّة، فتحذف المضاف ويكون قوله: ﴿مِنْ فِضَّةٍ﴾ صفة للقوارير، كما أن قوله: ﴿قَدَّرُوْهَاْ﴾ [الإنسان/١٦] صفة لقوله، والضمير في: ﴿قَدَّرُوْهَاْ﴾ يكون للخُزَّانِ والملائِكَةِ، أي: قدَّروها على ربهم، لا ينقص من ذلك ولا يزيد عليه.

ومَن قرأ: ﴿قُدِّرُوْهَا﴾ فهو هذا المعنى يريد، وكأن اللفظ قُدِّرُوا عليها، فحذف الجار كما حذف من قوله[3]:

كـأنّـه واضـحُ الأقْـرابِ فـي لُقُـحٍ
أَسْمَى بـهِنَّ وَعَـزَّتْـهُ الأنـاصـيـلُ

فلما حذف الحرف وصل الفعل، فكذلك قوله: ﴿قُدِّرُوْهَا﴾ إلا أن المعنى: قُدِّرَتْ عليهم، أي: على ربهم، فَقُلِبَ كما قال[4]:

لا تـحـسـبَـنَّ دراهـمـاً سَـرَّقْـتَـهـا
تمحـو مـخـازِيَـكَ الـتي بِعُـمـانِ

---

(١) قطعة من بيت للبعيث: الذي سبق ذكره قريباً.

(٢) سبق قريباً.

(٣) ذكره اللسان في مادة /نصل/ دون أن ينسبه. وعزّته الأناصيل: أي: عزَّتْ عليه ـ والنصل: ما أبرزت البهمى وندرت به من أكمتها ـ والجمع: أَنْصُل ـ والأنصولة: نَوْرُ نَصل البُهمى.

(٤) البيت للفرزدق من أبياتٍ يهجو بها جديلة بن سعيد بن قبيصة الأزدي، وفي الديوان: (دراهماً أعطيتها)، انظر اللسان مادة /سرق/ والديوان ٢/٨٦٨.

وعلى هـذا يتأوّل قـوله: (مَـاْ إِنَّ مفاتِحـهُ لَتَنُـوءُ بـالعُصْبَـةِ) [القصص/٧٦]، ومثل هذا ما حكاه أبو زيد[١]: إذا طلعت الجَوْزاء أَوْفَىٰ العودُ في الحِرْباء.

قال: وقرأ نافعٌ وأبانٌ عن عاصم: (عَاْلِيْهُمْ) [الإنسان/٢١] ساكنة الياء، وكذلك المفضّل عن عاصمٍ مثله.

وقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمـروٍ وابن عامـرٍ والكسائي: (عَاْلِيَهُمْ) بفتح الياء[٢].

قال أبو علي: مَن قال: (عَاْلِيَهُمْ) فنصب، احتمـل النصب أمرين: أحدهما: أن يكون حالاً، وقد يجوز أن يكون ظرفاً، فأما الحال فيحتمل أن يكون العامل فيها أحد شيئين: أحدهما: (لَقَّاهُمْ) من قوله: (لَقَّاهُمْ نَضْرَةً) [الإنسان/١١] والآخر: (وجَزَاْهُمْ) من قوله: (وجَزَاْهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وحَـرِيرًا) [الإنسـان/١٢]، ومثل قـوله: (عَـاْلِيَهُمْ) في كـونـه حـالاً قـولـه: (مُتَّكِئِينَ فيهـا عَلَى الأرائِـكَ) [الإنسان/١٣]، فإن قلت: لِمَ لا يكون قوله: (متّكِئينَ) صفة (جنّة) وفيها ذكر لها؟ قيل: لا يجوز هذا، ألا ترى أنه لو كان كذلك للزمك أن تبرز الضمير الذي في اسم الفاعل من حيث كان صفة للجنّة، وليس الفعل لها؟ فإذا لم يجز ذلك كان حالاً؛ وكذلك قوله: (وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلاَلُهَا) [الإنسان/١٤]. إلاّ أنه يجوز في قوله: (وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلاَلُهَا) أمران: أحدهما: ما ذكرنا من الانتصاب على الحال، والآخر: أن

---

(١) في النوادر ٤٠٩ (ط. الفاتح)، وهذا من سجع العرب. والحرباء: دويبة يستقبل الشمس برأسه. ويقصد بهذا القول اشتداد الحرّ.

(٢) السبعة ٦٦٤.

يكون الانتصاب على أنه مفعول بها، ويكون المعنى: وجزاهُمْ جنَّةً وحريراً، أي: لُبْسَ حرير، ودخول جنّة دانيةٍ عليهم ظلاله، فيكون على هذا التقدير كقوله: (لِمَنْ خافَ مَقَامَ رَبِّه جَنَّتانِ) [الرحمن/ ٤٦]. وإن لم تحمله على هذا وقلت: إنه يعترض فيه إقامة الصفة مقام الموصوف؛ فإن ذلك ليس بالمطَّرح في كلامهم، وإن شئت حملته على ما ذكروا من الحال ليكون مثل ما عطفته عليه من قوله: (مُتَّكِئِينَ فيها) و(دانِيَةً)؛ فكذلك يكون: (عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ) معطوفاً على ما انتصب على الحال في السورة، ويكون: (ثيابُ سُنْدُسٍ) مرتفعة باسم الفاعلِ والضمير قد عاد إلى ذي الحال من قوله: (عالِيَهُمْ). ومَن قرأ من غير هؤلاء القرّاء: (عَالِيَتَهُمْ) وهي قراءة الأعمش زعموا فإنه بمنزلة قوله: (خاشعاً أَبْصَارُهُمْ) و(خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ) [القلم/٤٣، المعارج/٤٤] و(ثيابُ) مرتفع باسم الفاعل، وقد أُجيز أن يكون ظرفاً، كأنه لما كان عالٍ بمعنى فوق أُجري مجراه في هذا، والوجه الآخر أبين في كونه صفة جُعل ظرفاً، وإن كان صفة، كما كان قوله: (والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) [الأنفال/٤٢] كذلك، وكما قالوا: هو ناحيةً من الدار.

ومَن قرأ: (عَالِيْهِمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ) [الإنسان/ ٢١] فسكن الياء، كان (عاليهمْ) في موضع رفع بالابتداء، و(ثيابُ سُنْدُسٍ) خبره، ويكون (عاليهم) المبتدأ في موضع الجماعة، كما أن الخبر جماعة وقد جاء أسم الفاعل في موضع جماعة، قال[1]:

(١) البيت غير منسوب وقد ذكر في المحتسب ٢/١٥٤، وفي الهمع ٢/١٨٢، والدرر ٢/٢٢٨ وفيه «للهوى» بدل «من هوى». وأصل منادح: مناديحُ لأنه جمع مندوحة.

ألا إنّ جيـرانـي الـعَـشـيَّـةَ رائِـحُ
دَعَـتْهُـمْ دواعٍ من هـوىً ومـنـادِحُ

وفي التنزيل: (مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِراً تَهْجُرونَ) [المؤمنون/٦٧] (فَقُطِعَ دابرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا) [الأنعام/٤٥]، وكأنه أفرد من حيث جُعِلَ بمنزلة المصدر في نحو:

ولا خـارجـاً مـن فِـيَّ زورُ كـلام[1]

وكما جمع المصدر جمع فاعلٍ في نحو:

فَـنُـوَّارُهُ ميـلٌ إلـى الـشـمس زاهِـرُ[2]

وقد قالوا: الجامل والباقر، يُراد بهما الكثرة، ويجوز على قياس قول أبي الحسن في: قائمٌ أخواك، وإعمال اسم الفاعل عمل الفعل، وإن لم يعتمد على شيء، أن يكون (ثيابُ سُنْدسٍ) مرتفعة بعالِيَهم، وأَفْرَدْتَ عاليها لأنه فعل متقدّم. ومَن نصب، فقال: (عَالِيَهُمْ) لم يعترض فيه هذا، ويقوّي أن عالياً على الإعمال عمل الفعل، تأنيث من أنّث، فقال: (عالِيَتُهُمْ)، واسم الفاعل، وإن كان مضافاً إلى الضمير فهو في تقدير الانفصال والتنوين، لأنه مما لم يمض، فهو بمنزلة: زيدٌ ضاربُ أخيك غداً، فهو ابتداءٌ بالنكرة، إلا أنه قد اختصّ بالإضافة، وإن كانت الإضافة في تقدير الانفصال.

قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر: (خُضْرٍ وإسْتَبْرَقٌ) [الإنسان/٢١] رفعٌ، وقرأ نافع وحفص عن عاصم: (خُضْرٌ وإستَبْرَقٌ)

---

(١) عجز بيت للفرزدق صدره:
على قسـم لا أشـتـم الـدهـرَ مـسـلـمـاً
سبق في ٢/١٧.

(٢) عجز بيت للحطيئة سبق ذكره في ٥/٢٧١ و٣٧٩

رفع جميعاً، وأبو عمروٍ وابن عامر: (خضرٌ) رفع (وإسْتَبرَقٍ) خفض. خارجة عن نافع مثله.

وقرأ حمزة والكسائي: (خُضْرٍ وإستَبْرَقٍ) كسراً جميعاً، عبيد عن أبي عمروٍ مثل حمزة والكسائي[1].

الخضر والإستبرق من صفة السندس. قال أبو علي: أوجَهُ هذه الوجوه قول مَن قال: (ثيابُ سُنْدُسٍ خضرٌ وإستبرقٍ) برفع الخضر، لأنه صفة مجموعة لموصوف بمجموع، فأتبع الخضر الذي هو جمع مرفوع، الجميعَ المرفوع الذي هو ثيابٌ، وأما (إستبرق) فَجُرّ من حيث كان جنساً أضيفت إليه الثياب، كما أضيفت إلى سندس، فكأن المعنى ثيابهما، فأضاف الثياب إلى الجنسين، كما تقول: ثيابُ خزٍّ، وكتّانٍ، فتضيفهما إلى الجنسين، ودلّ على ذلك قوله: (ويلبَسُونَ ثياباً خُضْراً من سُنْدُسٍ وإستَبْرقٍ) [الكهف/٣١] وأما مَن قال: (خِضرٍ وإستبرَقٌ) فإنه أجرى الخضر، وهو جمع على السندس لما كان المعنى أن الثيابَ من هذا الجنس. وأجاز أبو الحسن وصف بعض هذه الأجناس بالجمع، فقال: يقول: أهلك الناس الدنيارُ الصّفر والدرهمُ البيض، على استقباحٍ له، وممّا يدلّ على قبحه: أن العرب تجيء بالجمع الذي هو في لفظ الواحد، فيجرُونه مجرى الواحد، وذلك قولهم: حصىً أبيض، وفي التنزيل: (الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ ناراً) [يٓس/٨٠] و(أَعْجَازُ نَخلٍ مُنْقَعِر) [القمر/٢٠]، فإذا كانوا قد أفردوا صفات هذا الضرب من الجموع، فالواحد الذي في معنى الجميع أولى أن تفرد صفته، ويقوّي جمع وصف الواحد الذي يعنى به

---

(١) السبعة ٦٦٥.

الجمع، ما جاء في هذه الأوصاف من الجمع كقوله (وينشىء السّحاب الثقال) [الرعد/١٢] وجاء فيه التأنيث أيضاً كقوله: (أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) [الحاقة/٧] وإنما التأنيث من أجل الجمع.

ومَن رفع (إستبرقٌ) فإنما أراد عطف الإستبرق على الثياب كأنه: ثيابُ سندسٍ، وثياب استبرقٍ، فحذف المضاف الذي هو الثياب، وأقام الإستبرقَ مقامه، ومما جاء في هذا على الحذف قوله[1]:

وداوَيْتُها حتى شتَتْ حَبَشيَّةً
كأنّ عليها سُنْدُساً وسُدوسَاً

المعنى: ثياب سندسٍ، يدلّك على ذلك أنه عطف عليه بالسَّدوسِ، وهو ضربٌ من الثياب، وكذلك السندس، يريد أنه كأنه عليها ثيابُهُ، وليس يريد نفس الجنس الذي تكون الثيابَ وغير الثياب، ألا ترى أنك إذا قلتَ: عليه خزٌّ، فالمعنى عليه ثوب خزٍّ، وليس المعنى أن عليه الدابّة الذي هو الخَزّ، وعلى هذا قال:

كأَنّ خَزّاً تحته وقزّا[2]
أو فُرُشاً مَحْشُوَّةً إِوَزّا

وقول أبي عبيد[3] الراوي عن أبي عمروٍ: الخضرُ والإستبرقُ من

---

(١) ليزيد بن خَذّاق العبدي (جاهلي) في وصف فرسه، وهو البيت الثاني من مفضلية له (المفضلية ٧٩) السَّدوس: هو الطيلسان الأخضر، وداويتها بمعنى ضَمَّدْتها ـ وحبشية يريد: حبشية اللون في سوادها ـ ولهذا جعلها كأنها جُلِّلَت سدوساً. انظر اللسان مادة /سدس/.

(٢) سبق في ٤/١٦٩

(٣) في المتن «عبيد» بإسقاط «أبي». وعلى الهامش ما نصّه: «عندي أبي عبيد».

صفة السندس، ترجمةٌ فيها تجوّزٌ وذاك أنّ الخُضر وإن جاز أن يَكون من صفة السندس على المعنى وعلى ما غيره أوجَه منه، فالإستبرق لا يجوز أن يكون صفة للسندس، لأنه جنس، فلا يجوز أن يكون وصفاً لما ليس منه، كما لا يكون ثوب كتّانٍ خَزّاً، ولا يكون الخزّ كتّاناً. فأما الإستبرق فلا تخلو حروفه من أن تكون أصولاً كلها، أو يكون بعضها أصولاً وبعضها زائداً، فلا يجوز أن تكون كلّها أصولاً، لأنه ليس في كلامهم في الأسماء والأفعال ما هو على ستّة أحرفٍ أصولٍ، فإذا لم يجز ذلك، ثبت أن منها أصولاً، ومنها زائداً، فإن حكمتَ أن الهمزة وحدَها هي الزائدةُ، لم يجز، لأن الهمزة إذا لم تلحق زائدة أوائل بنات الأربعة، فأن لا تلحق بناتِ الخمسة أجدر، فإذا لم يجز أن تكون أصلاً، ولم يجز أن تكون وحدها زائدة، فلا بدّ من أن ينضمّ معها في الزيادة غيرها، فلا يجوز أن يكون في المنضمّ معها في الزيادة السين، لأن السين لم تزد مع الهمزة أولاً، ولا يجوز أن تكون التاء والهمزة، كما لم يجز أن تكون الزيادة مع السين، فإذا لم يجز أن تكون التاء ولا السين زائدين على انفرادهما، لأنهما لم يجيئا على هذا الوصف، علمت أن الزيادة هي التاء والسين مع الهمزة، وأن الكلمة من الثلاثة، ولما نقلت فأعربت وافق التعريب وزن إستفعل الذي هو مثال من أمثلة الماضي، إلا أن الهمزة منه قطعت للنقل من مثال الفعل إلى الاسم، وكان قطع الهمزة أحد ما نقل به الفعل إلى أحكام الاسم، ألا ترى أنه ليس من حكم الأسماء أن تلحق همزة الوصل أوائلها، لأن أواخرها قد أعربت، ودخلها للإعراب ضروب حركات، فإذا دخلت أواخرَها هذه الحركاتُ، وجب أن تتحرك أوائلها التي قد تحركت من غير المعربات التي لا تدخل أواخرها الحركات ولا تتعاقب

عليها، فإن قلت: فقد جاءت أحرف وهي: ابنٌ، واسمٌ، وابنة، قيل: هذه أشبهت الأفعال عند النحويين لمّا لحقها في الأواخر الحذف الذي لحق الأفعال في الجزم والوقف، فلحق أوائلها همزةُ الوصل أيضاً لهذه المشابهة التي بينهما، وجعل النحويون هذا الحرف، ومجيء الهمزة مقطوعةً فيه أصلاً لجميع ما في أوّله همزة موصولة، إذا نُقِل فسُمِّي به، فقطعوا الهمزة في جميع ذلك فقالوا: لو سمّيت رجلاً بـ: اضرِب أو اشرب أو اقتل، لقطعت الهمزة في جميع ذلك.

فأما قراءة ابن مُحَيصنٍ (واستَبْرَقَ) موصولة الألف مفتوحة الآخر؛ فالقول فيه: أنه لا يخلو من أن يريد به مثال الماضي، أو اسم الجنس، فإن كان أراد مثالَ الماضي وقال: وصفته بالماضي، كما وصف بمثال الماضي في قوله: (وَهَـٰذَاْ كِتَـٰبٌ أَنْـزَلْنَـٰهُ مُبَـٰرَكٌ) [الأنعام/٩٢]، والنكرة توصف بالفعل، كما وصفت بالظرف في قوله: (ويَلْبَسُونَ ثِيَاْباً خُضْراً مِنْ سُنْدُسٍ)، وأردت باستبرقَ معنى برقَ، كما يقال: عجب واستعجب وسخر واستسخر، قيل: إنّا لا نعلم إستبرقَ استعمل في معنى برَق، وإنما وافق اللفظُ اللفظ في التعريب، فوافق لفظه استفعل، كما أن سراويل في التعريب وافق هذا اللفظ، وإن لم يكن في كلامهم، فكذلك إستبرق؛ وإذا كان كذلك لم ينبغ أن يجعل مثال الماضي، ولكنه اسم جنس، ولا ينبغي أن يحمل الضمير الذي يحتمله نحو: استُخرِجَ، ويدلّ على ذلك دخول لام المعرفة عليه، والجارِ في قوله: (بِطَاْئِنُهاْ مِنْ إسْتَبْرَقٍ) [الرحمن/٥٤]، فإذا كان كذلك ففتحه لا يجوز، إذ ليس بفعل، وإذا لم يكن فعلاً كان اسماً أعجمياً معرباً، واقعاً على الجنس، كما أن السندس والخزّ والكتّان كذلك، فإذا كان اسماً أعجمياً، كان بمنزلة الدِّيبَاج والفِرِنْد

والإبْرِيسَم، ونحو ذلك من الأسماء المنقولة، نكرةً، وليس من باب إسماعيل، وإبراهيم، وإذا كان من هذا الضرب لم يكن فيه إلا الصرف، إلا أن يسمّى به شيء فينضمّ إلى مثال الفعل التعريف، وإذا لم يكن كذلك، فترك الصرف منه لا يستقيم.

عباس عن أبي عمروٍ: (إنَّما نُطْعِمْكُمْ لِوَجْهِ الله) [الإنسان/ ٩] جزم[١].

قال أبو علي: هذا لأن ما بعد الطاء من قوله: (إنما نُطْعِمُكُمْ) على لفظٍ يستثقل، فأسكن للتخفيف، ولا فصل في هذا النحو إذا أُريد تخفيفه بين ما كان حذف إعراب وبين غيره مما تكون فيه الحركة لغير إعراب، وقد تقدّم القول فيه.

ابن كثير وأبو عمروٍ: (وَمَاْ يَشَاْؤُوْنَ) [الإنسان/ ٣٠] بالياء، وقرأ الباقون بالتاء. حدّثني أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمّار بإسناده عن ابن عامر: (وما يشاؤون) بالياء، قال هشام: (تشاؤون) خطأ، و(يشاؤون) أصوب[٢]، قال أبو خُلَيْد لأيّوب القارىء: أنت في هذه واهمٍ، يعني: (تَشَاْؤُوْنَ)؛ فقال: لا والله إنّي لأُثبتها كما أثبت أنك عُتبة بن حمّادٍ[٣].

ووجه الياء قوله: (فَمَنْ شَاْءَ اتَّخَذَ) [الإنسان/ ٢٩] (وما يشاؤون)، ووجه التاء أنه خطاب للكافّة، وما تشاؤون الطاعة والاستقامة إلا أن يشاء الله، أو يكون حُمِل على الخطاب في منكم.

---

(١) السبعة ٦٦٣ وزاد بعده: والباقون (نطعمُكُم) رفعاً.

(٢) في السبعة: قال هشام: هذا خطأ، (تشاؤون) أصوب.

(٣) السبعة ٦٦٥.

ذكر اختلافهم في
سورة المرسلات

قرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصم في رواية أبي بكرٍ، وابنُ عامر، (عُذْراً) خفيفة، **(أو نُذُراً) [٦] مثقّل.**

وقرأ أبو عمروٍ وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (عُذْراً أو نُذْراً) بالتخفيف جميعاً[١].

قال أبو علي: النُّذُرُ بالتثقيل والنذير مثل: النُّكُر والنكير، وهما جميعاً مصدران. ويجوز في النذير ضربان: أحدهما: أن يكون مصدراً كالنكير والشحيح، وعذير الحيّ، والآخر: أن يكون فعيلاً يُراد به: المنذر، كما أن الأليم يُراد به: المؤْلم، ويكون النذير من أنْذَرَ، كالأليم من أَلِمَ، ويجوز تخفيف النُّذْر على حدِّ التخفيف في العُنْقِ والعُنُق، والأُذْنِ والأذنِ، وقوله: (نذيراً لِلْبَشَرِ) [المدّثر/٣٦] يحمل على أول السورة، قم نذيراً لِلْبَشَرِ، كقوله: (إِنَّما أَنْتَ مُنْذِرٌ) [الرعد/٨].

والعذر يجوز فيه التخفيف والتثقيل، قال في التخفيف[٢]:

---

(١) السبعة ٦٦٦.

(٢) لم نقف عليه.

لَبِئْسَ الفتى إنْ كنْتَ أعْوَرَ عاقراً
جَباناً فَما عُذْرِي لَدَى كلِّ مَحْضَرِ

قال أبو الحسن: (عُذُرَاً أَوْ نُذُرَاً) أي: إعذاراً أو إنذاراً، وقد خفّفتَا جميعاً، وهما لغتان.

فأماانتصاب(عذراً) فعلى ثلاثة أضرب: أحدها: أن يكون بدلاً من الذكر في قوله: (فَالْمُلْقياتِ ذكراً) [المرسلات/٥]، ويجوز أن يكون عُذْرَاً مفعول الذكر؛ فالملقياتُ أن يذكُر عُذْراً أو نُذْراً، ويجوز أن ينتصب على أنه مفعول له، فالملقِياتِ ذكراً للعذر، وهذا يبيّنه قوله: (لَوْلاَ أن تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا ربَّنا لَوْلاَ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً . .) [القصص/٤٧] إلى آخر الآية. فتُلْقي الملائكة إلى الأنبياء وتلقيه الأنبياء إلى أمّتها ليكون عُذْراً وإنذاراً.

ويجوز في قول مَن ضَمَّ (عُذُرَاً أو نُذُراً) أن يكون: (عُذُراً) جمع عاذرٍ، كشارفٍ وشُرُفٍ، أو عَذُورٍ جُمع على عُذُرٍ، وكذلك النُّذُر يجوز أن يكون جمع نذير كقوله: (هَذَاْ نَذِيْرٌ مِنَ النُّذُرِ الأولى) [النجم/٥٦]، ويكون معنى (من النّذر الأولى) أنه: يواليهم ويصدقهم، وقال حاتم[1]:

أمَاوِيَّ قَدْ طَالَ التجنُّبُ والهجْرُ
وقَد عَذَرَتْنِي في طِلابكُم العُذْرُ

فالعُذر: إنما يكون جماعة لمكان لحاق علامة التأنيث، ويكون: عُذُرَاً أو نُذُراً على هذا حالاً من الإلقاء، كأنّهم يُلْقُون الذكر في حال العذر والإنذار.

(١) رواية الديوان: «. . . من طلابكم. والعذر: ج عاذر، وعذره: رفع اللوم عنه. انظر ديوانه/٥١.

قال أحمد: حدّثني الحسن بن العباس عن أحمد بنِ يحيىٰ، يزيدَ عن رَوْحٍ، عن أحمد بن موسى، عن أبي عمروٍ: (ثم نُتْبِعُهُمُ الآخَرِينَ) [المرسلات/١٧] خفّفها بعض التخفيف[١].

قال أبو علي: هذا على إخفاء الحركة، فأما الجزم في (نُتْبِعُهُمْ) على الإشراك في لم[٢]، فليس بالوجه، ألا ترى أن الإهلاك فيما مضى، والإتباع للآخرين لم يقع مع الأول، فإذا كان كذلك، لم يحسن الإشراك في الجزم، ولكن على الاستئناف أو على أن يجعل خبر مبتدأ محذوف، ويجوز فيه الإسكان على قياس الإسكان في قوله: (إِنَّمَا نُطْعِمْكُمْ لِوَجْهِ الله) [الإنسان/٩].

قال: قرأ أبو عمروٍ وحده: (وُقِّتَتْ) [المرسلات/١١] بواو. الباقون: (أُقِّتَتْ) بألف[٣].

وقول أبي عمروٍ: (وُقِّتَتْ) لأن أصل الكلمة من الوقت، ومَن أبدل منها الهمزة فلانضمام الواو، والواو إذا انضمّت أوّلًا في نحو: وُجوه ووُعد، وثانيةً في نحو: أدْؤر فإنها تُبْدَل على الاطّراد همزة، وقد حُكيت الهمزةُ في نحو: (وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) [البقرة/٢٣٧]، وهذا لا ينبغي ولا يسوغ كما لا يسوغ في: هذا عَدُوٌّ، ألا ترى أن الحركتين تستويان في أن كلّ واحدة منهما لا تلزم، وزعموا أن في حرف عبد اللّه: (وُقِّتَتْ) بالواو.

ومعنى: (وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ) جُعِل يومُ الدين والفصلِ لها

(١) السبعة ٦٦٦.
(٢) في الآية قبلها: (ألم نهلك الأولين).
(٣) السبعة ٦٦٦.

وقتاً، كما قال: (إِنَّ يَوْمَ الفَصْلِ مِيْقَاتُهُمْ أجمعينَ) [الدخان/٤٠]، وعلى هذا قوله: (إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ المَعْلُوم) [الحجر/٣٨، صٓ/٨١].

قال: قرأ نافع والكسائي: (فَقَدَّرْنا) [المرسلات/٢٣] مشدّدة، وقرأ الباقون: (فَقَدَرْنا) خفيفاً[1].

قد قدّمنا أن (قَدَرَ)و(قدَّرَ) بمعنىً؛ فمَن قال: فَقَدَر فلقوله: (فَنِعْمَ القادِرون)، فالقادرون أشكل بِقَدَرْنا، ويجوز (القادرون) مع قَدّر؛ فيجيء باللغتين، كما قالوا: جادٌّ مُجِدٌّ، و(فمَهِّلِ الكافِرِينَ أمهلهِم) [الطارق/١٧].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم، وأبو عمروٍ وابنُ عامر: (جِمَالَاتٌ) [المرسلات/٣٣] بألف، وكسر الجيم. وقرأ حمزة والكسائي وحفصٌ عن عاصمٍ: (جِمَالَةٌ) واحدة[2].

قال أبو علي: (جِمَالَاتٌ) جمع جمال، وجمع بالألف والتاء على تصحيح البناء، كما جمع على تكسيره في قولهم: جـمـائل. قال ذو الرمّة[3]:

وَقَـرَّبْنَ بـالـزُّرْقِ الجمـائـلَ بعـدَمَـا
تَقَوَّبَ عن غِرْبَـان أَوْراكِها الخَـطْرُ

وأما جمالة، فإن التاء لحقت جمالاً، لتأنيث الجمع، كما لحقت في فَحْل وفِحالةٍ، وذَكَرٍ وذِكَارةٍ، ومثلُ لحاقِ الهاء في فِعالةٍ

(١) السبعة ٦٦٦.
(٢) السبعة ٦٦٦.
(٣) سبق انظر ٤/٦٩ و٥/٣٨٧.

إلحاقها في فُعولةٍ، نحو: بعولةٍ، وعمومةٍ وخيوطه[١]، وربما كان في فِعالةٍ نحو: جِمالة، إلحاق الهاء وترك الإلحاق. ونظير: جِمالٍ وجِمالةٍ قول الشاعر[٢]:

كـأنّهـا من حِجَـارِ الغَيْـلِ أَلْبَسَهـا
مَضَارِبُ الماءِ لَـونَ الطُّحْلُبِ اللَّزِبِ

فلم يلحق الهاء كما لحقت في قوله: (فَهِيَ كالحجارةِ أَوْ أشَدُّ قَسْوَةً) [البقرة/٧٤].

* * *

(١) سبق انظر ٤/٨٦.

(٢) البيت من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها، وقد شبّه الشاعر حوافر الفرس في صلابتها بحجارة الماء المطحلبة، والغيـل: ـ بفتح الغين ـ: المـاء الجاري على وجه الأرض، واللازب: اللاصق الملازم.
انظر سيبويه ٢/١٧٨، والمفصل ٥/١٨، والمخصص ١٠/٩٠، واللسان مادة /حجر/.

ذكر اختلافهم في سورة عَمَّ يتساءلونَ

قرأ ابن عامر وحده: (سَتَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَتَعْلَمُونَ) [النبأ/ ٤، ٥] بالتاء جميعاً، كذا في كتابي عن ابن ذكوان.

وقال هشام بن عمّارٍ بإسناده عن ابن عامرٍ بالياء، وكذلك قرأ الباقون بالياء[1].

حجّة الياء: أن المتقدّم على لفظ الغيبَة (عن النبأِ العظيم. الَّذِيْ هُمْ فِيهِ مُخْتلفون. كلاّ سَيَعْلَمونَ) [النبأ/ ٢، ٤]، فهذا هو الوجه البَيِّن، والجمهور عليه، والتاء على: قل لهم ستعلمون، ومعنى (ستعلمون): ستعرفون ذلك مشاهدة وعَياناً، كما قال: (لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّها عَيْنَ اليَقينْ) [التكاثر/٧] فهذا «علمتُ» الذي يتعدّى إلى مفعول واحد، وهو من معنى المشاهدة، كما أن: (لَتَرَوُنَّ الجحيمَ) كذلك، ومن هذا قيل: عريف الجند والجيش، لأنه يعرفهم بحُلاهم التي تُرى وتشاهد فيهم، قال[2]:

---

(١) السبعة ٦٦٨.

(٢) البيت لطريف بن تميم العنبري وهو من شواهد سيبويه.

يقول: لشهرتي وفضلي في عشيرتي كلما وردتُ سوقاً من أسواق =

أَوَ كُلَّما وَرَدَتْ عُكَاظَ قبيلةٌ
بَعَثُوا إليَّ عريفَهُمْ يَتوسَّمُ

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامر: (وَفُتِّحتِ السَّمَاءُ فكانت) [النبأ/١٩] مشدّدة..

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (وَفُتِحَتِ) بالتخفيف[١].

قال أبو علي: (فُتِّحَتْ) بالتشديد أوفق لقوله: (مُفَتَّحةً لَهُمُ الأَبْوابُ) [ص/٥٠]، و(فُتِحَتْ) بالتخفيف لأن التخفيف يكون للقليل والكثير، وحجّة التخفيف: (فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوابَ كُلِّ شَيْءٍ) [الأنعام/٤٤].

المفضل وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي: (وغَسَّاقاً) [النبأ/٢٥] مشدّدٌ، أبو بكر عن عاصمٍ وابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامر: (غَسَاقاً) خفيف[٢].

قال أبو علي: التخفيف أكثر، لأن فَعَّالاً في الأسماء قليل، فإن قلت: أجعله صفة؛ أقمت الصفة مقام الموصوف، قال أبو الحسن: الأعمش يثقّل، وهي لغة، فهذا يشبه أن يكون على إقامة الصفة مقام الموصوف، وحُكي عن عيسى أن سفلى مضر يقولونه، يريد التشديد في (غَسَّاقٍ).

= العرب تسامعت بي القبائل، وأرسلت كل قبيلة رسولاً يتعرّفني ـ والتوسّم: التثبّت في النظر ليتبين الشخص، انظر سيبويه ٢/٢١٥ ـ المنصف ٣/٦٦، نوادر المخطوطات ٢/٢١٩، الأصمعيات/١٢٧.

(١) السبعة ٦٦٨.

(٢) السبعة ٦٦٨.

قال: قرأ حمزة وحده: (لَبِثِينَ) [النبأ/٢٣] بغير ألف.
الباقون: (لَابِثِينَ) بألف[٢].

مجيء المصدر على اللبث، يدلّ على أنه من باب: شَرِبَ يشرب شَرْباً، ولقم يلقم، وليس من باب: فَرِقَ يفرَقَ، ولو كان منه لكان المصدر مفتوحَ العين، فلما أُسكِنَ وجب أن يكون اسم الفاعل فاعلٌ، كشارب ولاقم، كما كان اللَّبْثُ كاللَّقم، ويقوّي: (لابِثِينَ) أنهم يلبثون فيها حقبة بعد حقبة، فيكون كقولهم: بعيرك صائد غـداً، ويكون: (لابِثِينَ) مثل: لاقمين وشاربين. ومَن قال: (لَبِثِينَ) جعل اسم الفاعل فَعِلاً، وقد جاء غير حرفٍ من هذا النحو على فَاعِلٍ وفَعِلٍ.

قال: قرأ الكسائي وحده: (لَغْواً ولا كِذَاْبَاً) [النبأ/٣٥] خفيف.
الباقون: (كِذَّاباً) بالتشديد[١].

الكِذَّابُ: مصدر كَذَّبَ، كما أن الكِلَّام مصدر كَلَّمَ، وكذا القياس فيما زاد على الثلاثة، أي: يأتي بلفظ الفعل ويزيد في آخره الألف، كقولك: أكرمتُهُ إكراماً.

فأما التكذيب: فزعم سيبويه أن التاء عوضٌ من التضعيف، والياء التي قبل الآخر كالألف فأما الكِـذَابُ فمصدر كَـذَب، قال الأعشى[٢]:

فـصَـدَقْـتُـهَـا وكَـذَبْـتُـهـا والـمـرءُ يـنـفـعُـهُ كِـذابُـه

(١) السبعة ٦٦٩.
(٢) سبق انظر ١/٣٢٩، ٤/٤٤٢

فَكِذَابٌ في مصدر كَذَبَ، كالكتاب في مصدر كتَبَ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافع وأبو عمروٍ: (رَبُّ السَّمٰواتِ والأَرْضِ وَمَاْ بَيْنَهُمَاْ الرَّحْمٰنُ) [النبأ/٣٧] رفع.

وقرأ ابن عامر وعاصم: (رَبِّ السمٰواتِ)، خفضٌ، (وما بينَهُما الرَّحْمٰنِ) خفض أيضاً.

وقرأ حمزة والكسائي: (ربِّ السَّمٰواتِ) بكسر الباء، (الرّحْمٰنُ) رفع.

المفضل عن عاصم: (رَبُّ السمٰوات... الرحمٰنُ) رفَعَهما[1].

مَن قرأ: (رَبُّ السَّمٰواتِ والأَرْضِ وما بَيْنَهُمَاْ الرَّحْمٰنُ) قطع الاسم الأول من الجرّ الذي قبله في قوله: (مِنْ رَبِّكَ) [النبأ/٣٦] فابتدأه وجعل (الرّحمنُ) خبره، ثم استأنف: (لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ) [النبأ/٣٧]. ومَن قال: (رَبِّ السَّمٰواتِ والأَرْضِ.. الرَّحْمٰنِ) أتبع الاسمين الجر الذي قبلهما في قوله: (مِنْ ربِّكَ... رَبِّ السَّمَواتِ... الرَّحمٰنِ)، ومَن قال: (رَبِّ السَّمٰواتِ... الرّحمنُ) أتبع (رَبِّ السمواتِ) الجرَّ الذي في قوله: (مِنْ رَبِّكَ) واستأنف بقوله: (الرحمنِ)، وجعل قوله: (لا يملكون منه) في موضع خبر قوله (الرحمٰن) وقوله: (لا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا) كقوله: (لا تَكَلَّمُ نفس إلّا بإذْنِهِ) [هود/١٠٥].

(١) السبعة ٦٦٩.

ذكر اختلافهم في
سورة النازعات

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو وابن عامرٍ وحفص عن عاصم: (نَخِرَةً) [النازعات/١١] بغير ألف، المفضل عن عاصم: (نَخِرةً).

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة: (نَاْخِرَةً) بألف. عباس عن أبان عن عاصم: (نَخِرةً) بغير ألف.

وأما الكسائي فكان أبو عمر الدوري يروي عنه أنه كان لا يبالي كيف قرأها بالألف أم بغير الألف. وقال أبو الحارث كان يقرأ: (نَخِرَةً) ثم رجع إلى (ناخرة). وقال أبو عبيد: (ناخرةً) بألف، ولم يروِ عن الكسائي إلا وجهاً واحداً[١].

قال أبو عبيدة: (نَخِرَةً) و(ناخِرَة) أي: بالية، وقال أبو الحسن: (ناخِرةً) أكثر فيما جاء عن الصحابة، قال: وأما (نَخِرة) فقراءة الناس اليوم، وكثيرٍ من التابعين، وهي أعرفُ اليومَ في كلّ العرب، وهما لغتان أيّهما قرأت فحسن.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو: (طُوَىٰ. اذْهَبْ)

---

(١) السبعة ٦٧٠، ٦٧١.

[النازعات/١٦] غير مُجْراةٍ، وقرأ الباقون: (طُوىً) منوّنة[١].

قال أبو عبيدة[٢]: (طُوىً) مضمومةُ الأول ومكسورةٌ، فمَن لم ينوّن جعله اسماً مؤنثاً، ومَن نوّن جعله ثِنىً مثل طِوىً، جعله مرتين مصدراً، قال طرفَة[٣]:

أعـاذِلَ إن اللَّومَ في غيـرِ كُنْهِـهِ
عَلَيَّ طِـوىً من غَيِّـكِ المتـرَدِّدِ

قال أبو علي: مَن لم يصرف (طُوَى) احتمل قولـه أمرين: أحدُهُما: أنه جعله اسم بلدة أو بقعة أو يكون جعله معدولاً، كزُفَر وعُمَر. ومَن صرف احتمل أيضاً أمرين: أحدهما: أن يكون جعله اسم موضعٍ أو بلدٍ أو مكانٍ، والآخر أن يكون مثل رجلٍ حُطَمٍ وسُكَعٍ و(أَهْلَكْتُ مالاً لُبَداً) [البلد/٦].

ويجوز أن توصف النكرة إذا أُبْدِلَتْ من المعرفة، وإن كان قد جاء في الآية: (بالنَّاصِيَةِ. نَاْصِيةٍ كَاْذِبَةٍ) [العلق/ ١٥، ١٦] موصوفاً، ويدلّ على جواز ذلك قول الشاعر[٤]:

إنّـا وجَـدْنـا بـني جِـلاّنَ كلَّـهُمُ
كسـاعِـدِ الضَّبِّ لا طـولٌ ولا قِصَـرُ

---

(١) السبعة ٦٧١.

(٢) في مجاز القرآن ٢/٢٨٥، وانظر ٢/١٦ منه.

(٣) لم يرد في ديوانه، وقد نسبه أبو عبيدة إلى عديّ بن زيد في الموضعين الآنفي الذكر من كتابه، وهو الصواب. وجاءت روايته في٢/١٦«ثنى» بدل «طوى»، وانظر اللسان (طوى).

(٤) سبق انظر ١/١٤٩.

المعنى: لا كذي طولٍ ولا قِصر، وإنما جاز ذلك لأنه يفيد ما لا يفيده الأوّلُ، ولو لم يوصف (ناصية) بالكذب، لم يُعلم بعدَ البدل إلا ما كان عُلِمَ بالأول.

وقال أبو الحسن: كان الحسن يقول: قُدِّسَ مرتين، قال: فهذا ينبغي أن يكون مكسوراً نحو: الثني للشيءِ بعد الشيء يُكْسَر ويُقصر، وأنشد(١):

تَـرى ثِنَانَـاً إذا مـا جـاء بَـدْأَهُمُ
وَبَـدْؤهُم إنْ أتـانَـا كـان ثِنْيـانَـا

وأنشد غيره(٢):

أفي جَنْبِ بكـرٍ قَـطّعَتْني مَـلامَـةً
لَعَمْـرِي لقـد كـانت مَلامَتُهـا ثِنَىٰ

أي: ليس ذلك بأول ملامةٍ، وثِنىً: فِعَلٌ من ثنيت، وهذا مثل قوم عِدَىً، ومكانٍ سِوَىً في أنه فِعَلٌ، صفة، ويكون مصدراً بالسمع. واختُلف عن الحَسَنِ، فمنهم مَن روى عنه أنه قرأها بكسر الطاء، ومنهم مَن روى عنه أنه قرأهـا بضمِّها، وفسّر الحسن ثنيت فيه البركة والتقديس مرّتين.

---

(١) البيت لأوس بن مغراء السعدي ـ والبدء: السيد.
انظر معجم التهذيب ١٤/٢٠٥ ـ و١٥/١٣٦ وفيه ثنيانا بدل ثنانا. واللسان/ثنى، والثنيان بالضم الذي يكون دون السيد في المرتبة. اللسان (ثنى).

(٢) البيت لكعب بن زهير، وثنىً: مرة بعد مرة، أي: فعلت بي ما فعلت من أجل بكرٍ أطعمته أضيافي، انظر ديوانه/١٢٨.

قال: قرأ ابن كثير ونافع: (إِلَى أَنْ تَزَّكَّىٰ) [النازعات/١٨] مشدّدة الزاي، وقرأ عاصم، وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (تَزَكَّى) خفيفة.

عباس عن أبي عمروٍ: (تَزَّكَّىٰ) بتشديد الزاي مثلَ نافع[1].

قال أبو علي: كأن معنى: (تَزَّكَّى): تطهَّرُ من الشرك، وقال: (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) [الشمس/٥]، ومنه: (أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً) [الكهف/٧٤] ومنه: تزكية الشهود، (وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ) [عبس/٧]، والمبتدأ محذوفٌ من اللفظ، مرادٌ في المعنى، التقدير: هل لك إلى ذلك حاجة أو إِرْبَةٌ، قال[2]:

فَهَلْ لَكُمُ فيها إليَّ فإنني
طَبيبٌ بما أعيا النَّطاسِيَّ حِذْيَمَا

ومَن قال: (تَزَّكَّى) أراد تتزكّى، فأدغم تاء التفعُّلِ في الزاي لتقاربهما، ومَن قال: (تَزَكَّىٰ) خفيفة الزاي، حذف التاء التي أثبتها مَن أدغم بالإدغام وتخفيفها بالحذف أشبه.

ابن عامر: (أَإِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ) [النازعات/١٠]، بهمزتين مع الاستفهام، كذا لفظ ابن ذكوان إذا قصرا على الخبر.

---

(١) السبعة ٦٧١.

(٢) البيت لأوس بن حجر - وحِذْيَم: رجل من تيم الرباب وكان متطبباً عالماً ومعنى البيت: هل لكم علم وبصيرة فيما يرجع نفعه وفائدته إليّ - إنني أعلم وأعرف بحالي منكم فإنني بصير بما يعيي النطاسي ابن حِذيم.
الخصائص ٢/٤٥٣، المفصل ٣/٢٥، الخزانة ٢/٢٣٢، ديوانه/١١١.

نافع والكسائي: (أَإِنا لَمَرْدُودُونَ) استفهام (إذا كنّا) مثل ابن عامر، غير أن نافعاً يهمز همزة واحدة، ويمدّ، والكسائي يهمز همزتين. عاصم وحمزة يهمزانهما همزتين، أبو عمرو يمدّها[1] على الاستفهام أيضاً.

ابن كثير يستفهم بهما ولا يمدّ، ويجعل بعد الهمزة ياء ساكنة[2].

قال أبو علي: قد تقدم ذكر ذلك، والقول فيه في غير موضع.

وقال عباس: سألت أبا عمرٍو فقرأ: (إنَّما أَنْتَ مُنْذِرٌ مَنْ) [النازعات/٤٥] منوّن، ولم ينوّن أحد منهم ذلك غيره. وروى غير عبّاس عن أبي عمرٍو غير منوّن، وكذلك قرأ الباقون أيضاً غير منوّن مضافاً.

قال أبو علي: حجّة التنوين أن اسم الفاعل فيه للحال، ويدلّ على ذلك قوله: (قُلْ إنَّما أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْي) [الأنبياء/٤٥] فليس المراد أنذر فيما أستقْبل وإنما أنذر في الحال، فاسم الفاعل على قياس الفعل، ومَن أضاف استخفّ فحذف التنوين كما حذف من قوله: (فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضَاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ) [الأحقاف/٢٤]، ونحو ذلك مما جاء على لفظ الأمر كافّة والمراد به الانفصال.

ويجوز أن يكون (منذرُ من) على نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، لأنه قد فَعَل الإنذار.

---

(١) في السبعة: يمدهما: (آينّا. آيذا).

(٢) السبعة ٦٧٠.

ذكر اختلافهم في
سورة عَبَسَ

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو وحمزة والكسائي، وأحسب ابن عامر: (فتنفَعُه)[٤] رفع. وقرأ عاصم: (فَتَنْفَعَهُ) نصب[١].

قال أبو علي: مَن رفع: (فتنفَعُهُ) عطفه على ما تقدّم من المرفوع، كأنه: لعلّه تنفعُه الذكرى وقول عاصمٍ على أنه جواب بالفاء، لأن المتقدّم غير موجب، فكأنّ قوله: (يـذّكّر) في تقدير المعطوف على (يزّكّىٰ) في معنى: لعلّه يكون منه تذكُّرٌ وانتفاع. فانتصاب (تنفعَهُ) بإضمار أن كما ينتصب بعد الأشياءِ التي هي غير موجبة، كالنفي والأمر والنهي والاستفهام، والعرض، وكذلك قوله: (لَعَلّي أَبْلُغُ الأَسْبَـٰبَ... فأطَّلِعُ) [غافر/ ٣٦، ٣٧] و(أَطَّلَعَ) [مريم/٧٨].

وقرأ ابن كثير ونافع: (تصَّدَّىٰ) [عبس/٦] مشدّدة الصاد. الباقون: (تصَدَّى) مخفّف[٢].

---

(١) السبعة ٦٧٢.

(٢) السبعة ٦٧٢.

أبو عبيدة: (تَصَدَّى) تعرَّض[١]، قال ذو الرمّة[٢]:

تــرَى القِلْوَة القَـوْداء فيهــا كفـارِكٍ
تصــدَّى لعينيهــا فَصَــدَّتْ حَليلُهــا

قال: يعني بالقلوة التي تتبع القلو. قال: يريد تصدى حليلها فصدَّت.

مَنْ قال: (تَصّدّى) أدغم التاء في الصاد، ومَن قال: (تَصَدَّى) أراد تتصدّى فحذف التاء ولم يدغمها.

قال: قرأت على قُنبُل عن النبّالِ: (عنهُو تَلهَّى) [عبس/١٠] خفيفة التاء. ابن أبي بزّة: (عنهو تّلَهّى) مشدّدة التاء، وكذلك ابن فليح ٍ عن أصحابه عن ابن كثير[٣].

التخفيف في التاء الوجه، والتثقيل على أنه شبّه المنفصل بالمتّصل، وجاز وقوع الساكن بعد حرف اللين، كما جاز: تُمودّ الثوب، في المتصل. وحكى سيبويه: (فلا تّتَنَاْجَوْا) [المجادلة/٩]، وقال: وبلغنا أن أهل مكّة لا يبيّنون التَاءين[٤].

---

(١) مجاز القرآن ٢/٢٨٦.

(٢) انظر ديوانه ٢/٩٣٥. القِلوة: الخفيفة من الأُتُنِ ـ والقوداء: الطويلة العنق ـ والفارك: المرأة التي أبغضت زوجها أي: تصدى حليلها ينظر في وجهها فصدّت مغضبة، فكذلك هذه القِلوة في إغضائها بطرف الشمس.

(٣) السبعة ٦٧٢.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٨ وعبارته فيه: «أما قوله عزّ وجلّ: ﴿فلا تناجَوا﴾ فإن شئت أسكنت الأول للمدّ (يريد التاء الأولى)، وإن شئت أخفيت وكان بزنته متحركاً، وزعموا أن أهل مكّة لا يبينون التاءين». وإسكان أولى التاءين وإدغامها في الأخرى أحد وجهين يرويان عن ابن محيصن من قرّاء مكّة. انظر فهرس شواهد سيبويه للأستاذ النفّاخ ص ٤٧.

قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامر: (إِنَّا صَبَبْنَا) [عبس/ ٢٥] بالكسر.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (أَنَّا صَبَبْنَا) بالفتح .

مَن قال: (إِنَّا صَبَبْنا المَاْءَ صَبًّا) فكسر (إنَّ) كان ذلك تفسيراً للنظر إلى طعامه، كما أن قوله: (لهم مغفرة) [المائدة/ ٩]، تفسيرٌ للوعدِ.

ومَن فتح فقال: (أَنَّا صَبَبْنَا) فالمعنى على البدل؛ بدلِ الاشتمال، لأن هذه الأشياء تشتمل على كون الطعام وحدوثه، فهو على نحو: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) [البقرة/٢١٧] و(قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النارِ) [البروج/ ٤] وقوله: (وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَه) [الكهف/٦٣]، لأن الذكر كالمشتمل على المذكور، وقال: (إِلَىٰ طَعَامِهِ) [عبس/ ٢٤]، والمعنى: على كونه وحدوثه وهو موضع الاعتبار.

* * *

(١) السبعة ٦٧٢.

ذكر اختلافهم في
سورة: (إذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)

قرأ ابن كثير وأبو عَمْروٍ: (سُجِرَتْ) [٦] خفيفة، و(نُشِّرَتْ) [١٠] مشدّدةً، و(سُعِرَتْ) [١٢] خفيفة.

نافع وابن عامر وحفص عن عاصِم: (سُجِّـرَتْ) مشـدّدةً و(نُشِرت) خفيفة و(سُعِّرت) مشدّدة. حمزة والكسائي: (سُجِّـرَتْ، ونُشِّرَتْ) جميعاً بالتشديد و(سُعِرَتْ) خفيفة. عاصم في رواية أبي بكر: (سُجِرَتْ[١]، ونُشِرَتْ، وسُعِرَتْ) خفيفات.

حجّة: (سُجِرَتْ) قوله: (والْبَحْرِ المَسْجورِ) [٢][الطور/٦]، وقيل في المسجور: إنه الفارغ والممتلىء، ومن الممتلىء قول النمر في صفة وعلٍ[٣]:

---

(١) في السبعة (سجّرت) مشدّدة.

(٢) السبعة ٦٧٣.

(٣)هو النمر بن تولب.وقوله مسجورة: يريد عيناً كثيرة الماء إذا شاء هذا الوعل طالع مسجورة. . ومسجورة: أي مملوءة من صيف أو من خريف فلن يعدم الوعل رِيّـاً على كل حال. انظر مجاز القرآن ٢/ ٢٣٠، والخزانة ٤/ ٤٣٤، وشرح أبيات المغني ١/ ٣٨٠، ٣٨٢.

إذا شـاء طـالـع مَـسْـجـورةً
يَـرى حـولَهـا النبـعَ والسَّـاسَمـا

وحجّـة تشديـد (نُشِّرَتْ) قـولـه: (أَنْ يُؤتَىٰ صُحُفاً مُنَشَّرَة) [المدّثر/٥٢]، وحجّة (سُعِرَتْ) في التخفيف قوله: (وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيراً) [النساء/٥٥]، وقوله: (سَعِيراً) فعيل في معنى مفعول، وهذا إنما يجيء من فُعِلَ.

وقول ابن عامر ورواية حفص (سُجِّرَت) فلأن الفعل مسندٌ إلى ضمير كثرة فهو من باب: (غَلَّقَتِ الأَبْوَابَ) [يوسف/٢٣]. وحجّة: (نُشِرَتْ) خفيفة قوله: (فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ) [الطور/٣]. وحجّة: (سُعِّرَتْ) مشدّدة قوله: (كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيراً) [الإسراء/٥٧]، فهذا يدلّ على كثرةٍ وشيءٍ بعد شيءٍ؛ فحقّه التشديد.

وقول حمزة والكسائي في: (سُجِّرَتْ ونُشِّرَتْ) قد ذكر، وكذلك الحجّة لقول عاصمٍ في رواية أبي بكر.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ والكسائي: (بِظَنِين) [التكوير/٢٤] بالظاء، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة: (بِضَنِينٍ) بالضاد[١].

قال أبو علي: معنى (بِظَنِينٍ) أي: بمُتَّهمٍ، وهو من ظننت التي بمعنى: اتهمت، ولا يجوز أن تكون هي المتعدية إلى مفعولين، ألا ترى أنه لو كان منه لوجب أن يلزمه مفعول منصوب؟ لأن المفعول الأول كان يقوم مقام الفاعل إذا تعدّى الفعل إلى المفعول الأول، فلا

(١) السبعة ٦٧٣.

بدّ من ذكر الآخر، وفي أن لم يَذكر الآخر دلالة على أنه من ظننت التي معناها: اتهمت، وعلى هذا قول عمر: أو ظنين في ولاءٍ[1]. وكان النبيّ صلّى الله عليه يُعرَفُ بالأمين وبذلك وَصَفَهُ أبـو طالب في قوله[2]:

إنّ ابـن آمـنـةَ الأمـيـنَ مـحـمـداً

ومن قال: (بِضَنين) فهو من البخل، قالوا: ضَنِنْتُ أَضَنُّ، مثل: مَذِلْتُ أمْذَلُ، وهو مَذِلٌ ومذيلٌ، وطبَّ يَطَبُّ فهو طبيبٌ، والمعنى: إنه يخبر بالغيب فيبثّه ولا يكتمه، كما يمتنع الكاهن من إعلام ذلك حتى يأخذ عليه حلواناً.

* * *

(١) ورد في الحديث الذي رواه الترمذي عن عائشة برقم ٢٢٩٩: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة.. ولا ظنين في ولاء ولا قرابة».

(٢) سبق في ج ١/٣٣٩.

ذكر اختلافهم في:
(إذا السماءُ انْفَطَرَتْ)

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامر: (فَعَدَّلَكَ) [٧] بالتشديد.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (فَعَدَلَكَ) خفيفة[١].

قال أبو علي: معنى (عَدّلَكَ): عَدّل خلقك، فأخرجك في أحسن تقويم، وهيّأ فيك بلطفِ الخِلقةِ وتعديلها، ما قَدَرْتَ به على ما لم يقدرْ عليه غيركَ.

ومعنى التخفيف: عَدَل بعضك ببعض، فكنت معتدل الخلقة متناسبها فلا تفاوت فيها.

ابن عامر وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (وما أَدْرِاكْ) [١٧] بكسر الراء.

نافع بين الكسر والتفخيم، ابن كثير وعاصم: يفخم. الكسائي عن أبي بكر عن عاصم بكسر الراء[٢].

(١) السبعة ٦٧٤.
(٢) السبعة ٦٧٤ مع اختلاف في التفصيل.

قد مضى القول في ذلك ونحوه في غير موضع.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَوْمُ لَا تَمْلِكُ﴾ [الانفطار/١٩] بضمّ الميم. وقرأ الباقون: ﴿يومَ لَا تَمْلِكُ﴾ بفتح الميم(١).

وجه الرفع في قوله: ﴿يَوْمُ لا تَمْلِكُ﴾ أنه خبر ابتداء محذوف، لما قال: ﴿وما أدراكَ ما يومُ الدينِ﴾ [الانفطار/١٧]، قال: ﴿يَوْمُ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾.

أما النصب؛ فإنه لمّا قال: ﴿وما أدراكَ ما يومُ الدينِ﴾ فجرى ذكر الدين وهو الجزاء. قال: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ أي: الجزاءُ يومَ لا تملك، فصار ﴿يومَ لا تملك﴾ خبرَ الجزاء المضمر لأنه حَدَثٌ، فتكون أسماء الزمان خبراً عنه، ويقوِّي ذلك قوله: ﴿اَلْيَوْمَ تُجْزى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر/١٧].

ويجوز النصب على أمر آخر وهو أن اليوم لما جرى في أكثر الأمر ظرفاً ترك على ما كان يكون عليه في أكثر أمره، ومن الدليل على ذلك ما اجتمع عليه القرّاء والعرب في قولهم: ﴿مِنْهُم الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُوْنَ ذٰلِكَ﴾ [الأعراف/١٦٨]، وقوله: ﴿وأنّا منّا الصالحونَ ومنّا دونَ ذلك﴾ [الجنّ/١٧] ولا يرفع ﴿دونَ ذلك﴾ أحدٌ من العرب ولا من القرّاء فيما قال أبو الحسن، وممّا يقوّي النصب في ذلك قوله: ﴿وَما أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ، يَوْمَ يَكُونُ الناس﴾ [القارعة/٣، ٤]، وقوله: ﴿يَسْأَلُوْنَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات/١٢] ثم قال: ﴿يومَ هُمْ على النارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات/١٣]. والنصب في قوله: ﴿يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾ مثل هذا ونحوه.

---

(١) السبعة ٦٧٤.

قال أبو الحسن: ولو رفع ذلك كلّه كان جيّداً، قال: إلا أنَّا نختار ما عليه الناس إذا كان عربيّاً.

خارجة عن نافعٍ (ركّبك كلّا) [الانفطار/ ٨، ٩][1]مدغمٌ.

الإدغام في ذلك حسنٌ لاجتماع المثلين وتوالي الحركات.

* * *

(١) السبعة ٦٧٤ وزاد بعده: وقرأ الباقون بإظهار الكافين.

ذكر اختلافهم في
سورة المطففين

قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: (بلْ رَانَ) [١٤] بفتح الراء مدغمة. وقال ابن عباسَ: سألت أبا عمروٍ فقرأ: (كَلّا بَلْ رَانَ) لا يكسر الراء شبه الإدغام وليس بالإدغام، وقال أبو ربيعة عن قنبل عن ابن كثيرٍ مدغمة، ولا أحفظه أنا. حدّثنا الدبّاغ قال: حدّثني أبو الربيع قال: حدّثني أيوب عن عبد الملك عن أبي عمرو: (بل رَّان) قال: هي أحبّ إليّ من الأخرى، يعني: الكسر.

أبو بكر عن عاصم: (بَلْ رَانَ) مدغمة بكسر الراء.

حفص عن عاصم: (بَلْ) يقف ثم يبتدىء، (رَانَ) بفتح الراءِ يقطع، وهو في ذلك يصل.

نافع: (بَلْ رَانَ) غير مدغمة فيما حدّثني به محمد بن الفرج عن محمد بن إسحٰق عن أبيه عنه، وأخبرني أحمد[١] عن خلف عن إسحق عن نافع أنه أدغم اللام، ولفظ بالراء بين الكسر والفتح.

---

(١) أحمد هو أستاذ ابن مجاهد أحمد بن زهير بن حرب الإمام أبو بكر بن أبي خيثمة البغدادي انظر ترجمته في طبقات القراء ص ٥٤.

خارجة عن نافع: (بَلْ رِانَ) مكسورة مدغمة.

حمزة والكسائي: أدغما اللام وكسرا الراء[١].

قال أبو علي: فتح الراء من (رَانَ) حسن. وهو فيها أكثر من إمالة الفتحة نحو الكسر، وإمالتها نحو الكسرة حسنة، وحجّة ذلك أن سيبويه قال: بلغنا عن ابن أبي إسحق أنه سمع كثّير عَزَّة يقول: صِار مكانَ كذا[٢]، فإذا أمال فتحة المستعلى لِطلَب الكسرةِ، فإمالة الراء لطلبها أجدَرُ، وإدغام اللام في الراء حسن في (بَلْ رَانَ) لمقاربتهما وسكون اللام، وما في الراء من التكرير وإدغام الأنقص صوتاً في الأزيد حسن.

ومما يُحسِّنُ إدغام اللام في الراء أنها ساكنة، وهي أقرب الحروف إلى اللام، وأشدّها بها شبهاً؛ فأشبها المثلين.

قال سيبويه: مَن لم يدغم فهي لغة لأهل الحجاز وهي عربية، قال أبو عبيدة: (ران على قلوبهم): غلب عليها، والخمر ترين على عقل السكران، والموت يرين على الميت فيذهَبُ به، ومن ذلك: أصبح فلان قد رِينَ به، أي: ذهب به الموت، قال أبو زُبيدٍ[٣]:

ثـمَّ لـمَّـا رآهُ رانَتْ به الـخـمـ
ـرُ وألّا تَـرِيْـنَـهُ بـاتِّـقـاءِ

قال: **قرأ الكسائي وحده: (خاتَمُهُ مِسْكٌ) [المطفّفين/٢٦] الألف قبل التاء.**

---

(١) السبعة ٦٧٥ مع اختلاف في التقديم والتأخير.

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٦١ باب ما تُمال فيه الألفات.

(٣) انظر معجم التهذيب ١٥ / ٢٢٥. تفسير القرطبي ١٩/٢٥٨.

وقرأ الباقون: (ختامه) الألف بعد التاء.

قال أبو عبيدة: له ختام أي عاقبة[١]. خِتَامُهُ مِسْكٌ، أي: عاقبته، قال ابن مقبل[٢]:

مِمّا يفتَّق في الحانوتِ ناطِفُها
بالفُلفُل الجَوْنِ والرُّمّانِ مختومُ

ورُوي عن سعيد بن جبير: (ختامُه): آخِرُ طعْمِهِ.

قال أبو علي: المراد بقوله: (خاتَمُهُ مِسْكٌ) لذاذة المقطع وذكاء الرائحة، وأرجها مع طيب الطعْمِ، وهذا كقوله: (كَانَ مِزَاجُهَا كافُوراً) [الإنسان/٥]، و(كَانَ مِزَاجُهَا زنجبيلاً) [الإنسان/١٧] أي: تحذي اللسان. وقد أبان عن هذا المعنى سعيد بن جبير، وكذلك قول ابن مُقْبل.

فأما قول الكسائي: (خاتَمُهُ)؛ فإن معناه: آخره، كما كان مَن قرأ: (خَاتَمَ النبيِّينَ) [الأحزاب/٤٠] كان معناه: آخرَهم. والخِتام: المصدر، والخاتِمُ: اسم الفاعل، والخاتَمُ: كالطّابَعِ والتابَلِ.

قال: قرأ ابن عامر: (كِتَابَ الأَبْرارِ) [المطففين/١٨] بكسر الراء. أبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (الأَبرارِ) بالإمالة، وحمزة أقلُّهُم إمالة[٣].

---

(١) مجاز القرآن ٢/٢٩٠.
(٢) سبق انظر ١/٢٩٢، ٢٩٤.
(٣) السبعة ٦٧٦ وزاد بعده: وقرأ الباقون (الأبرار) بالفتح.
ونصّ ما قبله عنده: «قرأ ابن عامر وأبو عمرو وحمزة والكسائي (الأبرار) بكسر الراء الأولى، وحمزة أقلهم إمالة».

قال أبو علي: الإمالة للفتحة من (الأبرارِ) حسنة، وذلك أن المفتوحة غلبتها المكسورة، كما غلبَتِ المُسْتعلي في طاردٍ وقادرٍ، فإذا غلبت المستعْلِيَ المفتوح، فأن تغلبَ فتحةَ الراء أجدرُ، ألا ترى أن الراء ليس بمستعْلٍ، وإنما منعت الإمالةَ حيث منعت لما فيها من التكرير.

قرأ ابن عامر: (هَلْ ثُوِّبَ) [المطففين/٣٦] غير مدغمة[١].

(إلى أهلِهُمُ انْقَلَبُوا) [المطففين/٣١] برفع الهاء والميم. قال أحمد: **هذا خلاف ما أصَّلَ ابنُ عامر**[٢].

قال أبو علي: يجوز أن يكون تبع في ذلك أثراً أو أحبّ الأخذ بالأمرين لاستوائهما في الجواز، فأما إدغام اللام في الثاء فإن إدغامهما في الراء في (بَلْ رَانَ) [المطففين/١٤] أحسن من إدغامها في الثاء، وهو مع ذلك جائز، وحكى سيبويه إدغام اللام في: (هَثُّوِّبَ الْكُفَّارُ) عن أبي عمروٍ[٣].

قال: **قرأ عاصم في رواية حفص: (انْقَلَبُوا فَكِهِينَ) [المطففين/٣١] هذا الحرف وحده بغير ألف، وسائر القرآن بألفٍ. ولم يختلف هؤلاء القرّاء أنها بالألف**[٤].

قال أبو الحسن: (فاكهين) أكثر في القراءة أي: ذوو فاكهة،

---

(١) السبعة ٦٧٦: وسيأتي تفصيلها بعد.

(٢) السبعة ٦٧٦.

(٣) انظر سيبويه ٤١٧/٢ باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد والحروف المتقاربة مخارجها.

(٤) السبعة ٦٧٦.

وقال أبو جعفر المدني: كلّ شيء في القرآن (فَكِهِينَ) فأراها من فَكِهَ يفكَهُ، قال أبو الحسن: ولم أسمعها من العرب.

علي بن نصر عن هٰرون عن أبي عمروٍ: (هَلْ ثُوِّبَ) [المطففين/٣٦] مدغم، وكذلك يونس بن حبيب عن أبي عمروٍ: (هل ثُوِّبَ) مدغمٌ، حمزة والكسائي: (هل ثُوِّبَ) مدغم. الباقون لا يدغمون إدغام اللام في الثاء لتقاربهما.

قال سيبويه: قرأ أبو عمرو: (هَلْ ثُوِّبَ الكُفَّارُ) وإدغامها فيها حسن، وإن كان دون إدغام اللام في الراء في الحسن لتقاربهما، وجاز إدغامها فيها لأنه قد أدغم في الشين فيما أنشده من قوله[1]:

هَشّيء بِكَفَّيْكِ لائِق

يريد: هل شيءٌ، والشين أشدُّ تراخياً عنها من الثاء، وإنما أدغمت فيها لأنها تتصل بمخارجها لتغشّيها، وتركُ الإدغام لتفاوت المخرجين.

---

(١) جزء من بيت لطريف بن تميم العنبري وتمامه:

تقول إذا استهلكتُ مالاً للذَّةٍ
فُكَيْهَةُ: هَشَّيْءٌ بكفَّيْكَ لائقُ

وفي اللسان برواية: «هل شيءٌ» في مادة /ليق/.

واستهلكت: بمعنى أتلفت وأهلكت ـ واللائق: المستقر المحتبس يقال: لقت بمكان كذا أي: انحبست.

انظر سيبويه ٢/٤١٧، والمفصل ١٠/١٤١، ٤٢١.

ذكر اختلافهم في
سورة: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي: (وَيُصَلَّىٰ سَعيراً) [١٢] مشدّدة مضمومة الياء(١).

وقرأ عاصم وأبو عمروٍ وحمزة، (وَيَصْلَىٰ)(٢).

عباسٌ عن خارجةَ عن نافع (ويُصْلىٰ) خفيفةً من أصليت، وقرأ عباس عن أبان عن عاصم: مثله: (ويُصْلَى) بضم الياء خفيف.

قال أبو علي: صَلِيَ زيدُ النَّارَ، قال: (وَسَيَصْلَونُ سعيراً) [النساء/١٠] وصَلَّيْتُه النارَ. وحجّة (يُصَلَّى): (ثُمَّ الجحيم صَلُّوهُ) [الحاقة/٣١]، وأصليته النار مثل: فرِحَ وفَرَّحْتُهُ وغرِمَ وغرَّمتُهُ.

وحجة (يَصْلىٰ) قوله: (سَيَصْلىٰ ناراً) [المسد/٣]، وقوله: (إلا مَنْ هُوَ صَالِ الجَحيْمِ) [الصافّات/١٦٣]، وقوله: (اصْلَوْهَا الْيَوْمَ) [يٓس/٦٤] (ثَمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحيم) [المطففين/١٦] فهذا أكثر في التنزيل في سائر الكلام.

---

(١) في السبعة ٦٧٧: مضمومة الياء مفتوحة الصاد مشدّدة اللام.

(٢) في السبعة: بفتح الياء خفيفة.

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: (لَتَرْكَبَنَّ) [الانشقاق/١٩] بفتح الباء، وقرأ الباقون: (لَتَرْكَبُنَّ) بضم الباء[١].

حجّة (لَتَرْكَبَنَّ) عن ابن عباسٍ: لَتَرْكَبَنَّ السماءَ حالاً بعد حالٍ.

ابن مسعود: لَتَرْكَبَنَّ يا محمدُ طبقاً عن طبق، مرّة كالمهل، ومرّة كالدِّهان، نُغَيِّرُها حالاً بعد حال. مجاهد: لَتَرْكَبَنَّ أمراً بعد أمرٍ، قتادة: (لَتَرْكَبَنَّ طبقاً عن طبقٍ) يقول: حالاً بعد حال، ومنزلاً عن منزل. حدّثنا أحمد بن محمد قال: حدّثنا المؤمَّلُ قال: حدّثنا إسماعيل عن أبي رجاء عن الحسن: (لتركبَنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ) قال: حالاً عن حال ومنزلاً عن منزل.

. أبو عبيدة: (لَتَركَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ) لَتَرْكَبنَّ سُنَّةَ مَن كان قبلكم[٢].

قال أبو علي: مَن قال: (لتركبَنَّ) بفتح الباء أراد النبي ﷺ، (ولَتَركبُنَّ) للنبي وغيره، والضَّمّ يأتي على معنى المفتوحة.

وفسّروا: (طبقاً عَنْ طَبَقٍ) حالاً بعد حال، ومثل ما فسّروا من أن معنى عن معنى بعد قول الأعشى[٣]:

سادَ وألفى رهطَهُ سادَةً
وكابِراً سادُوك عَنْ كابِرِ

---

(١) السبعة ٦٧٧.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٩٢.

(٣) الكابر: الكبير والرفيع القدر، وفي الديوان برواية «.. وألفى قومه..»، انظر ديوانه/١٤١.

المعنى: كابراً بعد كابر، فعن متعلق بسادوك، ولا يكون متعلقاً بكابرٍ وقد تبين ذلك في قول النابغة[١]:

بَـقِـيَّـةُ قِـدْرٍ مـن قُـدُورٍ تُـوُرِّثَـتْ
لآلِ الجُـلاحِ كَـابِـراً بَعْـدَ كـابِـرِ

قالوا عَرِقَ الرجل عن الحُمى، أي: بعدها.

قال: حدّثني الخزّاز قال: حدّثنا محمد بن يحيىٰ قال: حدّثنا عبيدٌ عن أبي عمروٍ أنه قرأ: (إذا السّماءُ انْشَقَّتْ، وأَذِنَتْ لِرَبِّهـا وحُقَّتْ، وإذا الأرض مُدَّتْ وأَلْقَتْ ما فيها وتَخَلَّتْ وَأذِنَتْ لِرَبِّهـا وَحُقَّتْ) [الانشقاق/ ١، ٥] يقف كأنّه يشمُّها شيئاً من الجرّ[٢].

قال أبو علي: أشمّها الجرّ ولم يبلغ بها الياء، لأنها فواصل والفواصل كالقوافي، ولم يسمع الإطلاق كما جاء: (فأَضلُّونَا السَّبِيلا) [الأحزاب/٦٧] لأن الياء قد تحذف في الفواصل في نحو:

وبـعض القــوم يـخـلُق ثـم لا يـفـر[٣]

---

(١) البيت من قصيدة للنابغة يمدح فيها النعمان بن الجُلاح الكلبي، ديوانه/ ١٧٣.
(٢) السبعة ٦٧٧.
(٣) سبق في ١/٤٠٥ و٢/٨٢.

ذكر اختلافهم في
سورة البروج

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: (ذُوْ العرشِ المجيدُ) [١٥] رفع.

وقرأ حمزة والكسائي والمفضّل عن عاصم (المجيدِ) خفضُ[١].

قال أبو علي: مَن رفع فقال: (ذو العرشِ المجيدُ) كان مُتبعاً قوله: (ذو العرشِ)، ومَن جرّ فقال: (ذو الْعَرْشِ المجيدِ)، فمن النحويين مَن جعله وصفاً لقوله: (ربِّك) في: (إِنَّ بَطْشَ ربِّكَ لشديدٌ) [البروج/١٢]، قال: ولا أجعله وصفاً للعرش، ومنهم مَن قال: هو صفة للعرش.

قال أبو زيد: إذا رعيتَها ـ يعني الإبلَ ـ في أرضٍ مكلئةٍ فرعت وشبعت، قيل: قد مَجَدتْ الإبلُ تمجد مجوداً، ولا فعلَ لك في هذا، قال: وأمجدت الإبلَ إمجاداً: إذا أشبعتها من العلف، وملأتَ بطونَها، ولا فعل لها في هذا، وروي عن أبي عثمان عن أبي عبيدة: أمجدتها:

---

(١) السبعة ٦٧٨.

أشبعتها. وقالوا في المثل[١]: «في كل شجرٍ نارٌ واستمجَدَ المَرْخُ والعَفَارُ» وقيل في استمجد العفار، أي: كثر نارُه وصفت، قالوا: وليس في الشجر أكثر ناراً منه. قال الأصمعي: في كل شجرٍ نارٌ، واستمجد المرخ والعفار، يقال ذلك عند ذكر القوم في كلّهم خير، وقد غلب على الفضل بعضهم. قال: ويراد بقولهم: واستمْجَدَ المرْخُ والعَفارُ: أنهما أخَذا ما هو حسبُهما، قال: ويقال: أمْجَدْتُ الدابَّةَ علفاً، أي: أكثرتُ لها من العلف. انتهى كلام الأصمعي.

وحكى بعض البغداديين عن أبي عبيدة: مجدْتُ الدابَّة: إذا علفتَها مِلْءَ بطنها، قال: وأهل نجد يقولون: مجَّدْتُها، مشدّدة، إذا علفتها نصف بطنها، والذي حكاه عنه أبو عثمان أمْجَدْتُها: إذا أشبعتَها، واستمجد العفار: صار ماجداً في إيرائه النار، وإذا جاز وصف العرش المجيد في قول مَن جَرَّ، وجاز وصف القرآن في قوله: (بَلْ هو قُرْآنٌ مجيدٌ) [البروج/٢١]، لم يمتنع في القياس، أن يوصف به الأناسيّ.

وزعموا أن بعض القرّاء قرأ: (بَلْ هُوَ قُرآنُ مَجيدٍ) على تقدير: قرآنُ ربٍّ مَجيدٍ، وكأن هذا القارىء لم يُجْرِ مجيداً على القرآن لعزّة ذلك في السمع.

قال أبو علي: فكأنّ استمجَدَ في معنى أمجدَ، لأن استفعل قد استعمل في موضع أفْعَلَ كثيراً، فهو من باب أقطَفَ وأجْرَبَ ونحوِ ذلك

---

(١) المرخ والعفار: شجرتان يتخذ منهما الزناد ـ وفي مجمع الأمثال ٢/٧٤، المرخ والعفار: نوع من الشجر سريع الاشتعال.
انظر أسماء الله الحسنى/٥٣ للزجاج.

مما يكون معناه صار ذا شيء ولم أعلم في صفةِ الأناسي مجيدٌ، كما جاء في وصفهم عالم وعليم، نحو: (اجْعَلْني على خزائن الأَرْض إني حفيظ عليم) [يوسف/٥٥]، وقد جاء في وصفهم ماجدٌ. قال ذو الرمّة[1]:

أحَمُّ عِلافيٌّ وأبيضُ صارمٌ
وَأَعْيسُ مَهْرِيٌّ وأشعثُ ماجدُ

وقال بعض ولد المهلّب للمهلّب فيما أظن:

ومَن هابَ أطرافَ القنا خَشيةَ الرّدى
فليس لمجدٍ صالحٍ بكَسُوبِ

وصالح وصفُ مدحٍ، يدلّ على ذلك قوله: (وعَمِلُوا الصَّالِحَاْتِ) [البقرة/٢٥] وقوله: (صالحُ المؤمنين) [التحريم/٤]، وقوله: (ثمَّ تابُوا مِنْ بَعْدِ ذلك وَأَصْلَحُوا) [النحل/١١٩]، فكأنّ المجد في الإنسان استيفاؤه الخِلالَ الرفيعة واستكمالُهُ لها، وأنْ لم يوجد مجيدٌ في وصف الأناسي يقوّي قراءةَ مَن قرأ: (ذُو الْعَرْشِ المجيدُ) بالرفع، وقول مَن قال من النحويين: أني لا أجعلُهُ صفة للعرش، كأن مَن جرَّ جعله وصفاً لربِّكَ في قوله: (إنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ) [البروج/١٢]، فإن قلت: إنه قد فصل بين الصفة والموصوف، فإن الفصل والاعتراضَ في هذا النحو لا يمتنع لأن ذلك يجري مجرى الصفة في التشديد، وممّا يدلّ

---

(١) أحم علافي: الرحل، وعلافي: نسبة إلى علاف وهم من قضاعة، وهم أول مَن نحت الرحال وأول مَن ركبها، وأعيس: بعير يضرب بياضه إلى الحُمرة، ومهريٍ: منسوب إلى مهرة ـ يقول: الناظر إلينا من بعد إنما يرى شخصاً واحداً ونحن أربعة. ديوانه ٢/١١١٠.

على كثـرة النـار في العَفـار، وزيـادته على غيـره ممـا يقـدح بـه قـول الأعشى[١]:

زنـادُك خـيـر زنـادِ الـمـلـو
لِكِ خـالَطَ مـنـهُـنَّ مَـرْخٌ عَـفَـارَا
ولـو رُمْـتَ فـي لـيـلةٍ قـادِحـاً
حـصَـاةً بـنـبـعٍ لأوْرَيْـتَ نـارَا

وروى أبو عبيدة: «ولو رمت في ظلمة قادحاً» قال أبو عبيدة: الصَّفا والنبع لا يُورِيان، تقول: لو قدَحْتَ بنبع وهو لا نار فيه حصاة لأوريت.

قال: قرأ نافع وحده: (فِيْ لَوْحٍ محفُوظٌ) [البروج/٢٢]، وقرأ الباقون: (محفوظٍ) خفضٌ[٢].

حجّة نافع في قوله: (محفوظٌ) أن القرآن وُصف بالحفظ في قوله: (إنّا نحن نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُوْنَ) [الحجر/٩]، وكما وصف بالحفظ في هذه، كذلك وصف في الأخرى في قوله: (بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيْدٌ في لَوْحٍ مَحْفُوظٍ) [البروج/٢٢]؛ فمعنى حفظِ القرآن: أنه يؤمن من تحريفه وتبديله وتغييره، فلا يلحقه من ذلك شيء. ومن جَرَّ محفوظاً، جعله صفة للوح، فلأنهم يقولون: (اللوحُ المحفوظُ).
قال أبو الحسن: وهو الذي نعرف.

---

(١) المرخ والعفار: سبق شرحهما، وهما شجرتان خشبهما هش رخو، والنبع شجر صلب تتّخذ منه القسي ومن أغصانـه السهام، والحصى صغـار الحجارة، والحصى لا يوري والنبع لا يتّقد إلا بصعوبة لصلابته انظر ديوان الأعشى /٥٣.
(٢) السبعة ٦٧٨.

ذكر اختلافهم
في سورة الطارق

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو والكسائي: (لَمَا) [٤] خفيف.
وقرأ عاصم وابن عامرٍ وحمزة: (لَمَّا) مشدّدة[١].

قال أبو علي: مَن خفّف فقال: (لَمَا عَلَيْها حافِظٌ) كانت (إنْ) عنده المخفّفة من الثقيلة، واللام معها هي التي تدخل مع هذه المخفّفة لتخلّصها من إن النافية، وما صلة كالتي في قوله: (فبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ الله) [آل عمران/ ١٥٩]، و(عَمّا قليلٍ) [المؤمنون/ ٤٠]، وتكون إن متلقيةً للقسم كما تتلقاه مثقلة.

ومَن ثقّل فقال: (لَمَّا عَلَيْها) كانت (إنْ) عنده النافية كالتي في قوله: (في مَاْ إِنْ مَكَنَّاهُمْ فيهِ) [الأحقاف/ ٢٦] و(لَمّا) في معنى: إلاّ.

قال سيبويه عن الخليل في قولهم: نشدتك الله لَمّا فعلت، المعنى: إلا فعلت، قال: والوجه إلا، وهي متلقّية للقسم كما تتلقّاه ما، قال أبو الحسن: الثقيلة في معنى إلا، والعرب لا تكاد تعرف ذا.

وقال الكسائي: لا أعرف وجه التثقيل، وروي عن أبي عونٍ أنه قال: قرأت عند مُحَمَّدٍ، يعني ابن سيرين: (لمّا) فكرهها وأنكرها.

---

(١) السبعة ٦٧٨.

ذكر اختلافهم في
سورة الأعلى

قرأ الكسائي وحده: (والَّذي قدَرَ) [٣] خفيف، وقرأ الباقون: (قَدَّرَ) مشدّد[١].

قال أبو علي: قد ذكرنا فيما تقدّم أن (قَدَر) في معنى (قَدَّرَ) فكِلا الوجهين حسن.

قال: **قرأ أبو عمروٍ وحده: (بل يُؤْثِرُونَ) [١٦] بالياء، وقرأ الباقون بالتاء.**

حجّة التاء: أن في حرف أُبَيٍّ فيما روي: «بل أنتم تؤثرون الحياة الدنيا» وحجّة الياء: أن ابن مسعود والحسن قرآ بالياء، وحكي عن أبي عمروٍ أنه قال: يعني: الأشْقَيْنِ.

(١) السبعة ٦٨٠.

ذكر اختلافهم في
سورة الغاشية

عليّ بن نصرٍ عن أبي عمروٍ: (تَصْلَى) [٤] مفتوحة التاء. قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي: (تَصْلَى) بفتح التاء، وكذلك حفص عن عاصم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وأبو عمروٍ: (تُصْلىٰ) مضمومة التاء[1].

حجّة مَن قال: (تَصْلَى) قوله: (سَيَصْلَىٰ نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ) [المسد/٣]، وقوله: (إلّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيم) [الصافّات/١٦٣].

وحجّة: (تُصْلى) قوله: (ثُمّ الجَحِيمَ صَلُّوهُ) [الحاقة/٣١] مثل (أَصْلوهُ)، كما أن: غرَّمَهُ مثل: أغْرَمَهُ.

وقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (لا يُسْمَعُ فِيها) [الغاشية/١١] بالياء مضمومة، (لاغِيةٌ) رفع، وروى عبيدٌ وعباسٌ واليزيدي وأبو زيدٍ وعبد الوارث، وعليٌّ بن نصر عن أبي عَمْروٍ (لا يُسْمَعُ) بضمّ الياء، وروى هٰرون فيما حدّثني به الخزاز عن محمد بن يحيىٰ عن عبيد عن

---

(١) السبعة ٦٨١.

هارون والنضر بن شُمَيْلٍ عن هٰرون وعبد الوهاب عن أبي عمروٍ بالياء والتاء جميعاً.

وقرأ نافع وحده: (لا تُسْمَعُ فيها) بالتاء مضمومةً، (لاغِيَةٌ) رفع.

خارجة عن نافعٍ: (لا تَسمَعُ) بالتاء مفتوحةً (فيها لاغِيَةً) نصب.

حدّثنا محمد بن الجهم عن خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: (لا تُسمَعُ) بالتاء رفع. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (لا تَسمعُ) بالتاء مفتوحة، (فيها لاغيةً) نصباً[١].

أبو عبيدة: (لا تَسمعُ فيها لاغيةً): لغواً[٢]، نصباً. قال أبو علي: كأن اللاغية مصدر بمنزلة: العاقبة، والعافية، ويجوز أن يكون صفة كأنه: لا تسمع كلمةً لاغيةً والأول الوجهُ لقوله: (لا يسْمَعُونَ فيها لَغْواً ولا تأثِيماً) [الواقعة/٢٥]، ولا يُسمعُ على بناء الفعل للمفعول به حسن، لأن الخطاب ليس بمصروف إلى واحد بعينه، وبناء الفعل للفاعل حسنٌ أيضاً على الشياع في الخطاب وإن كان لواحدٍ، وعلى هذا: (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نعيماً) [الإنسان/٢٠]، وقوله: (وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤاً مَنْثُوراً) [الإنسان/١٩] يجوز أن يُصرفَ الخطابُ إلى النبي صلّى الله عليه، وكلٌّ واحد من الياء والتاء في قوله: تُسمَعُ، ويُسْمَعُ حسن على اللفظ وعلى المعنى، وهذا الضرب من المؤنث إذا تقدّم فعله عليه حسن التذكير فيه.

قال عباس: سألت أبا عمروٍ يقرأ: (بمصيطرٍ) [الغاشية/٢٣] بالصّادِ، ابن كثير وأبو عمروٍ في رواية الحلواني ونافع وعاصمٌ،

(١) السبعة ٦٨١.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٩٦.

بالصاد، الحُلْوَانيّ عن ابن عامرٍ بالسين وحمزة يميل الصادَ إلى الزاي، الكسائي بالسين فيما خبّرني به محمد بن الجهم عن الفَرَّاءِ عنه.

وقرأت على ابن عبدوسٍ عن ابن أبي عُمَرَ عن الكسائي: بالصاد، وكذلك قال أصحاب أبي الحارث عن الكسائي[1].

أبو عبيدة: (لسْتَ عَلَيْهِم بمصيطرٍ) بمسلَّط، قال: ويقال: تسيطَرْتَ علينا[2]، والقول في إبدال السين صاداً وإشْرَابَها، صوت الزاي قد تقدّم ذكره في فاتحة الكتاب.

* * *

(١) السبعة ٦٨٢.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٩٦.

ذكر اختلافهم في
سورة الفجر

قرأ حمزة والكسائي: (والشَّفْعِ والوِتْرِ) [٣] كسراً، وقرأ الباقون: (والوَتْرِ) بفتح الواو[١].

الفتح لغة أهل الحجاز، والكسر لغة تميم. حدّثنا محمد بن السري أن الأصمعي قال: كل فرْدٍ وِتْرٌ وأهل الحجاز يفتحون ويقولون: وَتْرٌ في الفرد، ويكسرون الوِتْرَ في الذَّحْلِ[٢]، وَمَن تحتهم من قيسٍ وتميم يُسَوُّونهما في الكسر؛ فيقال في الوِتْرِ الذي هو الإفراد: أَوترتُ فأنا أوتر إيتاراً، أي: جعلت أمري وِتْراً. قال: ويقال في الذّحْلِ: وَتَرتُهُ فأنا أَتِرُهُ وِتْراً وتِرَةً. قال أبو بكر: قولُهُم: وَتَرْتُه، في الذَّحْلِ إنما هو أفردته من ماله وأهله، قال: وقال الفَرَّاء: التِّرَة: الظلم، قال: وقال قتادة: (والشَّفْعِ والوِتْرِ) إن من الصلاة شفعاً، وإن منها وِتْراً، وكان الحسن ـ رَحمه الله ـ يقول: هو العدد، منه شفع ومنه وِتْرٌ، وكان يقول: الشفْعُ يومُ الأضحى، والوِتْرُ يوم عرفة.

١) السبعة ٦٨٣.

٢) الذَّحل: الوتر وطلب المكافأة بجناية جنيت عليه من قتل أو جرح ونحو ذلك وكذلك هو الثأر. انظر اللسان (ذحل).

قرأ ابن كثير: (يَسْرِي) [الفجر/٤] بالياء وَصَل أو وَقَفَ، و(جَابُوْا الصَّخْرَ بالوادي) [الفجر/٩] مثله، وقرأ نافع بالياء في الوصل، وبغير ياء في الوقف.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: (يَسْر) بغير ياء في وصلٍ ولا وقف، وقال أبو عبيدة[1]: كان الكسائي يقرأ: (يَسْري) بالياء دهراً ثم رجع إلى غير ياء.

وقرأ أبو عمروٍ فيما روى عباس قال: سألت أبا عمروٍ فقرأ: (يَسْرْ) جزمٌ إذا وصل أو وقف، قال: وهي قراءته، وقال أبو زيدٍ فيما أخبرني به أبو حاتمٍ عن أبي زيد عن أبي عمروٍ (يَسْرِ)، في الوقف بغير ياء. قال: وهو لا يصل (يسري)، وقال عبيد عن أبي عمروٍ (يسْرِ): يقف عند كل آية، فإذا وصل قال: (يَسْرِي)، وقال علي بن نصرٍ: سمعت أبا عمروٍ يقرأ: (إذا يسرِ) يقف عندها لأنها رأس آية، فإذا كان وسط آية، أشبعها الجرَّ مثل: (مَاْ كُنَّا نَبْغِي) [الكهف/٦٤] أثبت الياء، (دَعْوةَ الدَّاعِي إِذَاْ دَعَاْنِي) [البقرة/١٨٦]؛ فإذا وقف قال: (الدّاعِ)، وقال اليزيدي: الوصل بالياء والسكت بغير ياء على الكتاب.

وقال اليزيدي عن ابن كثير: (أَكْرَمَنِي) [الفجر/١٥]و(أَهَاْنَنِي) [الفجر/١٦] بياء في الوصل والوقف، وقرأ ابن كثير في رواية قنبل، وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (أكرمَنِ) و(أهانَنِ) بغير ياء في وصل ولا وقف.

وقرأ نافع في رواية قالونَ، والمسيّبي وأبي بكر بنِ أبي أُوَيْس

---

(١) في السبعة: أبو عبيد.

وأخيه، وإسماعيل بن جعفر، وأبي قُـرَّة وأبي خُلَيد ويعقـوبَ بن جعفرٍ، وخارجة وورش عن نافـع: (أَكْرَمَنِي) و(أَهَـانَنِي) بياء في الوصل.

حدّثني الخزَّازُ قال: حدّثنا محمّد بن يحيىٰ القطعيُّ قال: حدّثنا محبوب عن إسماعيل بن مسلم عن أهل المدينة: (أَكْرَمَني) و(أَهَانَنِيْ) بياء في الوصل. وقال إسماعيل عن نافع (بالواو) بغير ياء. وقال ورش عن نافع: (بالوادِي) [الفجر/٩] بالياء، وقال عليُّ بن نصرٍ: سمعت أبا عمروٍ يقرأ: (أَكْرَمَنْ)، و(أهانَنْ) يقف عند النون. وقال اليزيدي: كان أبو عمروٍ يقول: ما أبالي كيف قرأتُ أبالياء أم بغير الياء في الوصل، فأما الوقف فعلى الكتاب.

وقال عبد الوارث مثل ما قال اليزيدي سواءً، وقال عباس: سألت أبا عمروٍ فقال: (أكرمَنْ)، و(أَهَانَنْ) وقف، وقال أبو زيد: (أَكْرَمَنْ) و(أَهَانَنْ) مجزومتا النون، محذوفتا الياء، وقال أبو الربيع عن أبي زيد عن أبي عمروٍ: (أَكْرَمَنْ) و(أَهَانَنْ) يقف عند النون[1].

قال أبو علي: وجه قول ابن كثير: (يَسْرِي) بالياء، وصل أو وقف، أن الفعل لا يحذف منه في الوقف، كما يحذف من الأسماء، نحو: قاضٍ وغازٍ، تقول: هو يقضي، وأنا أقضي، فتثبت الياء، ولا تحذف الياءَ من الفعل كما تحذفه من الاسم، نحو: هذا قاضٍ، لأنها لا تسقط في الوصل، كما تسقط الياء من نحو: قاضٍ، في الوصل، وليس إثباتها بالأحسن من الحذف، وذلك أنها في فاصلة.

وجميع ما لا يحذف في الكلام، وما يختار فيه أن لا يحذف

(١) السبعة ٦٨٤، ٦٨٥.

نحو: القاضي من الألف واللام، يحذف إذا كان في قافية أو فاصلة[١].

قال سيبويه: والفاصلة نحو: (والليل إذا يسرِ) [الفجر/٤] و(يَوْمَ التَّنادِ) [غافر/٣٢] و(الْكَبِيرُ المتعالِ) [الرعد/٩]، فإذا كان شيءٌ من ذلك في كلام تام، شبه بالفاصلة، فحسن حذفها نحو: (ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ) [الكهف/٦٤]، فإن قال: كيف كان الاختيار فيه، أن يُحذَفَ إذا كان في فاصلة أو قافية، وهذه الحروف من أنفُس الكلِمِ، وهلّا لم يُسْتحسَنْ حذفُها، كما أُثبِتَ سائر الحروف ولم تُحذف؟ فالقول في ذلك أن الفواصل والقوافي مواضعُ وقف، والوقف موضع تقريرٍ؛ فلما كان الوقف تُغيّر فيه الحروف الصحيحة بالتضعيف والإسكان، ورَوْم الحركة فيها غُيّرت فيه هذه الحروف المشابِهَةُ للزيادة بالحذف. ألا ترى أن النداء لمّا كان موضع حذف بالترخيم، والحذف للحروف الصحيحة، ألزموا الحذف في أكثر الأمر للحرف المتغيّر، وهو تاء التأنيث، فكذلك ألزم الحذف في الوقف لهذه الحروف المتغيّرة، فجعل تغييرها الحذف، ولم يُراعَ فيها ما روعي في نفسِ الحروف الصحيحة. ألا ترى أنه سوّى بالزيادة في قولهم في النسب إلى مُدامىٰ: مُداميٌّ، كقولهم في النسب إلى حُبَارَى: حُبَاريٌّ، فحذف كما حُذِفَتْ للزيادة، وقالوا في تحية: تَحَوِيّ، فشبهوها بحنيفه. ونحوه، وحذفوا اللام وسَوَّوْا بينها وبين الزائد في الحذف للجزم، نحوَ: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، أُجري مجرى الزائد في الإطلاق نحو:

---

(١) من بداية الفقرة في قوله: وجميع ما لا يحذف... إلى حيث وضعنا رقم الحاشية هو من كلام سيبويه، وكذلك ما بعده. انظر الكتاب ٢/٢٨٩.

وبعضُ القَـوْمِ يخلُقُ ثـم لا يفـري[١]

و: مـا يـمـرّ ولا يـحـلُو[٢]

فجعلوا هذه الحروف بمنزلة الزيادة للكلمة، وسوَّوْا بينهما في الحذف فقالوا: يَفْرِ، ويحلُ، كما قال[٣]:

أَقْـوَيْـنَ مـن حِـجـجٍ ومِـنْ دَهْـرِ

وقـال[٤]:

وشَـجَـرَ الـهُـدَّابَ عـنـه فـجـفـا

فجعل المنقلب عن اللام بمنزلة الألف في قوله[٥]:

---

(١) من بيت لزهير سبق في ١/٤٠٥ و٢/٨٣.

(٢) قطعة من بيت لزهير تمامه:

وقـد كنتُ من سلمى سنينـاً ثـمـانيـاً
على صيـر أمـر مـا يـمـر ومـا يحـلو

سبق انظر ٤/١٤٠.

(٣) عجز بيت لزهير يمدح هرم بن سنان صدره:

لِـمَـنِ الـديـارُ بـقُـنَّـةِ الـحِـجْـرِ

قنة الحجر: اسم مكان ـ والقنّة: الجبل الصغير، وقيل: الجبل السهل المستوى المنبسط على الأرض ـ وقيل: هو الجبل المنفرد المستطيل في السماء.

(٤) من أرجوزة للعجّاج وبعده:

إذا انـتـحـى مُـعْـتَـقِـمـاً أو لـجَّـفـا

شجر الهدابَ: دفع غصون الشجر عنه.

(٥) السلهب: الطويل. والأذلف: القصير والمنتحي: المعتمد. والمعتقم: الذي يحفر البئر. والتلجيف: أن يحفر البئر في نواحيها، في أصل البئر على وجه الأرض، ديوانه ٢/٢٣٦، والمخصص ١٠/٢١٢، والمعاني الكبير ٢/٧٤٩، واللسان (ذلف).

بِسَلْهَبَيْنِ فوق أنْفٍ أذْلَفَا

فلما خالفا ما ذكرنا اختير فيهما الحذف في الفواصل والقوافي.

فإن قلت: فقد قال سيبويه: إثبات هذه الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا بمعنى الحذف جائز عربي كثير، فإنه يجوز أن يعنى بقوله: أقيس الكلامين، القياس على الأصل الذي هو متروك والاستعمال على غيره، وإذا كانوا قد حذفوا في مواقع ليست بموضع وقوف، نحو قراءة مَن قرأ: (يَوْم يَأْتِ لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ) [هود/١٠٥] فأن يلزم الحذف ما كان موضع وقفٍ أجدر، وكذلك قوله: (جَابُوْا الصَّخْرَ بالوادي) [الفجر/٩]. الأوجه فيه الحذف إذا كانت فاصلة، وإن كان الأحسن إذا لم يكن فاصلة الإثبات.

وأما قول نافع في الوصل: (يسري) وبغير ياء في الوقف، فيشبه أن يكون ذهب إلى أنه إنما حُذف من الفاصلة لمكان الوقف عليها، فإذا لم يقف عليها صار بمنزلة غيرها من المواضع التي لا يوقف عليها، فلم يحذف من الفاصلة إذا لم يوقف عليها كما لم يحذف من غيرها، وحذفها إذا وقف عليها من أجل الوقف.

ويُروى عن أبي عمروٍ مثل قول نافع، وروى عنه أيوب مثل ما روي عن ابن عامرٍ وعاصمٍ وحمزة والكسائي.

وقراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (يَسْرِ) بغير ياء في وصلٍ ولا وقف، يدلّ أن هذا موضع وقف، فَغَيَّر بالحذف كما غيّر من غيّر بإبدال النون في الحرف في آخره نحو:

من طَلل كالأتحميّ أنهجا[1]

---

(١) من رجز للعجّاج وقبله:

ونحو إلحاق الياء في قوله[1]:

فـــاغْـنَ وازْدَدِي

ألا ترى أنه لمّا كان قافية بناها على إلحاق الياء، وإن كان السكون يجوز عنده في غير القافية، وفي القافية في بعض الإنشادات، وجعل الوزن يقتضي ذلك، فكذلك الفاصلُ يقتضي الحذف، وإن وقف عليها، كما تقتضي القافية الزيادة في نحو: «وازددي» فهذا يدلّك على مخالفتهم بين القوافي والفواصل، وبين سائر كلامهم، ورجوع الكسائي عن الإثبات إلى الحذف في (يَسْرِ) حسنٌ، وهو الذي عليه الاستعمال، وكثرته، فأما: (دعوة الداعي) [البقرة/١٨٦]، فإذا وقف قال: (الداعِ) فيجوز حذف الياء من (الداع) وإن لم تكن فاصلة، لأن سيبويه حكى: أن منهم مَن يحذف الياء مع الألف واللام. كما يحذفها مع غير الألف واللام نحو: قاضٍ، إذا وقف قال: هذا قاضْ. وهو أجود من الإثبات، ورواية البزيّ عن ابن كثير: (أكرَمَني) و(أهانني) بياء في الوصل والوقف، فهو على قياس قراءته: (يسري) بياءٍ في الوصل والوقف، ورواية قنبُل وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (أكرمَنِ،

= ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا

الأتحمي: موضع في اليمن تعمل فيه البرود. أنهج: أخلق. فشبّه آثار الديار ببرد قد أخلق. انظر ديوانه ٢/١٤، والكتاب لسيبويه ٢/٢٩٩ وفيه: «أنهجن» بدل «أنهجا». وكذلك في الخصائص ١/١٧١ وهو في شرح أبيات المغني ٣/٣٧٤.

(١) من بيت لطرفة تمامه:

متى تأتني أصْبَحْكَ كأسَاً رويةً
وإن كنت عنها ذا غنىً فاغنَ وازْدَدِ

سبق انظر ١/٢٠٦:

وأهانِنِ) بغير ياء في وصل ولا وقف، هو كقراءة مَن قرأ: (يَسْرِ) في الوصل والوقف، لأنها ياء قبلها كسرة في فاصلة، ورواية مَن روى عن نافع: (أكرمني، وأهانني) بياء في الوصل هو من قياس ما روي عنه في (يسري) من إثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف، ورواية إسماعيل عن نافع: (بالوادِ) بغير ياء، ورواية ورش عنه (بالوادي) بالياء، فهذا على أن في (الوادي) و(الداعي) ونحوه مما فيه الألف واللام وآخره ياء لغتين إذا وُقِفَ عليه؛ إحداهما: إثبات الياء والأخرى: حذفها، فكأنه أخذ باللغتين، فليس الحذف في (الواد) من حيث كان الحذف في الفواصل، لأنه ليست بفاصلة، ورواية علي بن نصر عن أبي عمروٍ: (أَكْرَمَنْ وأهانَنْ) يقف عند النون، مثل رواية سيبويه عنه.

قال سيبويه: قرأ أبو عمروٍ: (ربِّي أَكْرَمَنْ) (ربيّ أهانَنْ) على الوقف[1]، وكذلك رواية أبي زيد عنه، وهذه أثبت من غيرهم عندنا.

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (تُحِبُّونَ ـ وَتُكْرِمُونَ ـ وتَأكلون) [الفجر/ ١٧ ـ ٢٠] بالتاء. وقرأ أبو عمروٍ وحده بالياء كلّه[2].

وجه قول أبي عمروٍ أنه لما تقدّم ذكر الإنسان في قوله: (فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إذا مَا ٱبْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ) [الفجر/١٢]، وكان يراد به الجنس والكثرة، وعلى لفظ الغيبة جعل (يحبّون، ويكرمون، ويأكلون) عليه، ولا يمتنع في هذه الأسماء الدالّة على الكثرة أن تحمل مرّة على

(١) سيبويه ٢/ ٢٨٩.
(٢) السبعة ٦٨٥.

اللفظ، وأخرى على المعنى كقوله: (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاها فجاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائلُونَ) [الأعراف/٤] وذلك أكثر من ذاك.

ومَن قرأ بالتاء فعلى: قلْ لهم ذلك.

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامرٍ: (تَحُضُّونَ) [الفجر/١٨] بالتاء بغير ألف. وقرأ أبو عمروٍ وحده بالياء بغير ألف. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (تَحَاْضُّوْنَ) بالتاء والألف، [والتاء] في كل ذلك مفتوحة[١].

قال أبو علي: كأن معنى (لا تحُضّون عَلَىْ طَعَاْم المسكين): لا تأمرون به ولا تبعثون عليه، وحجّته قوله في الأخرى: (إِنَّهُ كَاْنَ لَا يُؤْمِنُ بِالله الْعَظِيم ولا يَحُضُّ على طعام المسكين) [الحاقة/ ٣٣، ٣٤].

ومَن قرأ: (تَحَاضُّونَ) على تتفاعلون، من هذا، فحذف تاء تتفاعلون، ولا يكون تتفاعلون على هذا كقوله[٢]:

إذا تَخَازَرْتُ وَمَا بي من خَزَرْ

لأنهم لا يبعثون على أن يظهروا الحضّ، وليس بهم الحضّ فإذا لم يجز هذا كان معنى: (تحاضُّونَ) (تحضّون)، ومن ثم جاء[٣]:

.... تحاسنت

به الوشيَ قَرَّاتُ الرياح وخورها

(١) السبعة ٦٨٥ وما بين معقوفين تتمةّ منه.

(٢) لعمرو بن العاص أو لأرطاة بن سهية وهو من شواهد سيبويه ولم ينسبه وتخازر: نظر بمؤخر عينه.

انظر سيبويه ٢/٢٣٩، المقتضب ١/٧٩، المحتسب ١/١٢٧، المخصّص ١/١١٩، ١٤/١٨٠ اللسان مادة /خزر/.

(٣) لذي الرمّة وقد سبق في٥/١٩٨.

أي: حسّنته، والتعدّي، قد يدلّ على ذلك، ومثل هذا قولهم: استَقَرَّ في مكانِهِ بمعنى: قرَّ، وليس المعنى على أنه استدعى القرار، وعلا قِرنه واستعلاه، يعني علاه، وعلى هذا قوله: (سُبْحَانه وتعالى عمّا يَقُولون[1]) [الإسراء/٤٣]، أي: علا عنه، فأما القول في (يحضُّون وتحضُّون) فقد تمَّ القول فيه في الفصل الذي يلي هذا قبل.

وقرأ الكسائي: (لا يُعَذَّبُ) [الفجر/٢٥] و(لا يوثَقُ) [الفجر/٢٦] بفتح الذال والثاء. المفضل عن عاصم مثله.

وقرأ الباقون: (لا يُعَذِّبُ ولا يُوثِقُ) بكسر الذال والثاء[2].

وجه قول الكسائي: (لا يُعَذَّبُ عذابَهُ أحد) أن المعنى: لا يعذَّب أحدٌ تعذيبَه، فوضع العذاب موضع التعذيب كما وضع العطاء موضع الإعطاء في قوله[3]:

وبعد عطائك المائة الرتاعا

فالمصدر الذي هو عذاب مضاف إلى المفعول به، مثل: (من دعاء الخير) [فصّلت/٤٩]، والمفعول به (الإنسان) المتقدّم ذكره في قوله: (يَوْمئِذٍ يَتَذَكَّرُ الإِنْسانُ وأنّىٰ له الذِّكْرىٰ) [الفجر/٢٣] والوثاق أيضاً في موضع الإيثاقِ، مثلُ العذاب في موضع التعذيب، قال[4]:

أتَيْتُ بعبدِ اللَّهِ في القِدِّ مُوْثَقاً
فألّا سعيداً ذا الخيانةِ والغَدْرِ

---

(١) في الأصل: عمّا يقول الظالمون.

(٢) السبعة ٦٨٥.

(٣) للقطامي وقد سبق في ١/١٨٢ و٢/٣٣، ١٣٠، ٣٥١.

(٤) البيت غير منسوب وقد ذكره ابن الشجري في أماليه ١/٣٥٣ برواية (فهلّا) وهو من شواهد العيني ٤/٤٧٥.

فأما مَن قرأ: (فَيَوْمَئِذٍ لا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ) [الفجر/ ٢٥] فقد قيل: إن المعنى فيه لا يتولى عذاب الله يومئذ أحد، والأمر يومئذ أمره لا أمر لغيره، وقيل: إن المعنى: فيومئذ لا يعذِّب أحد في الدنيا مثلَ عذاب الله في الآخرة، وكأن الذي حمل قائل هذا القول على أن قاله أنه إن حمله على ظاهره، كان المعنى: لا يعذِّبُ أحد في الآخرة مثل عذاب الله، معلوم أنه لا يُعَذِّبُ أحدٌ في الآخرة مثل عذاب الله، إنما المعذِّبُ الله تعالى، فعدل عن الظاهر لذلك، ولو قيل: إن المعنى: فيومئذ لا يعذِّب أحد تعذيباً مثل تعذيب هذا الكافر المتقدم ذكره، فأُضيفَ المصدر إلى المفعول به، كما أضيف إليه في القراءة الأخرى، ولم يذكر الفاعل كما لم يذكر في نحو قوله: (مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) [فصّلت/ ٤٩] لكان المعنى في القراءتين سواء، والذي يُراد بأحد: الملائكة الذين يتولّون تعذيب أهل النار، ويكون ذلك كقوله: (يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ على وُجُوْهِمِ) [القمر/٤٨]، وقوله: (وَقَالَ الَّذِين فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جهنَّم) [غافر/٤٩]، وقوله: (وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الملائكةُ يضْرِبُونَ وجوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ) [الأنفال/ ٥٠] وقوله: (مَقَامِعُ مِنْ حَدِيد) [الحج/ ٢١] وقوله: (ويُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيْدٍ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ) [إبراهيم/١٦]، والأشبه أن يكون هذا القول أولى، والفاعلةُ بهم الملائكة.

ذكر اختلافهم في
سورة البلد

قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ والكسائي: (فَكَّ رقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ) [١٣، ١٤]. [فَكَّ] بفتح الكاف، [رَقَبَةً] نصب، (أَطْعَمَ) بغير ألف. عبيدٌ وعلي بن نصر عن أبي عمروٍ: (فكَّ رَقبَةً أو أَطْعَمَ) نصب بغير ألف، وقال عباس: سألت أبا عمروٍ فقال: أيتهما شئت.

وقرأ عاصم وابن عامر ونافع وحمزة: (فَكُّ رَقَبةٍ أَوْ إِطْعَامٌ في يَوْمٍ).

حدّثني الدباغ عن أبي الربيع عن عبد الوارث عن أبي عَمْروٍ: (فَكُّ رَقَبةٍ) مضافاً (أو إطعامٌ).

حدّثني به الخزاز عن محمد بن يحيىٰ عن عبد الصمد عن أبيه عن أبي عمروٍ[1].

قال أبو علي: حدّثنا أحمد بن محمد قال: حدّثنا المؤمَّل بن هشام قال: حدّثنا إسماعيل بن عُلَيَّةَ قال: قال أبو رجاءٍ سمعت الحسن يقول: (فَلَا اقْتَحَمَ العَقَبةَ) [البلد/١١] قال: جهنّم.

---

(١) السبعة ٦٨٦.

وقال قتادة: (فَلَا اقْتَحَم الْعَقَبة) أنها قحمة شديدة، فاقتحموها بطاعة الله.

أبو عبيدة: (فَلَا اقْتَحَم الْعَقَبَة): فلم يقتحم العقبة في الدنيا، ثم فَسَّرَ العقبة فقال: (وما أدراكَ ما العقبة فكُّ رَقَبةٍ أَوْ إطْعامٌ في يوم ٍ ذي مَسْغَبَةٍ)[1].

قال أبو علي: قول مَن قال: (فكُّ رقبةٍ أَوْ إطْعَامٌ) المعنى فيه: وما أدراك ما اقتحام العقبة؟ لا بدّ من تقدير هذا المحذوف لأنه لا يخلو من أن تقدّر حذف هذا المضاف أو لا تقدّره، فإن لم تقدّره وتركت الكلام على ظاهره، كان المعنى: العقبة فكُّ رقبةٍ ولا تكون العقبة الفكّ لأنه عَيْنٌ، والفكُّ حَدَثٌ، والخبر ينبغي أن يكون المبتدأ في المعنى، فإذا لم يستفهم كان المضاف مراداً، فيكون المعنى اقتحام العقبة فكُّ رقبةٍ، أو إطعامٌ، أي: اقتحامها أحد هذين، أو هذا الضرب من فعل القُرَب، ومثل هذا قوله: (وَمَاْ أَدْرَاكَ ما الْحُطَمَةُ، نارُ الله الموقَدَةُ) [الهمزة/ ٥، ٦] أي: الحطمة نار الله، ومثله: (وَمَا أَدْرَاكَ مَاْهِيَهْ، نَاْرٌ حامِيَهْ) [القارعة/ ١٠، ١١]. أي: هي نار حامية، وكذلك قوله: (وَمَاْ أَدْرَاكَ مَاْ القَارِعَةُ يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ) [القارعة/ ٣، ٤]، المعنى: القارعة يوم يكون الناس لأن القارعة مصدر، فيكون اسم الزمان خبراً عنه، فهذه الجمل التي من الابتداء، والخبر تفسير لهذه الأشياء المتقدم ذكرها من نحو اقتحام العقبة، والحُطَمَة والقارِعَةُ، كما أن قولهم: (لهم مَغْفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيم) [المائدة/ ٩، الحجرات/ ٣] تفسير للوعد.

ومعنى: (فَلَا اقْتَحَم العقَبَة) لم يقتحمها، وإذا كانت (لا) بمعنى

(١) مجاز القرآن ٢/ ٢٩٩.

لم، لم يلزم تكريرها، كما لم يلزم التكرير مع لم، فإن تكررت في موضع نحو: (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) [القيامة/٣١] فهو كَتَكَرُّرِ (لم يُسْرِفُوا ولم يَقْتُرُوا) [الفرقان/٦٧] وقوله: (ثم كانَ مِنَ الَّذين آمَنُوا) [البلد/١٧] أي: كان مقتحِمُ العَقَبة وفاكُّ الرقَبَةِ، مع ما أتاه من هذه القُرَبِ، من الذين آمنوا، فإنه إنْ لم يكن منهم لم ينفَعْهُ قربةٌ لإحباط الكفر لها.

قال أبو الحسن: هي أجود من الأخرى وبها نقرأ، وقوله: (في يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ) [البلد/١٤] جاز أن يوصف اليوم بهذا، كما جاز أن يقال: ليل نائمٌ ونهار صائمٌ، ونحو ذلك، ومَن قال: (فَكَّ رقَبَةً أو أَطْعَمَ في يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ) [البلد/١٣، ١٤]، فإنه يجوز أن يكون ما ذكر من الفعل تفسيراً لاقتحام العقبة، فإن قلت: إن هذا الضرب لم يُفَسَّر بالفعل، وإنّما فُسِّرَ بالابتداء والخبر، مثل قوله: (نارُ الله الموقَدَةُ) [الهمزة/٦] وقوله: (نَارٌ حامِيَةٌ) [القارعة/١١]، هذه جُملٌ من ابتداءٍ وخبر، وليس فيها شيء من الفعل والفاعل، فهلّا رجَّحْتَ القراءةَ الأخرى من أجلِ هذه الكثرة، والحملِ عليها؛ قيل: إنه قد يمكن أن يكون قوله: (كَذَّبَتْ ثَمودُ وَعَادٌ بالقارِعَة) [الحاقة/٤] تفسيراً لقوله: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ) [القارعة/٣]، ويكون تفسيراً على المعنى.

وقد جاء: (إنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ الله كَمَثَلِ آدَمَ) [آل عمران/٥٩] وفَسَّرَ المثل بقوله، (خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ) [آل عمران/٥٩]، فكذلك قول مَن: (فَكَّ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ)، وزعموا أن أبا عمروٍ احتجّ لقراءة: (فَكَّ رَقَبةً) بقوله: (ثُمَّ كانَ مِنَ الَّذينَ آمَنُوا) [البلد/١٧] كأنه لمّا كان فعلاً وجب أن يكون المعطوف عليه مثله، وقد يجوز أن يكون ذلك كالقطع من الأول والاستئناف، كأنه أعلَمَ أن فكاك الرقبة من الرقّ من الذين

آمنوا، لأنه بالإيمان يحرزُ ثواب ذلك ويحوزه، فإذا لم ينضم الإيمان إلى فعل القرب التي تقدم ذكرها لم ينفع ذلك.

قال: وقرأ ابن كثير وابن عامر ونافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي: (مُوْصَدَةٌ) [البلد/ ٢٠] بغير همز، وفي سورة الهُمَزة مثله، وقرأ أبـو عمرو وحمزة وحفص عن عاصم، (مُؤْصَدةٌ بالهمز في الموضعين[١].

أبو عبيدة: (نَارٌ مؤصَدَةٌ): مُطْبَقَة، آصدْتُ وأوصدتُ: لغتان، أي: أطبقت[٢].

قال أبو علي: مَن قال: (مُوصَدَةٌ) فلم يهمز، احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون على لغة مَن قال: أوصدتُ والوصيد، وموصدة على هذا: مُفْعَلَةٌ مثل موعَدَة، ولا سبيل إلى همزها إلا على قول مَن قال:

. . . مــؤسى[٣]

والآخر من آصد، مثل: آمن، فعلى هذا القول: (مؤصدة) كما تقول: مؤمنة، ثم تخفّف فتقلب واواً، كما تقول في تخفيف جُؤْنَةٍ، وبؤسٍ، ونُؤْيٍ: جُونةٌ وبوسٌ ونويٌّ، فتقلبها في التخفيف واواً.

ومَن همز فقال: (مُؤْصَدَةً) أخذها من: آصدْتُ؛ فإذا جعلها اسم الفاعل أو المفعول قال: (مُؤْصَدَةٌ) كما تقول: مؤمنة. ويجوز فيمن همز أن يكون من الوصيد، وهمزه على قياس[٣]:

---

(١) السبعة ٦٨٦.

(٢) مجاز القرآن ٢/ ٢٩٩.

(٣) من بيت لجرير سبق في ١/ ٢٣٩.

أَحَـبُّ الـمـؤقـدان إلـيَّ مُؤسى

وقد حُكي: وضَعَتْهُ يَتْناً ووَتْناً وأَتْناً[١]، فجاء في الفاءِ الحروف الثلاثة.

قال: حدّثنا الخزاز عن محمد بن يحيىٰ عن أبي الربيع عن حفص عن عـاصم: (مُؤصَدةٌ)، و(المشْـأَمَةُ) [البلد/١٩] بـالكسر فيهما.

قال غير أحمد: يعني إذا وقف، فأما إذا وصل، فالفتح لا غيره.

قال أحمد: وحدّثني الدباغ عن أبي الربيع عن حفصٍ عن عاصمٍ: (مُؤْصَدَةٌ) مهموزة، (المشأَمَّةَ) مشدّدة، قال أحمد: **كذا قال وليس له وجه.**

قال أبو علي قول عاصم: وإمالة الفتحة التي في (مُؤْصَدَةٍ) نحو الكسر وكذا (المشأمَةُ) عربي. قال سيبويه: قالوا أخَـذْتُ أخذه، وضربت ضربه، شبّه الهاء بالألف، وأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف، فإن قلت: كيف أمالها، والألف لو كانت هنا موضع الهاء لـم تلزم فيها الإمالة، لأنه ليس كسرة ولا ياء؟ قيل: قد تُمال الألف في الأواخر وإن لم يكن ما يوجب الإمالة، وذلك نحو قولهم: طلبنا ورأيت عنتاً، فكما أمالوا هذه الألف وإن لم يكن في الكلمة ما يوجب الإمالة، كذلك أميلت الهاء تشبيهاً بالألف، وهذه الإمالة في ذا الحرف على ألسنةِ مولـدي الكـوفة والبصرة اليوم، وأما التشديد في (المشْأَمَّة) فلا أعلم له وجهاً.

---

(١) اليتن: أن تخرج رجلا المولود قبل يديه ورأسه، وتكره الولادة إذا كانت كذلك.

ذكر اختلافهم في:
(والشَّمسِ وضُحَاها)

قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر: بفتح أواخر آي هذه السورة، والليل، والضحى.

وقرأ الكسائي بإضجاع ذلك كله، وإضجاع أواخر سورة والليل وسورة الضحى.

وقرأ حمزة: (وَضُحَاها) [١] كسراً، ويفتح (تلاها) [الشمس/٢]، و(طحاها) [٦] وفي الضحى (سجا) [٢] وفي النازعات: (دَحَاها) [٣٠]، ويكسر سائر ذلك وقرأ نافع ذلك كلّه بين الفتح والكسر. وقال خلف عن إسحق عن نافع: آياتها وآيات والضحى والليل والأعلى، وما أشبه ذلك بين الكسر والفتح. وقال محمد بن إسحق عن أبيه، وأحمد بن صالح عن ورش وقالون: آياتُها كلّها مفتوحات. وقال ابن جُمّازٍ: كان نافع يبطحها كلّها إلا (تلاها) فإنه يفتحها وحدها. وقال خارجة عن نافع مثله: يفتح (تَلاها) ويبطح سائرهنّ.

وقال اليزيدي عن أبي عمروٍ: ذلك كله بين الفتح والكسر، وكذلك قال عبد الوارث عن أبي عمروٍ. وقال عباس: سألت أبا عمروٍ، فقرأ: (وضحاها) و(تلاها) و(جَلّاها) و(دَحَاها) بكسرِها كلها. قال:

وسألته فقرأ: (والضحىٰ) و(سَجى) و(قَلى) يكسر، وقال عبيد بن عقيل عن أبي عمروٍ أنه قرأ آيات (والشَّمس وضُحَاها، والقمر إذا تلاها) و(جلاها) (ومَا أدراك) [القارعة/١٠] بالياء في القرآن كله. (وإذَا رَآكَ الَّذينَ كَفَرُوا) [الأنبياء/٣٦] (وإذَا رَأى الَّذينَ أَشْرَكُوا) [النحل/٨٦] و(لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آياتِ رَبِّهِ الكُبْرىٰ) [النجم/١٨] يكسرهنّ في كلّ القرآن[1].

وجه قول ابن كثير وعاصم وابن عامر في ترك الإمالة في هذه الحروف أن كثيراً من العرب[2]..

ألا ترى أنها إذا كانت رابعة في الفعل لزم بدل الياء نحو: أغزيتُ، وكذلك إذا كان في اسم نحو: المدعي والمغزي، ثنّي بالياء وكذلك في نحو مَسْنِي ومَعْدِي، تقلب إلى الياء، ولا تجد الياء تقلب إلى الواو في هذا النحو، ولمّا كانت هذه في حكم الانقلاب عن الياء أجْرَوْا الألف مجرى الألف المنقلبة عن الياء، ويدلّك على أن لهذا المعنى استجازوا الإمالة في باب: (دَحَاها، وطحاها، وسجا، وتلا) أن ما كان من الأسماء ألفُهُ منقلبة عن الواو نحو العصا، والعطا، لم يُجيزوا فيه الإمالة لمّا لم تكن تنقلب واوها إلى الياء، كما انقلبت إليها في الفعل. فإن قلت: فقد زعم أنهم أمالوا العشا والكبا والمكا[3]، فذلك من القلّة بحيث لا يسوغ الاعتراض به.

وأما مَن جمع من الأمرين، كما روي عن نافع أنه فتح (تلا)

---

(١) السبعة ٦٨٨، ٦٨٩.

(٢) يبدو أن هنا سقطاً في الأصل الخطّي وقع في تتابع الصفحات.

(٣) المَكا: جحر الثعلب والأرنب ونحوهما (اللسان مكا).

وأمال غيرها، وكلّ واحد من الإمالة وخلافها جائز، فقوله حسن لأخذه شيئين: كلّ واحد منهما مسموعٌ مأخوذٌ به، فأخذ بأحدهما مرّة وبالأخرى مرّة أخرى، وأما كسر الراء من (رأى) فقد تقدّم القول فيه.

قال: قرأ نافع وابن عامر: (فَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا) [الشمس/١٥] بالفاء، وكذلك في مصاحف أهل المدينة والشام.

وقرأ الباقون: (وَلَا يَخَافُ) بالواو، وكذلك في مصاحفهم[1].

قال أبو علي: الواو يجوز أن تكون في موضع حال: فسواها غير خائف عقباها، أي: غير خائف أن يتعقّب عليه شيء مما فعله، وفاعل يخاف الضمير العائد إلى قوله: (رَبُّهُمْ). وقيل: إن الضمير يعود إلى النبي صلّى الله عليه الذي أرسل إليهم، وقيل: إذ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا، وهو لا يخاف عقباها، أي: لا يخاف من إقدامه على ما أتاه مما نُهي عنه، ففاعل يخاف العاقر على هذا، والفاء للعطف على قوله: (فكذَّبُوهُ، فعقروها) [الشمس/١٤]، (فلا يخاف) كأنه تَبِعَ تكذيبهم وعقرهم أن لم يخافوا.

(١) السبعة ٦٨٩.

ذكر اختلافهم في
سورة والليل

البزي عن ابن كثير: (ناراً تَّلَظّىٰ) [١٤] مشدّدة التاء، قنبل عن النبّال يخفّف وكذلك الباقون[١].

هذا من الحسن دون قوله: (فإذَا هي تَلَقَّفُ) [الأعراف/١١٧] وذلك أن قبل التاء ساكناً، والتاء المدغمة ساكنة، وليس حرف لين. فيكون كقول مَن قال: (فلا تناجوا) [المجادلة/ ٩] فيكون في المنفصل مثل دابّة في المتصل، ومثل (لا تناجوا) من المنفصل قولهم في القسم: لاهـا الله، فيمن أثبت[٢]، ومَن قال: (تخْـطِفُ) فأسكن الخاء مع إدغام تاء تفتعل في الطاء، جاز على قوله: (ناراً تَلَظَّى)، فمَن قال: (فإذا هِيَ تلقفُ) لم يدغم في هذا الموضع لما ذكرناه، وإن أدغم فَعَلى قياس (تخطِفُ).

---

(١) السبعة ٦٩٠.

(٢) على طرة الأصل هنا كلمة: الآية، وكأنها أتبعت «أثبت».

ذكر اختلافهم في
سورة والضُّحىٰ

أبو عمروٍ: يكسرها في رواية عباس، نافع: بين الكسر والفتح، اليزيدي عن أبي عمروٍ: بين الكسر والفتح، وكذلك عبد الوارث بن حجازٍ عن نافع يكسرها[1].

قال أبو علي: قد تقدّم القول في ذلك.

* * *

(١) السبعة ٦٩٠.

ذكر اختلافهم في
سورة العلق

قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل: (أَنْ رَأَهُ) [٧] قصراً بغير ألف بعد الهمزة في وزن: رَعَهُ. قال أحمد: **وهو غلطٌ لا يجوز إلا (رَآهُ) مثل: رعاه، ممالاً وغير ممال.**

وقال ابن عامر وعاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (أن رِآه) بكسر الراء وبعد الهمزة ألف، في وزن رِعاه.

وقرأ نافع: (أَنْ رَآهُ) فتح، وحفص عن عاصمٍ لا يكسرها أيضاً، أبو عمروٍ يفتح الراء ويكسر الهمزة[1].

قال أبو علي: ينبغي أن يَعني بكسر الراء إمالة فتحتها نحو الكسرة، لأن بعض مَن يوثق بضبطه للقراء زعم أن حمزة والكسائي وأبا بكر عن عاصم يقرؤون: (أن رِآهُ) بإمالة الراء والهمزة والألف، إن قلت: إن الألف حذفت من مضارع رَأى في قولهم: أصاب الناس جَهدٌ، ولو ترَ ما أهل مكة، فهلّا جاز حذفها أيضاً من الماضي. قيل: إن الحذف لا يقاس، لا سيما في نحو هذا إذا كان على غير قياس،

(١) السبعة ٦٩٢.

فإن قلت: فقد جاء: (حاشى لله) [يوسف/٣١]، ولا يكون إلا فعلاً، لأن الحرف لا يحذف منه. قال رؤبة[١]:

وَصَّـانـي العَـجّـاجُ فيـمـا وَصَّـنـي

قيل: إن ذلك في القلّة بحيث لا يسوغ القياس عليه، ولعلّ ابن كثير نظر إلى هذه المواضع، ومما يضعف ذلك أن الألف تثبت حيث تحذف الياء والواو، ألا ترى أن مَن قال: (إذا يَسْرِ) فحذف الياء في الفاصلة لم يحذف من نحو: (واللَّيْلِ إذا يَغْشَىٰ، والنَّهَارِ إذا تجلَّىٰ) [الليل/ ١، ٢] فإن قلت: فقد جاء ما أنشده بعض البصريين[٢]:

مَنْ رَا مثـلَ مَـعْـدان بنِ لـيلى
إذا ما الـنِّسْـعُ طالَ على المطيَّةْ

قيل: ليس الذي قرأه ابن كثير كذلك، وذاك أن الشاعر قلب الهمزة قلباً، ولم يخفّف على تخفيف القياس، ولكن على حدِّ قوله[٣]:

لا هنـــــاكِ المرْتَعُ

فلمّا قلب التقى ساكنان فحذف لذلك، و(أن رأَه) فحقّق الهمزة، ومثل تخفيف الشاعر قول الآخر[٤]:

على أنّ قيسـاً لم يَطَأْ بـاه مَحْرَمِ

---

(١) سبق انظر ٤/٤٢٤.
(٢) سبق انظر ٣/٣٠٧ وهو بغير خرم هناك.
(٣) للفرزدق سبق في ١/٣٩٨ و٢/٢١٨ و٤/٢٤٥ و٥/٣٦٣
(٤) سبق انظر ٤/٢٤٥ و٥/٣٦٣.

وهذا لا يستقيم مع تحقيق الهمزة، وأما قوله[١]:

كـأن لم تـرَا قبلي أسيـراً يمـانيـا

فيكون على وجهين: أحدهما: أنه أثبت الألف في ترا في موضع الجزم تشبيهاً بالياء في قوله[٢]:

أَلَـمْ يَـأْتِيـكَ والأَنْـبَـاءُ تـنـمـيْ

ونحوه، والآخر: أن يكون حقّق الهمزة كما حقّق الآخر في قوله[٣]:

أرِي عَـيْـنَـيَّ مـا لـم تَـرْأيـاهُ

فحذف للجزم، ثمّ خفّف على حسب التخفيف في المرأةِ والكمأة. ورأيتُ في الآية[٤]. التي تدخل على الابتـداء والخبر، والدليل على ذلك اتصال الضمير في قول: (أن رآه) ولولا أنه الداخل على الابتداء، لم يجز اتصال الضمير على هـذا الحدّ، وقـوله: (استغنى) في موضع المفعول الثاني.

قال: وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة

(١) سبق انظر ١/٩٥.
(٢) سبق انظر ١/٩٣، ٣٢٥ و٢/٩٩.
(٣) صدر بيت لسراقة البارقي وعجزه:
كـلانـا عـالمٌ بـالتُّـرَّهَـاتِ
سبق انظر: ٢٣١ .
(٤) في الأصل وضعت إشارة تحويل واستشكال في سياق العبارة على هامش النسخة.

والكسائي: (أن رِآه استغنى) بكسر الراء وبعد الهمزة ألف في وزن رِعَاهُ.

وقرأ نافع: (أَنْ رَآهُ) فتح، وحفص عن عاصمٍ لا يكسِر أيضاً.

أبو عمرو: يفتح الراء ويكسر الهمزة.

قال أبو علي: قول ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (أن رِآهُ) أمالوا الفتحة التي على الراء لإمالة فتحة الهمزة، وصار إمالة الفتحة للفتحة كإمالة الألف في قولهم: رأيت عماداً لإمالة الألف، ألا ترى أنك قد تميل الفتحة، كما تميل الألف في قولك: من عمروٍ، كما تقول: من نارٍ، ومن غارٍ. وقال: قراءة نافع: (أَنْ رَآهُ) فتح، وكذلك حفص عن عاصم، فإنهما لم يميلا للإمالة، كما أن مَن قال: رأيت عماداً، لم يمِل للإمالة، وأمال الألف في رأى، وأمال فتحة الهمزة لتميل الألف التي بعدها نحو الياء.

* * *

ذكر اختلافهم في
سورة القدر

قرأ الكسائي: (مَطْلِعِ) [٥] بكسر اللام، وروى عبيد عن أبي عمروٍ (مطلِع) بكسر اللام.

وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وحمزة: (مطلَع) بفتح اللام[1].

قال أبو علي: المطلَع في قوله: (حَتّى مطلَعِ الفجرِ) مصدر يدلّ على ذلك أن المعنى: سلامٌ هي حتى وقت طلوعه، وإلى وقت طلوعه، فهذا نحو: مَقدَمُ الحاج، وخُفوقُ النجم، تجعل المصدر فيه زماناً على تقدير حذف المضاف، فكذلك المَطْلَعُ، وإذا كانَ كذلك، فالقياس أن يفتح اللام، كما أن مصادر سائر ما كان من فَعَلَ يفعَلُ مفتوح العين نحو: المقتل، والمخرج، فأما الكسر، فلأن من المصادر التي ينبغي أن تكون على المفعَل ما قد كسر، نحو: علاه المكبِر والمعجز وقوله: (ويَسْأَلُونَكَ عنِ المحيض) [البقرة/٢٢٢]، وكذلك كُسِر المطلِعُ وإن كان القياس الفتح، وأما المسجِد فكان القياس فيه إذا كان اسم الموضع من سجد يسجدُ الفتح. وسيبويه يحمله على أنه

(١) السبعة ٦٩٣.

اسمٌ للبيت، ولو كان اسمَ الموضع على القياس لوجب أن يفتح على قياس ما عليه سائر هذا الباب، فقول مَن كسر اللام من المطلع على أنه جاء شاذّاً عمّا عليه بابه والكثرة.

ذكر اختلافهم في
سورة القيامة(١)

قرأ نافع وابن عامر: (خَيْرُ الْبَرِيئَة) [البيّنة/٧] و(شرّ البريئة) [البيّنة/٦] مهموزتين، وقال هشام بن عمّارٍ عن ابن عامرٍ بغير همزٍ، وكذلك قرأ الباقون بغير همزٍ(٢).

قال أبو علي: (البريئة) من برأ الله الخلق، فالقياس فيه الهمزة، إلا أنه مما ترك همزُه لقولهم: النبيّ، والذرّية، والخابية، في أنه ترك فيه الهمز، فالهمز فيه كالردّ إلى الأصل المتروك في الاستعمال، كما أن مَن همز النبيء كان كذلك، وترك الهمز فيها أجود، وإن كان الأصل الهمز، لأنه لمّا تُرِك فيه الهمز صار كردّه إلى الأصول المرفوضة مثل هَتِنُوا وما أشبهه من الأصول التي لا تستعمل،وهمزُ مَن هَمَزَ البريئة يدلّ على فساد قول مَن قال: إنه من البَرَى الذي هو التراب، ألا ترى أنه لو كان كذلك لم يجز همزُ مَن همزه على حالٍ، إلا على وجهِ الغلط، كما حكوا: اسْتَلأَمْتُ الحجر، ونحو ذلك من الغلط الذي لا وجه له في الهمزِ.

(١) وتسمى سورة البيّنة وسورة البرية.
(٢) السبعة ٦٩٣.

ذكر اختلافهم في
سورة الزلزلة

أبان عن عاصمٍ: (خَيْراً يُرَهُ) [٧] و(شَرّاً يُرَهُ) [٨].

وقرأ الباقون: (خيراً يَرَهُ) و(شَرّاً يَرَهُ) بالفتح فيهما[١].

قال أبو علي: مَن قرأ: (خيراً يُرَهُ) جعل الفعل منقولاً من: رأيت زيداً، إذا أدركتَهُ ببصرك وأريتُهُ عمراً، وبُني الفعل للمفعول، فقام أحد المفعولين مقام الفاعل، وتعدّى إلى المفعول الثاني من المفعولين للفعل، إذا بُنيَ للفاعل.

ومَن قال: (يَرَهُ) جعله الفعلَ المتعدّي إلى مفعول واحدٍ، مثل: لمست، في التعدّي، والمعنى في القراءتين: مَن يَعْمَل مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خيراً يَرَ جزاءَه، ألا ترى أن ما عمله من خيرٍ قد سلف لا يجوز أن يراه، فهذا في حذف المضاف كقوله: (تَرَى الظَّالِمينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بهم) [الشورى/٢٢]، والمعنى على أن جزاءه واقع بهم، لا ما كسبوا من أفعالهم التي قد مضت.

قال: وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفصٌ عن عاصم، ويزيد عن

---

(١) السبعة ٦٩٤.

أبي بكر عن عاصمٍ وحمزة والكسائي ونافع في رواية الحلواني عن قالون وورش عن نافع (يَرَهو). هشام بن عمّارٍ عن أبي عامرٍ: (خَيْراً يَرَهْ) و(شَرّاً يَرَهْ) جزم. الكسائي عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ: (خَيْراً يَرَهْ)، و(شَرًّاً يَرَهْ) ساكنتين، وقرأ أبو عمرو في رواية اليزيدي وعباس: (خيراً يرهُ)، و(شَرًّاً يَرَهُ) مشبعتان[١].

قال أبو علي: إثبات الواو في: (يرهُ) بعد الهاء هو الوجه، كما تقول: أكرمهو، وضربهو، فتثبت الواو بعد الهاء في الوصل، لأن هذه الهاء يتبعها حرف اللين الواو والياء إذا كان قبلها كسرة، أو ياءٌ، نحو: بهي، وعليهي، وإنما يخلى من حرف اللين في نحو: ضَرَبَهْ ولَهْ، في الشعر وفي لغةٍ ليست بذاك في الاشتهار، وقد تقدّم ذكر ذلك.

فأمّا مَن جزم فقال: (يَرَهْ) في الوصل، فأبو الحسن يزعم أن ذلك لغة ويشبه أن تكون غامضة خفيّة، لأن سيبويه لم يذكرها، فمَن قال: (يَرَهْ) فجزم في الوصل فهو على هذه اللغة، وقد جاء ذلك في الشعر كقوله[٢]:

ومِطْوايَ مُشْتاقانِ لَهْ أَرِقانِ

فأما قول أبي عمروٍ: (خَيْراً يرَهُوْ) و(شَرًّاً يَرَهُوْ) مشبعتان، فإن أراد بالإشباع إلحاقه الواو فهو كما تقدم، وإن أراد بالإشباع أنه حرّك ولم يسكِن كما أسكن مَن قال: (يَرَهْ) فوجهه أن الألف لمّا كانت محذوفة للجزم، ولم يكن حذفها لازماً، كان بمنزلتها إذا ثبتت معها الألف، كما أن الياء في قوله:

---

(١) السبعة ٦٩٤.

(٢) سبق انظر ١/١٣٤، ٢٠٣، ٢٠٥ و٥/٣٠٣، و٦/٤.

الـعـــــــواور[1]

في تقدير الثبات، وإن كان محذوفاً، ألا ترى أن الشاعر يضطر فيثبت الألف في هذا النحو نحو قوله[2]:

ولا تَرَضَّاهَاْ وَلَا تَمَلَّـــقِ

فلما كان كذلك كان في حكم الثبات، وإذا كان كذلك حسن حذف حرف اللين معه كما يحسن حذفه لو كانت الألف ثابتة لأن الهاء خفيّة، فلو أثبتّ الواو لكنت كأنك قد جمعت بين الساكنين، ويُكرَهُ ذلك من وجه آخر، وهو اجتماع حروف المتقاربة فحذف لذلك.

* * *

---

(١) من بيت لجندل الطهوي وتمامه:

حـتـى عـظامـي وأراه ثـاغـري
وكـحَـلَ الـعـيـنـيـن بـالـعـواور

سبق انظر ٥/٣٢٨، و٦/٨٥

(٢) لرؤبة سبق انظر ١/٩٣.

ذكر اختلافهم في سورة القارعة

قال: قال أبو حاتم: أمال أبو عمروٍ: (القَاْرِعَةُ) [١][١].

قال أبو علي: إمالة: (القارِعَة) وإن كان المستعلي فيه مفتوحاً جائزةً، وذلك أن كسرة الراء غلبت عليها، فأمالتها، وقد أمالت ما تباعد عنه بحرف نحو: قادر. وزعم سيبويه أن ذلك لغة قوم تُرتضى عَرَبِيَّتُهُم، وكذلك: طارد، وغارم، وطامِر كلّ ذلك يجوز إمالته إذا كانت الراءُ مكسورة، قال سيبويه: وينشد أصحاب هذه اللغة[٢]:

عَسَى الله يُغني عن بلاد ابن قادرٍ
بمنهمرٍ جون الرباب سكوب

قال علي بن نصرٍ: سمعت أبا عمروٍ يقرأ: (وَمَاْ أَدْرَاْكَ مَاْهِيَهْ) [القارعة/ ١٠]، يقف عندها، وكذلك قال عبيد عن أبي عمروٍ يقف عند الهاء.

---

(١) السبعة ٦٩٥.

(٢) لهدبة بن خشرم، وقد سبق انظر ١/٤٠٤، و٦/٨٥.

قال أبو علي: وقف عندها ولم يصلها لأنها فاصلة، والفواصل موضع وقوف، كما أن أواخر الأبيات كذلك، وهذا مما يقوّي حذف الياء من (يسْرِي) وما أشبهه ألا ترى أنهم حذفوا الياء من نحو قوله[1]:

وَلأَنْتَ تفري ما خلقتَ وبعـ
ـضُ القومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِ

فأما قوله: (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ) [الأنعام/ ٩٠]، فمَن جعله رأس آية فالوقف عليه بالهاء مثل: (مَاْ أَدْرَاكَ ماهِيَهْ) [القارعة/ ١٠]، ومَن جعل الهاء كناية عن المصدر جاز أن يلحقها الياء في الوصل.

* * *

(١) لزهير، انظر ١/ ٤٠٥، و٢/ ٨٣، و٥/ ٣٢٠ و٦/ ٣٩٢

ذكر اختلافهم في
سورة التكاثر

قرأ ابن عامرٍ والكسائي: (لَتُرَوُنَّ الْجَحِيْمَ) [٦] مضمومة التاء (لَترونُّها) [٧] مفتوحة التاء. وقرأ الباقون: (لَتَرَوُنّ) (ثمَّ لَترونُّها) مفتوحتين[١].

أما مَن قال: (لَتُرَوُنَّ الجَحيمَ) فإن (رأى) فعل يتعدى إلى مفعول واحد، تقول: رأيت الهلال، كما تقول: لمسْتُ ثوبَكَ، فإذا نقلت الفعل بالهمزة زاد مفعول آخرُ، تقول: أريتُ زيداً الهلالَ، فيكون الهلال مفعولاً ثانياً، وإن بنيت هذا الفعل المنقول بالهمزة للمفعُول قلت: أُري زيدٌ الهلالَ، فيقوم المفعول الأول مقام الفاعل، ويبقى الفعل متعدياً إلى مفعول واحدٍ، وكذلك: (لَتُرَوُنَّ الجَحِيم) قام الضمير مقام الفاعل، لما بني الفعل للمفعول به، وانتصب (الجحِيم) على أنه مفعول الفعلِ المبني للمفعول، كما كان قبل المفعول الأول، فإن كان الفعل مسنداً إلى مفعول واحد، قلت: أنت تُرَىٰ الجحيمَ، وإن ثنّيت قلت: أنتما تُرَيَانِ الجحيم، وإن جمعت قلت: أنتم تُرَوْنَ. حذفت الألف المنقلبة عن الياء التي هي لامٌ مع واو الضمير لالتقاء الساكنين، فإذا أدخلت الشديدة قلت: لَتُرَوُنَّ، فحذفت الألف لالتقاء

---

(١) السبعة ٦٩٥.

الساكنين، كما حذفتها قبل، فإن قلت: هلاّ رَدَدْت اللام وأثبتها لزوال التقاء الساكنين، ألا ترى أن الواو التي للضمير قد تحركت لالتقاء الساكنين بالضمة فلما تحركت زال التقاؤهما، قيل: لا يستقيم الردّ لأن الواو التي للضمير في تقدير السكون، وذلك أن حركة الحرف المتحرك لالتقاء الساكنين في تقدير السكون يدلّك على ذلك قولهم: اردُدِ الرجل، فيتوالى تحريك المثلين، فلولا أن المحرّك في تقدير السكون لم يُسْتَجَزْ موالاة التحريك في المثلين، وعلى هذا قالوا: رَمَتِ المرأةُ، ألا ترى أن التاء لولا أنها في نيّة السكون وتقديره لرددت الألف المنقلبة عن اللام في رمى، فكما لم تَرَدّ الألف هنا، كذلك لا تردّها في قولك (لَتَرَوُنَّ الجحيم، لأن الواو في تقدير السكون، وإنما حُرِّكتْ لسكونها وسكون الأولى من النونين، فصارت الحركة فيها كالحركة في التاء من رمتِ المرأة، ولم تُرَدّ الألف التي كانت في يَرى، كما لم تردّ الألف في رمتا، وحُرّكت الواو بالضمّ كما حرّكت في قوله: (وَلَا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ) [البقرة/٢٣٧]. وقد شبّهت بهذه الواو التي للضمير الواو التي ليست للضمير، فحرّكت بالضمة، كما حرّكت التي للضمير، وذلك قول مَن قال: لو استطعنا، ومثل هذه قوله: (لَتُبْلَوُنَّ) [آل عمران/١٨٦] الواو للضمير وحرّكت بالضمّة، كما حرّكت (لَتروُنَّ) [التكاثر/٧]، وكذلك تقول: لَتَخْشَوُنَّ ولَتحيَوُنَّ وما أشبه. ومَن قال: (أُقِّتَتْ) [المرسلات/١١] و: أَدَّ وأُدَّ،[1] فأبدل من الواو الهمزة، لانضمامها، لم يهمز التي في (لترونَّ) ولا التي في (لَتُبْلَوُنَّ).

كما لم يهمز: (وَلَا تَنْسَوا الفَضْل بَيْنكُمْ) [البقرة/٢٣٧] لأن

(١) رسمت في الأصل هكذا: «وؤد».

الحركة لما كانت غير لازمة، كان الحرف في تقدير السكون، فكما أنه إذا كان ساكناً لم يجزْ همزُهُ، كذلك إذا كان في حكم السكـون وتقديره، ويلزم من هَمَزَ ذلك أن يهمز نحو: هذا غزو، وعَدْو وحَقْوٌ ونحو ذلك من الواوات التي قد تحرّكت بحركة الإعراب لتحرّكها بالضمة كتحرّك (لَتَرَوُنَّ) به، بل هذه التي للإعراب أجدر بالهمزِ، لأن حركة الإعراب في تقدير اللزوم، فإن لم يهمز هذه الواوات أحدٌ لمّا لم تكن الضمة لازمة، كذلك لا ينبغي أن تهمز التي في قوله: (لَتَرَوُنَّ) و(لَتبْلَوُنّ) (ولا تَنسَوا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ).

وزعموا أن بعضهم كسر (ولا تنسَوا الْفَضْلَ) وقياس هذا أن يكسرَ التي في (لَتَبْلَوُنَّ)، ونحوه، والتحريك بالكسرِ أشبهُ من الهمز فيها، وكِلا الأمرين غامض غير فاشٍ ولا مأخوذٍ به. ومَن زعم أن هذه الواو في: (لَتُبْلَوُنَّ) و(لَتَرَوُنَّ) ونحوه، إنما حرّكت بالضم لأنها في الأصل فاعلة، فحرّكت في التقاء الساكنين بالحركة التي كانت تتحرك بها للإعراب كان قوله ظاهرَ الفساد، ألا ترى أنه لو كان كذلك لحركْتَ الياء في قوله: لتخشَيِنّ يا هذه، بالضمّ، لأنها مثل الواو في أن مظهره فاعل، وهي علامة الضمير، كما أن الواو في (لَتُبْلَوُنَّ) كذلك، وفي أن لم يحرّك أحدٌ ذلك بالضم، وإنما حرّكت بالكسر دلالة على فساد هذا القول، وكأن المعنى في: (لَتَرَوُنَّ الجحيم) لترونّ عذاب الجحيم، ألا ترى أن الجحيم يراها المؤمنون أيضاً بدلالة قوله: (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا) [مريم/٧١]، وإذا كان كذلك فالمعنى: والوعيد في رؤية عذابها لا في رؤيتها نفسها، وقال: (وَلَوْ تَرَىْ الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ العذَابَ) [البقرة/ ١٦٥] فذكرُ العذابِ في هذا يدلّ على أن المعنى في الأخرى على العذاب أيضاً وبناء الفعل في قوله: (إِذْ يَرَوْنَ العذابَ)

وقوله: (وإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظلموا العذَابَ فلا يُخَفَّفُ عنهُمْ) [النحل/ ٨٥] للفاعل يدلّ على أن (لَتَرَوُنَّ) أرجح من (لَتُرَوُنَّ). ووجه الضم في (لَتُرَوُنَّ) أنهم يحشرون إليها فَيُرَوْنَها في حشرهم إليها، فيَرَوْنَها، ولذلك قرأ الثانية، ثم لتَرَوُنَّها كأنه أراد: لَتُرَوُنَّها، فترَوَنْها وفي قوله: (لترَوُنّها) دلالة على أنهم إذا أروها، رأوها، إلا أن الشيء قد يذكر للتأكيد، فإنما ورود الموضع أن يكون بمشهدٍ منه، ومرأىً له، فلا دلالة فيه على التوغّل فيه، ألا ترى أن قوله: (وَلَمّا وَرَدَ مَاْءَ مَدْيَنَ) [القصص/٢٣] لم يدلّ على شروعه فيه وخوضه له، وقوله: (ثم لَتروُنَّهَا عَيْنَ اليَقِينِ) [التكاثر/٧] مثل الأولى في أنه من إبصار الشيء، وأما حقّ اليقين، فانتصابه على هذا انتصاب المصدر كما تقول: رأيته حقّاً وتبينته يقيناً، والمعنى في هذا الموضع على علم الرؤية التي هي مشاهدة كما قال: (وَإِنْ مِنْكُمْ إلاّ وارِدُهَا) [مريم/٧١].

* * *

ذكر اختلافهم في سورة العصر

قل أبو بكر أحمد بن موسى: حدّثني سلمان قال: حدّثنا أبو حاتم قال: قرأ أبو عمروٍ (بالصَّبرِ) يشمّ الباء شيئاً من الجرّ ولا يُشْبع. وحدّثني الجمال عن أحمد، يعني ابن يَزيد، عن رَوْح عن أحمد بن موسى عن أبي عمروٍ (بالصَّبْرِ) مثله.

قال أبو بكر أحمد: هذا الذي قال أبو حاتم: لا يجوز إلا في الوقف لأنه ينقل كسرة الراء إلى الباء.

قال[1]:

من عَنَزِيٍّ سبَّني لم أضرِبُهْ

وقال آخر[2]

رأيتُ ثياباً على جُثَّةٍ فَقُلْتُ هشامٌ ولم أَخْبَرُهْ

---

(١) عجز بيت لزياد الأعجم وصدره:

عجبتُ والدَّهْرُ كثيرٌ عَجَبُهْ

وهو من شواهد سيبويه ٢/٢٨٧، والمحتسب ١/١٩٦، والدّرر ٢/٢٣٤، والهمع ٢/٢٠٨، وفي اللسان مادة /لمم/.

(٢) لم نقف على قائله.

حدّثني علي بن سهل بن المغيرة قال حدّثنا عفّان: قال: سمعت سلاماً أبا المنذر يقرأ: (والعَصِر) [١] فكسر الصاد، وهذا لا يجوز إلا في الوقف. وزعم خلف عن الكسائي أنه كان يستحبّ أن يقف على: (مِنْهُ) و(عَنْهُ) يشمُّ النون الضمّة[١].

قال أبو علي: أما إشمام أبي عمروٍ الياء الكسر فهو مما يجوز في الوقف ولا يكون في الوصل إلا على إجراءِ الوصل مُجْرى الوقف ولا يكون في القراءة، وعلى هذا قول الشاعر[٢]:

فَقَرِّبَنْ هذا وهذا أَزْحِلُهْ

وأنشد سيبويه أيضاً[٣]:

أَنَا ابنُ ماويّةَ إذ جدَّ النَّقُرْ

وأنشد[٤]:

عجبْتُ والدهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ
من عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أضربُهْ

فعلى هذه الأشياء قوله: (وتَواصَوْا بالصّبرِ)، وأما تحريك الصادِ من (العصر) فمثل تحريك الباء من (الصبر)، فلعَلَّ القارىء وقف لانقطاع نفس أو عارضٍ منعه من إدراج القراءة، فإذا كان كذلك كان مثل قول أبي عمروٍ: (الصّبِرْ) وعلى هذا الوجه تجعله لا على إجراء

---

(١) السبعة ٦٩٦.

(٢) لأبي النجم، انظر سيبويه ٢/٢٨٧، والمفصل ٩/٧١. ومعنى أزحله: أبعده.

(٣) لعبيد بن ماوية وقد سبق انظر ١/٩٨.

(٤) يريد سيبويه أيضاً، وهو الإنشاد الذي استشهد به ابن مجاهد قريباً.

الوصل مجرى الوقف، وأما ما روي عن الكسائي من استحبابه أن يشمّ النون في (مِنْه) و(عنْهُ) فهو مثل ما ذكرناه من قول الشاعر:

مــن عَنَــزِيٍّ سَــبَّنــي لــم أَضْــرِبُــهْ

وقـــوله:

فَــقَــرِّبَــنْ هــذا وهــذا أزْحِــلُهْ

والعصر: الدهر، والعصر: اليوم والليلة، قال[1]:

ولـن يَلْبَـثَ العَـصْـرَانِ يـومٌ وليـلةٌ
إذا طَلَبـا أن يُـدْرِكـا ما تيمَّمَـا

فإبداله اليوم والليلة من العصران يدلّ على أنهما العصران أيضاً.

* * *

(١) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٦، والعصران: الليل والنهار أو الغداة والعشي. وانظر تهذيب اللغة ٢/١٣، واللسان مادة /عصر/.

ذكر اختلافهم في
سورة الهُمَزَة

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: (جَمَعَ) خفيفاً، وقرأ الباقون: (جَمَّعَ) بالتشديد[١].

قال أبو الحسن: المثَقَّلة أكثر في القراءة، تقول: يُجَمِّعُ الأموال، أي: يجمعها من هنا ومن هنا، قال: وقال أبو عمرو: (جَمَعَ) خفيف إذا أكثر، وإذا ثقل فإنما هو شيء بعد شيء. قال: وهو كما قال، قال: وهو هنا ثقيلٌ لأنه جمع شيئاً بعد شيء.

قال أبو علي: قد يجوز أن يكون جمع، ولِمَا يُجمَعُ فيما قَرُب من الوقت ولم يتراخَ جمع شيئاً بعد شيء، قال: (ونُفِخَ في الصورِ فجَمَعناهم جَمْعاً). وقال الأعشى[٢]:

---

(١) السبعة ٦٩٧.

(٢) رواية الديوان:

ولمثل الذي جمعت من العُدَّ ... ة تأبى حكومَةَ المُقْتال

لامرئٍ يجعل الأداةَ لريب الـ ... ـدَّهْرِ لا مُسْنَدٍ ولا زُمَّالِ

ولمِثلِ الذي جَمعْتَ لِرَيْبِ الد
هرِ يأبَى حكومةَ الجُهّالِ
لامرِئٍ يجمعُ الأداةَ لرَيْب الد
هر لا مسنَدٍ ولا زُمَّالِ

فالأشبه أن تكون الأداة للحرب لا تُجمع في وقت واحد، إنما هو شيء بعد شيء فيجوز على هذا في قول مَن قرأ: (جَمَع) أن يكون جمع شيئاً بعد شيء كما يكون ذلك في قول مَن ثقّل، وقال[1]:

ولها بالماطرونِ إذا
أَكَلَ النَّمْلُ الَّذي جَمَعَا

والنمل لا يجمع ما يدّخر في وقت واحد، إنما يجمع شيئاً بعد شيء.

وقال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (عُمُدٍ) [الهمزة/٩] بضمتين.

= والمقتال: المحتكم، والمسند: الدعي وهو الذي يدعى لغير أبيه، أو المتّهم في نسبه، والزمال: الضعيف. ديوانه/١١.

(١) البيت مختلف في نسبته لقائله، فمنهم مَن ينسبه إلى الأحوص وبعضهم إلى يزيد بن معاوية وبعضهم إلى دهبل.

انظر الحيوان ٤/٩٠، والكامل ١/٣٨٤، وسرّ صناعة الإعراب ص ٩٢٦، والممتع ص ١٥٨، والعيني ١/١٤٨، والخزانة ٣/٢٧٨، واللسان (مطرن)، وانظر إيضاح الشعر للمصنّف ص ١٨٥، فقد استشهد به هناك لغير ما أنشده هنا. ومعنى البيت: أن النمل يأكل في وقت الشتاء ما جمعه في زمن الصيف. والماطرون: بستان بظاهر دمشق.

وقرأ الباقون وحفصٌ عن عاصمٍ (عَمَدٍ) بفتح الميم والعين[١].

مَن قرأ: (عُمُدٍ) جعله جمعاً لعَمودٍ، وعَمُود وعُمُدٌ مثل قَدوم ٍ، وقُدُم ٍ، وزَبُورٍ وزُبُرٍ، وهذا قليل. ومَن قال: (عَمَدٌ) فإنهم قد قالوا في جمع عمود عَمَدٌ، وقالوا أيضاً: أفَقٌ وأَهَبٌ وأَدَمٌ في جمع أفيق وإهاب وأديم، وهذا اسمٌ من أسماء الجميع غير مستمر ومثل جمعـهم لفعولٍ على فَعَل في عَمودٍ وعَمَدٍ، جمعهم لفاعلٍ على فعلٍ، نحو: حارسٍ وحَرَسٍ، غائبٍ وغيَبٍ، ورائحٍ وروَحٍ، وخادِمٍ وخَدَمٍ، وهو في أنه غير مطّردٍ مثل عَمَدٍ.

* * *

(١) السبعة ٦٩٧.

ذكر اختلافهم في
سورة قريش

قرأ عاصم في رواية أبي بكر: (لإِئـلافِ قُرَيْشٍ إِئْـلافِهِمْ) [١، ٢] بهمزتين الثانية ساكنة، ثم رجع عنه، فقرأ مثل حمزة بهمزة بعدها ياء.

وقرأ ابن عامر: (لإلافِ) يقصرها، ولا يجعل بعد الهمزة ياءً، (إيلافِهِم) يجعل بعد الهمزة ياءً، خلاف اللفظة الأوْلى.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو وحفص عن عاصمٍ وحمزة والكسائي: (لإيلافِ قُرَيْشٍ إيلاَفِهِم)[1].

وقال غير أحمد: روى القاسم الخيّاط عن الشمُوني عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصمٍ: (لإِيْلاَفِ قُرَيْشٍ) مثل حمزة، (إإيلافِهِم) بهمزتين مكسورتين بعدهما ياءً.

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: تقول العرب: أَلِفْتُ وآلفتُ. ذاك لغتان[2]. قال أبو ذؤيب[3]:

---

(١) السبعة ٦٩٨.
(٢) مجاز القرآن ٢/٣١٢.
(٣) تمام البيت:

. . . . وتُؤْلِفُ الـ

ـجِوارَ ويُغْشِيها الأمانَ رِبابُها

قال التوّزي: أنشدني أبو زيد(١):

مـن الـمـؤلـفـاتِ الرَّملَ أدماءُ حُـرَّةٌ

شُعاعُ الضُّحى في جِيدِها يَتوضَّحُ

وأنشد غيره(٢):

أَلِفَ الصُّفونَ فما يَزالُ كَأَنَّهُ

مِمَّا يقومُ على الثلاثِ كَسِيرا

وقال آخر(٣):

= تَوَصَّلُ بالرُّكبانِ حيناً وتؤلِفُ الـ

ـجوارَ وَيُغْشِيْها الأمانَ رِبابُها

ويريد بكلمه «تَوَصَّل» أن الخمر إذا رأت ركباً، وإنما يريد أهلها، واللفظ على الخمر ـ توصَّلُ بهم من بلد إلى بلد، وتؤلف بين الجيران: يحب بعضهم بعضاً، ويغشيها: أي يلبسها، و«ربابُها»: عقودها ومواثيقها التي تأخذها من الناس ويكون الرباب أماناً لها، انظر شرح السكري ١/٤٦.

(١) لذي الرمّة، وفي الديوان: «في متنها» بدل «في جيدها»، والمؤلفات: اللواتي اتخذن الرمل إلفاً، ويتوضّح: يبرُقُ في متنها، الديوان ٢/١١٩٧، الكامل ٢/٦٩٢، اللسان مادة /ألف/.

(٢) سبق انظر الصفحة ٣٥٢ من هذا الجزء.

(٣) أنشده أبو تمام في حماسته في باب الهجاء، وهو لمساور بن هند يهجو بني أسد والإلف والإلاف بمعنى واحد.

الحماسة ٣/١٤٤٩ بشرح التبريزي، وتفسير القرطبي ٢٠/٢٠١، واللسان مادة /ألف/، والبحر المحيط ٨/٥١٤.

زَعـمتُـم أن إخـوَتَكُـمْ قـريشٌ
لـهُـمْ إلْـفٌ ولـيسَ لـكـم إلافُ

والإلف والإلاف مصْدَر ألِفَ، والإيلافُ مصدر آلف.

قال أبو علي: أما ما كان يقرؤه عاصم من تحقيق الهمزتين في إئلافِ؛ فلم يكن له وجه، ألا ترى أنّا لم نعلم أحداً حقّق الهمزة في نحو هذا، ولو جاز هذا لجاز في الإيمانِ، والإيمارِ: الإئمانُ والإئمارُ، إذا أردت مصدر آمنَ وآمَرَ، [و] لجاز أأدم وأأدر.

ومثل ذلك في البعد ما روي عنه من طريق الأعشى عن أبي بكر، (إإيلافهِم) فإنّ ذلك أبعد من الأول لأنه حقّق الهمزتين، وألحق ياءً، ولا مذهب لها، ولا وجه في قوله: (إإيلافهم) ألا ترى أن الهمزة الأولى هي همزة الإفعال الزائدة، والثانية التي هي فاء الفعل من أَلِفَ، فالياء لا وجه لها، لأن بعد الهمزة التي هي الفاء ينبغي أن تكون اللام التي هي العين من ألِفٍ وإلَافٍ، فالياء لا مذهب لها إلا على شيءٍ لم نَعلمْه، أخِذ به في القراءة، وهو أن يشبع الكسرة فيزيد ياء، أو الضمة فيتبعُها واواً، أو الضمة ألفاً، فمن زيادة الياء قوله[1]:

أو من بني عـامـر الحُمـر الجُلاعيـدِ

وواحدهم زعموا: جلعدٌ. وكذلك قوله[2]:

---

(١) مجهول القائل، والجلعد: الصلب الشديد.

(٢) من بيت للفرزدق في ديوانه ص ٥٧٠ وتمامه:

تنفي يـداهـا الحصى في كـل هـاجـرة
نـفي الـدراهيم تـنـقـاد الـصـيـاريف

وهو من شواهد سيبويه ١/١٠، والخصائص ٢/٣١٥.

نفي الدراهيْم ....

ومن ذلك قول الآخر[١]:

وأقــطَعُ الــنُّــجــودَ والأودايَــهْ

إنما هو الأودية، فَقلبَ، كما يقال في الناصية: ناصاة فأشبع الفتحة، فدخلت الألف، ووقع بعدهـا الياء التي هي لام الفعـل والألف، نحو قول الشاعر[٢]:

وأنْـتَ من الـغــوائِــلِ حيـن تُلْقـىٰ
ومِــن ذَمِّ الــرِّجــال بــمــنــتــزاحِ

وإنما هو مفتعل من النزحِ، والواو نحو قول الشاعر[٣]:

.... أَثني فأنظـــورُ

إنما هو أنظر، ولم نعلم شيئاً من ذلك أُخِذَ بِهِ في القراءة.

فأما قوله عزّ وجلّ: (فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ) [المؤمنون/٧٦] فليس افتعلوا من السكون، ولكن استفعلوا من الكونِ، أي: لم يكونوا لأمر رَبِّهم، ومعناه: لم ينتهوا إليه ولم يتقَبَّلُوه، وكان واستكان مثل: عجب واستعجب، وسخر واستسخر، ولعله رجع عن هذا الوجه كما رجع عن الوجه الآخر، ومثل (إيلافهم) في أنه لا وجه للياء فيه، شيء ينشده بعضهم، أو سأايلتُهُمْ بالياء، ولا وجه له أيضاً.

---

(١) عجز بيت ذكره اللسان(ودى) ولم ينسبه،ويقال إنه لسحيم بن وثيل، والبيت هو:

أمـا تريني رَجُـلاً دِعْكَـايـة وأقـطع الأبحـر والأودايـة

(٢) لابن هرمة سبق في ١/ ٨١.

(٣) سبق في ١/ ٨٠.

وأما قول ابن عامر: (لإلَافِ قريشٍ) وقصره لـه، ثم قال: (إيلافهم)، فجاء بالأول على فِعال، والآخر على إفعال؛ فهو سائغ مستقيم، وكذلك قول ابن كثير ونافع وأبي عمروٍ وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي؛ فهو مثل قول ابن عامرٍ، فأما اللام في قوله: (لإيـلاف قُرَيْشٍ) فقـال أبو الحسن: (فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَـأْكُولٍ) [الفيل/٥] (لإيلافِ قُرَيْشٍ)، واعترض عليه معترضٌ فقـال: إنما جُعلوا كعصفِ مأكول لبُعدهم، ولم يُجْعَلوا كذلك لتأتلف قريش، وليس هذا الاعتراض بشيءٍ لأنه يجوز أن يكون المعنى: أهلكوا لكفرهم، ولما أدّى إهلاكهم إلى أن تألف قريش جاز ذلك، كقوله: (ليكون لهم عدوّاً وحزناً) [القصص/٨] وهم لم يلتقطوه لذلك، فلما آل الأمر إليه حسن أن يجعل علّة للالتقاط. والخليل وسيبويه: فليعْبُدوا ربَّ هذا البيتِ لإيلافِ قريشٍ، أي: ليجعلوا عبادتَهُمْ شكراً لهذه النعمة واعترافاً لها.

* * *

ذكر اختلافهم في
سورة الكافرِين

قرأ ابن كثير في رواية محمد بن صالح عن شِبْلٍ وابن سعدانَ عن عبيدٍ عن شبل عن ابن كثيرٍ لا ينصب الياء: (وَلِيْ دِيْنِ) [٦]، وكذلك قرأت على قنبل عن القواس عن أصحابه عن ابن كثير، وكذلك المخزومي عن البزّي والخزاعي عن ابن فليحٍ بالتسكين.

أبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (وليْ ديني) ساكنة.

وحدّثني محمد بن الجهم عن الهيثم وخلف عن عُبَيْدٍ، وأبو الربيع عن عبيدٍ عن شبلٍ عن ابن كثير: (وَلِيَ دين) نصباً محرّكة. وخبّرني مضر عن البزّي عن ابن كثير: (وليَ دين).

حدّثني الدباغ عن أبي الربيع عن عبيد عن شبلٍ عن ابن كثير: (وليَ دين) ينصب، وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ: (وَليْ دين) ساكنة، وروى عنه حفص (وَليَ دين) نصباً. وقرأ نافع: (وَليَ دين) نصباً في رواية قالون والمسيّبي وابن جمّازٍ وورشٍ وخارجة وأبي خليدٍ وأبي قُرَّة.

وروى إسماعيل بن جعفر، وأخوه ويعقوب بن جعفر: (وَلِيْ دين) ساكنة، ولم يختلفوا في كسر النون من غير ياء، وقرأ ابن عامر

في رواية هشام: (وَلِيَ دين) نصباً، وفي رواية ابن ذكوان: (وليْ دين) ساكنةً.

وروى الحلواني عن هشام بن عمّار عن ابن عامر: (وَلاَ أَنَا عابِدٌ) [الكافرون/٤]، (وَلاَ أَنْتُمْ عابِدونَ) [الكافرون/ ٣، ٥] بكسر العين فيهنّ كلهنّ، الحلواني عن أبي مَعْمرٍ عن عبد الوارث عن أبي عمروٍ بكسر العين، وقرأ الباقون بفتح العين[1].

القول في إسكان الياء وفتحها من (ولي دين) أنهما جميعاً حسنان سائغان، وأما إجماعهم على حذف الياء من قوله: (وليَ دين) فحسن، وهو كثير سائغ في كلامهم، وزعم سيبويه أن إثبات الياء في نحو ذلك قياس، وقد تقدّم القول في ذلك.

وأما إمالة الفتحة من عين (عابِدٍ) وتفخيمها، فهما أيضاً حسنان وكثيران فاشيان.

* * *

(١) السبعة ٦٩٩.

ذكر اختلافهم في
سورة تَبَّتْ

قرأ ابن كثير: (تَبَّتْ يدا أبي لَهْبٍ) [المسد/١] ساكنة الهاء. وقرأ الباقون: (أَبِي لَهَب) محرّكة الهاء، ولم يختلفوا في فتح الهاء من قوله: (نَاراً ذات لَهَبٍ) [٣]، وقرأ عاصم: (وَامْرَأَتُهُ حَمّالَةَ الْحَطَبِ) [٤] نصباً.

وقرأ الباقون: (حَمَّالةُ الحطبِ) رفعاً(١).

يشبه أن يكون: لَهْبٌ ولَهَبٌ، لغتين كالسَّمْعِ والسَّمَعِ، والنَّهْرِ والنَّهَرِ، واتفاقهم في الثانية على الفتح يدلّ على أنه أوجَهُ من الإسكان، وكذلك قوله: (ولا يُغْني من اللَّهَبِ) [المرسلات/٣١]. فأما قوله: (وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ) فمَن رفع (حمالةُ) جعله وصفاً لقوله: (وامرأتُهُ) ويدلّ على أن الفعل قد فُعِل، كقولك: مررتُ بزيدٍ ضارب عمروٍ أمسِ، فهذا لا يكون إلا معرفة، ولا يقدر فيه الانفصال، كما يُقَدَّرُ في هذا النحو إذا لم يكن الفعل واقعاً.

وزعموا أن في حرف ابن مسعود: (وامرأتُهُ حمّالةُ لِلْحطب)

---

(١) السبعة ٧٠٠.

بالرفع، وفي حرف أُبيّ: (ومريئتهُ حمالةٌ للحطب)، والحرفان يدلّان على الرفع في حمّالة.

فأما ارتفاع (امرأتُهُ) فيحتمل وجهين أحدهما: العطف على (سيصلى) [المسد/٣]، التقدير: سيصلى ناراً هو وامرأته، إلا أنه حسن أن لا يؤكد لما جرى من الفصل بينهما، ويكون حمالةُ الحطب على هذا وجهاً لها، ويجوز في قوله: (في جيدها) [المسد/٥] أن يكون في موضعِ حال، وفيه ذكر منها يتعلق بمحذوف، ويجوز فيه وجه آخر، وهو أن ترفع قوله: (وامرأتُهُ) بالابتداء، ويكون (حمالةُ الحطبِ) وصفاً لها، وفي جيدها، خبراً لمبتدأ، ومعنى: (في جيدها حَبْلٌ من مسدٍ) أنها تصلى النار، فكأن التقدير: سيصلى ناراً، وهي أيضاً: ستصلى ناراً، ودلَّ قوله: (في جيدِها حبلٌ من مسَدٍ) أنها تصلاها أيضاً، وجاء في التفسير: أنها كانت تسعى بالنميمة، قال الشاعر: يصف امرأة[1]:

ولم تَسْعَ بين الحيِّ بالحطَبِ الرّطْبِ

يريد: أنها لم تسعَ بالنميمة، وأما النصب في (حَمَّالةَ) فعلى الذمّ لها، وكأنها كانت اشتهرت بذلك، فجرت الصفة عليها للذمّ لا للتخصيص والتخليص من موصوفٍ غيرها كقوله[2]:

---

(١) عجز بيت لمجهول صدره:

من البيض لم تصطد على ظهر لأمَةٍ

أي: لم تمشِ بالنمائم. وجعل الحطب رطباً ليدلّ على التدخين الذي هو زيادة في الشرّ. انظر تفسير القرطبي ٢٠/٢٣٩، واللسان مادة /حطب/، تهذيب اللغة ٤/٣٩٥.

(٢) البيت لإمام بن أقرم وهو من شواهد سيبويه، وقبله: =

ولا الـحَجَّـاجُ عَـيْـنَـيْ بِنْـتِ مـاءٍ
تُـقَلِّبُ طَـرْفَـهَـا حَـذَرَ الـصُّـقـورِ

لم يرد وصفه إياه بالجبن، ولكن ذمّه به وسَبَّهُ.

* * *

= طـليق الله لـم يمـنن عـليـه أبــو داوُدَ وابـن أبي كـثـيـر
يقول: إنه كان محبوسا فتحيل حتى استنقذ نفسه دون أن يمنّ عليه من حبسه فيطلقه، ووصف الحجّاج بالجبن مع تسلّق الجفنين فجعل عينيه عند تقليبه لهما حذراً وجبناً كعيني بنت ماء، وهي ما يُصاد من طير الماء. انظر سيبويه ١/ ٢٥٤، وابن الشجري ١/ ٣٤٤.

ذكر اختلافهم في
سورة الإخلاص

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامرٍ وحمزة والكسائي (أَحَدٌ) بالتنوين، وقرأ أبو عمروٍ (أحدُ. الله) بغير تنوين، فيما حدّثني به الخزاز عن محمد بن يحيىٰ عن عبيد عن هٰرون عنه.

قال: وحدّثنا عبيد عن أبي عمروٍ: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدْ) ثم يقف، فإن وصل قال: (أَحَدُنِ. الله) وزعم أن العرب لم تكن تصل مثل هذا، وحدّثني عبد الله بن نصر بن علي عن أبيه[1]، قال: سمعت أبا عمروٍ يقرأ: (أَحَدْ) يقف، فإذا وصل ينوّنها، وزعم أنّ العرب لم تكن تصل مثل هذا. وقال أبو زيد عن أبي عمروٍ (أَحَدْ. الله) لا يصل بمقطوع. وقال عباس: سألت أبا عمروٍ فقرأ: (أَحَدْ) ووقف (الله الصمدُ). حدّثني الجمال عن أحمد بن يزيد عن روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمروٍ: (أحدْ. الله). وقال أبو عمروٍ: أدركت القرّاء كذلك يقرؤونها: (أَحَدْ. الله)، قال أبو عمرو: فإن وصلت نوّنت، هٰرون عن أبي عمرو: (أحدُ) لا ينوّن وإن وصل[2].

---

(١) في السبعة: عبيدالله بن علي عن علي بن نصر عن أبيه.
(٢) السبعة ٧٠١.

مَن قرأ: (أحدُنِ اللهُ) فوجهه بَيّنٌ، وذلك أن التنوين من أحدٍ ساكن، ولام المعرفة من الاسم ساكن، فلما التقى الساكنان، حُرِّكَ الأول منهما بالكسر، كما تقول: اذهبِ اذهبْ، فتجري الساكن الأول بالكسر، ومثل ذلك قوله: (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البشرِ أَحَداً) [مريم/٢٦] حَرَّكْتَ الياء التي هي علامة الضمير لسكونها، وسكون الأولى من الثقيلة، ولولا التقاؤها معها لتركتهَا ساكنة كما قال[1]:

إمّا تَرَيْ شَمَطاً في الرَّأْسِ لاحَ بِهِ
من بعد أسودَ داجي اللَّون فَيْنَانِ

وأما الألف المنقلبة عن الياء التي هي لامٌ فقد حذفت لسكونها وسكون ياء الضمير بعدها.

فأما مَن قال: (أَحَدُ الله) فحذف النون، فإن النون قد شابهت حروف اللين في أنها تُزاد كما يُزَدْنَ، وفي أنها تدغم فيهنّ كما يُدْغَم كل واحد من الياء والواو في الأخرى، وفي أنها قد أبدلت منها الألف في الأسماء المنصوبة، وفي الخفيفة، وأبدلت من الواو في صنعاني، فلما شابهت حروف اللين ضروباً من هذه المشابهات، أُجريت مجراها في أن حذفت ساكنة لالتقاء الساكنين كما حذفت الألف والواو والياء لذلك في نحو رمى القومُ، ويغز و القومُ ويرمي القومُ، ومن ثم حذفت ساكنة في الفعل كما حذف من نحو (لم يكُ) [الأنفال/٥٣]، (فَلَا تَكُ في مِرْيَةٍ) [السجدة/٢٣] فحذف في (أحدُ الله) لالتقاء الساكنين كما

---

(١) البيت لرومي بن شَرِيكٍ الضبّي. وقد أدرك الإسلام. وداجي اللون: شديد السواد، والفينان. الشجر الكثير الأصول. انظر النوادر/١٩٢، والمقتضب ١٩٩/٢، واللسان مادة /فني/.

حذفت هذه الحروف، وكما حذف في نحو: هذا زيد بن عمروٍ في الكلام، واستمر ذلك فيه، وكثر حتى صار الأصل الذي هو الإثبات مرفوضاً فإن جاء في شعر، فكما يجيء في الشعر على الأصل المرفوض، وكان حذفها في هذا الموضع حسناً إذ كانت زائدة تسقط مرة وتثبت أخرى، وقد حذف النون التي هي من نفس الكلمة في قولهم: مِلآنَ، يريدون: من الآن، وإذا خفّف الهمزة على قول مَن قال: اَلَحْمَرُ، لأن اللام في تقدير السكون، فتحذف النون كما تحذف إذا التقى مع ساكن، لأن هذا التحرّك في حكم السكون، وعلى هذا قالوا: هَلُمَّ، فحذفوا الألفَ من ها، لأن حركة اللام التي هي فاء ليست لها، فهي في تقدير السكون وحُذف في نحو قول الشاعر[1]:

أبلغ أبا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً
غيرَ الذي يقال مِلْكَذِبِ

وحذفت من قوله[2]:

---

(١) مجهول القائل، ورواية البيت «... غير الذي قد يقال مِلْكذِبْ».

وأبو دختنوس لقيط بن زرارة، ودختنوس سمّاها باسم بنت كسرى، وقوله: ملكذب يراد به «من الكذب».

انظر أمالي ابن الشجري ١/٩٧، والخصائص ١/٣١١، ٣/٢٧٥، والمفصل ٨/٣٥، ٩/١٠٠، واللسان مادة /ألك/.

(٢) عجز بيت للنجاشي وصدره:

فلست بآتيهِ ولا أستطيعُهُ

يقول بأنه اصطحب ذئباً في فلاة مضِلّة لا ماء بها، وزعم أن الذئب ردَّ عليه فقال: لست بآتٍ ما دعوتني إليه من الصحبة ولا أستطيعه لأنني وحشي وأنت إنسي ولكن اسقني إن كان ماؤك فاضلاً عن ريّك.

والبيت من شواهد سيبويه ١/٩، والخصائص ١/٣١٠، وابن =

ولاكِ اسقِني إن كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ

فلما حذفت هذه التي هي من نفس الكلمة، كانت الزيادة أجدر بالحذف، وقد جاء حذفها في الشعر كثيراً، أنشد أبو زيد(١):

حَـيْـدةُ خـالـي ولـقـيطُ وعـليّ
وحـاتـمُ الـطائـيُّ وَهّـابُ الـمئي

وأنشد أيضاً(٢):

لـتـجـدنّـي بـالأمـيـر بَـرًّا
وبـالـقـنـاةِ مِـدْعَـسَـاً مِـكَـرّا
إذا غُـطَيْـفُ الـسُّـلَمِـيُّ فَـرَّاْ

وقـال(٣):

فـألـفـيـتُـهُ غَـيْـرَ مُـسْـتَـعـتـبٍ
ولا ذاكـرِ اللهَ إلاَّ قَـلـيـلاَ

وقـال(٤):

تـذْهِـلُ الشيـخَ عن بَنِيـهِ وتُبْـدي
عـن خِـدامِ الـعَـقِـيـلةِ الـعـذراءُ

= الشجري ١/٣١٥، والخزانة ٤/٣٦٧، وهو الشاهد /٥٣٩/ من شواهد المغني.

(١) لامرأة من عقيل، سبق انـظر ٤/١٨٥ (عند الكـلام على خلافهم في التوبة/ ٣٠).

(٢) رجز لقائل مجهول... والمدعس: الطعَّان. سبق في ٤/ ١٨٥ (عند الكلام على التوبة/ ٣٠.

(٣) لأبي الأسود سبق انظر ٢/ ٤٥٤.

(٦) لعبد اللّه بن قيس. سبق انظر ٤/ ١٨٦ (عند التوبة/ ٣٠).

فعلى هذا حذف في قوله: (أحدُ الله)، فأما إعراب اسم الله من قوله: (الله أحدٌ) فيجوز فيه ضربان من الإعراب: مَن ذهب إلى أن (هو) كناية عن اسم الله، كان قوله (الله) مرتفعاً بأنه خبر مبتدأ، ويجوز في قولك (أَحَدٌ) ما يجوز في قولك: زيدٌ أخوك نائمٌ. ومَن ذهب إلى أن (هو) كناية عن القصة والحديث، كان اسم الله عزّ وجلّ عنده مرتفعاً بالابتداء، و(أحدٌ) خبره، وعلى مثل هذا قوله: (فإذَا هيَ شَاْخِصَةٌ أَبْصَارُ الّذين كفروا) [الأنبياء/٩٧]، إلا أن (هي) جاء على التأنيث لأن التقدير اسماً مؤنثاً[١]، وعلى هذا جاء: (فإنَّها لَا تَعْمَىٰ الأبصارُ وَلٰكِنْ تعمىٰ القلوبُ) [الحج/٤٦]، فإذا لم يكن في التفسير مؤنث، لم يؤنّث ضمير القصة لقوله: (إنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً) [طه/٧٤]، فأما قوله: (أحدٌ) فإنه اسمٌ على ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً، والآخر صفة، فالاسمُ نحوَ: أحدٌ وعشرون يريدُ الواحد، والآخر: أن يكون صفة، كبطلٍ وحسنٍ، وذلك كقول النابغة[٢]:

كــأَنَّ رَحْلي وقـد زالَ النهــار بنــا
بـذي الجليل على مُسْتَـأْنِسٍ وَحِـدِ

وكذلك قولهم: واحدٌ يكون على ضربين: يكون اسماً كالكاهل والغارب، ومنه قـولك في العـدد: واحد، اثـنان، ويكون وصفاً كقوله[٣]:

---

(١) كذا الأصل والوجه أن تكون بالرفع.

(٢) روى الأصمعي: «بـذي السليل» وهـو موضـع. وزال النهار: انتصف. والمستأنس: الذي يخاف الناس. وبذي الجليل: اسم موضع ينبت فيه الجليل وهو الثمام. والوحد: الفرد الذي لا شيء معه. ديوانه/٦.

(٣) عجز بيت للكميت وصدره:

=

وقد رجعوا كَحَيٍّ واحدينا

فهذا فاعلٌ صفةٌ وعلى هذا قالوا: على حدةٍ، وعلى وِحدةٍ، وقد جمعوا أحداً الذي هو صفةٌ، على أحْدانٍ، وهذا أُحُدُ الذي هو صفة جمعوه على التكسير، كما جمعوا واحداً على التصحيح في قوله:

كحيٍّ واحدينا

وهذا جمع لأحد الذي يُراد به الرفع من الموصوف، والتعظيمُ له، وأنه منفردٌ عن الشبه والمثل وذلك قولهم: أحدٌ وأَحْدانٌ، شبّهوه بسَلَقٍ وسَلْقانٍ، ونحوه قال الشاعر[١]:

يحمي الصَّريمةَ إحدانُ الرجالِ له
صَيْدٌ ومجترئٌ بالليل همّاسُ

وقالوا: هو إحدى الإحد: إذا رفع منه وعُظِّم، قال الشاعر[٢]:

عَدُّونيَ الثَّعلَبَ فيما عدَّدوا

= فَضَمَّ قواصِيَ الأحياءِ مِنْهُمْ
انظر التاج ٢/٥٢٥، والمفصل ٦/٣٢، واللسان (مادة وحد).

(١) لأبي ذؤيب، أو لمالك بن خويلد. وفي الديوان: «ومستمعٌ بالليل هجَّاسُ». والصريمة: موضع. وإحدان الرجال: ما انفرد من الرجال. وهجاس: يهجس ويفكر في نفسه. انظر المفصل ٦/٣٢، اللسان /وحد/ شرح السكري ١/٢٢٧.

(٢) من رجز للمرّار الفقعسي وكان قصيراً مفرط القصر ضئيل الجسم فوصف نفسه قائلاً: حسبوني من عداد الثعالب عند لقاء الأبطال أروغ عنهم ولا أكافحهم. واستثاروا: هيّجوا وأنهضوا. وإحدى الأحد: أي الأمر المشتدّ. أو واحد لا نظير له. ورواية الأغاني: عَدُّونيَ الثعلبَ عند العددِ.
انظر الأغاني ١٠/٣٢٤، والخزانة ٣/٢٩٣.

حتى اسْتَثَـارُوا بيَ إحـدى الإِحَـدِ
لَـيْـثَـاً هِـزَبْرَاً ذا سلاحٍ مُـعْـتـدي

قال: يقال: هـو إحدى الإحـدِ، وواحد الأحـدين، وواحد الآحاد. فأما وصل أحدٍ وتحريك التنوين فالكسر في (أحدُنِ الله) القياس الذي لا إشكال فيه، وأما الوصل على السكون نحو (أحدْ الله) فإنه يُشبَّه بالفواصل، وقد تجري الفواصل في الإدراج مُجراها في الوقف، فتتبعُ الحروف التي تُتْبع في الوقف في الإطلاق، فكذلك الفواصل، وعلى هذا قال مَن قال: (فأضلّونا السبيلا ربنا آتهم)، [الأحـزاب/ ٦٧، ٦٨]، (ومـا أدراك مـاهيـه نـارٌ) [القـارعـة/ ١٠، ١١]. . . وعلى الإسكان ننشدُ نحو[١]:

إذا مـا انـتـسـبْتُ لـهُ أَنْـكَـرَنْ
. . . . وجارٍ أجاوره[٢]

وليس البيت، وإن استكمل قافيته، وما يقتضيـه من حروف الروي، ومايتبعه بمنقطع ممابعده، ألا ترى أنّ فيه التضمين، وليس التضمين بعيب، وإن كان غيره أحسن منه، وفيه نحو[٣]:

---

(١) عجز بيت للأعشى وصدره:
ومـن شـانـىء كـاسـفٍ وجـهـه
سبق انظر ٥/٣٤ .

(٢) من بيت للفرزدق وتمامه:
فـأصبحتُ أَعْطَىٰ النّاسِ للخيرِ والقِرَى
عـليـهِ لأضـيـافٍ وجـارٍ يـجـاورُه
انظر ديوانه ١/٣٤٨.

(٣) للربيع بن ضب والبيتان: =

. . . . ولا
أمــلك رأس الـبَـعِـيــرِ إنْ نَــفَــرا
والذئبَ أخشاهُ . . . .
. . . .

فهذا مبني على وصل البيت الأول بالبيت الثاني، ألا ترى أنه قد نصب الذئبَ كما نصب نحو قوله: (والظّالمينَ أَعَدَّ لَهُمْ عذاباً أَلِيماً) [الإنسان/٣١] بعد قوله: (يُدخِلُ مَن يشاءُ في رحمتِهِ) [الإنسان/٣١]، فكذلك الفواصل إذا أدرجت ووصلت بما بعدها، ومما يؤكد ذلك قطعُهُم لهمزة الوصل في أنصاف البيوت كقوله[1]:

ولا يـبــادر في الـشـتــاءِ ولـيــدُنــا
ألـقِــدْرَ يُنْـزِلُـهَــا بغـيــرِ جِـعــالِ

فهذا لأن النصف الثاني من الأول كالبيت الثاني من الأول، ألا ترى أن فيه التصريع والخرم[2] كما يكون في البيوت التامّة التي ليست بأنصاف، وكذلك (أحدُ الله) لما كان أكثر القرّاء فيما حكى أبو عمرو

= أصـبـحـت لا أحـمـل الـسـلاح ولا
أمـلك رأس الـبـعـيـر إن نَـفَـرا
والـذئـب أخـشـاه إن مـررت بـه
وحـدي وأخـشـى الـريـح والـمـطرا
سبق انظر ٤/٣٠٣.

(١) للبيد وليس في ديوانه. وهو من شواهد سيبويه. يقول: إذا اشتد الزمان فوليدنا لا يبادر القدر حسن أدب، والجعال خرقة تنزل بها القدر. انظر سيبويه ٢/٢٧٤.

(٢) التصريع: هو تغيير عروض البيت روياً ووزناً. والخرم: هو تغيير يطرأ على التفاعيل في البيت. انظر الدروس العروضية للغلاييني.

غنى الوقف، أجراه في الوصل مجراه في الوقف لاستمرار الوقف عليه، وكثرته على ألسنتهم، فأما قوله: (وَلَمْ يَكُنْ له كُفُؤاً أحدٌ) [الإخلاص/٤] فإن(له) ظرف غير مستقرّ، وهو متعلق بكان. و(كفؤاً) منتصب بأنه خبر مقدّم، كما كان قوله: (وكان حَقاً عَلَيْنَا نصرُ المؤمنين) [الروم/٤٧] كذلك. وزعموا أن من البغداديين مَن يقول أن في قوله: (وَلَمْ يَكُنْ له كُفُؤاً أَحَدٌ)أن في (يكن)ضمير مجهول، وقوله: (كُفؤاً) ينتصب على الحال، والعامل فيها له، وهذا إذا أفردته عن (يكن) كان معناه: له أحدٌ كفؤاً، وإذا حمل على هذا لم يسُغ. ووجه ذلك أنه محمول على معنى النفي. وكأنه: لم يكُنْ أحدٌ له كُفُؤاً، كما كان قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ، محمولاً على معنى النفي، ولولا حمله على المعنى لم يجز، ألا ترى أنك لو قلت: زيداً لا منطلقٌ، لم يكن كلاماً، فكما أن هذا محمول على المعنى، كذلك (له كُفُؤاً أَحَدٌ) على المعنى، وعلى هذا جاز أن يكون (أحدٌ) فيه الذي يقع لعموم النفي لولا ذلك لم يجز أن يقع (أحدٌ) هذا في الإيجاب، فإن قلت: أفيجوز أن يكون قوله (له) عندكم حالاً، على أن يكون المعنى: ولم يكن كُفُؤاً له أحدٌ: فيكون له صفة للنكرة، فلما قُدِّمَ صار في موضع حال كقوله[1]:

لِعزّة مُوحِشاً طَلَلُ

---

(١) صدر بيت لكثيّر عَزَّة ـ وعجزه:

يلوحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ

من شواهد سيبويه ١/٢٧٦، وهو الشاهد رقم ١٣٢ و٨٠٢ و١١١٩ من شواهد المغني وفيه: «لمية موحشاً طَلَلُ»، والخزانة ١/٥٣١، وفي ديوان كثير ٢/٢١٠ وينسب لذي الرمّة وليس في ديوانه. والخِلل: ج خِلّة وهي البطانة المنقوشة التي يلفّ بها جفن السيف.

فإن سيبويه قال: إن ذلك كلام يقلّ في الكلام، وإن تَر في الشعر، فإن حملته على هذا على استكراهٍ كان غير ممتنع، والعامل في قولك: (له) إذا كان حالاً يجوز أن يكون أحد شيئين: أحدهما (يكن) والآخر: أن يكون ما في معنى كفءٍ من معنى المماثلة. فإن قلت: إن العامل في الحال إذا كان معنىً لم يتقدّم الحال عليه، فإن (له) لما كان على لفظ الظرف، والظرف يعمل فيه المعنى وإن تقدّم عليه كقولك: أكلَّ يومٍ لك ذُنوبٌ، كذلك يجوز في هذا الظرف ذلك من حيث كان ظرفاً، وفيه ضمير في الوجهين يعود إلى ذي الحال، وهو: (كُفُؤاً).

وأما (كُفْؤاً) قال أبو عبيدة: كُفْءٌ وكَفِيءٌ وكِفَاء واحدٌ[1]، والدلالة على الكفاء قول حسان[2]:

وجبريلُ رَسُولُ الله منّا
وروحُ القُدْسِ ليسَ له كِفاءُ

والكَفِيءُ قول الآخر[3]:

أما كانَ عَبّادُ كَفِيئاً لِدَارمٍ
بلى ولأَبْياتٍ بها الحُجُراتُ

(١) مجاز القرآن ٢/٣١٦.

(٢) انظر ما سبق ٢/١٧٦.

(٣) البيت لرجل من الحَبطات وهم بنو الحارث بن عمرو بن تميم وكان قد خطب امرأة من بني دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، فقال الفرزدق:

بنو دارمٍ أكفاؤهم آل مِسْمَعٍ ... وتُنْكَحُ في أكفائها الحبِطاتُ

فأجابه الرجل من الحبطات فقال: أما كان... البيت. وعباد يريد: بني هاشم. انظر الكامل ١/٦٤، و٢/٦٨، وتفسير الطبري ٢٦/١٢١.

وحكى غيره: كُفُؤٌ، وكُفْءٌ، والأصل: الضم فخفّف مثل: طُنُبٍ وطُنْبٍ، وعُنُقٍ وعُنْقٍ، فإن خفّفت الهمزة مِنْ كُفْءٍ احتمل أمرين: أحدهما: أن يخفّفه على قول مَن قال: (الخبَ في السّمواتِ والأرضِ) [النمل/٢٥]، والآخر: أن تخفّفه على قول مَن قال: الكماة والمَرَاةُ. فإن خفّفْتَ على الوجه الأول قلت: (كُفَاً أحدٌ)، وإن وقفت عليه قلت: (كُفا)، الألف فيه بدلٌ من التنوين، وإن خفّفت على القول الثاني قلت: (كُفَاً أحدٌ) أيضاً، فإن وقفت على هذا قلت: (كُفاْ) ولا خلاف في أن الألف بدلٌ من التنوين في موضع النصب، كما يختلفون إذا كان في موضع الرفع والجرّ، وإن خفّفت (كُفُؤاً) الذي هو على وزن عُنُقٍ، قلت: (كُفُواً) فأبدلت من الهمزة الواو كما أبدلتها إذا خفّفت نحو: جُوَنٍ، وتُوَدةٍ، وإنما أبدلت منها الواو لأنك لم تخل في التخفيف من أن تبدل أو تجعلَهَا بين بين، فلم يجز أن تجعلها بين بين، لأنه يلزم أن تجعل بين الألف والهمزة، والألف لا يكون ما قبلها حرفاً مضموماً، فكذلك مما قرب منها لم يجز أن يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ألا ترى أنه لما قرب من الساكن لم يجز أن يبتدأ بها، كما لم يجز أن يبتدأ بالساكن، فلما لم يجز ذلك أبدل الواو منها كما أبدل منها الياء في نحو: مِيرٍ، وغُلامِيَبيْك[1]، لمثل ما ذكرناه في الواو، فإن وقفت على هذا قلت: (كُفُواً) وكانت الألف فيه كالألف في قولك: نصبتُ عُنُقاً، فإن خفّفت الحركة قلت: (كُفْواً) فأسكنت الفاء، وأبقيت الواو، كما كان مع إشباع الحركة، فإن قلت: هلّا رددت الهمزة مع الإسكان، لأن الضمة التي أوجَبَتِ قلبها واواً قد زالت؟ قيل: قُرِّرَتِ الواو، ولم تُردّ الهمزة لأن الحركة في النيّة، فلمّا كانت في النيّة، كانت

(١) انظر سيبويه ٣/٥٤٣ (ت. هارون). والمئرة: الذحل والعداوة.

بمنزلة الثابتة في اللفظ، كما كانت في نحو: لَقَضْوَ الرجلُ، وفي قولهم: رَضْيَ بمنزلة الثانية في اللفظ، ولذلك رفض جمع رداءٍ وكساءٍ على فُعْلٍ، لأنه لو جمع عليه كانت الضمّة المنويّة بمنزلة الثابتة في اللفظ، فإن قلت: فهلّا كان التخفيف على هذا ولم يكن التخفيف على كُفاً، لأن الحركة في النيّة، قيل: إن التخفيف لما كثر استعمالهم له وإجراؤه عليه، صار كأنه لغة بنفسه، كما أن كِفاءً وكَفِئاً كذلك، وكذلك قالوا: لَبْوَة ولَبَاةٌ، فهذا على المراةِ، فلذلك خفّف على حدِّ ما خفّف (الخبءَ) [النمل/٢٥] ونحوه، فنقول: إذا أشبعت ولم تخفّف: (كُفْؤاً) وإذا خفّفْتَ (كُفْواً) تثبت الواو في الوجهين جميعاً، كما تثبتُ في جُوَنٍ والتودةِ، والقراءاتُ التي ذكرناها لا تخرج عن هذه الوجوه التي كتبناها.

* * *

ذكر اختلافهم في
سورة الفلق

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصمٌ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (حَاسِدٍ) [٥] بفتح الحاء، قال: وخبّرني الجمال عن أحمد بن يزيد عن روحٍ عن أحمد بن موسى عن أبي عمروٍ: (حِاسِدٍ) بكسر الحاء[١].

قال أبو علي: التفخيم والإمالة في هذا النحو حسنان.

ذكر اختلافهم في
سورة الناس

كلهم قرأ: (الناسِ) [١] غير ممالة: إلا ما روى الحلواني عن أبي عمر الدوري عن الكسائي أن قراءته كانت بإمالة النون في (الناسِ) في موضع الخفض، ولا يميل في الرفع والنصب[٢].

قال أبو علي: القول في ذلك: أن إمالة (الناس) في الآية لا

(١) السبعة ٧٠٣.
(٢) السبعة ٧٠٣.

إشكال في حُسنه وجوازه، وذلك أنه لو كان مكان الناس، نحو: المال والعاب، لجازت إمالة الألف فيه لكسرة الإعراب، فإذا كان (الناس) كان أحسن، لأن هذا الحرف قد أميل في الموضع الذي لا يوجب القياس إمالته فيه، كما أميل: الحجّاج، إذا كان علماً، لأنهما كَثُرا في الكلام واستجيز ذلك فيهما للكثرة.

فإذا أميل (الناسُ) حيث لم يكن معه شيء يوجب الإمالة للكثرة، فأن يُمَال لكسرة الإعراب، أجدر، و(الناسُ) أصله: الأُناسُ، فحذفت الهمزة التي هي فاءٌ، ويدلّك على ذلك الأَنَسُ والأُناسُ، فأما قولهم في تحقيره: نُوَيْسٌ، فإن الألف لمّا كانت ثانية زائدة أشبهت ألف فاعلٍ، فكما قُلِبَتْ واواً لشبههِ ألفَ فاعل، كذلك جازت الإمالة فيه في المواضع التي أُمِيلَ الاسم فيه لذلك(١).

* * *

تمّ الجزء الرابع وهو آخر كتاب الحجّة، والحمد لله
ربّ العالمين، وصلواته على نبيِّه محمدٍ وعلى
أهله وسلامُه، وذلك في المحرّم يوم
عاشوراء من سنة ثمان وعشرين وأربعمائة (٢).

(١) في هامش الأصل ـ ابن غلبون ـ ما نصّه: قابلت جميعه فصحّ إن شاء الله.

(٢) [كما تم بحمد الله وحسن توفيقه التعليق على الكتاب، واستكمال تحقيقه ومراجعته، وتصحيحه، والنظر فيما قام به الإخوة الزملاء: الأساتذة أحمد دقاق، وبشير جويجاتي، وبدر الدين قهوجي، جزاهم الله خيراً، وذلك بحسب الوسع والطاقة، وجل المنزه عن الخطأ والسهو. وصلى الله وسلم على خاتم المرسلين، وصفوة أنبيائه (كتبه عبد العزيز رباح)].

يتلوه الفهارس العامة للكتاب



الفهرس